

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا رسالتي في الرضا عيا والخراج
مسئلة الرضا عيا في مسئلة الخراج

اما الرضا عيا في الرابع
فانها رسالة في الحق الثاني الشيخ علي الكركي قد
والثالث رسالة في رضا عيا في الحق المحقق قد
رابعها رسالة في رضا عيا في الشيخ الاجل الشيخ ابراهيم القطبي
معاصر المحقق الثاني وشريك في كبرى قد

اما الخراجات الخمس
رسالة في المسماة بقاطعة الحاج محل
الخروج رسالة في المسماة بخراج الوهاج في نقص قاطعة الحاج
للشيخ الفاضل القطبي الشيخ ابراهيم القطبي المعظم قد
رسالة في الخراجات الخمس المقدس في الاصل قد
ايضا رسالة في خراج مختصر في الحق المقدس في الاصل قد

رسالة في الخراجات في انصاف المحقق الكركي قد
القطبي في المقدس في الاصل في الاصل في الاصل قد
و چون كنيه ابن رساله في حيث بساير محصل و بمقتضى ان بعد الواسع
تصحيح شك كذا خانا با و حد في حق فكري تصحيح شك انت هذا
اكر احيانا غلط و سهو بنظر ايد مقرون بعفو فاما بنده

و فر ش ابن كتاب طهران و موضع بكي خبا بان ناصر قد
جناش بر عتاب اقا شيخ بن نويسر كاني في جنات مطا انو ملا عبد الصمد
و كما سر حاجب الدولة بن جناب عدا النخا اقامه من محمد بن ناصر نا جركا

و هذا رساله في الرضا عيا في مسئلة الخراج
و هذا رساله في رضا عيا في الحق المحقق قد
و هذا رساله في رضا عيا في الشيخ الاجل الشيخ ابراهيم القطبي
و هذا رساله في رضا عيا في كبرى قد
و هذا رساله في الخراجات الخمس المقدس في الاصل قد
و هذا رساله في خراج مختصر في الحق المقدس في الاصل قد
و هذا رساله في الخراجات في انصاف المحقق الكركي قد
و هذا رساله في الاصل في الاصل في الاصل قد
و چون كنيه ابن رساله في حيث بساير محصل و بمقتضى ان بعد الواسع
تصحيح شك كذا خانا با و حد في حق فكري تصحيح شك انت هذا
اكر احيانا غلط و سهو بنظر ايد مقرون بعفو فاما بنده
و فر ش ابن كتاب طهران و موضع بكي خبا بان ناصر قد
جناش بر عتاب اقا شيخ بن نويسر كاني في جنات مطا انو ملا عبد الصمد
و كما سر حاجب الدولة بن جناب عدا النخا اقامه من محمد بن ناصر نا جركا



كتاب ضوابط الرضا
 تصنيف السيد احمد الاصفهاني
 مطاع سلطان الفقهاء والمحققين امام الحكماء
 والمتكلمين ثالث المعلمين ائمة الهدى
 في الارضين المحمديين والدين
 قدس سره

والأسبقاؤ من

الله العزيز العليم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولي كل رشح ومهمن كل مفيض حرمه والصلوة وسلاطها
 سيد سلاسل النبيين امانه افاضل المرسلين محمد والاصفياء الطاهرين عن عزته القاهرين
 بالامر من بعد **وَجَلَّ** فاجوج المربوبين افاضل الفقهاء الى الله الغني محمد بن محمد يدعي
 باثر الداماد الحسيني ختم الله له في نشأته بالحسن يقول اني كتبت في نيل الزمان اوردت
 عنه ضاحكة من ضوابط حرمة الرضاع في رسالة سالة الحق الفصح اوردتها ومقالة ضالته
 لزمره اهل الحق انشدتها والان اذقون من ابناء هذا العصر من المشبهين الى ارباب الدنيا
 والمثمين باصحاب الرواية ممن لم ينصرف في العلوم ضرع النظر الدقيق ولا ارضع لبان العلم
 من ثدي التحصيل والتجريب فذا ليس عليهم الامر في مسئلة جليلة رضاعية قد عنت بلوها
 وطئت عدواها استوجب حرم صون الدين عن تحريف الغالين استجداد الكثرة واسيئنا
 القول واستخفاء الفصح واستقصاء الغور في تقديمه واستنباط ثباته وختمه والله سبحانه
 ولي الفضل والرحمة به الاعتصام منه العصمة **النفوس** اصل تحريم النكاح
 بالرضاع وانتشار الحرمة به في الجملة اجماع فرقة السلبين وقد نهض بذلك النص البات
 في الكتاب الحكيم اذ يقول عز طائلا وامهاتكم الذين ارضعكم واخوانكم من الرضاعة و
 في السنة المتواترة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم الرضاع لحمه كلبه النسيب قال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسيب عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال

نسخة من كتاب
 ضوابط الرضا
 تصنيف السيد احمد الاصفهاني
 مطاع سلطان الفقهاء والمحققين امام الحكماء
 والمتكلمين ثالث المعلمين ائمة الهدى
 في الارضين المحمديين والدين
 قدس سره

فهرست في تحقيق سلاسل النبيين
 اسد سلاسل النبيين
 وهو من حق الفصح
 سنة

نقل
 بالشرح
 والبيان
 غللا اخوان
 في الحديث قد صرح
 اسد عيده ارسنم
 في كل رشف من امتي
 صل من مبرمير نفعي
 عن نبي الدين تحريف
 الغالين في حق السلبين
 منه

اول تحريم الرضا

في أصل النكاح الشرعي بالرضاع

قلت له يا رسول الله هل لك في بنت عمك حمزة فانها اجمل فتاة في قريش فقال ما علمت
 ان حمزة اخي من الرضاعة وان الله تعالى حرم من الرضاع ما حرم من النسب فممن روي عننا الا
 الا فحم ربي بن المحدثين ابى جعفر الكاظمي رضي الله تعالى عنه في جامعته الكاظمي في الصحيح عن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 وفي الصحيح عن ابى الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله صلوات الله عليه سئل عن الرضاع فقال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا يصلح للمرأة ان ينكحها عمها ولا خالتها من الرضاعة فامرضعه ثصبرا بالارض
 المعبر شرعا اما للرضع محرمة عليه اجماعا من اهل بن الاسلام وينبغيها في النكاح ابؤها
 وان علوا المصبر هم اجدادها واهلها وان علون لمصبر هم جدات واخوتها المصبرون هم
 اخوالها واخواتها المصبرون هم خالاتها واولادها الذكور والاناث اخوة له واخوات
 ضرورية استلزام الامومة اللازمة ذلك كله وكذلك الامر من جنبة الرضيع بالنسبة الى
 هؤلاء لفرضية البنوة فاولاده وان نزل من ذكر وانثى لذكر وانثى احفادها ولا بانها
 وامهاتها ولا خلاف في شيء من ذلك بين علماء المسلمين اصلا واما انتشار التحريم من الفحل
 اليه ومنه الى الفحل بحيث يصير هو له كالاب تغذي المحرمة الى ابائه وامهاته على
 الزايف فيصير من اجدادها وجدات للرضع والى اخوته واخواته فيصير من اعمامها وعمات
 له ومن مثل الرضيع واولاده على الشناز فيصير من احفاد الفحل فالامر ايضا كذلك عندنا
 اجماعا وعند اكثر فقهاء الجاهل والنصوص على ذلك من طرفنا وطرفهم كثير جدا وبها
 يبطل قول جماعة من العامة بعد انتشار التحريم الى الفحل ومن يبعه في الحكم اقتضارا على
 مقتضيه ظاهر الكتاب العزيز ثم هناك اختلاف شتى في خصوصيات الصور وفي اعتبارها
 الشرايط المتوجبة لمضاهاة النسب المتكلمة لنصاب التحريم وكذلك فيما فيه الرضا
 والنسب بشاركان ببيان من اللوازم والاحكام والحقائق ان حكم الرضاع بحسب ما
 للنسب مباينته اباه ينقسم الى اقسام ثلاثة **الاول** ما يثبت ابان فيه بالاجماع وهو

نكاح المصبر

مشقة النكاح الشرعي بالنسب



ثمة الأول بجرم النكاح بحسب منزله من جرم من النسب سألني المحرم به فحل
 له ان يخلو بامته واخوته وبناته مثلاً من الرضاع وان ينظر من غير الى ما يجوز ان ينظر
 من محارمه بالنسب كذلك لها بالنسبة الى محارمها من الرضاعة **الثالث** حرمة
 النكاح بحسب منزله بعض من يجرم من المصاهرة فيحرر منكوحة الاب على الابن من النسب
 من الرضاعة وكذلك حل ائلل الابناء على الاباء من النسب من الرضاعة ايضا وكما
 محرم الزوجة نسباً كذلك محرم امها رضاعاً والضابط في هذا القسم تماثل الاجماع
 على وفاء قاله حدى الحق القفام احلى الله مقامه في شرح الفواعل ان تحصل بالرضاع
 علاقة مثل علاقة بالنسب يعلو بها التحريم بالمصاهرة فحيثما تحققت تلك العلاقة
 الرضاعية الضميمة لما بارزاتها من العلاقة النسبية الحق بها جميع الاحكام الجارية على
 نظيرها من العلاقة النسبية سواء عليها اكان يعلو حكم التحريم بها من تلقا المصاهرة **الثاني**
 ما يتخالفان فيه بالاجماع وذلك عشرة **الاول** التوارث يثبت بالنسب ون الرضا
الثاني استحقاق جوب النفقة يكون بالنسب لا بالرضاع **الثالث** المنع من
 قبول الشهادة بقبول شهادة الابن على الاب من الرضاع **الرابع** سقوط
 القود فيقتل الاب بالابن في الرضاعة ولا يقتل في النسب **الخامس** استيفاء الحدود
 فيسوف في الابن حد المذنب من ابيه الرضاعي لو قد فقه لا من ابيه بالنسب وكذلك حكم
 القطع بسيرة ماله **السادس** بثوث حق الولاية يكون بالنسب لا بالرضاع **السابع**
 حق الحضانة يثبت بالنسب ون الرضاع **الثامن** محلل العقل في جنابة الخطأ يكون في
 النسب ولا يكون في الرضاعة **التاسع** نقاذ الحكم بالفضا فينفذ قضاء الابن على ابيه من
 الرضاعة لا من النسب واما حكم الافناء فيغنيهما جميعا فيبين الحكم والقوى فرفان ما من
 سبيلين **العاشر** الدخول في اطلاق الوالد والولد في الايمان والندور فلو حلف
 ليعطين اباه او امه او نافلة او ولد شيئا او حلف لغيره لصدق على رجل وابنه او على
 امرئ وابنه امثلاً انصرف ذلك الى النسب ون الرضاعة **الثالث** ما اختلف فيه
 الاثوال وهو ثمة **الاول** لا تغنا بالملك هل يعم الرضاع والنسب ويختص بالنسب

النسب
و الرضاع
مقتضى

احدهما
ان الحكم هو ذكركم
الشرع وانفسه وشيئة
على سبيل سلطة ويجوز
تخلاف الفتوى فانه يجوز ان
الحكم الشرع وذكر
اول ذلك
ان المحرم بها هو حكم
الشرع وتقليفة
تقننه
القول بالتغير
والحسن لا بما هو مقتضى
وان كان يجب على المقتدرين
اطاعته واتباعه بكل الامتنان
وثانيتها ان الحكم يتعين بوقوع
شخصه بخبر صحتها
يكون على
شخص
معين بعينه واما الفتوى فحكم
لكن على احكام معينين مع وجه كذا
من غير كفاية شخص مخصوصه وخصيصه
بعينه واذ اعرفت ذلك فاعلم ان
ان الابن اذا كان مجتهدا كان له
من يجب عليه اتباع الحكم ما يثبت
وان لم يكن يسوغ له الحكم عليه بخصوصه
تفادلكم واذن فقد انقض التذاع منكم بين قول الفقهاء واستقام فتية الفقهاء فليست بمرتبعة بام الله

بيان الحرام من النسب والنسب

الثاني وفوق الظهار لو شبه زوجته بمن يرفع الظهار به من النسب هل يقع بمثله من الرضاع فيه خلاف مستر الثالث قال العلامة في القواعد ويحمل قولاً بعدم التحريم بالمصاهرة فيجوز أن يزوج مثلاً بائناً وجنه من الرضاع لا بائناً من النسب المشهور خلافه ذكر ذلك بعض المتأخرين سبغ سمعت حواشي المصنف في إنشاء الله العزيز وقد جاء في الترتيب المذكور إطلاق الأمومة على الأمهات من سبيل تلك الأمهات الولادة وحكمها استيعاب جميع أحكام النسب وأمهات الرضاع وذلك مفصّل وحكمها على التحريم والمحرمية اجتماعاً والاعتناء على الأصح وأمهات الاحلال والكرامة وهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال عز من قائل وأزواجه أمهاتهم لما أنه عليه السلام من الأمة بمنزلة الوالد من الولد في الحديث من طريق العامة ومن طريق الخاصة بأعلى أنا وانت ابوا هذين الأمة ولعن الله من عصى أباه ومن طريق الكافي مسنداً عن أبي عبد الله عليه السلام وذكره في هذا الحديث وصنفنا الإنسان بوالديه حسناً فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أحد الأبوين فقال عبد الله بن عجلان من الآخر قال عليه السلام وعلى تحريمهن كالأمهات من النسب ومن الرضاة أطباء العامة والخاصة فأمّا المحرمية فاصحابنا لا يقولون بها لقوله تعالى ولا يبرجن بئرج الجاهليّة الأولى وتآرونا فسلمته رضي الله عنها قالت كنت أنا ومهونة عند النبي عليه السلام فقلت ابن أم مكتوم فقال اجلبا عنه فقلنا أنه فقال النبي عليه السلام اغيبا وإن استماو في ذلك دفاع قول قوم من الجهو بائناً نظراً إلى ظاهر إطلاق الأمومة فقد استبان أن المراد أمومة العظم والتحريم لا غير ضابطة حرّم الله تعالى بالنسب من النساء سبعاً وتبعهن في التحريم مضاهياتهن اللاتي صرن في منزلتهن بالرضاعة الأمران عطف فأمك من الرضاة هي كل امرأة أرضعتك أو رجع من أرضعتك أو نسب صاحب اللبن إليها أو أرضعت من يرجع نسبك إليها من ذكراً أو أنثى وإن علا كرضعة أحد أبوك أو أحد جدك أو إحدى جداتك وأخوها خالك من الرضاة وأخوها خالك وأبوها جدك كما أن ابن مرضعتك أخوك ويثبتها خالك إلى سائر منازل النسب فكل امرأة أرضعتك أو ولدت مرضعتك أو ولدت من ولدها أو أرضعتها أو أرضعت

افسألك الامام

النسب الحرام



رضاعه مخفوداماد

من ولدها بواسطه ابوساطه في منزله املك وكذا كل امرأة ولدت اياك من الرضاعة
او ارضعته او ارضعت من ولدك ولو بواسطه فانها في منزله املك والبنات وان سفلت
فبناتك من الرضاعة كل انثى ارضعت من لبنك او لبن من انثى لدته او ارضعتها امرأة
انثى ولدتها وكذلك بناتها من النسب ومن الرضاعة فانهم كلهم بمنزلة بناتك و
الاخت في من الرضاعة كل انثى ارضعتها املك او ارضعت بلبن ابيك وكذا كل بنت ولدها
مرضعتك وولدها الفحل الذي هو ابوك من الرضاعة والعمات والخالات وهن من
الرضاعة اخوات الفحل الذي ارضعت من لبنه واخوات مرضعتك التي هي املك من الرضاعة
اعني الاخوات من النسب لا يبيك واملت من الرضاعة وكذلك حكم الاخوات من الرضاعة
لا يبيك واملت من النسب وكذا الاخوات من ولد الفحل والمرضعة من النسب من الرضاعة
وكذا كل امرأة ارضعتها واحد من جدائك او ارضعت بلبن احد من اجدائك من
النسب ومن الرضاعة وبنات الاخ وبنات الاخت فهن من الرضاعة بنات اولاد المرضعة
وبنات اولاد الفحل من الرضاعة ومن النسب كذا كل انثى ارضعتها اخذك واحدا بناتها
او بنات اولادها من الرضاعة ومن النسب وكذا بنات كل ذكر ارضعته املك او ارضعت
من لبن ابيك او من لبن اخيك والبنات الرضاعة لا اولاد اخيك النسب واخذك
النسبة من الرضاعة ومن النسب فانهم كلهم بنات اخيك وبنات اخذك **قال**
حدي الامام المحقق العظمى اعلى الله علاه ورفع مقامه في شرح الفوائد الاخلاف
بين اهل الاسلام في ان الرضاعة يفتي بحريم النكاح اذا حدث به علاقة مثلها يفتي
بالحريم في النسب كالابن والامومة والاخوة والصومعة والحوالة فتبي صار رجل ابا
لامرأة بالرضاعة حرمت عليه كما يحرم عليها كبنات النسب ثم يفتي بالحريم الى نسائها و
اصول صاحب الدين اخوته واعمامه واخواله لان ثبوت البنات شرعا يفتي كونهم
اعماما واخوالا لها فيحرمون عليها بالدلالة الدالة على تحريم الاعمام والاخوال و
لظاهر قوله صلى الله عليه واله وسلم الرضاعة لحمه كلمة النسب على ما سبق ذكره ولو
كان المرزوع ذكر احرمه على المرضعة وحرمت عليه كما في الانثى بالنسبة الى الفحل وكما

كل المحقق

في حريم النكاح
بما يفتي به
الشيخ

في حرمة حليّة الابن

بعدى الخبر إلى أثر بناء الرضعة والفحل والمرضع الذي يحرمه مثلهم في النسب كذا بعد
 إلى خبر المصاهرة الدائرة مع تلك العلاقة فيحرّم على كل من الفحل والمرضع حليّة الابن
 لأن حليّة المرضع حليّة ابن حليّة الفحل حليّة اب لابن الابن والبنون قد ثبت
 كل منهما وخبر حليّة كل من الابن على الآخر بالنسب والاجتماع وهذه المصاهرة
 ثبت ناشئة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح وإنما الناشئ عن الرضاع هو البنون فلما
 تحققت لزما الحكم الناشئ عن النكاح وهو كون منكوخته حليّة ابن مثله الامومة إذا
 ثبت لبنث فانه يحرم على من دخل بالمرضعة وكذا الاختية فاذا ارضعت بنتان من
 لبن فحل واحد حرم على من نكح احدهما ان يجمع اليها الاخرى قطعا لانها اختان من الرضاع
 كما يحرم الجمع بين الاختين من النسب الحاصل انه متى ثبت بالرضاع علاقة مثل علاقة النسب
 ومثل تلك العلاقة في النسب يتعلق به المحرم بمثل تلك العلاقة جميع الاحكام الجارية
 على نظيرها من النسب سواء تخلفت بنسب ومصاهرة وهذه الاحكام لا خلاف فيها
 بين اهل الاسلام على ما يشهد به كلام القوم من الخاصة والعامة وظواهر الكتاب و
 السنة تناولت لك من قوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا اُمَّهَاتِكُمْ اَبَائِكُمْ مِنَ النَّسَبِ وَهُوَ بَيِّنَةٌ
 وَحَلَالٌ لِّاَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ اَصْلَابِكُمْ وَاَمَّا قَوْلُكُمْ بِالنَّسَبِ لِيُدْفَعَ مَا كَانُوا
 يَفْعَلُونَ مِنْ اِنْ تَبَيَّنَ ابْنُ كَذَا لِعَلِّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى لِيَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ
 فِي اَزْوَاجِ اَزْوَاجِهِمْ اَسْتَمْنَى كَلَامُهُ بَيِّنَةٌ فَلَمَّا لَعَلَّهُ نَوَافِلُ مَضْمُونِهِ رَامَ بِذَلِكَ
 ان جملة هذه الاحكام بحسب لالة الكتاب الكريم والسنة النورية محفوفة بعد
 الخلاف فيها بين كافة المسلمين لانه لم يرفع خلاف بين اهل الاسلام في شيء من تلك الاحكام
 اصلا **ضابط** محرم على الاب حليّة الابن لو تجرد العقد من دون طي كالحمل
 على الابن حليّة الاب سواء في ذلك الابن من جهة النسب من الرضاع بالاجماع
 اهل الاسلام وتنفع عن ذلك مسألة امتحانته رجل له امرأتان فارضعت احدهما
 من لبنه صبيّا من عرض الناس فحرمت عليه الاخرى كيف يظن ذلك ابو بصير زوج ابنة
 الصغيرة الغيرة عنهما سبدها فاخارثت نفسها فوفقت الفرقة او باعها ففسخ

مسألة امتحانته



رضاعه مخوف داماد

المشترى عند نكاحها على الفور ثم اعنفها ثم هي تزوجت برجل ولها الزوج زوجة أخرى
فدجاش بولد منه فارضعت بلبنه الصبي الذي كان زوج بها من قبل فحرمت ^{صفتها}
عليه لأنها صارت حليمة ابن له من الرضاعة إذ الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت هي
حليمة ومن سبيل آخر رجل له زوجة وأم ولد فارضعت زوجها من لبنه صبيًا ^{جنبًا}
من عرض الناس فحرمت عليه أم ولد في الجوارح الصبي المرفوضه سيد الأمة ^{حرة}
من صبي باعها من رجل له زوجة ففتح المشري نكاحها ثم أسود لها فارضعت وجنه من لبنه
ذلك الصبي فحرمت عليه أم الولد لأن الصبي صار ابنا رضاعا له وقد كانت هي زوجة
وفي الصوبين كما حرم هي على الرجل محرم على الصبي أيضا لأنها نصير بالنسبة إلى الرجل ^{حليمة}
الابن من الرضاعة وبالنسبة إلى الصبي حليمة الاب من الرضاعة وهذا من الغرائب ^{مفوض}
في تلك المنصور مسألة أخرى أمثلة مسغرة يقال رجل له حليمة ثمان فوضع ^{أحد}
حليمة من لبنه صبيًا جنبًا من عرض الناس فحرم بذلك حليمة الأخرى الغير الموضوعة
عليه وعلى ذلك الصبي الموضع جميعا وبعبارة أخرى يوضع حليمة رجل من لبنه صبيًا ^{فصير}
ضرتها بذلك حليمة ابن حليمة اب من الرضاعة جميعا وربما اختلف بالوهم في تصور ^{اصل}
المسألة أن الزوجة الغير الموضوعة قد كانت رضعت من لبن والد ذلك الصبي من قبل
فكان هو أختها من الرضاعة فإذا رضعت ضرتها من لبن زوجها ذلك الصبي صار
الصبي ابنا لزوجها من الرضاعة فحرم فحرم هي على الزوج لأنها أخت ولدها الرضاعة
وأخت ولد الرجل محرمه عليه لأنها أم ابنته وأما ربيبته أي بنت حليمة وهذا وهم
فاسد لما قد أسببان في الضوابط وسبلى عليك إنشاء الله العزيز أن تكرار الرضعة بما
لا يثبت عليه انتشار الحرمة فاختلص من الرضاعة ما حرم على والد من النسب لا
على أبيه من الرضاعة فثبت **الأسباب الأربعة** وفيه مسائل وضوابط ^{مسألة}
لا يحل للفحل صاحب اللبن أن يتزوج بجدة الرضيع من لبنه وسواء في الحرمة أو كانت
أم أم ذلك الرضيع أم أم أبيه وكانت الرضيع ولد الفحل أو ناقة من ابنه أو بنته أو
ولد أحد من ذريته أو أختها من جانبها وكانت مضعه الرضيع الذي هو ناه

الأسباب الأربعة

حكم جث الرضع

9

صاحب اللبن وجنه التي هي بعينها جث ذلك الرضع المحرمة على الفحل ام هي زوجة
 اخرى من زوجاته فهذا الحكم بعومه قد ائتمنه اصول مذهبنا ودان به السواد الأعظم
 من اصحابنا ونظارته بارها من هصه نصوص السنة عن بيتنا الكريم وواطأت على
 الدلالة عليه صحاح الاحاديث عن ائمتنا الطاهرين صلى الله عليه وعليهم اجمعين
 سنفت على ذلك كله عن كتاب نداء الله العزيز بالعلم والشيخ الاعظم ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله تعالى ذكره في المبسوط ان جث الرضع لا تحرم على صاحب اللبن وقد ارتضاه
 حدى المحقق اعلى الله درجته في شرح الفواعل وفي رسالته الرضا عية ولكن كبش
 اصحابنا المحققين طود التدقيق والتحقيق محمد بن ادريس الحلبي رحمه الله تعالى قال ان
 ذكره الشيخ ليس مذهبنا بل انه حكاية قول الشافعي والذي يفتيه مذهبنا هو
 الحرير وعلى ذلك اعتمد شيخنا الامام العلامة المقدم ابو منصور جمال الملة والدين
 رحمه الله تعالى في المختلف وفي التذكرة واستصححه ولين الامام فخر المدين رحمه الله
 تعالى في الايضاح وغيره وعليه قول امام المحققين شيخنا السعيد الشهيد محمد بن مكي
 قدس الله نفسه الزكية في غايه المراد شرح الارشاد وفي فوائده وفوائده ومفالاته و
 معارفه وكذلك الفاضل المقدم صاحب الشفيع وتعلم ان جث الرضع اذا كانت
 حدودها من جهة ابيه او كانت من جهة امه وكانت هي بنت صاحب اللبن فالحرريم
 هاتين الصورتين من جهة القاصد الثابت بعومه منطوق قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اما في الصورة الاولى فلان جث الولد النسبي من جهة
 الاب محرمة على ابيه من النسب لكونها امه فتكون جث الولد الرضاعي ايضا محرمة على
 ابيه من الرضا عة بمقتضى عموم النص فاما الاب من النسب لولد الفحل من الرضا عة في منزلة
 اما الاب من النسب اما في الصورة الثانية فلان لدم بنت الفحل اذا صار ولدا له من
 الرضا عة صارت جث المرضعة اباه من لبن جث وهو الفحل اماله من الرضا عة فتكون
 هي في منزلة امه من النسب امه من النسب محرمة على صاحب اللبن لكونها بنته فاما
 من الرضا عة التي في منزلة امه من النسب تكون ايضا محرمة عليه بعومه النص لكونها

الرضع اللبن
 الاسفل من الحائط
 بعد بعضه على بعض
 قاله بطرير في المغرور
 اثباته وجهاه
 اصمه قاله في الحشر في الاساس

والعلم
 في
 وفي

تمخيص
 القول في الصورة
 الامور اذا ارضعت امرأة
 فربما لا يكون لها لبن
 ابنتها لا يصير الرضا عة
 وابنه من النسب ابنتها فيكون ابوه من
 الرضا عة اخر زوجها من لبنها
 محالة وفي الصورة الثانية
 ارضعت امرأة من لبن زوجها
 ولد بنتها الذي
 بنتها
 بنت
 زوجها
 لانها تفسخ اما
 للرضا عة الرضا عة وامه
 نسب بنت زوجها من النسب
 في منزلة بنت زوجها فانما
 الصورة التي في منزلة امه
 من الرضا عة

بمنزلة

على
 في
 في

رضاعه مخوف داماد

بمنزله بمنزله فاما الحكم بالخبر في ما يرضو المسئلة فمنها طبق الروايات الصحاح عن اصحاب
 القدس العصمة ومدالها الحاكمة بنعدي حرمة الرضاع الى منزله من محرم بالمصاهرة
 كغدايتها الى منزله من محرم من النسب على طريقه سواء وهذا ديفه تخفيفه عنها الغا
 والساعة في نه هولاء بعض قال بعض من رزن سعادة الشهادة من اصحابنا الشاخرين في
 شرح الشرايع بعد النقل عن التذكرة ان جد الولد في النسب حرام لانها اما امك وام
 زوجك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما اذا ارضعت اجنبية ولدك فانها حادثة
 وليست بامات ولا ام زوجك ومن هذه الصون ايضا يظهر حكم ما لو ارضعت
 زوجك ولد له ما ذكر اكان الولد امانتي فان هذا الرضيع يصير ولدك بالرضاع بعد
 كان ولدك بالنسب فيصير زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يحرم ذلك كما فرناه
 فقلت عليه في بعض معلفاتي لا ينجس عليك ان زوجك التي هي ام بنتك لو ارضعت
 لبنتك ولد بنتك صارت ام ولد لبنتك بالرضاع كما هي حبة له بالولادة فتكون منزهة
 بالنسبة اليك منزلة ام ذلك الولد المرضع بالنسب محرمه عليك لكونها بنتك فتكون
 لا محالة امه بالرضاع وهي زوجك محرمه عليك ايضا يصير منطوق النص وهو قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فخرمها من حيث امومتها
 الا حصة اللازمة من جهة الرضاع لا من حيث حدودها السابقة الثابتة من جهة النسب
 فلا ينفعه ولا يجدي به قوله فتصير زوجك المرضعة حبة ولدك ولا يحرم ذلك كما قدنا
 فان ذن لا مجال لا ممانع لاستثناء هذا الفرج بخصوصه من تلك القواعد اصلا وان
 ما شيناك وسامنا صحة استثناء ام ولد الولد في بعض صوار الرضاع منها وذلك كما في اوضاع
 الاجنبية ابن الابن مثلا كما قد نقله عن التذكرة من قبل وابدحكه هناية وعناه بقوله
 كما قد رناه وبالجمل فان في هذه الشبهة من المسئلة بخصوصها صوامع منها ان
 يكون ام صاحب اللبن من الرضاع ولد بمنزله من النسب زوجته هي ام امك الولد
 سواء كانت هي المرضعة للمرضع او المرضعة زوجة اخرى من زوجات هذا الفحل
 المحرم في هذه النصوص مما لا ينبغي ان يشترط فيه لان منزلتها من الرضيع على التقدير

هذا ما ذكره في
 كتاب الشرايع

فخرج التذكرة
 استثناء من هذه من تلك
 القواعد ثم انما يظهر من هناك حكم
 الرضاع الزوجية له الولد واستثناء
 ذلك ايضا من قوله ان حكم المحرم
 ثابت على عموم مطلق
 وان تلك
 المسألة
 في مستأن

اصلا ولو سلم صحة
 الاستثناء في الجملة كما يشك
 فانما يعتد في بعض الصور بغيره لا
 استثناء لا استدابة ظاهر الحكم في
 الاستثناء لا في زه الصورة
 الراجعة الى النسب
 فتشترط
 جبهة الامومة في جميع ذلك في صدر الحكم
 ان شاء الله تعالى
 منه بام

صَوْنُ نَسَبِ جَدِّ الرُّضْعِ

١١

الاول منزلة امه التي هي بنت صاحب اللبن فتكون منزلتها من صاحب اللبن منزلة بنته
 ومنزلة الرضيع منه على التقدير الثاني منزلة الولد فتكون منزلتها منه منزلة ام ولد^{بنته}
 وام ولد^{بنته} وام ولد وام ولد ولد الرجل محرمه عليه كذلك ام ولد ايضا محرمه عليه
 ومنها ان يكون الولد الرضاعي للفحل ولد ابنة من النسب امه بنت زوجة الفحل من
 فحل اخر والزوجه هي المرضعة وامام الرضيع ومنها ان يكون لد الفحل من الرضاع^{جنباً}
 بالنسبة اليه من النسب وامامه من النسب امام الولد من الرضاع والاصح التحريم
 مطلقاً لم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لدلالة صحيح علي بن مهزيار وصححه
 ابن ابي بصير وصححه ابوبن نوح المتضمنه لمكانة علي بن شعيب وصححه ابن محبوب
 عن عبد الله بن جعفر بمكانة الي ابي محمد عليه وسئل عنك انشاء الله تعالى ثم اولا
 يتدبر في مدلول ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
 وانا حاضر عن امراة ارضعت غلاما مملوكا لها من لبنها حتى فطنته هل لها به^{حل} قال
 فقال لا هو ابنتها من الرضاعة حرم عليها به واكل ثمنه قال ثم قال اليس قد قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي صحيحه ابوعبيد
 الحذاء عن الصادق عليه السلام قال لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على اختها
 من الرضاعة وموثقة التكوني ومن طريق الصدوق في جعفر بن بابويه رضي الله تعالى
 عنه في الفقيه عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام اناة^{حل}
 فقال ان امي ارضعت ولدي فدارت بهما قال خذ بيدها وقل من يشري مني ام ولد
 الى غيره لك من الاحاديث من الصحاح والاحسان والموثقات فاذا كان يقيم حرمة الرضاعة
 بهذه المثابة فما ظنك بالامر في صور حريم النزاع **بسط و تشديد** قال العلامة
 في المختلف مسألة قال الشيخ في ط يجوز للفحل ان يتزوج بام الرضيع واخيه وجدته و
 يجوز لو ولد الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا رضاع ولانه جاز
 ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع اولى قالوا اليس لا
 يجوز له ان يتزوج امام واد من النسب يجوز ان يتزوج امام ولد من الرضاع فكيف جاز

الف في بيان ان مشيئة

عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام اناة
 فقال ان امي ارضعت ولدي فدارت بهما قال خذ بيدها وقل من يشري مني ام ولد
 الى غيره لك من الاحاديث من الصحاح والاحسان والموثقات فاذا كان يقيم حرمة الرضاعة
 بهذه المثابة فما ظنك بالامر في صور حريم النزاع **بسط و تشديد** قال العلامة
 في المختلف مسألة قال الشيخ في ط يجوز للفحل ان يتزوج بام الرضيع واخيه وجدته و
 يجوز لو ولد الرضيع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا رضاع ولانه جاز
 ان يتزوج ام ولد من النسب فبان يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع اولى قالوا اليس لا
 يجوز له ان يتزوج امام واد من النسب يجوز ان يتزوج امام ولد من الرضاع فكيف جاز

رضاعيته مخد ناماد

ذلك وقد علم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فلما اقام ولد من النسب ما حرم بالنسب بل بالمصاهرة من قبل بنو النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لو قبل محرمة من الرضاع ما يحرم من المصاهرة وقال ابن الجبند ولا يجمع ايضا بين اخين من الرضاعة بنكاح ولا ملك وقال محمد بن ادريس اما تزويجه باخته وجده فلا يجوز بحال الا لا يجوز له في النسب ان يتزوج الا لثان باخته ابنة ولا بامرأته بحال واما الشافعي علل ذلك بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة وكذا في قوله وسواله نفسه البر لا يجوز ان يتزوج ام ولد من النسب يجوز ان يتزوج ام ولد من الرضاع واجاب بان ام ولد من النسب ما حرم بالنسب اما حرم بالمصاهرة من قبل وجود النسب علل ذلك بالمصاهرة فلا يظن ظان بان ما قلناه كلام شيخنا ابي جعفر والذي يقتضيه هذا ان اقام ولد من الرضاع محرمة عليه كما انها محرمة عليه من النسب لانه اصل في التحريم من غير تعليل وقال ابن حمزة يحرم الصبي على كل من يحرم عليه اولاد الفحل نسبا ورضاعا وعلى الفحل وعلى جميع اولاده نسبا ورضاعا ويحرم على الصبي كل من يحرم له عليه ويحرم اولاد الفحل على اب الصبي واخوته المنسبة الي ابيه نسبا ورضاعا ويحرم اولاد والد الصبي على الفحل واولاده نسبا ورضاعا وجميع اولاد امه نسبا ورضاعا من والد الصبي ومن غيره على الفحل وعلى جميع اولاده نسبا ورضاعا ويحرم الصبي ايضا على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضاع من لبن هذا الفحل ومن غيره وهم يحرمون على الصبي وعلى ابيه واخوته المنسبة الي ابيه نسبا ورضاعا من ابيه ومن غيره وعلى اولاد المرضعة نسبا ورضاعا من لبن الفحل ويجوز للفحل التزويج بامر الصبي جداته ولو والد الصبي التزويج بالمرضعة وبامتها ويجوز لها وهذا الكلام لا يخلو من اضطراب والمعمد بحريم الام من الرضاع وقول الشيخ رحمه الله في المبسوط وان كان فوبا الا لکن التزويج الصحيحة على خلافه فان علي بن مهزيار روى في الصحيح قال سئل علي بن جعفر ابا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان اتزوج بنت زوجها فقال له ما الجود ما سئلت من هنا بوي ان يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل هذا

الحسين بن سعيد

الحسين بن سعيد

والد
علي بن الشيخ
مجلد الترغيب

قال في
الكافي والتهذيب
والاستبصار في شرح
ابن جعفر بن محمد بن جعفر الثاني
عليه السلام راما في بعض
شرح المختلف في جعفر
مكان علي بن جعفر
اغلاط الشيخين
منه

في شرحها بيا المصاهرة

هو لبن الفحل لا غير فقلت له ان الجارية لبنت بنت المرأة التي ارضعت هي بنت غيرها فقال
لو كن عشر امهات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك فقد حكم هنا عليه لئلا
يجزى اخذ البنت الابن من الرضاة وجعلها في منزلة البنت لا وبان اخذ الابن انما محرم
بالنسب لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت الزوجة فالجزم هنا باعتبار المصاهرة
جعل الرضاة كالنسب في ذلك وقول الشيخ في غايه الفقه ولو لا هذه الرواية الصحيحة
لا عدت على قول الشيخ ونسبه ابن ادريس هذا القول الى الشافعي غير ضاير للشيخ و
قوله لا يجوز ان يتزوج باخوته ولا بام امرائه وليس ههنا مصاهرة غلط لانها انما
حرمنا باعتبار المصاهرة هذا ما قاله في المختلف في هذه المسئلة وقال ولد السعيد
في المحققين امام المدققين في الايضاح شرح اشكاله في القواعد قد حكم عليه
هنا بجزم اخذ الابن من الرضاة وجعلها في منزلة البنت والبنت محرم بالنسب فكذا
من منزلة بنتها قال والدي المصنف في المختلف ولو لا هذه الرواية لقلت بمقالة الشيخ
لقولها وانا اقول روى ابن عوف في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه
السلام ان امرأة ارضعت لدا الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة
فوقع لا يحل له فهذا الرواية يدل على التحريم وهي صحيحة فيجب العمل بها ونحن نقول ولنا
في ايات عديدة غيرها بين الروايتين تضاهيهما في الدلالة على التحريم وجوب العمل
بمدلولها منها صحيحة ابوب بن توح قال كتب علي بن شعيب الى ابي الحسن عليه السلام
امرأة ارضعت بعض لذي هل يجوز ان يتزوج بعض ولدها فكنت لا يجوز ذلك لان
ولدها صار بمنزلة ولدك فهذا القليل يعطى التعميم بوجوب تحريم كل من يصير بمنزلة محرم
ومنها من طريق الصدوق ابي جعفر بن بابويه رضي الله تعالى عنه فيمن لا يحضره فقيه في
الصحيح رواية الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
يتزوج المرأة فتلد منه ثم ترضع من لبنها جارية اصبحت لولدها من غيرها ان يتزوج تلك
الجارية التي ارضعتها قال لا هي بمنزلة الاخوة من الرضاة لان الابن للفحل واحد
منها من طريق الحديث ابي جعفر الكليني رضي الله عنه في جامع الكافي في الصحيح

كل واحد من الشيخين

على تصيغه لذكر الرجل ان يتزوج
ونحو الكافي على ان ثبت
ان الرضاة في
الفقه
يحل ذلك سنة دامت



اخبار عموم المنزلة

١٥

عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة ايجل له ان يزوج اخنها لاييها من الرضاع فقال
لا فتد رضعاً جميعاً من لبن فحل واحد من امرأة واحدة قال قلت فتزوج اخنها لاييها من الرضاع
قال فقال لا بأس بذلك ان اخنها التي لم ترضعه كان فحلها غير فحل التي ارضعت الغلام فاختلف
الفحلان فلا بأس ومنها من طهر بن الكافي في الصحيح العالي الاسناد من ثلثائه عن صفوان بن يحيى
قال سئلت ابا عبد الله ^{الحسن} عليه السلام عن الرضاع ما يحرم منه وفي ساقه الحديث قلت
فارضعت امي جارية بلبني فقال هي اختك من الرضاع قلت فحل لاخ لي من لبن لم ترضعها
امي من لبنه قال فالحل واحد قلت نعم هو لاخ لي وامي قال اللبن للفحل صار ابوك اباها
وامك امها ومنها في الصحيح العالي الاسناد من طهر بن الكافي من ثلثائه عن احمد بن محمد بن
نصر قال سئلت ابا الحسن صلوات الله عليه عن امرأة ارضعت جارية ولزوجها ابن من عيها
ايجل للغلام ابن زوجها ان يزوج الجارية التي ارضعت فقال اللبن للفحل ومنها من طهر بن
الكافي ومن طهر بن الشيخ صحيحة حسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ابي بصير عن ابي عبد
الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج اخرى
فولدت منه ولدا ثم انها ارضعت من لبنها غلاما ما ايجل لذلك الغلام الذي ارضعته ان
يتزوج ابنة المراءة التي كانت تحت الرجل قبل المراءة الاخرة فقال لا احب ان يتزوج
ابنه فحل قد رضع من لبنه ومنها من الطهر بن في الموثق عن عثمان عيسى عن سماعة قال
سئله عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحد منهما غلاما فاطلقت احدا امرأته
فارضعت جارية من عرض الناس ينبغي لابنه ان يتزوج هذه الجارية قال لا لانها ارضعت
بلبن الشيخ ومنها من الطهر بن في الصحيح عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام ام ولد رجل ارضعت صبيا وله ابنة من غيرها ايجل لذلك الصبي هذه الابنة
فقال ما احب ان يتزوج ابنة رجل قد رضع من لبنه ولد ومنها من طهر بن الكافي فيما
يجري مجرى الصحيح عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
في رجل تزوج اخا ابنته من الرضاع فقال ما احب ان يتزوج اخا اخي من الرضاع
ومنها من الطهر بن عن ابن ابي عمير عن اسناد عال صحيح عنه عن محمد بن حسين الطوسي

رضاعه مخفوق داماد

١٤

قال قال الرضا عليه السلام ما يقول أصحابك في الرضاع قال قلت كانوا يقولون اللبن للفحل
حتى جاءتهم الرواية عنك انك تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرجوا الى قولك قال
فقال وذلك لان امير المؤمنين سئل عنها البارحة فقال لي اللبن للفحل وانا اكره الكلا
فقال لي كانت حتى سئلت عنها ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد مشق فارضعت
واحد منهم بلبنها فلا ما غريباً ليس كل شيء من ولد ذلك الرجل من امهات الاولاد التي
محرمة على ذلك الغلام قال قلت بلى قال فقال ابو الحسن عليه السلام فاما بالرضاع يحرم من
مثل الفحل ولا يحرم من مثل الامهات واما الرضاع من قبل الامهات وان كان لبن الفحل
ايضا يحرم ومنها من طهر بن الكافي صححه علي بن الحسن بن باطع عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال اذا رضع الغلام من ثداء مشق فكان ذلك
حق او بنت لحيه ودمه عليه حرم عليه بنائهن كلهن ومنها من طهر بن الكافي في الصحيح
ثناياته محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر قال كنت الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت
ولدها الرجل هل يحل اذ لك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرضعة ام لا فوقع لا يحل له ومنها
من طهر بن الكافي ومن طهر بن الصدوق في تفسيره في الموثق عن السكوني عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انها نساؤكم ان يرضعن منكم او شملاً
فانهن ينسبن يعني عليه السلام انهن بالارضاع يستصلن منزلة النسب يستوجبن حكم النسب
النسبية فربما يوجب فساد النكاح وبالجملة من السنين من نظائر الاخبار ونوازل الروايات
ان النسب المصاهرة مبان في التحريم بالرضاع عند اصحاب القدر والعصمة وانوار العلم
الحكمة من ال محمد عليه وعليهم السلام واذ قد استبان لك ما اوضحناه فلا يحجب عن خبرك
ان قول العلامة وقول الشيخ في المبسوط وان كان قولاً لكن الرواية الصحيحة على خلافه ولو لا
هذه الرواية لا عُدت على قوله ليس على سبيل الاستفهامه من ملكين اما اولاً فلما
ادري ان المصاهرة لا تدخل لها في بعض شعب هذه المسئلة بل اكثرها بوجه اصلا
اذا ما الرضيع اذا كانت بنتا لصاحب اللبن صارت ام امه مثلاً المرضعة اباه اماله من
الرضاعة فتكون في منزلة امه من النسب المحرمه على صاحب اللبن بالنسب المصاهرة فتنتج

في الامهات
العارضة

اثبات عموم المنزلة

١٧

لا محالة تحت فاعل محرم بالرضاع ما يحرم بالنسب لثبث شرياً به مدخلية للمصاهرة في ذلك وكذلك الامر في اخوات هذه الصورة ونظائرها وهو الذي لا مراءى فيه من يقول له ليس ههنا مصاهرة ويقول له لانه اصل في التحريم من غير تعليل لا تزوج الرجل باخت ابنة بام امرائه على انه لو راد ذلك فصح ايضا ان معزاه ان التحريم ههنا مستند الى رضو من الاجاد لا الى التعليل بالمصاهرة وهذا من الاسباب فيه فغلط العلامة اياه في قوله هذا غير مستقيم وما ربا بما لا يحرم بالرضاع على صاحب الدين من جهة بنتها له وهي مفقودة في الرضعة كلام مذكور في بعض كتب الشافعية كالعزيز وحواشي والمرد وشروحه ولا سيما مجده فان الرضعة من جهة امومتها الرضاعة للرضع تنزل منزلة امه النسبية التي ثبت صاحب الدين فيكون حكمها حكمها الفضيلة عموم الفاعل بعون النص الغير الجازم تخصيصاً لورود مخصص اما ثانياً فلان الفرق بين النسب المصاهرة في ذلك وجعل محرم المصاهرة مطلقاً عن النسب غير متعلق بذلك راساً كما نوهه واوهه الشافعي امر مفقود في جليل النظر هو عند تدقيق الناظر في فساد منسلخ عن التحصيل جذاً والتفصيل ان علاقة النسب بما هو نسب في استيجاب التحريم على سبيلين احدهما ان يثبت التحريم عليها بنفسها بما هي من دون علاقة اخرى غير هاتين ان تكون هي في حد نفسها بحيث اذا ما صادفت علاقة المصاهرة اوجب التحريم اليها لا يوجب عوف في بصره ما ان التحريم بالمصاهرة من نواحي العلاقة النسبية فعلاقة الامومة مثلاً هي التي استوجب تحريم الام على ابنتها وشريها على زوج بنتها فاذن التحريم بالمصاهرة احد ضربين استوجب به العلاقة النسبية ولذلك اعتبرها الاصحاب ضوابطاً لعلهم فهمين لانه امر خارج عما يقتضيه النسب كما قد يتخلله الشافعي والشافعية وانما كان يصح ذلك لو كانت المصاهرة بنفسها موجبة للتحريم مطلقاً ولا على الاضالة لا يجب علاقة النسب من تلقائها فاذن ما يحرم من النسب بعومه يشمل ما يحرم من تلقاء العلاقة النسبية بحسب نفسها بما هي على الاطلاق وما يحرم من تلقائها وبجانبها من جهة علاقة المصاهرة اذا التحريم بالمصاهرة ايضا عند التحقيق يرجع الى التحريم بالنسب فلو لا احاديث اهل البيت صلوات الله عليهم

تجديد فاعل عام
المصاهرة بالنسب

رضاعه مخفوقا ماد

كان ايضا يحرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة باصل الفاعل المتصور عليها لا بدح
 المحرم بالمصاهرة في عموم الخبر بالنسب شمول قوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب بمنطوق عموم آياه فهذا هو القول الفصل والفصل بالغ
 فلفظه ضابط وتحصيل ان يبين المحدثين ابا جعفر الكليني رضوان الله
 تعالى عليه روى في الصحيح العالي الاسناد عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن برید العجلي
 زرواه الصدوق ابو جعفر بن بابويه ايضا في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن برید العجلي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل وهو الذي
 خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فقال ان الله خلق ادم من الماء العذب خلق
 من وجهه من سخنه فبراهما من اسفل اضلاع فخرى بذلك الضلع سبب نسب ثم زوجها
 آياه فخرى بذلك بينهما صهر وذلك قوله عز وجل نسبا وصهرا فالنسب يا اخا بني عجل
 ما كان نسب الرجال والصهر ما كان من نسب النساء قال قلت ارايت قول رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فسر في ذلك فقال كل امرأة ارضعت
 من لبن فحلبها ولدا امرأة اخرى من جارية او غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم وكل امرأة ارضعت من لبن فحلبها واحدا بعد واحد من جارية
 او غلام فان ذلك رضاع ليس بالرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما هو من النسب ناحية الصهر رضاع ولا يحرم شيئا
 وليس هو سبب رضاع من ناحية لبن الفحل فخرى قلت فعلى ما فسر عليه السلام حرم
 الرضاع المتخصص حكمها بالرضعة والمرضع بحيث لا يتعدى الى الطبقات والمراتب
 باسرها ما يكون من ناحية الرضعة مع عدم اتحاد الفحل ويسمى ما بالمصاهرة وحرمة الرضاع
 المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون من جهة المرأة ومن نساء لبن الفحل جميعا ويسمى ما
 بالنسب وليس هذا بما دفع رواية ابن ابي نجران السابقة على ما سنقول عليك
 انشاء الله العزيز العليم والان نرجع الى ما كان في سبيله فنقول قال الفاضل المقداد في
 النقيض قال الشيخ في المبسوط يجوز للفحل ان يزوج بجن الرضاع قال ان قبل السراية

نصيب
 في كتابه

توجيه كلام الشيخ جده الرضخ

لا يجوز له ان يتزوج بامر ولد من النسب فكيف جاز ان يتزوج بامر ولد من الرضخ
وقد علم انه يحرم من الرضخ ما يحرم من النسب واجاب بان امرام ولد من النسب انما
حرمت بالمصاهرة لا بالنسب الحديث انما دل على التحريم بالنسب لا بالمصاهرة قال
ابن ادریس ذلك ايضا غير جائز لا قال لا يجوز في النسب ان يتزوج الا لثان بامر امراته
بحال انما علل ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة قال والذي يقتضيه هذا
تحريم امرام ولد من الرضخ كتحريم امرام ولد من النسب اختاره العلامة في المختلف
وقال انه المعتمد وقال ان قول الشيخ وان كان قويا الا ان رواية بن مهران المذكور
على خلافه فان الامام عليه السلام حكم فيها بتحريم اخذ الابن من الرضخ وجعلها بمنزلة
البنت ولا ريب ان اخذ البنت انما يحرم بالنسب لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت
للزوجة قال التحريم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضخ كالنسب في ذلك قال ولولا هذا
الرواية لقلت بقول الشيخ قال ولنبه ابن ادریس هذا القول الى الشافعي لا بغير الشيخ
قوله لا يجوز ان يتزوج باخذ ابنة ولا بامر امرأته وليس هنا مصاهرة غلط لانها انما
بالمصاهرة وهذا قوله في المختلف واعتمد في الارشاد والتلخيص على قول الشيخ واختاره
الشهيد قلت اي اخذ الشهيد قوله في المختلف واما عند الاضرار بنسبه هذا القول الى
الشافعي فلان غرض الشيخ ذكر الاقوال والتميز على قول هذا القول لو لا روايات الاصل
على خلافه كما قد اعترف به العلامة وقد درست ضعفه في نفسه مع عزل النظر عن
حكم الروايات والحق ان العارف بدیدن الشيخ وهجر المبطول لا يترتب في ان ما
قوله الشيخ ليس مذهبا بل انه حكاية قول الشافعي قال العلامة في الارشاد لا يحرم
امر الولد من الرضخ فقال شيخنا الامام المحقق الشهيد السعيد قدس الله نفسه في شرحه
غاية المراد وبما تشبهه صور هذه المسئلة بسبب شبيهه متعلق من وجعلها فاما
صورتها فان من تخيل ان متعلق بمحذوف حال من الام الثابتة لامن الولد والمحكوم عليه
بنفي التحريم هو الوالد لا الفيل فالنقد لا يحرم على اب الرضخ امرام الرضخ كاشنة من
الرضاع وان كانتا متساويا ومعناه انه اذا وضعت ولد امرأه لا تحريم على الوالد

توجيه كلام الشيخ جده الرضخ
في شرح
الشيخ
والجواب
والقائمة
الديرة



رضاعه مخوقا ماد فده

٢٠

تلك المربة وهذا الحكم صرح به ابن جرير ووجهه اصله الحل وعدم المصاهرة وتحويل ان يكون
 حالاً من الام الاولى والتجريم ايضا منفي عن الوالد ومعناه ان مرضعه مرضعه ابنة لا تحرم عليه
 وهو بين الاولى والناسب لما ذكره في المختلف وفيه كنه ان يكون حالاً من الولد والمخو
 عليه بنفي التجريم هو الفحل وهو الذي نض عليه الشيخ في البسوط واورده على نفسه ام ام الولد
 من النسب فانها تحرم فينبغي ان تكون امه من الرضاع كذلك واجاب بان تحريم تلك
 ما كان بالنسب بل بالمصاهرة الحاصلة مثل النسب الذي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 لا يحرم من المصاهرة وانكره الشافعي وزعم ان هذا حكاه كلام الشافعي ليس مذهبنا للشيخ
 بل يحرم ام ام الولد من الرضاع كما يحرم من النسب اختار المصنف طاب ثراه في المختلف عملاً
 بصححه على بن مهزيار ان عيسى بن جعفر مثل الجواد ابا جعفر الثاني عليه الصلوة والسلام
 عن امرأة ارضعت ابنه هل يحل له تزويج بنت زوجها فقال ما اجد ما سئلت من ههنا
 يوثق ان يقول الناس حرمت عليه امراته من مثل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره
 فقلت له ان الجارية لبنت بنت المربة التي ارضعت لي هي بنت جرتها فلو كان عشا
 مشرفاً ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك وجه الدلالة انه عليه السلام
 حكم بتجريم اخت الابن من الرضاع وجعلها موضع البنت واخت البنت محرم بها بالنسب اذا
 كانت بنتا والسبب اذا كانت بنت الزوجة فالتحريم ههنا بالمصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في
 ذلك فيكون في الامام كذلك وليس قياساً لانه ينفه بجري من كل على حكم الكل ثم قال
 لولا هذه الرواية لا عُدت على قول الشيخ لقونه واعتمدنا وفي التلخيص على قوله انتهى كلامه
 نور مبله وروح مقامه ثم ان جدي الصفي المصنف الامام اعلى الله تعالى قدره ذكر هذه الحجة
 في رضاعه فقال كذا الخي شخنا في شرح الارشاد وفيه نظراً ما اول فلان المشار اليه بقوله
 في ذلك هو تحريم بنت الزوجة جعل الرضاع كالنسب في تحريم بنت الزوجة اي كل محرم بالنسب
 محرم بالرضاع ومعلوم ان محرمها اذا لم تكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله
 جعل الرضاع كالنسب في ذلك واما ثانياً فلانه لا يلزم من يوثق التحريم في هذا الفرد المعين
 مع خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لو ورد النص عليه بخصوصه فذهب الحكم في

كل من التحق الثاني في
 رتبة

في اثبات نكاح من المصاهرة

ما شبهه من المسائل فان ذلك عين العباس وادعان نفى العباس واعتدال بانه شبه بجري
من كل على حكم الكل لا يبيد شيئا لان نكاح العباس ما ذوق له فقد عرف بانه بعد به الحكم
من الاصل الى الفرع بعله محقق بينهما والاصل في ما ذكره هو اخذ الولد من الرضاع والفرع
هو جنت الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعد به هو الخبر الثابت في الاصل بالنقض وما
يظن كونه علة للخبر هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع من محرم من النسب اعني البن
النسب وهذا بعينه قائم في جنت الولد من الرضاع فانها في موضع جنته من النسب بل
ذكره اسوة خال من العباس لانك قد عرفت ان العباس بعد به الحكم من جنت الى اخذ لاشترائه
فما يظن كونه علة للحكم وهو رحمه الله قد حاول بعد به الحكم من الجزئي الى الكل وبه على
العلة وثبوتها في الفرع اول كلامه واهرب في عبارته فستفي لك شيئا على الحكم ونفي عنه
اسم العباس وذلك لا يحسنه من الابرار والاعراض ولا يلبس على الناظر المتأمل كونه فاسا
قلت ما اوردته نظرا لله مرفقا ونعم متحد من جحي النظر غير متبين السبل ولا بمسبغ
الورود عندى ما الاول فلما قد حفظناه ان ما سمي محرميا بالمصاهرة انما الاصل فيه ايضا
علاقة النسب لا الضاربة بالامومة والبنية مثله هي التي تقتضي محرم بلبس الزوج
وامتها على الزوج ولذلك استقام ان يقال جعل الرضاع كالنسب في ذلك وقد نص على
هذا المعنى في نصوص احاديثهم صلوات الله عليهم واما الثاني فلان اثبات حكم التحريم
في هذا الفرع المعين بخصوصه دون نظائره ومضاهاه في المشاركة اياه فاما هو مناط
الحرمه وملاك التحريم احداث قول جديد لم يلقاها هذا باب اليه فيمن سلف فاما لم يثبت قول
قائل به من القدر ماء في عصو السالفين لم يكن يصح تشويبه وخروج هذا واشباهه
عن جرح حكم الاصل الثابت واساس القاعد المعتبر قد انقضى وهو ليس له وادراج
وادراج نعيم الحكم هنالك في حد العباس مما لا يكاد يتصور اصلا اليه العباس هو بعد به الحكم
من جنت الى جنت اخرى جامع بينهما والاصل والفرع فيه انما هنا جنين من رجان
محت حكم العلة الجامعة فاما محاولة استخراج حكم الكل من نحو بيان الحكم في جزئي
او تبين اندراج جزئي مما من الجزئيات محت موضع حكم ما كل فيخرج وليس من ابواب

وقع في المحقق الثاني
على كبره



رضاعه مخوف ماد

القباس في شيء أصلا على ما قد استبان في علم الأصول واستدار على مدارات الاستدلال في
 رضاعه لفظه وبالحمله القياس القهري هو التمثيل المنطقي وأما التخرج فقباس مضمون
 الاستفراء التام أو ضربا من ضرب لا فية بحسب اصطلاح الميزان ثم بعد المماشاة والتسليم
 القياس في الحكم المنصوص على علته لا يحبس عن الحكم عليه بالحجة وقد انصرح بصر
 النصوص أن الصبرين في موضع من محرم بالنسب هو حلة الحكم بالتحريم في الرضاع فاذا صار
 الحق النسبة للولد الرضاعي فحل بمنزلة البنت النسبية التي هي أم ذلك الولد كانت
 محكوما عليها بالتحريم عليه لا محالة ولا القياس في ذلك بوجه كما هو المصنفين **ضابط**
مختص ما بالنسب هو ما تقتضيه علاقة القرابة كما التورث بين ذى القربى وما
 بالسبب هو ما يكون مستندا إلى علاقة أخرى غير علاقة القرابة النسبية بحيث تكون
 العلاقة النسبية ملغاة الاعتبار في ذلك مطلقا كما التورث بين الزوجين إذ علاقة
 الزوجية تقتضيه لأخبرها فاذا التحريم بالصاهرة هو بما بالنسب لا بما بالسبب أن كانت
 المصاهرة هناك معبرة في سببية النسب للتحريم فعلاقة الأبوين والبنين الكائنة بين الآباء
 والابن مثل علاقة المصاهرة الخاصة بين أحد هاتين وجهته هي التي تقتضي تحريم
 حليلة كل منهما على الآخر وعلاقة الأمومة والنسبة بين الأم والبنت هي التي تقتضي
 تحريم كل واحد منهما على زوج الأخرى وعلاقة الأخنية هي التي تقتضي تحريم الجمع بين
 الأخين بنكاح أو وطى بالملك وعلاقة العمومة والخولة هي المقتضية لتحريم إدخال
 المرأة على عمتها أو خالتها الأبائهما وبالحمله في التحريم بالنسب تكون علاقة القرابة
 بين حاشيتي الحكم بالتحريم مقتضية كحكم التحريم فحاشيتا القرابة هنا هما بعينها حاشيتا
 التحريم وفي التحريم بالمصاهرة تكون علاقة القرابة بين إحدى حاشيتي المصاهرة ونسب
 مقتضية لتحريمه على حاشيتها الأخرى فحاشيتا القرابة هناك ليستا حاشيتي المصاهرة
 ولا المحكوم عليهما بالتحريم بعينهما بل إحدى حاشيتي القرابة بعينها إحدى حاشيتي
 التحريم المصاهرة وإحدى حاشيتي المصاهرة بعينها إحدى حاشيتي التحريم فعلاقة
 النسب بين شخصين بشوحي تحريم أحدهما على الآخر وهو تحريم بالنسب كالأبوين والآباء

مختص القضاة
 المختصين

فاعد فيما يحرم من النسب والرجال

٢٣

والبنات مثلا ونحوه ثالث على احدهما وبسبب في اصطلاح الفقهاء محرمات بالمصاهرة
 فصلاله عن القسم الاول كما الامر بين الاباء وحالات الابناء مثلا وان كان في ذلك ايضا
 الى استيجاب النسب اياه اذ العلاقة النسبية بين الاب والابن تفضي بحرم المصاهرة بين
 كل منهما ومنكوحته الاخر فاذن حق القول في القسم ان يقال يحرم النكاح بالنسب على
 ضربين احدهما ان يكون علاقة النسب مقتضية للحريم المتناسبين كل منهما على الاخر
 الاخر ان يكون علاقة النسب بين اثنين مقتضية للحريم ثالث على احدهما بالمصاهرة
 لغا وجز ونحوه في العيان عن اسباب الحريم شيئا المحقق الشهيد قدس الله نفسه
 الهندسية فقال في قواعد **فاعد** يحرم على الرجل بناء اصوله وفصوله وفصول
 اول اصوله واول فصوله من كل اصل يحرم عليه مثله رضا جوا بالمصاهرة اصول وجوه
 مطلقا وفصولها مع الدخول وجميع الاخوان مطلقا والعنه والحالة مع البنت المنوبة
 اليهما بالوصف من الامع رضاها وعلى المرأة ما حرم على الرجال عنها اذا فرض ذكرها وعلى
 المشكل الزوج مطلقا ويحرم الزنا السابق ووطي الشبهة ما حرمه القبح واللو طام الوط
 معالته وابنته منازلة واللعان شبهه وطلاق الفسح للعدك والوثنية على المسلم
 والكتابة دواما ابتداء وانخامته في الدوام على الحزن من الحراري الثالثة من الاماء
 ينكس في العبد والبعث عبد بالنسبة الى الحراري وبالنسبة الى الاماء والبعثه كذا
 والافضاء ما دام غير صالحه فان صلحت فيه فولان **مسألة** امرأة الرجل اذا ار
 ولد اخيها من لبن وجهها حرم وجهها عليها لان وجهها يصير ابا للرضع من الرضاعة وابو
 من النسب محرم عليها لانه اخوها فيكون ابو من الرضاعة ايضا محرمها عليها بصمو القاعد
 المنصوص عليها ولا في منزلة اخيها الحرم عليها وقد انصرح بصحاح الاحاديث بحرم
 يصير بمنزلة محرم قال جدي المحقق اعلى الله درجته في شرح الفوائد قد شاهدنا بعض
 من عاصرائه وروى عن بعض اصحاب ان المرأة اذا ارضعت ابن اخيها محرم على وجهها
 صاحب اللبن لانها عمه ابنة فهي بمنزلة اخيه ونحو ذلك وهذا من الاوهام الفاسدة
 قطعا لان هذا ليس بينهما وبين وجهها بسبب الرضاعة علاقة نسب لاعلاقة بمصاهرة

رضاعة الحرام
 ونحوه

لم يورد الاحكام في اسباب التحريم
 لان تحريمه لا يختص بامارة دين
 اشارة الى عموم حرمه

فانما يشترط
 في الرضاعة

ولذلك حرمت على غيرها زينة
 الرضاعة ولد له الرضاعة لان
 ولده لم يرضع بصبر فذلك
 الرضاعة زينة ولد له الرضاعة
 عليه انه من نسب من الرضاعة
 كما ان عليه امه او لاد اخيه
 يحرم من الرضاعة في منزلة محرم على
 نطق به صريح صحيح
 فينبغي

رضاعية مخنوق ما د

لان المحرم صبر و رثها اخا ونحو ذلك واما صبر و رثها كالاخت فلا بد لبل بدل عليه
 ثم قال و قد افرغنا هذه المسئلة رسالة حسنة من اواد مخنوقها فليطالع تلك الرسالة و
 قال نور الله مضجعه و اعلامه في تلك الرسالة وقد وقع في مخنوق كنبه قد بما على
 بعض هذه المسائل في امرأة الرجل اذا ارضعت ابن اخها هل محرم عليه لانها صارت
 عمه و لست في منزلة اخيه ام لا و حاصل ما كتبت في الجواب ان العمومة من طرف الاخ النسب
 من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينها وبينه بنسب هو ظاهر
 لارضاع لعدم ارضاعها بل لبن فحل واحد و المقتضى للمحرم في عمته الولد القرابة بينهما و
 ابيه اعني اخوتها له اما بالنسب و بالرضاع فان بثوث العمومة المذكورة تابع لاخته الا
 وهي منتفبة من طرف الفحل اصلا و راسا و بثوثها من طرف الاب لا يقتضي بثوثها من الطرف
 الاخر فطعا يقتضي التحريم بينهما اذ هو فرع القرابة المنتفبة والذي يوقع في الغلط صدق
 اسم العمومة للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الفحل والاب بالنسب فقلت
 في غير التفسير على الوجه المنقول سلوك مسلك التجشم من طريق سيجي فاما ما احتجنا
 من التبديل فاصل ثابت و فرع ثابت في غايه القوي و المشانة و الرصانة و الروانة و افلا
 التحريم هناك الا بوق من الرضاع فالفحل يصير اب للرضع من الرضاعة و تكون منزلة منزلة
 ابيه من النسب المحرم على المرضعة و عمومته المرضعة لولد الفحل من الرضاعة امر لازم لما هو
 بالمخففة مناط التحريم **مسئلة** اذا ارضعت ذواته الرجل من لبنه ولد اخيه
 حرمت على زوجها لانها نصير اما للرضع من الرضاعة و اما من النسب محرمه على الفحل
 فتكون امه من الرضاعة محرمه عليه ايضا بموجب القاعدة و بالاحاديث الصحيحة **مسئلة**
 اذا ارضعت امرأة الرجل من لبنه ولد اخها حرمت اختها على زوجها مادامت هي باقية لان
 اختها بالنسبة الى زوجها تكون اخت مرضعة ولد و اخت مرضعة ولد الرجل محرمه عليه
 مادامت المرضعة حية و حرمت هي ايضا على زوجها لان المرضع يصير ولدا له من الرضاعة
 فتكون امه من النسب بمنزلة زوجته فليتم الجمع بين الاختين ببيان اخرى محرم على الرجل
 اخت ام ولد و النسب جميعا فكذلك اخت ام ولد الرضاعي و المشتك باصالة الحل يكون

لو ارضعت
 ولدا اخا
 و رثها

رضاعية محقودا ماد

كما قد حكم به حدى المحقق الامام رضى الله تعالى عنه لانها بالارضاع صار ثام ولد من
 الرضاع وامر ولد اخيه من النسب لا محرم ام الولد ولا ام ولد الاخ وذلك مشير **مسئلة**
 اذا ارضعت عم زوجها او عمته او خاله او خالته فنجس بها عليه بنت بمابان في سلفها
 فانها نصير ام عمه او عمته او ام خاله او خالته **مسئلة** اذا ارضعت ولد ولد زوجها
 صارت ما رضاعية الخافذ وام الخافذ من النسب محرمه فكذلك امه من الرضاعة **مسئلة**
 اولاد الفحل ولادة ورضاعا هل يحرم على ولد المرضع نطفة الروايات بالتحريم واطبق
 على القطع به معظم الاصحاب ذهب اليه الشيخ وابن ادريس بسببه صاحب الجامع والسيد
 ابن هرة الحلي صاحب الغنية والمحقق العلامة وابنه في المندققين شيخنا الشهيد
 استصحه حدى الفخام في شرح الفواعد واعتمد عليه في سائلته الرضاعية وهو المحقق الذي
 لا معك عنه فلا يحل ان ينكح ابو المرضع في اولاد صاحب اللبن من النسب من الرضاع **مسئلة**
 قال المقداد في التنقيح ذكر الشيخ في النهاية والخلاف وحله ابتاعه ولم يسمع فيه خلافا
 ومسنندا رواه علي بن مهزيار ولكن قد وقع في كلام بعضهم ذكر خلاف فيه ونسبه جده
 في شرح الفواعد وفي الرسالة الى الشيخ في المبسوط والذي يبين من المبسوط ان ذلك
 الاقوال العامة لا من احوال الخاصة فانه اورد في عتق من الصور ثم فقه بان مذهب
 اصحابنا في ذلك كله التحريم وعلى هذا المنظر فهم العلامة كلام المبسوط حيث قال في الخبر اذا
 حصل الرضاع لشرايطه انشئت الحرمة من جهة المرضع الى المرضعة والفحل ومنهما اليه
 قائما من جهة ابيهما فانما يتعلق به خاصته وبفسله دون من هو في طبقة كاخوته واخواته
 او اعملى منه كاميثاته وجداته واخواله وخالاته او ابائهم واحداه او اعمامه وعماته ويكون
 الحكم فيهم هو في طبقة او اعلى حكم من لم يحصل معه رضاع فيجوز للفحل نكاح اخ المرضع و
 نكاح اميهاته وجداته وان كان للولد اخ هل له نكاح المرضعة ونكاح اميهاته واخواتها
 كذا ذكره في المبسوط ثم قال وروى اصحابنا ان جميع اولاد المرضعة وجميع اولاد الفحل محرمون
 على هذا المرضع وعلى ابيه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف
 جميع الفقهاء في ذلك قال واما الحرمة المنشئة من جهة ابيها فانها تختلف بكل واحد

لو ارضعت ولد زوجها
 او خاله او خالته
 او عمته او عمه

حكم اولاد الفحل
 مع ولد المرضع

فروع عامة المنزل

٢٧

منها من كان من نسائها واولادها ومن كان من طبقتها من اخوتها واخواتها ومن كان اعلى
منها من ابائها وامها ثمنا وجلبته انك تفدته بولدتها من النسب فكل ما جرم على ولدتها
من النسب حرم عليه **مسألة** هل اخو الموضع نسباً اي لا ولاد ابيه او امه الذين
لم يرضعوا من هذا اللبن ان يكو في اخوته رضاعاً من اولاد الفحل واولاد الموضع من النسب
او من الرضاع قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يجل للفحل نكاح اخي هذا
المولود الموضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الموضع ومنها لان اخوته واخواته
صاروا بمنزلة اولاده وقال في النهاية وكذلك يحرم جميع اخو الموضع على هذا العمل وعلى
جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع ونحو ذلك المبسوط وهو المتقول عنه في البحر وعليه
السلف واليه ذهب الاكثر وقد روي ان المسيبين من المذهب المنصرح من الاخبار وانه
لا يجاز عنه في منهاج الرسول عليهم السلام قال في المختلف قال ابن ادریس قول شيخنا رحمه
الله في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخي هذا المولود الموضع وبين اولاد الفحل
ولبت هي اخواتهم لان امهم ولا من ابهم والنبي صلى الله عليه واله وسلم جعل النسب اصلاً
للرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانثى
اخيها الذي لا من امه ولا من ابيه ثم امر بالتأمل والملاحظة وقول ابن ادریس هذا
لا باس به فان النظر يقتضيه لكنه لا يجمع ما قاله اولاً في المسئلة السابقة التي حكمت فيها
بحريم ام المولود واخوته في الرضاع كما حرم في النسب فدعرت هناك ان التحريم ينسب من
جهة النسب بل من جهة المصاهرة ثم ان الائمة عليهم السلام حكموا بالتحريم في الرضاع وان
العله وقد قال ابو جعفر الثاني عليه السلام لو كن عشرين مئترات ما حل لك منهن شيء
كن في موضع بنائك وكذا ما رواه ابو بوب بن نوح في الصحيح قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه
السلام امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ذلك لان ولدها صاروا بمنزلة ولدك وهذا
التعليل يعطى صبر واولادها اخوة اولادك فتدثر الحرمة ونحن في ذلك من السواء **فقين**
هذا كلام المخالف ونحن نقول الذي به الظن ان ابن ادریس رحمه الله تعالى في قوله معترض
ههنا على الشيخ حيث ذكر الجواز فيما نقله عنه في المبسوط في المسئلة السابقة وحكم هنا على

كل من نفقه الموضع
مع اخوته

رضاعيه مخوضا

٢٨

بالخير مع ان المسلك في استلبيين من سبيل واحد وفي المسئلة السابقة اوضح وليس في كلامه ما يدل على انه ذاهب ههنا الى التوابع وفدايان ان الشيخ هناك حال كلام الشافعي لا حاكم بالجواز وما اوردته على نفسه وما اجاب به عنه ليس الا ما قاله علماء الشافعية في كتبهم ولذلك ذكر ذلك بلفظة قالوا وحكامه بعبارة لهم والفاظهم وايضا قد عرفت ان جهة الصالح في مخبر الرضاع ليست خارجة عن جهة النسب بل هي احد ضربين بها واجبة اليها ثم ان الروايات الحاكمة بعد الحل انصرنا صرح من ان يتجمل في المحبس عنها او يسوغ الجود عن حكمها فالوقوف في هذه المسئلة بما لا يصاغ له ميل ولا مانع اليه بوجه وبالجملة نسبة القول بالجواز في هذه الصورة الى ابن اديس رحمه الله تعالى كما قد ناع عنه المتأخرين بما لا يري له مصححا في كلامه اصلا واما استعلاله للحرمة بقوله واي مخبر يحصل بين اخذ هذا المولود الرضاع وبين اولاد الفحل فجوابه ان الفحل حيث انه صار ابابا للمولود الرضاع بسبب الرضاع كان هو وابو النبي بالنسبة اليه في منزلة واحد واولاد الفحل واولاد ابيه النبي جميعا اخوته وامواته من جهة الاب من العلوم ان اخذ المولود من جهة الاب محرمة على اخيه من جهة ابيه فلهذا ستر الحكم بالخبر ههنا لك فليفتة

ضابط وفصل من عرف مراتب المحرمات وطعم التحريم وارجع حرمة المصاهرة الى حرمة النسب فانه لسبيل عبيد واما الاخرون فمن لم يهلك منهم باهل القدس العصمة ومن لم يهلك باحد منهم صلوات الله عليهم لم يجعل التحريم بالمصاهرة مستويا لغرض الحرمة بالرضاع واما المتسكون بهم صلوات الله وسلامه عليهم لم يجعل التحريم بالمصاهرة من فقهاء اصحابنا واصحاب الحديث منهم رضي الله عنهم فمنا القرهم الاقدمون لم يفرقوا في استحباب حرمة الرضاع عن بين النسب وبين خصوصيات افراد المصاهرة فاذن الفرق ههناك على ما قد استحدثه قوم من المتأخرين احداث قول مجدد وحزن اجماع من قبل

قال العلامة في الخبر في المطلب الثالث في احكام الرضاع العاشر مخبر من المصاهرة في الرضاع ما يحرم منه في النسب فمن تزوج امرأة طاهرا من الرضاع او بنت حرمنا عليه مؤبدا ولو كان لها اخ من الرضاع حرمت جميعا لا عينا ولو كانت طاهرا بنت اخ او بنت اخ

قوله فاولاد الفحل واولاد ابيه
جميعا الخ وفي البيت بعينه تأخر في
اولاد مرضعة بالقياس الى
اولاد امه اذ المرضعة حيث انها
صارت بالرضاع ابابا للمولود
الرضاع كانت هي وامه بالنسبة
بالنسبة اليه في منزلة واحدة
فاولاد مرضعة واولاد ابيه
النسبة جميعا اخوة واخوات
من جهة الام ومعلوم تحريم
اخذ المولود من جهة
الام على اية من
جهة امه
فليفتة
منه واخيه

بيان ان الفرق بين المصاهرة والتحريم في الرضاع لا يجمع

در عات عموم المنزلة

٢٩

حرمنا جبا ان لم يرض العتة او الخالة والا فلا يحريم لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة
 حرم على الاخر نكاحها ولو زنا بامرأة حرم عليه امها من الرضاع ان قلنا بالتحريم في النسب
 لولا ط ب غلام حرم عليه امه واخته وبنته من الرضاع كالسب بالجد منه كذا الرضاع حكمه
 في التحريم سواء قلت وبما قاله واوضحه بفتح محرم ام المرضعة وام امه من النسب من الرضا
 على ولدها من الرضاعة وسبقنا عليك في مؤلف المطال انشاء الله العزيز العليم وفي
 الفواعل مرة قال ولا يحرم المرضعة على اب المرضع ولا على ابيه ومحرم اولاد الفحل واولاده
 رضاعا واولاد زوجته المرضعة واولاده لارضاعا على اب المرضع على راي لا واولاد هذا
 الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد المرضعة واولاد فحلها واولاده ورضاعا
 على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل هو باعد التحريم بالمصاهرة فلا بد المرضع النكاح في اولاد
 اللبن وان يزوج بامر المرضعة نسا وبأخت زوجته من الرضاع وان ينكح الاخ من الرضاع
 ام ابيه نسا وبالعكر والحرمه التي انتشرت من المرضع الى المرضعة وفحلها بمعنى انه صار
 كابر النسب لهما والتي انتشرت منهما اليه موقوفه عليه وعلى نسبه دون من هو في طبقته
 من اخوته واخوانه او اعل منه كابائه وامهاته فلفحل نكاح ام المرضع واخته وجدته ثم
 مرة ثالثة في فروع ذكرها قال الحاد بعشر حرمه الرضاع تنشر الى المحرمات بالمصاهرة فلا بد
 للرجل نكاح حلائل ابائه من الرضاع ولا حلائل ابناؤه منه ولا امهات نسائه ولا نسا تهن
 منه فبين هذه الاحكام مدافعه كفتحها ومناقضة صريحة اعند رعاها شيخنا البارغ
 الشهيد قدس الله تعالى بنفسه القدسية بانه رجع اخيرا عما حكم به اولا قال جدي المحقق
 اعلى الله تعالى قدس في الشرح في الحواشي المغنوية الى شيخنا الشهيدان هذا رجوع عما سلف
 قوله ويجعل فوبا عدم التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الا
 المريب من النظر ومثل هذه المسافة القصيرة من الكلام بعيد جدا بل الصحيح انه لم يقف بالجواب
 في شيء من هذه المواضع بل راعى ان احتمال عدم التحريم قوي لولا الرواية الصحيحة على ما
 على طيان ما قد ظنه واوردته في المختلف واما ما افوضاه نظر جدي التحريم في سبيل التوفيق
 ان خلافة المصاهرة اذا حدث فظهرها بالرضاع لا توجب تحريما فان سبقت النكاح لم تنفع

كل من الرضاع
 حكمه

عدم
 حكم المرضعة
 على الرضاع صحيح
 بنسبة الى ابيه من امه لا
 من ابيه او المرضعة بنسبة اليه
 يصير بمنزلة زوجة زوج ابيه
 وزوجة زوج الام بالنكاح
 غير محرم فكيف من
 بمنزلة نسا

الارضاع
 فما بنسبة الى ابيه من ابيه
 صحيح بناء على ان المصاهرة
 كانت في نكاح

حرمه
 الرضاع
 الى من بمنزلة

احدى المحرمات بها
 كما يقطع به في حاشية الرواية
 لان المرضعة بنسبة اليه تكون
 بمنزلة زوجة ابيه المحرمه عليه



رضا عيه مخفودا ما

من الشئ
 كذا
 صاحب
 الدين

وان لحسنه لم يقطعه للاصل وللانصاف انما الموجبه للحرمة علاقة المصاهرة التي
 التي لا تكون ناسبة عن الرضاع بل عن النكاح الصحيح فقد انصرح لك ان ما عليه نواطوا
 الادلة ونظاير الروايات ليس بآحاد والاصل والاصحاب ما اضعف علمها بعد نفوذ
 النصوص **الاستنباط الثاني** وفيها ضوابط ومساائل **ضابط من**
 الذائعات عند الاصحاب ان انتشار حرمة الرضاع في الطبقات الرضاعية بشرط فيه انما
 صاحب اللبن بل العلامة في التذكرة قد ادعى فيه الاجماع وفقهاء العامة وامير الاسلاف
 ابو علي الطبرسي صاحب التفسير رحمه الله تعالى من الخاصة بسقطون هذا الشرط ويجوز
 بالخير به عند كمال النصاب طافا سواء في ذلك كان استنام النصاب من لبن فحل واحد
 من لبن فحلين فعلى الذابيع المشهور بعينه في الحرمة بين الرضيع والرضعة كون نصاب العدد
 المحرر جميعا من لبن فحلين فاذا اختلف الفحل في النصاب لم يفتقر حرمة الرضاع رأسا
 في الحرمة بين مرضعتين فصاعدا ان يكون الرضاع كل منهما جميع النصاب المعبر من
 ذلك الفحل الواحد فاذا اختلف اللبن من جهة اختلاف فحلي بالنسبة الى المرضعتين مع
 وحد الفحل بعينه في استنام النصاب لكل منهما لم يكن يفتقر الحرمة بينهما وليس ينبغي
 راسا بل انما تكون حرمة الرضاع خاصة بين كل مرضع ومرضعة او بين كل مرضعة و
 فحلها وعلى قول امير الاسلاف الطبرسي لا يفتقر اتحاد الفحل في شئ من الموضعين اصلا بل يكفي
 اتحاد المرضعة وان تغرد الفحل كما كان يكفي اتحاد الفحل وان تغردت المرضعة قال بعض
 المتأخرين في شرح المعاد وفي شرح الشرايع وهذا القول مجرب في غاية القوة رجوعا الى عموم
 الادلة لولا انفسوهم من اهل البيت عليهم السلام بخلافه وهي مخصوصة لما دل عليه
 على اتحاد الرضاع والذهب في تذكر التفسير قال واستند اصحابنا في الشهور الى خبرين ضعيفين
 السند بغير اقرارهما انما يدل على هذه اعقاب الفحل وهي رواية محمد بن عبيد الله بن ابي
 الرضا عليه السلام ما يقول اصحاب الحديث قلت عمار الساباطي هو ثوب وليس بضعيف في
 التهذيب في ابواب التجارة انا لا نطعن على عمار الساباطي بكونه فظيلا لانه وان كان كذلك فهو
 ثقة في الفل لا نطعن عليه فيه وقال المحقق بن محمد بن ابي القاسم رضوان الله تعالى عنه في

شروطية اتحاد حسنا الدين

٣١

المسائل القليلة السكون وان كان عامتها فهو من ثقات الرواة وقال شيخنا ابو جعفر رحمه الله في مواضع من كتابه ان الامامية مجمعة على العمل بما يرويه السكون وعمار ومن ماثلها من الثقات ولم يفتح بالمذهب الرواية مع اشهر الصدوق وكتب جماعتنا بملوك من الفوائد المستند الى نقله على ان ما رواه الكشي عنه ان ابا الحسن عليه السلام قال ان اسوئته من بني فوهبه لي يدل على صحة ايمانه من وجهين على ما ذكرناه في عيون المسائل ثم ان اعتبار اتحاد الفحل كما هو المشهور نجح في الاخبار من غير طريق عارضا صحيحا ابي ابيوت عن ابن مسكان عن الحلبي وصححه مالك بن عطاء بن صحبة صفوان بن يحيى وصححه البرقي عن احمد بن محمد بن نصر وقد اسلفنا ذكرها ومنها صححه عبد الله بن سنان واما الشيخ في كتابه قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امرأته من لبنك ولبن ولدك لذات امراة اخرى فهو حرام ومنها صححه صفوان بن يحيى سنورد هاهنا من ذي قبل انشاء الله تعالى في نصاب الرضعات المحرمات وفيها قلت فارضعت امي جارية بلني فقال يعني ابا الحسن عليه السلام هي اخذت من الرضاعة قلت فحل اخ لي من لبنك لم يرضعها امي بلني قال فالحل واحد قلت نعم هو اخي لاني قال اللبن للفحل صار ابوك اباها وامك امها الا ان رواية ابن ابي مخران السالفة عن محمد بن عبيد الله ان مصرحة بالنعيم وطفة بالخروج من قبل الامهات ايضا وان لم يكن الفحل واحدا وبعبا بول ثاويلها بالحمل شئت الكراهة وثاكد استحياب الجنب جمعا بين الاخبار المشافضة ولا بعد ان يقال لعل مغزاها انه مهما استنبت الامومة الرضاعة من ثلثاء النصاب المحرم من لبن فحل واحد حرمت على الغلام الرضعة جميع بناتها سواء عليهن اكن من الثبوت من الرضاعة واكن من هذا من هذا الفحل ام من فحل اخر فليطفه فاذن ما هو الاشهر ان يوم سبيل او امن بلبلا من جهة اساتيد الاخبار المختصين واما قول الطبرسي فاحوط في الدين اطيب للنسل واصون للدين قال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر رواية ابن ابي مخران فالوجه في هذا الخبر ان فحله على ان الرضاعة من قبل الامم محرم من ينسب اليها من جهة الولادة وانما المحرم من ينسب اليها بالرضاعة للاخبار التي قد مناها ولو خلتنا وظاهر قوله عليه السلام محرم من الرضاعة ما

فصححه شيخنا ابو جعفر رحمه الله

رضاعه مخوقا ماد

٣٣

من النسب لكان محرما ايضا الا اذا خصنا ذلك بما قد ذكره من الاخبار وما عداه بان
على عمومته ثم قال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن النوفلي عن علي بن عبد
الملك عن بكار بن الجراح عن بسطام عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يحرر من الرضاع الا اللبن
الذي ارضع منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يبعدى الى من ينسب من الام من جهة الرضاع
لان من يكون كذلك انما ينسب الى بطن اخر وما يخص بطنها ولادة فانه محرم ويحمل ان يكون
ذلك خرج من جرح الفتنة لان في الفقهاء من يقول ان الحر لا يبعدى الرضاعين فاما ما
رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي بن اسمعيل الدغشي عن رجل
من اهل الشام عن عبد الله ابان الزيات عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن رجل
تزوج ابنته عمته وفدا رضعته ام ولد جد هل تحرم على الخلام ام لا قال لا فهذا خبر مقطوع
مرسل ما هذا حكمه لا يعرض به على الاخبار المسند الصحيحة الطرف ولو سلم لكان
محمولا على انه اذا كانت ام الولد فدا رضعته بغربلين حب او تكون ارضعته رضاعا لا
بحرم ولو كان رضاعا تاما لكان قد صار معها ان كان الجبل من قبل الاب ان كان الجبل
من قبل الام فلا يبرهن ذلك وجه يقتضي التحريم قلت اما وجه الجبل فلا وجه باس به واما كون
الخبر مقطوعا مرسل فلا يبرهن بذلك الوجه في هذا المقام لان مقتضى ابي عمير ومراسيله
يجري المسابند لاجتماع العصاية على نصيب ما يصح عنه وكذلك القول في مقتضى صفوان و
مراسيله فالصحيح في حكم الصحيح في العمل به نعم الصحيح مقدم على الصحيح في ابواب التراجع عند
مسئلة اولاد الرضعة رضاعا لا ولادة غير محرمة على الرضيع اذا لم يكن ارضاعهم
بالنصاب المعبر من لبن الفحل الذي ارضع منه هذا الرضيع على الذابح المشهور واما على
اعتبار اتحاد الفحل في حكم التحريم كما هو قول الطبرسي وهو الاحوط والاخرى بالتحليل به فجميع
اولاد الرضعة ولادة ورضاعا ولادة لا رضاعا ولادة من لبن فحل واحد او
من البان فحول متعددة سواسية الاقدام في حكم التحريم كجميع اولاد الفحل كذلك من مرأه
واحد او من نساء شتى قال شيخنا البارع المحقق الشهيد لانه يكون بينهما مع اتحاد الرضعة
سلامة الاخوة من جهة الام وان بعد الفحل وهي محرمات الشاكر اذا كانت بالذنب رضاعا

عمته

حكم الرضيع من
اولاد الرضعة
من غيبلين

فروع أحكام الرضعة اللبن

٣٣

منه ما يحرم من اللبن **عند الرضعة** من النسب لا يثبت بحرمها على المرفوع
بالنفس والاجتماع وكذلك اختها وعمها وخالتها منه فاما من الرضاع فقد قال في الفوائد
لا تحرم الرضعة من الرضاع على المرفوع ولا اختها منه ولا عمها منه ولا خالتها
ان حرم بالنسب لعدم اتحاد الفحل فقال جدي ا على الله فدره في الشرح قد حققنا ان جرمه
الرضاع لا يثبت بين مريضين الا اذا كان اللبن لفحل واحد قما تقدم واوردنا النص الوارد
بذلك وحكمنا خلاف الطبرسي فعلى هذا لو كان لمن ارضعت صبيا ام من الرضاع لم يحرم
تلك الام على الصبي لان نسبها اليه بالجد وده انما يتحصل من رضاعه من مرضعة و
رضاع مرضعة منها ومعلوم ان اللبن في الرضاع ليس لفحل واحد فلا يثبت بالجد وده
بين المرفوع والام المذكور لانقضاء الشرط فينسفي التحريم ومن هذا يعلم ان اختها من الرضاع
وعمتها منه وخالتها منه لا يحرم من وان حرم بالنسب لما قلناه من عدم اتحاد الفحل ولو كان
المرفوع انما لا يحرم عابها ابو المرضعة من الرضاع ولا اخوها منه ولا عمها منه ولا خالتها
مثل ما قلناه قبل عموم قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب يقتضي التحريم
هنا وايضا فانهم قد اطلقوا على مرضعة المرضعة انها ام وعلى المرضعة بلبن اب المرضعة
انها اخت فتكون الاولى جد والثانية خالة فتدرج في عموم المحرم للجد والخالة
وكذا البواني قلنا الدال على اعتبار اتحاد الفحل خاص فلا حجة في العام حينئذ واما
الاطلاق المذكور فلا اعتبار به مع فقد الشرط فانهم اطلقوا على المرفوع انه ابن المرضعة
وعلى المرضعة منها بلبن فحل اخر انها بنت لها ايضا ولم يحكموا بالاخوة المشرقة للتحريم بين
الابن والبنت لعدم اتحاد الفحل انتهى فالت هذا الكلام من المصنف العلامة ومن الشارح المحقق
لبت رضى صدور مثله عن مثله اصلا ليس ما اعتمد عليه في تخصيص العام واعتبار اتحاد
الفحل من النص المختص بنسب من يحرم ما نحن في بيانه صريحا وذلك رواية هشام بن سالم في
الموثق عن حماد الساباطي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة العجل له
ان يتزوج اختها لا يبيها من الرضاع فقال لا تفد رضعنا جميعا من لبن فحل واحد من امرأة
واحدة قال قلت فيتزوج اختها لامها من الرضاع قال فقال لا بأس بذلك ان اختها التي لم ترضع

حكمه في الرضعة
في قايدها مع
الاب



رضاعه مخدوم داماد

٣٤

كان فحلها غير فحل التي ارضعته بالسلام فاختلغا الفحلان فلا بأس بذلك صححه ابن مسكان
 والحاج لم يورد ما روى الله تعالى عنهما في الاحتجاج على اعتبار اتحاد الفحل قال سئل ابا عبد
 عليه السلام عن رجل يرضع من امرأة وهو غلام ايجل ايه ان يخرج اخوها لامها من الرضاعة
 فقال ان كانت المرثان رضعنا من امرأة واحدة من لبن ^{فحل} احد فلا يجزى معا فان كانت المرثان
 رضعنا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك وبالحيلة كل ما ورد في اعتبار اتحاد الفحل من
 النصوص المختصة لاصل النص العام بما دل على اشتراط وحد الفحل في الاثني الرضاعة ^{التو}
 للخبرين. ^{بعض} بعض من امرأة واحدة لا على اتحاد الفحل في رضاع المرضع من مرضعة ومن الرضا
 مثلاً من رضعها بل ان ذلك امر لا يكاد يفعل صحته والنصوص ناهية الحكم بخلافه والسر في اعتبار
 وحد الفحل هناك ان الاصل في الحرمة بالرضاع هو التحريم بالنسبة في النسب فلو كان اخ الفحل
 او اخت اخته لا تحرم عليه اذا كانت النسبة مختلفة من جهة الام ومن جهة الاب فلو كان
 في محرم الرضاع هذا اختلاف الفحل كذا يختلف النسبة اذا الفحل في الرضاع بمثلية الاب في
 النسب للاموثه والجدوده لا يتضح فيها ذلك بل انما في النسب ملاك التحريم على الاطلاق
 فكذلك في الرضاع وسواء في ذلك اقلنا بقول الطبرسي بجملة بنينا الامر على القول بالذابغ
 فان بنينا بنينا الامر على الرضاع لا انقراض له عن قول الطبرسي ولا ابنا
 له على عدم اعتبار اتحاد الفحل بل هو من جزئيات ما عليه النص والاجماع فاما اخذ الم
 من الرضاعة بارضاعها من امراة واحدة اجنبية فعلى قول الطبرسي محرم ايضا على الم
 مطلقا وعلى الذابغ المشهور اذا كان ارضاعها من تلك المرثة الواحدة من لبن واحد
 لا اذا كان ارضاعها وارضاع هذا المرضع من لبن فحل واحد وكذلك الكلام في عم
 المرضعة وخالتها من الرضاعة والاثني المرضعة يحرم عليها اليوم رضعها من الرضا
 وكذلك اخو مرضعتها من الرضاع اي المرضع من لبن ابيها الرضاعي على ما هو الاشهر
 الذي رضعته امها الرضاعية على قول الطبرسي كذلك عم مرضعتها وخالتها من الرضا
 ثم ان هناك فاعدا اخرى من جهة تكرار الرضعة سبب كشف لك حكمها في عدم تحريم
 زوجته الاب الرضاعي من الرضاع ولكنهما انما يجزى في نشرحهما الرضاعي الى من يحرم

ورضعه مرضعة او اخت مرضعة

في المسائل الرضاعية

٢٥

بالمصاهرة لا إلى من يحرم بالنسب فان التحريم بالنسب أقوى واشد من التحريم بالمصاهرة
وان كان السبب ايضا علاقة النسب فهكذا حقق الامر في هذه المسئلة فان عامة الائمة
عن جهاذا اهله **مسألة** كما تحرم على الرجل امرؤ وجنسه من النسب فكذلك تحرم
عليه امها من الرضاع وكذلك اخوها نسبا ورضاعا وكما يحرم على المرأة ابوزوجها وابنه
من النسب فكذلك يحرم عليها ابوزوجها وابنه من الرضاع ولما يبرأ في ذلك احد
اما اذا ارتضع ولد رجل من امرأة اجنبية رضاعا محترقا فان الاجنبية المرضعة تعتبر
بمنزلة الزوجة لو ولد المرضع كما ولد من النسب امها بمنزلة امرؤ وجنسه واخوها بمنزلة
اخي الزوجة والاخ من الرضاع امه من النسب بمنزلة بنت الزوجة والاخ من الرضاع
امه من النسب بمنزلة زوجة الاب كذلك القول في ام المرضع من النسب هي زوجة الاب
بالنكاح او ما في حكمه بالاضافة الى اولاد صاحب اللبن كذا اخيه بالاضافة اليهم والى
ابهم فهل هذه العلاقات اللازمة حصول الرضاع تستوجب استمار حكم التحريم
الذي يلزم من فاعل مهادها واوردها حدي المحرم التحريم في شرح القواعد في رسالته
الرضاعية وبنعه على ذلك بعض شهداء المتأخرين في شرح الشرايع عند الحكم بالتحريم في
امثال هذه الصور ويستجاب التحريم في ذلك كله هو الذي يقتضيه الاصول والقوانين
والنصوص الادلة اما الفاعل في الفرض بين علاقة المصاهرة الحاصلة من النكاح وبين
علاقة المصاهرة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح وكذلك بين الرضاع المتأخر عن
المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقد على المصاهرة الناشئة عنه لا بنكاح
بان الاولى مناط تعدية الحرمة بالرضاع كما في حالات الابناء الرضاعية على الاباء منكم
والاباء الرضاعية على الابناء دون الثانية كما في هذه الصور واما المح الذي هو
مفاد مد البيل النصوص الناطقة وقوانين الادلة الناهضة فهو ان هذا الفرق طفق
حدواه ضيق مقتضاه وان كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسب يجب نفسه او
بحسب المصاهرة فهو محكوم عليه بالتحريم قال في المدققين في الايضاح وجه التحريم
الرواية المتقدمة وتعليل التحريم فنزل اخي الابن بمنزلة اولاده فنزل امهم بمنزلة

مستخرج من
حكم الزوجة
والنكاح والرضاع
من وجه

كما في مرضعة مرضعة ولا الرجل
بالنسبة اليه فان العلاقة الرضاعية
في مرضعة المرضعة لا تثبت
عندها علاقة نصية
وهي تفرقة

العلاقة الرضاعية في مرضعة الولد
التي عنها يثبت علاقة المصاهرة
بالنسبة الى والده من غير نكاح
فترتفع عنه عليها لانه لا محذور
لا تحرم مرضعة مرضعة الولد
والوالد بذاته تفرقة
تلك الفقرة

ما هو الصحيح مما قد حققناه فيه
عنه على ما يكره له فليعلم

رضاعية مخفوضا ماد

ع ٣

زوجته ومهاضلة المصروع ولادة من النسب للاضافات وكذلك كلام سلال بن عبد الرحمن
 في المراسم عند المحرمات حيث قال والمرضعات والاخوات من الرضاعة وامهات الزوجات
 والربيبية من المربة المدخول بها فان لم تكن مدخولا بها فلا جناح حلال للابناء والجمع بين
 الاخنتين في عقد واحد ونكاح ان كانتا مملوكتين ثم عم الحكم الكلي بقول مرسى فقال و
 كل محرر بالنسب مجرم مثله من الرضاعة **مسألة** لا ينكح ابو المرفوع في اولاد صاحب اللبن
 ولادة ولا في اولاد رضاعا ولا في اولاد زوجته المرضعة ولادة لان جميع ذلك في حكم ولد بنصوص
 صحيحة صريحة وقد قطع بالخبر في ذلك كله الشيخ وابن ادریس والمحقق ابو القاسم نجم الدين جعفر
 بن يحيى بن سعيد اكثر الاصحاب بل كاد ان يكون عليه الاجماع واستصححه حدى المحقق في شرح
 الطوايع ورجحه في الرسالة قال وكذلك محرم على الفحل اولاد ابى المرفوع ولادة ورضاعا **مسألة**
 الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى والد المرفوع واخوات المرفوع بالنسبة الى الفحل نظرا
 الى العلة المذكورة في النصوص قال بعض شهاداء المشايخ في شرح الشرايع اخوة الوالد
 من حيث هم اخوة لا محرمون بالنسبة مطلقا وانما محرمون من حيث البنوة وهي منتبهة
 هنا لكن المصنف جزم بالخبر في هذه المسئلة بغير دليل الشيخ وابن ادریس لو ورد نصوص
 صحيحة دالة على الجرم فذلك قالان **مسألة** استبان ان الصبرون بمنزلة في النسب **مسألة**
 الحكم بالجهر في الرضاع على ما نطق به النصوص لا محقق بنوع او نكاح على الحقيقة ثم ان
 على قول الطبرسي كل محرم على والد المرفوع بنات المرضعة ولادة فكذلك محرم عليه بناتها
 رضاعا اتخذ الفحل واختلف من غير فرق **مسألة** كل من فجر بامرأة فقد حرمت
 عليه ام المجهور بها من الرضاعة وكذلك بنتها من الرضاعة ولا مانع لاستنكار ذلك
 لنا في الصحيحين من طريق الكافي ورواه الشيخ في كتابه في الصحيحين عن علي بن الحكم عن العلاء بن
 رزق عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئل عن امرأة فجر بامرأة ابنه
 امها من الرضاعة او بنتها قال لا وكذلك في الصحيحين عن ابن محبوب عن العلاء بن رزق عن محمد
 بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل فجر بامرأة ابنه زوج امها من الرضاعة او بنتها
 قال لا قال الشيخ وضوان الله تعالى عليه في الاستبصار مذهبنا في ذلك من جرم الرضا

نكاح المهرم
 في الرضاعة
 انما هو

فمن فجر بامرأة
 ابنه

في المسائل الرضاعية

٣٧

فاذا كان من النسب فهو ولي بالحریم فقال شيخنا الشهيد في شرح الارشاد وفاقا لغير
المدققين في الايضاح لان النسب اصل للرضاع ويمتنع بثبوت صفة للفرع من حيث
الفرعية مع عدم ثبوتها للاصل فاذا نزل المزن بها من النسب كذلك بينهما من النسب
كما هما من الرضاعة وبنهما من الرضاعة في الحریم مؤبدا على الزاني وهو قول الشيخ في
سائر كتبه واليه ذهب القاعني ابن البراج وفي الدين ابو الصلاح والسيد ابن زهرة
وعاد الدين ابن جرير والعلامة في المختلف وفواه ولد السيد في الايضاح انما
شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واستصحى جدي المحقق في شرح الفواحد لعموم قوله
جل وعز وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ
اذا لاضافة محضقة الصدق بملاية ما وملاية ما وليصحى منصور بن حازم عن
ابي عبد الله الصادق عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور هل يجوز ان
يتزوج ابنتها فقال اذا كان قبله او شبهها فلا يتزوج ابنتها وان كان جماع فلا يتزوج
ابنتها ولا يتزوج ^{جها} في معناها صحى صفوان بن يحيى عن عيسى بن القاسم العجلي قال
قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبل غيرها انه لم يقض اليها
ثم تزوج ابنتها فقال اذا لم يكن اقضى الى الام فلا بأس ان كان اقضى اليها فلا يتزوج
ابنتها وقال الصدوق والمفيد والسيد المرتضى سلا رواه ابن ادريس والمحقق نجم
الدين بن سعيد في بعض كتبه بعدم الحریم فحل امر الموطوءة بالزنا وبناتها للزنا
بعضد سواء في ذلك اكان الزنا با أم لا حقا محقق بقوله سبحانه فانكوا ما طاب
لكم من النساء ورد عليهم بالحل على طيب المحل والاباحة لا طيب الشهوة الجوانبة
فالقضى ما ابيح لا ما استثنى بقوله أَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ واوجب بان ما يحل فيه في منعه
داخل في المنصوص على تحريمه من قبل وبصحى محمد بن ابي عمير عن هاشم بن المشي قال كنت
صنعا بى عبد الله عليه السلام فقال له رجل فجر بامرأة وحل له ابنتها قال نعم ان
الحرام لا يفسد الحلال ورواه علي بن الحسين بن باط عن رواه عن زرارة قال قلت
لابي جعفر عليه السلام رجل فجر بامرأة هل يجوز ان يتزوج ابنتها قال ما حرّم حرام

ابن ابي عمير عن محمد بن ابي عمير عن هاشم بن المشي قال كنت
صنعا بى عبد الله عليه السلام فقال له رجل فجر بامرأة وحل له ابنتها قال نعم ان
الحرام لا يفسد الحلال ورواه علي بن الحسين بن باط عن رواه عن زرارة قال قلت
لابي جعفر عليه السلام رجل فجر بامرأة هل يجوز ان يتزوج ابنتها قال ما حرّم حرام

رضا عيه تحق اماراد

حلا لفظ والجواب بالحمل على الفور واللاحق لا ما بعته والسابق كما قاله في التهذيب
والاستنباط و يدل على ذلك ما في الصحيح عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما
عليهما السلام انه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة ابنه زوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عنده
امرأة ثم فجر بامتها او ابنتها او اخوها لم يحرم عليه امرأته ان الحرام لا يفسد الحلال وفي الصحيح
عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية فدخل بها
ثم ابلى بها ففجر بامتها المحرم عليه امرأته فقال لا انه لا يجرم الحلال الحرام وفي الصحيح عن
اذينة عن زان عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل زنا بامرأته او بابنتها او
بأختها فقال لا يجرم ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرم فط حلالا ومن طهر بن الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضيل وهو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري من اصحاب ائمتنا
عليه السلام عن ابي الصباح الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فجر الرجل بالمرأة
لم يخل له ابنتها اصلا ابدا وان كان قد تزوج بابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فسد بطل
تزوج به وان هو تزوج بابنتها ثم دخل بها ثم فجر بامتها بعد ما دخل بابنتها فليس يفسد
فجور بامتها نكاح ابنتها اذا هو دخل بامتها وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال اذا كان
هكذا وفي معناها من طريق الكاظم عن ابن باني عن زان قال سئل ابا جعفر عليه السلام
عن رجل زنا بامرأته او بأختها فقال لا يجرم ذلك امرأته ان الحرام لا يفسد الحلال ولا
يجرمه **تم** قال في شرح الارشاد وقال جماعة من الاصحاب ينشر في بنتي العمة
والخاله اذا زنى بالامتن لا خبر لرواية ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال سئل رجل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل نال من خالته في شبابه ثم ارتدع ابنه زوج ابنتها فقال لا فقال انه
لم يكن افضى اليها انما كان شيء دون شيء فقال لا يصدق ولا صدق ولا كرامة وابن اذر
تؤلف فيه لعد الاجماع عليه والمصنف في المختلف بعه في التوقف وجرم ينشر الزنا
في ما تقدم قلت نقل في المختلف كلا ابن ادریس ثم قال وهذا شعر بعد جرمة بالتحريم
وتؤلفه فيه ولا يابس بالتوقف في هذه المسئلة فان عموم قوله تعالى واحل لكم ما وراء
ذلكم بعضي الاباحة واما الخبر فنسند ما رواه ابو ايوب عن الصادق عليه السلام

قد سئل عن الصدوق رضي الله
في اقيقته ان محمد بن الفضيل
الذي روى عن ابي الصباح
الكاظم في انما هو
صاحب
ارض
عليه السلام الخنيس بوجه
محمد بن القاسم الفضيل
فليحتمل

فروحات نشر النجدي بمبوضنا

قال سئل محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل نال من خاله وهو شاب ثم اردع ابنته وجعل ينهاها
قال لا قال انه لم يكن افضى اليها انما كان شيء دون ذلك قال كذب لسنا ندرى ما الذي رواه
فهذه المسئلة فطريق هذه الرواية في الكافي وغيره صحيح ومن طريق الكافي ايضا عن ابن محبوب
عن هشام بن سالم عن يزيد الكاسي قال ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة فقال في احببان
سئلا باعدهما الله عليه السلام ونقول له ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة فذكر عن ابيه
كان يلاعب امها ويقبلها من غير ان يكون افضى اليها قال فسئلت باعدهما الله عليه السلام فقال
لكذب منه فابغار فها قال فرجعت من سفري فاخبرت الرجل بما يقول باعدهما الله عليه السلام
فوالله ما دفع ذلك عن نفسي وحلي سبيلها وهذا ايضا طريقه صحيح على ما هو المتيقن
من امر يزيد الكاسي لدى المضطلع المتبحر في معرفة الرجال والطبقات وحسن عند كل من
لم يتهر فلا يحجب عن المصير الى العمل بما يقتضيه واما ابن ادريس فشانه على شاكله
اخرى فانه في ادعاء انه ليس يعمل باخبار الاحاد وان كان كبيرا ما ينقض ما يدعيه
في نضا عتبات ابواب الاستدلال هذا مع ما صح من الاخبار المضافرة بالخبر في تفرد
بامها على الاطلاق اجنبية كانت لمجرد بها وعمدا وخاله فالفطع بالخبر هناك مطلقا
والوقوف فيه هنا وذا من جزئيات ذلك مع تأكيد الامر في ما بخصوصية العمومة والحوالة
شيء عجيب ومن مثل العلامة وبالحمله نحن نقول من استكمل نصاب رتبة الاستنباط لا
يسنعه التردد في هذه المسئلة قال السيد المرتضى رضي الله تعالى عنه في الانصاف
وبما انفردت الامامية به القول بان من ذني بعثه او خاله حرمت عليه بنتاها
على التأبيد وابو حنيفة يوافق في ذلك ويذهب الى انه اذا زنى بامرأة حرمت
عليه امها وبنتها وحرمت المراءة على ابيه وابنه وهو ايضا قول الثوري والاوزاعي و
خالقيا في الفضلاء كلام في ذلك ولم يحرموا بالزنا الامم والبنت دليلنا كل شيء
احجنا به في تحريم المراءة على التأبيد اذا كانت ذات بعل على من ذني ويمكن ان
يسند على ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا اباؤكم من النساء ولفظه النكاح نفع
على الوطى والعقد معا فكانه تعالى قال ولا تعقدوا على من عقدوا عليه اباؤكم ولا

۳۹۱

قُلْ

المطرز في العشب

البيت

الكنة من الكس

۷۰. سب سے بڑا

وضع موضع قر

من الكوفة قد هبارة

من علی و الحسن

ترک خوف

五

५५

天

باب

شجرة عظيمة

الادوية التي

مكة المكرمة

سبعه و في العقد

فَوَفَّاهُ

بعد الرمي

روزگار

بالتحريم المؤبد

من قاتل فظلم من الدين

علیہم طیبہ سر

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

۱۵۱

فلا اقل من ان

نہایت

ضعف

18

زان يقول ومما

لا يامرني الله

29

...

11

رضاعه مخون داماد

نظوا من طوهر وكل من حرم بالوطي في الزنا المربة على الابن حرم بنتها وامها عليها جميعا و
 الاحتجاج في هذا الموضع بما يروى عن النبي صلى الله عليه واله من قوله الحرام لا يحرم الحلال غير
 صحيح لانه خبر واحد ولانه مخصوص باجماع ويحمل على مواضع منها ان الوطي في الجفص وهو حرام لا
 يحرم ما هو مباح من المربة ومنها اذا زنا بامراة فله ان يزوجها ومنها ان وطئ الابن زوجته
 ابنته التي طأ وطئ الابن لزوجه ابيه وهو حرام لا يحرم تلك المربة على زوجها ولا يحل هذا
 الحرام ذلك الحلال حراما انتهى قوله رضوان الله تعالى عليه وينبغي ان لا يشترط في ان القعة
 والحالة من الرضاة كما من النسب في تحريم ابنتها على من فجر بها تحريمها مؤبدا لفضيلة عموم
 مقتضى النص **مسألة** قال في المختلف قال الشيخ محرم الزانية على اب الزاني ابنه
 وهو مذهب في الصلاح وابن البراج ابن حنيفة وزهرة ونفل ابن ادريس عن المعتمد السيد
 المرتضى الاباحه وافق به والمعتمد الاول ونحن نقول بسنة القول بهذه الاباحه الى السيد
 المرتضى غير ثابته الصحة بل ان ما نقلناه عن الانصاف في المسئلة السابقة يتضمن عدم
 الفرق بين المسئلةين من هناك قال في خزانة السديد في الايضاح بعد انما القول في ذلك
 المسئلة **سئل** محرم بها من ثني الاب على الابن وبالعكس والخلاف كما تقدم لنا على
 التحريم الاجماع المركب فانه كل من قال يحرم ام الموطوءة بالزنا قال يحرم موطوءة الاب
 على الابن بالعكس من قال بالتحليل ثم قال بالتحليل هنا فالقول بالفرق احدث قول
 ثالث وهو باطل لما نقرر في الاصول قد ثبت تحريم ام الموطوءة بالزنا فيما تقدم فثبت
 هنا بل نقول وفي افاخم اصحابنا من نقل الاجماع البسيط على تحريم منسبة كل من الاب
 الابن على الآخر فها قد في المذهب السيد السعيد محي الدين ابو حامد محمد بن عبد الله
 بن علي بن هرة يدعيه وكذلك عم العلامة السيد عز الدين حمزة بن علي بن هرة **الحل**
 رضي الله تعالى عنه في كتابه الغنية يقول وهو في ذكر الضرب الاول من ضرب المحرمات و
 من هذا الضرب المربة بنتها وابنتها وهو الظاهر من مذهب اصحابنا والاكثر من واباها
 وطأ بفضيلة وعظم على الابن وجزا الاب امته المتطورا اليها بشهوة بلا خلاف بين
 اصحابنا وعلى الاب وجه الابن ايضا وامته المتطورا اليها بشهوة ومن اصحابنا من قال

حكمة الذنوب
 رابع

اذ الشئني السيد من السيد لطيفة
 استبان بن هرة الجلي صاحب
 الغنية حمزة قال في ذلك
 في ضد صفة الجدة
 وقار السيد

الدين ابو الكرم حمزة بن هرة
 رضي الله عنه ولا يصح الاية
 بالابن والمجدوم والحدود
 الزنم في التحريم المربة الا ان كان
 مشددا بسبيل الاجماع وطريقه
 ويكره الايتام بالامم الجيد
 ومن يلزمه التقصير
 من يكره الامم
 واليتيم

كان مشددا بن هرة
 ما نقله عنهم عنه وهو
 كلام التنبيه ايضا ذكر محمد بن
 علي بن شهر اشرف في معالم الدين
 حمزة بن علي بن هرة بن
 الحلبي وكتابه غنية المربع

فروغ انشا النحریم بالزنا

فروغ انشا النحریم بالزنا

الموطنة والاول احوط ويجرم على كل واحد منهما العقد على من زنى بها الاخر بدفع ط
ويخص النحریم على الابن قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء لان لفظ النكاح يقع
على العقد والوطى معا وتعلق المخالف بما ورد منه من قوله عليه السلام الحرام لا يجرم الحلال
غير معتد لانه خبر واحد ثم هو مخصوص بالاجتماع ويحل على مواضع منها ان وطى المرأة في الحوض
حرام ولا يجرم ما عداه من الحلال منها ومنها ان الزنا بالمرأة لا يجرم الزوج بها اذا ثابت
منها ان طى الاب لزوجه ابنة والابن لزوجه ابيه حرام ولا يجرم من الزوجه ما
كان حلالا منها ثم ان العلامة في المختلف سند على القول المعتمد فقال لنا قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء والاسند لال على نعيم النحریم بهذه الآية يتوقف على
مقامين الاول ان النكاح يراد به الوطى كما يراد به العقد فنقول ان النكاح بمعنى الوطى
لانه حقيقته فيه ولانه لما كان العقد المؤدى الى الوطى دائما يثمر انتشارا لحمه كان الوطى
الذى هو ابلغ منه اولى المقام الثاني انه لما ثبت تحريم منكوحة الاب الزنا ثبت تحريم
منكوحة الابن بالزنا ايضا لعدم القائل بالفرق وما رواه ابو بصير في الصحيح قال سئل
عن الرجل يفرج بالمرأة انحلا لابنه او يفرجها الابن انحلا لبيه قال ان كان الاب والابن
متساويا احد منهما فلا تحل والظاهر ان ابابصير اسند ذلك الى الامام لان عدالة
ذلك وفي الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سئل عن رجل
زنا بامرأة هل انحلا لابنه ان يفرجها قال لا وفي الموثق عن عمار عن الصادق عليه السلام
في الرجل تكون له الجارية فيفزع عليها ابنه قبل ان يطاها الجدا والرجل يفرجها بالمرأة
هل انحلا لابنه ان يفرجها قال لا اما ذلك فانما يفرجها فوطئها ثم زنى بها ابنة له
بغيره لان الحرام لم يفسد الحلال وكذلك الجارية ولفظة انما للحصر ونحن نقول كلا
في مضمرة ابى بصير الصحيحة على وجهه واستحسانه رواية على بن جعفر ايضا على طريق
اذ في طريقها بنان بن محمد ولولا ان كان الطريق صحيحا وهو اخو احمد بن محمد بن عيسى
اسمه عبد الله ولقبه بنان اذنى مرتبة ان يكون ممدوحا فاما استثناء خبر عمار في
الطريق سهل بن زياد فنظور فيه وقد ذكره عنه ذلك في مواضع عديدة منها في ١٢

١٢١
فروغ انشا النحریم بالزنا
في اللغة اجماعا فيكون كذلك
في النحریم لانه ثبت واعد
استخرج في النحریم قد استعمل
كقوله تعالى فانكروا ما سب لم
من النساء غير ذلك من الآيات
والاثر من قول الله لما كان حقيقته
في الوطى لم يكن حقيقته في غيره
الانتم الاشارة الى الامام عليه السلام
استعمل في العقد في قوله تعالى
اذا نكحت المرأة منكم ثم طفرتم
من قبل ان تمسوهن مجزاة من
من الاشارة الى وجوب حسن
المجازان العقد يؤدى الى الوطى
محسن التميز ولو سلم انه
فيه لكن حقيقة شرعية فلا يمنع
من استثناء في حقيقة اللغوية
برقة استعمال كما يستلزم
اذا نكحت المرأة منكم ثم طفرتم

الحسن
في الصحيح
في الصحيح
في الصحيح

77

خجالتی کتب
باب الف

فروعاً لنشر الحرمة باللواط

٢٣

بناءً على الحقيقة الأصلية ولا الاستعمال الشرعي فيها وقد بينا دروده في الوطى شرعاً في قوله تعالى فَاَنْكِحُوا اَوْلَاءَهُمْ اَوْ اَوْلَاءَهُمْ فَاَنْكِحُوا لَهُمْ مِنْ بَيْنِ اُولَئِكَ مَا مَلَاحُظَ اَوْ اَوْلَاءَهُمْ اَوْ اَوْلَاءَهُمْ فَاَنْكِحُوا لَهُمْ مِنْ بَيْنِ اُولَئِكَ مَا مَلَاحُظَ اَوْ اَوْلَاءَهُمْ فَاَنْكِحُوا لَهُمْ مِنْ بَيْنِ اُولَئِكَ مَا مَلَاحُظَ

لا يطلون عليه في عرف لشرع اسم النكاح وادعاء الاجماع عليه خطأ ولهذا يثبت النكاح الى محرم ومحلل في الشرع ومورد العتمة مشترك بين الانثام وصادق عليها والافلست الاثام اثماً له اذ مقتضى العتمة انضفاف شخصاً او مميزات متغايرة الى طبيعة كلبه بحيث تكون تلك الطبيعة مع ذلك المميز والشخص نوعاً او صفناً او شخصاً مغايراً للرب من مقابلته مع تلك الطبيعة الكلبة المقسومة وقوله تعالى مِنْ مِثْلِهِ اَنْ تَمْسُوهُمْ يَقُولُ بموجبيه فانافذ بينا استعمال النكاح في العقد شرعاً اما حقيقة شرعية او مجازاً واما استدلاله بقوله عليه السلام لا يحرّم الحرام المحلل فغيره على مطلوبه فان المحلل حقيقة هو النصف بما رفع عنه الحجر في الحال والمزني بها مثل عقد الاب والابن ليس حلالاً لاحدهما وانما محل بالعقد ونحن نقول انها لو كانت حلالاً لم يثبت بها المحرم **مسألة** قال السيد المرتضى في الانضاف وما انفردت الامامية به ان من تلوط بغيلاً فاقرب لم يحل له ام الغلام ولا اخنه ولا بنته ابداً وحكي عن الاوزاعي وابن حنبل ان من تلوط بغيلاً محرم عليه تزويج بنته له والطريق في هذه المسألة كالطريق فيما تقدمها من المسائل ونحن نقول لا فرق في التحريم على الموثق بين ام المفعول به وبنته واخنه من النسب وامه وبنته واخنه من الرضا عنه ضرورة بثبوت الحرمة بالرضاع حيث الحرمة بالنسب واستشكال العلامة فيه في القواعد مما ينبعث عن نظر غاير وحظ صائب اصلاً ولقد اصاب في التحريم حيث افنى بالتحريم مطلقاً من غير فرق ومستند الحكم في الاصل بعد اجماع الطائفة نظائر الاخبار ونظائر الروايات من معادن العلم والحكمة واهل بيت القدس العصمة صلوات الله وسلاماته على ارواحهم اجسامهم فمنها صحبة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يعيث بالغلام قال اذا وثق حرمة عليه ابنته واخنه ومنها صحبة ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ياتي اخاه امرأته فقال اذا وثق به فقد حرمت عليه المرأة ومنها حديث حماد بن عثمان عن طريق الكا في عنده عليه السلام في معناه قال بعض شهداء النبا

فروعاً لنشر الحرمة باللواط

رضاعية مخفوذ ا ماد

في شرح الشرايع وفي رواية ابراهيم بن عمر عنه عليه السلام مخرب الامراض ابراهيم
عمر بن حبيب المحدث على الاجماع والاختيار المجبوزة بالشهرة قلت ابراهيم بن عمر البجلي ثقة
مقبول الرواية ونضيف احمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري اياه خبر فادح في قبول
روايته وصحة حديثه مع ما قد قال النجاشي انه شيخ من اصحابنا ثقة وخبر ذلك على
ما قد اوضحناه في معلقنا على الخلاصة ومنها من طريق الكافي عن موسى بن سعدان
عن بعض رجاله قال كنت عبد الله بن عبد الله السلام فانا رجل فقال له جعلت فداك
ما ترى في شاب بين كانا مضطجعين فولد لهذا غلام وللآخر جارية ابترجج ابن هذا ابنة
هذا قال فقال نعم سبحان الله لم لا يحل فقال انه كان صديقا له فقال وان كان فلا بأس
قال فقال انه كان يفعل به قال فاعرض بوجهه ثم اجابه وهو مستفرب ذراعه فقال
ان كان الذي كان منه دون الايقاب فلا بأس ان يتزوج وان كان قد اوفى فلا
يحل له ان يتزوج **فروع** الاول الصبي والرجل في المفعول سببان في الحكم فولا واحدا
واما في الفاعل المومب فالصغير ايضا كالكبير على الاقوى واستشكله العلامة في الفواعل
نظرا الى خروجه عن حكم التكليف وليس بشيء لكون تعليل الحكم بذلك من الاحكام
الوضعية كالضمان المسبب عن الاثلاف وكما وجوب الطهارة والمنع من الجنادة المسببا
عن الاحداث الموجبة لذلك فاما مخرب ايقاع العقد بالخطاب لتكليف قبل البلوغ
فتعلق بالولي الثاني هل البت كالحج في كون الايقاب به سببا للمخرب استشكله العلامة
ايضا والقطع بالمخرب احوط واقر في وجوب الغسل لان حرمة البت كحرمة الحج بل
اكثر لانصال نفسه بعالم القدس ومصيرها الى الدار الآخرة الثالث لو ملك امه ثم
لاط باجنها فاقبته قبل وطئها حرمت وان خرجت عن ملكه ثم حادث اليه اما لو عقد على
حرة ثم اومب خاها قبل الوطئ او بعد فملا مخرب عليه بذلك فارقها ثم تزوجها بعقد
اخر من انف ام لم يفارقها اصلا الرابع يتعدى المخرب على الفاعل المومب الى حداث
المفعول وان بعدن لاب كن ام لا لم يصدق الامر على كل واحد منهم وهذا الحكم
كانه متفق عليه بين الاصحاب لست اعرف فيه مخالفا وكذا القول في بنات اولاده

فروعاً لشرائحه باللواط

١٤٥

سواء في الحكم بنبات الذكور ونبات الاناث لوقوع اسم البنت عليهن جميعاً ما ثبتت الاخت فلا
 يتعدى الحكم اليها لان اسم الاخت لا يقع عليها بحال من الاحوال فيبقى العمل بحكم الاصل ^{سليماً}
 عن المعارض الخامس حد الايقاب المعبر في ترتيب الترخيم عليه هنا هو ادخال الحشفة بكاملها
 او بجزء منها بخلاف ما يترتب عليه وجوب الغسل وكذا ايقاب الحد فانه ليس لا يغيب
 الحشفة بتمامها وقد نص على ذلك ابن ادريس وغيره وكذا الدخول بالبرية قبل او دبراً انما
 يتحقق بتغيبها او التغيب بقدرها في مقطوع ^{الحشفة} السطاس لا يحرم على المفعول به ام اللواط
 ولا بناته ولا اخوته عند علمائنا اجمع لقوله عز من قائل **وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ**
 وللاصل مع انتفاء المعارض يحكى من احمد من فقهاء العامة انه يحرم على الغلام
 اللواط به وبناته الساج لو اوفى خشي مشكل ذكر او اواؤبه في دبره ذكر قال في الفوائد
 فالاقرب عدم التجريم وفواه في الايضاح نظر الى ان السبب الموجب للتجريم الايقاب
 ذكوره الوفاً اذا كان جزء السبب غير معلوم التحقيق رجع العمل بالاباحة الاصلية و
 دليل التجريم الاخذ بالاحتياط وكون ذلك جازياً مجري شبهة الزوجة بالاجنبية الذي
 هو مناط الحكم بجرمها واستنباطه ان الحرام يغلب الحلال عند التعارض من هناك ما
 قد انعقد الاتفاق على ان الخشي المشكل يحرم عليه النظر الى الرجال والنساء جميعاً على
 الرجال والنساء جميعاً النظر اليه قال جدي المحقق اعلى الله مقامه في الشرح وفيه ضعف
 لان الاحتياط لا يجب لمصير اليه والفرق بين هذا وبين شبهة المحرم بالاجنبية وجود
 من يقطع بجرم بكاحه هناك بخلاف ما نحن فيه واخيه الحرام الحلال دائرة مع تحقق الحرام
 والاقرب ما قرره المصنف قلت الاحتياط فيما باعنياره يتقوى جانباً حد الدليلين
 المتعارضين مدارك الاحكام ويعبر عنه بالاحتياط السابق على الحكم ويجب على المجتهد
 المصير اليه في الاستنباط اذا تفاوم عند دليل الطرفين فيما يتم الدليل ناهضاً على
 بخالفه ليس هو من او يعبر عنه بالاحتياط ^{الادلة} اللاحق ولا بصار اليه بل يعزل النظر عن اعتبار
 في الاستدلال ولا يسوغ للمجتهدين تعجل به اذا خالف مضمونه بل انما العمل به وظيفته ^{بلفظه}
 في اختيار احد المجتهدين المتساويين في العلم والورع اذا اختلفا في مسألة فهذا ضابط

فروعاً لشرائحه
باللواط

رضاعيه محقق داماد

۴۶

فخصبه اصولية بها يندفع ما يظن من التدافع بين اقاويل المستنبطين حيث انهم في مواضع الاستدلال فان يستندون الى الاحتياط ونارة يقولون الاحتياط بما لا يضار اليه والفرق بين ما نحن فيه من تحريمه وبين الاشباه بالاجنبية غير مستبين السبيل اذ من يقطع تحريمها اعني الاجنبية محتملة التحقيق هناك لا معلومة كما ما يقطع باستنجاها به تحريم الام والبنات والاخت اعني المذكورة هنا وكذلك القول في غالبية الحرام فانها دائرة مع تحقق الحرام في نفسه على البتة فيما يجهل المحل على الاحتمال فنهنا كذلك فالحرمة مع المذكورة محقق في نفسه والحنثي المشكل يجهل الامر من على سبيل واحد والاصل معزول عن العمل في امثال ذلك على ان كون الاصل فيه الاثوثة والاباحة ليس يصح بالجملة الا في بل الاقوى عندى فيه التحريم ثم ان لشحننا البارح الشهيد هناك في حواشيه ببحث **الاول** انه ينبغي الجزم بتحريم الام والبنات اذا كان مفعولا لان التحريم فيها لازم على تقدير ذكره واثوثة فيكون الاشكال في الاخت لا غير على القول ببشر الزنا قال جدى الشارح والتحريم معترضا عليه ان موضع البحث في هذا الموضع انما هو الايقاب الذي هو اعم من ادخال الحشفة بنامها او بشئ منها فما اوردته غير وارد نعم ينبغي ان يفصل في هذا المقام بان تعيب الحشفة في دبر الحنفى يقتضى تحريم الام والبنات عند من يحرمه بالزنا وبدونه الاقرب عدم التحريم **الثاني** ان الاشكال هنا غير وارد اصلا سواء كان فاعلا او مفعولا لان البحث اتمام مع بقاء الاشباه او مع زواله فان كان فاعلا فمع الاشباه محرم عليه جميع بنات آدم ويحرم على جواهرهم لاشتراط التزويج بتحقيق الذكورة والاثوثة ومع الوضوح اظهر لانه ان كان فاعلا وظهرت الذكورة بتحقيق الحكم بالتحريم والا بتحقيق عدمه وان كان مفعولا فمع الذكورة يثبت التحريم على الفاعل بدونها بخلاف في الاخت فلا يثبت الاشكال هنا اصلا الا على تقدير الحكم بجواز تزويج الحنفى المشكل قال وفي الارث في قوله اذ كان وجا او زوجة اشعار بجوازه قال جدى في الشرح راداعليه لارسان المصنف لا يريد بما ذكره ما اذا وضح الحال بل حيث يكون الاشباه حاصل ولا يرد عليه ما اوردته اذا كان مفعولا لان تحريم امه واخته وبناته على تقدير عدم ادخال

رضاعه مخودا ماد

٢٤٨

مدني الحر وارض الحام بغارضا وافتاح الاصحاب جوا الظاهر وفي موت الصبي المخرج
 في الماء القليل مع الاشتباه بغارضا الاصلان ذهب فريق من الفقه والتحقق الى العمل
 بهما معا وليس يلزم من ذلك اجتماع المتنافيين كما لا يلزم من العمل بهما فيما اذا ادعت المرأة
 وقوع العقد في الاحرام فانكر الزوج وحلف على عدو فوقع فيه وهذا المعنى السادس انما
 الملحوظ فيه حال الشيء بحسب ما هو عليه من الاستمرار والاستدامة ولذلك انما ينصح العمل
 باستصحاب الحكم اذا ما لم يتغير الموضوع في حد نفسه عن شأنه الذي كان هو فيه وشاكلته
 التي كان هو عليها فاما مع التغير عن الشأن الخلفي وطرق عارض في الفطرة الثانية هو مظنة تبدل
 الحكم فلا يصح استصحابه كما لا يصح استصحاب الحكم السلاطة الخاصة لحواس صحيح المزاج و
 المثانة الثابتة لقواه عند عروض الامراض الحادة والاورام الباطنة في الجب القلبية و
 البطون الدماغية نظرا الى امكان مدافعة الطبيعة ومقاومتها اياها **ضابط**
ثبوت كل فحور كننا او ثلوث يثبت عليه محرم نكاح فانما هو الذي يكون سابقا
 على العقد ومنهم من يدعي اجماع الاصحاب على ان الزنا اللاحق بالعقد الصحيح لا ينشر
 حرمة المصاهرة لان الحرمة لا يفسد الحلال وقال في النكاح الزنا الطاري لا ينشر حرمة فلو
 زنا بام امرأته بعد العقد وابنتها او لاط باجنها او ابنتها او ابنتها لم يحرر امرأته عليه و
 كذا لو زنا الاب بجارية الابن وبالعكس لم يحرر على ما لكها وقال الشيخ محرم سواء زنا بها
 قبل الوطى او بعد وقال الشيخ اذ زنا بجارية ابية قبل ان يطأها الاب حرم على الاب المالك
 وطؤها وان كان قد وطئها بعد وطى الاب محرم وليس بمعتمد وقال في المختلف لو سبق العقد
 من الاب والابن على امرأة ثم زنا بها الاخر لم يحرر على العاقد سواء دخل العاقد قبل الزنا
 من الاخر او لم يدخل ذهب اليه اكثر علما ثانيا وشرط ابن الجعد في الاباحة الوطى فلو
 عقد ولم يدخل فزنا الاخر حرم على العاقد ابدا ولم يحرر وقال شيخنا الميرزا السعيد
 الشهيد في شرح الارشاد واعلم ان مراد اكثر القائلين بان الزنا ينشرانه مع سبقه لامع
 فاحره ولو عن العقد وابن الجعد حرم من زينة الاب والابن على احدهما ما لم يطأ لوان
 عمار عن الصنائع عليه السلام في رجل له جارية فوطع عليها ابن ابنته قبل ان يطأها

ان
 صلي الله عليه وسلم
 وسلم نزول الوحي عليه
 بالقبض فالتصية اعلموا انما
 بجلالة رتبة النبي عن البشر
 صلوات الله عليهم ووردوا الحكم بقصر
 ووردوا اليدين اعمد الاصل
 الاستصواب فمحمد بن عبد الله
 صلي الله عليه وسلم
 على اهل بيته فيما
 وقع من عظيم

منه
 في نسخ بالكتاب
 في نسخ بالكتاب

في عقد نشر الحرمه بالزنا اللاحق

٢٩

الجدا والرجل يزن بالمرئيه هل يجل لابنه ان يزن وجهها قال لا انما ذلك اذا نزل وجهها فوضعتها
 زنا ابنه لم يضره لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك التجاربه واجب بضعف السند الدلالي
 والخيار الخبريم مالم يسبق عقد قلت ضعف السند مسلم من جهة سهل بن زياد وقد سلطنا
 ادخال العلامة اياه في الوثق اما ضعف الدلاله فلا ولعل انه لا فرق هناك في الاحكام
 بين الاب والابن من النسب الاب الابن من الرضا عنه وكذلك بين الام والبنت مثلا
 النسب الام والبنت من الرضا عنه فكل محرم في باب المصاهره بالنكاح الصحيح او بما يلحق به
 من الزنا والشبهه والنظر والكس على احد من ذوى الانتساب من جهة النسب محرم على نظيره
 الذي في منزله من جهة الرضا عنه فحرم الموطوءه بالعقد بل المعفوده على اب الواطئ بل
 العاقد بالرضاع وان علا وابنه وان نزل وكذلك الموطوءه بالزنا او بالشبهه ومحرم على
 الواطئ او الموطوءه من الرضا عنه وان علت وبنيتها منها وان سفلت وعلى هذا السبيل سائر
 المراتب والطبقات ولا يرد ان هذه المحرمات محرمه بالمصاهره لا بالنسب فلا يشملها عموم الفا
 المقضاه للنص لما قد استبان لك ان باب الخبريم بالمصاهره ايضا راجع الى باب الخبريم بالنسب
 انما لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضا عنه ما يحرم من المصاهره اكفا
 منه عليه السلام بقوله الرضا عنه لمحكمة النسب وبقوله يحرم من الرضا عنه ما يحرم من النسب
 لان الذي يحرم من المصاهره راجع الى النسب فالمصاهره اللاحقه لذوى الانتساب
 كالمصاهره اللاحقه لامثالهم بحسب المنزله الخاصه من جهة الرضا عنه ثم ليكن من
 العلوم المسنين ان كل رضا عنه محرم لنكاح كما انه محرم لبداء النكاح كذلك يبطل استدا
 ويفسد صحته ويقطع استمراره **بنصره** كيف يجل في مذهبنا العظيم والثواب ان تكون
 الاب من النسب هو الوالد الطبولاني الذي هو سبب ما حيوة بامتن مجازيه جسمانيه بمجرّد
 العقد من دون الدخول محرمه على الابن بحسب الولادة الجسديّه وكذلك معفوده
 الاب من الرضا عنه على الابن بحسب الرضا عنه بمجرّد نفس العقد من غير دخول ولا تكون عقد
 عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الوالد العقلاني الذي هو سبب الحيوة
 الابديه الخفيفه الروحانيه بمجرّد عقد الزوجية محرمه على الامّه ولقد روى علماء الفنا

هذا عقد
 بنصره
 بنو العترة

رضاعته مخفوق اماناد

ومحدثهم في كتبهم وروايتهم بطريقين يثبتان شجنا الاكرم الاقدم ابي جعفر محمد بن
 يعقوب بن اسحق الكليني رضي الله تعالى عنه في جامعه الكافي بسند الصحيح وهو علي بن
 ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة قال حدثني سعيد بن ابي عروبة عن قتادة
 عن الحسن البصري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني عامر بن
 صعصعة يقال لها سناء وكانت من اجمل زمانها فلما نظرنا اليها غابته وحفصة فالتفتا
 لتغلبنا هن علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحالهما فقالا لانا لا نرى منك
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حراً صافلاً دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثاوتها بيب فقالك اعوذ بالله فانقبضت يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها
 فظلمتها واخفها باهلها وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من كند
 بنت ابي الجون فلما مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن مارية ^{لبيطية}
 قالت لو كانت بنتا مات ابنه فالحقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باهلها قبل ان
 يدخل بها فلما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولي الناس ابو بكر اثنى العلاء
 والكندية وقد خطبنا فاجتمع ابو بكر وعمر فقالا لانا اخذنا ان شيئاً الحجاب ان شيئاً الباء
 فاخترنا الباء فترجنا فخدم احد الرجلين حتى الاخر قال عمر بن اذينة فحدثت بهذا الحديث
 زارة والفضل فروا عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ما نفي الله عز وجل عن شيء الا
 وقد عصي فيه حتى لقد نكحوا ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم من بعد وذكر
 هابن العامرية قال ابو جعفر عليه السلام لو سئلتم عن رجل تزوج امرأة فظلمها قبل ان
 يدخل بها اخل لابنه فقالوا لا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعظم حرمة من
 ابائهم قلت فمر بن اذينة روى ايضاً هذا الحديث عن زارة والفضل عن ابي جعفر عليه
 السلام قال طريق الى المعصو ايضاً صحيح وخالي الاسناد ومن طريق الكافي ايضاً عن علي بن الحكم
 عن موسى بن بكر عن زارة بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام نحوه وقال في حديثه وهم
 يستحلون ان يزوجوا امهاتهم ان كانوا مؤمنين ان ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحرمة مثل امهاتهم قلت موسى بن بكر الواسطي وي مدحه الكشي وقال النجاشي روى

لقد اخفنا
 محمد بن ابراهيم بن محمد
 ابراهيم بن محمد بن محمد
 في هذه النسخ التواتر وعنده
 جنينا الامر في كسبت وعقلنا
 منه

في كتب الرجال ابو عروبة بن
 الام وقار الفيز وزايل في
 القاموس عروبة باللام يوم
 وابن ابي العروبة باللام وتركها
 لمن او قيل منه مدحه

منه

احكام موطوءة ابن للاب

٥١

عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام وعن الرجال له كتاب يرويه جماعة وله بحال عن اجد
 غمزة فيه اصلا وكذلك الشيخ في الفهرست وابطار واية ابن ابي عمير وصفوان بن يحيى عنه
 وروايتهم ما كتبه على ما في الفهرست وغيره من اعدل شاهد على حسن حاله فلذلك ان
 بن اودا ورده في قسم الممدوحين وقال في مكرش وروى عن الرجال ممدوح ولكن الشيخ
 في كتاب الرجال في اصحاب ابي عبد الله الصادق عليه السلام اقتصر على مجرد ذكره في اخا
 ابي الحسن الكاظم عليه السلام ذكره وقال اصلا كونه وافق له كتاب وى عن ابي عبد الله
 عليه السلام ونظر الى ذلك ادخله العلامة في الخلاصة في قسم المخرجين والذي يبين
 ان الرجل ممدوح ووقفه غير واضح فالطريق حسن **مسئل** اذا ملك الرجل جارية
 فوطئها ابنة من النسب ومن الرضا عنه من قبل ان يوطئها هو حرم على الاب للمالك و
 مؤبدا ولا يحل له ان ينزق جها من بعد لعن ابا فاما ان وطئها بعد وطئ الاب نسبا
 او رضا عا فلا يحرم بذلك على الاب ووطئها مادامت في ملكه ولا التزوج بها بعد خرو
 عن ملكه ذهب اليه الشيخ في النهاية وبه قال ابو علي بن الحسين والفاضل عبد العزيز بن
 البراج وقال الصدوق ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره فقيه وان ذني رجل
 بامرأة ابنة او امرأة ابيه او بجارية ابيه او بجارية ابنة فان ذلك لا يحرمها على زوجها
 ولا تحرم الجارية على سببها وانما يحرم ذلك اذا كان منه بالجارية وهي حلال فلا تحل
 تلك الجارية ابد الابيه ولا لابنه وقال ابن ادريس لا فرق بين ان يوطئها الرجل جارية
 الاب قبل وطئ الاب وبعد في عهد الخريم وتوقف العلامة هناك في المختلف **احتج** الشيخ
 برواية عمار السابغة واذا ثبت الخريم بذلك في حق الابن لعنه فائلا بالفرق فان في
 المختلف ورواية الشيخ ضعيفة السند لكن بعضها ما تقدم من الروايات الدالة على
 الخريم لوزنا الابن بامرأة الجد والاب الملك وانما اثر الاباحة لكن يظهر اثره بالوطئ
 اذ قد يملك من لا يباح له ووطئها قلت واذا كان مجرد الملك غير مؤثر في جعل المملو
 بمنزلة الحليلة الموطوءة او المعفودة فالوقوف في الخريم لا مانع له مع هوض النصوص
 المتضاربة المتعارضة على ان الزنا السابق بشرحه المصاهرة نعم الفجر الطاري لا يفسد

عن ابي عبد الله
 في كتاب الرجال

رضاعه مخوف اماراد

٥٣

النكاح ولا يبطل الا باحده المستمرة لما قد قدمناه من الاخبار الصحيحة من طرف الابي جعفر
 الثلاثة وهم المحدث الثلاثة اشباح الدين اعلام المذهب بن محبوب بن اسحق الكليني و
 ابن علي بن بابويه القمي وابن الحسن بن علي الطوسي ضوان الله تعالى عليهم وفي معناها
 من طريق ابى جعفر الصدوق في الفقيه صحيح الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان قال قلت
 لابي عبد الله عليه السلام الرجل يصيب من اخيه امرأه حراما المحرم ذلك عليه امرأته فقال
 ان الحرام لا يفسد الحلال والحلال يصلح به الحرام ورواه موسى بن بكر وقد مرع سمعت ما
 يوضح حسن حاله عن زرارة بن اعين عن ابى جعفر عليه السلام قال عن رجل كانت عنده امرأة
 فزنا بامتها او بنتها او باختها فقال ما حرم حراما فط حلالا امرأته له حلال وقال لا بأس اذا
 زنا رجل بامرأة ان يتزوج بها بعد ضرب مثله لك مثل رجل سرق من ثمر نخلة ثم اشراها
 بعد **مسألة** مجرد العقد على البنت محرم امها من النسب امها من الرضا عة على الزوج
 العاقد اذا دخل بها اوله بدخل واماني جانبها لا مرفلا محرم بنتها من النسب ومن الرضا عة
 على العاقد اذا مجرد العقد عن الدخول فلو فارقتا ولم يدخل بها كان له ان يتزوج بابنتها
 او باختها من النسب ومن الرضا عة فذلك مذهب اكثر علماء الاسلام وذهب ابن ابى
 عصيل من اصحابنا والشافعي من فقهاء العامة في احد قوليه الى عقد الفرق بين جاني الام و
 البنت في اشراط الجهر بالدخول على ما يروى عن ابن عباس وتوقف لعلامة في المختلف فقال
 بعد الاحتجاج من الطرفين بالجملة فحق في هذه المسئلة من المتوقفين الا ان البرجح للحريم
 عملا بالاحتياط ويقتوى الاكثر من الاصحاب عند ان ما اتفق به الاكثر هو الذي عليه السعوى
 من غير توقف وسواء في الحجة مساو قوله عز من قائل وامهات نساؤكم وربا نساؤكم اللذان
 في جواركم من نساؤكم اللذان دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم اذ
 على الفوايقن الادبية اذا دخلها بمذخولها بالربايب كانت ابتداءه كما اذا قلت بنات رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم من خديجة وان علقها بامهات نساؤكم كانت بيانا لنساؤكم
 وليس يصح ان يعنى بالكلمة واحدة معينان مختلفان في خطاب واحد عند جهة الادباء
 ايضا يوجب جعلها بيانا لنساؤكم كونها حالها وعلقها بالربايب كونها حالا من

شيخنا في شرح
 التنوير

مختار الامرين كتاب نبت العكس

٥٣

ربا بكم فخلت العامل فيها وذا امر لم يحوز احدا ما جعلها الاضال كما في قوله تعالى
 المتافقون والمتنافقات بعضهم من بعض على ان يكون خالا من الامهات والربائب ولا تكون
 من جهة الصلة من حيث انها بالنساء منصلات بالنساء لانهن امهاتهن والربائب
 منصلات بامهاتهن لانهن بناتهن فيخرج اللاتي بصلتهن عن ان تكون صفة منهن و
 يسلم مغزى الكلام عن نظم ونظامه فان كان مخرج ان امهات نسائكم على الاطلاق ^{التي}
 بالنسبة الى الدخول بالنساء وعدمه وربا بكم على التقييد التخصيصي يكوننهن من النساء
 المدخول بهن فاما اللاتي في حجوركم فليسيلها سبيل ما يرام به تقوية العلة وتكميلها و
 المعنى ان الربائب لكونهن في احتضانكم لهن او بصدا احتضانكم وفي حكم القربات في حجوركم
 اذا دخلن بامهاتهن فوي شبه بهن وبين اولادكم وصرف محفوظات باجرائكم اياهن مجرى
 الاولاد وليس الغرض بتقييد الحرمة بذلك وما في الكشاف تفسير البضاوي عن امير المؤمنين
 عليه السلام انه جعل ذلك شرطا للحرمة فلم يبلغنا بثبوته من طريق اهل البيت عليهم
 السلام والبناء في دخلن بهن للمعدة كما هو ملك الكشاف لا بمعنى مع كما حبه ايضا
 والفرق بين التعدية بالبناء والتعدية بالهرم كذهبه وادهبه مثلا ان مفاد الاول
 الاخذ والانسحاب والثانية والدخول بهن كما يذهب عن الوطى ثم مما يدل على ذلك
 الروايات رواية الحسن بن موسى الخشاب عن عبات بن كلوب عن اسحق بن عمار عن
 جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول الربائب عليكم حرام مع الا
 اللاتي قد دخلن بهن هن في الحجور وغير الحجور سواء والامهات مبهمات دخل البنات او
 لم يدخل بهن فحرموا وابهموا ما ابرهم الله ورواية محمد بن يحيى في الوثائق عن عبات بن
 ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة
 حرمت عليه ابنتها اذا دخل بالام واذا لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالبنت فاذا
 تزوج البنت قد دخل بها او لم يدخل بها فقد حرمت عليه لامر وقال الربائب عليكم حرام
 كن في الحجور او لم يكن ويحتمل محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن هيب بن حفص عن ابي بصير
 المصنف قال مثله عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال لم يلح لها ابنتها

رضا عنه مخفوذ ما

٥٤

ولا تلحق له امها وصحبه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئل عن رجل تزوج امرأة فظفر
الى بعض جدها تزوج ابنتها فقال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها
ما في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة فمكث اياما معها لا يستطيعها غيرها فدرى منها ما يحرم على غيره ثم
طلبها اصيلح له ان يتزوج ابنتها فقال اصيلح له ودرى من امها ما راي وما في الصحيح عن احمد
بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج المرأة منعه اهل له ان
يتزوج ابنتها قال لا فاما صحبة جميل بن راج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الامر والابنة سواء اذا لم يدخل بها يعني اذا تزوج المرأة ثم طلبها قبل ان يدخل بها فانه
ان شاء تزوج امها وان شاء تزوج ابنتها وصحبه محمد بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام فانا رجل فسئله عن رجل تزوج امرأة فمكث قبل ان يدخل بها يتزوج بها
فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل متافلم يريه باسا فقلت جعلت فداك ما
شيعة الا بمضاء على عليه السلام في هذه الشبهة التي افشاها ابن مسعود انه لا باس بذلك
ثم اتي عليا عليه السلام فسئله فقال علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من قول الله عز و
حَلِّ وَرَبَّائِكُمُ الَّذِي فِي جُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّذِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فَمَّا قَالَ له عليه السلام ان هذه مستثناة وهذه مرسلة وامتهات نيسائكم
فقال ابو عبد الله عليه السلام للرجل اما لنسمع ما يروي هذا عن علي عليه السلام فلما كنت
ندمت وقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل متافلم يريه باسا وانا اقول قضى على
السلام فيها فلفه بعد ذلك فقلت جعلت فداك مسئلة الرجل انما كان الذي قلت يقول
كان له مني فسا يقول فيها فقال يا شيخ تخبرني ان عليا عليه السلام قضى فيها ونسألني ما
يقول فيها فقد اخرج بها اصحاب شرط التحريم بالدخول مطلقا ونسبها الشيخ في الاستبصار
الى الشذوذ قال فهذان الخبران شاذان مخالفان لظاهر كتاب الله تعالى وامتهات نيسائكم
ولم يشترط الدخول بالبنت كما شرط في الامر بالدخول للحرمة الربية فينبغي ان تكون الابنة على
اطلاقها ولا يلتفت الى ما يخالفه وبضاده لما روي عنهم عليهم السلام ما افادنا فاعرضوه

قوله وقد راي من امها ما لا يفقه
ول منطوق هذه الخبر من باب
فمن الخطأ في التبيين بذكر
الاضعف على تعذيب الحكم في
الاقول على اريد الى
عليه السلام ان يتزوج ابنتها
كما في الضرب بالنسبة الى
التأني في قوله سئل ولا نقل
لها في كفاية المالك في التبيين
بنسبة الى اقرب في قوله تعالى
ولا تقربوا ما ربيتم فانتم
هناك عن الاضعف تنزيهي
على سبيل الكرامة وعن الامام
تعيين على سبيل التحريم وفي
الخطاب من جملة ادلة
من باب دلالة مطابقة
الحكم لا من باب القياس
لا من باب التخييل كما هو
للمشهور في الامور فليعرف منه

حكم نكاح الممثلة الدخول بالبنت

٥٥

على كتاب الله فمما وافق كتاب الله فخذوه وما خالفه فاطرحوه ويمكن ان يكون الخبران رداعا على ضرب من التقييد لان ذلك مذهب بعض العامة ثم ذكر موثقة محمد بن اسحق بن عمار المصنف قال قلت له رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم مات الحمل له ان يتزوج امها قال سبحان الله كيف محل له امها وقد دخل بها قال قلت له فزجل تزوج امرأة فهلك مثل ان يدخل بها محل له امها قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها وقال قال لوجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوي لهذا الخبر قال قلت له ولم يذكر هو ويحمل ان يكون الذي سئله غير الامام الذي يجب المصير اليه في قوله فاذا احتمل ذلك سقطت المعارضة به ونحن نقول ما يصححه جملة وجملة فظاهر منها ان يعني اذا تزوج الخ كلاً الراوي انما قول الامام عليه السلام ما قبله فقط وقول الراوي مذهب مذهب غيره واجب الاتباع ومعنى قول الامام ومفراة ان الامام والبنت سواء في المحل على الرجل اذا لم يدخل بالامور ان كان قد عقد عليها من البين ان ضمير التانيث في قوله عليه السلام بها عابد الى الامر ثم ان كلام الراوي ايضا يفسر بقوله عليه السلام فيكون معناه اذا تزوج المرأة ثم طلقها مثل ان يدخل بها فانها وبنتها سواء في المحل عليه فان شاء تزوج الام وان شاء تزوج البنت واما صحة منصور بن حازم من المشيخ فيها ان ابا عبد الله عليه السلام لم يعن بقوله قد فعله رجل منا احدا من العصومين فاذا ن قوله عليه السلام فلم يرب به ما ساظهار الامر فيه انه في سائر الانكار عليه ومن هناك قال عليه السلام للرجل ما نسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام ثم قال عليه السلام لنصوبنا شيخ نخبر في ان علينا عليه السلام قضى فيها وسئلني ما نقول فيها فنقوله عليه السلام هذا شيعي على ان الفتوى على ما قضى فيها على عليه السلام واما مضمرة محمد بن اسحق بن عمار بن جحان الثعلبي باعجام العين بعد التأنيث من فون فحدث انه في الواقعة على ما قد حكم به الصدوق ابو جعفر بن بابويه وان كان ثقته عينا على ما قد قاله النجاشي والمسؤل كانه مولا نا ابو الحسن الرضا عليه السلام فاعل سؤالا على طريق الثعلبي لامن الثقفة ولذلك لم يسلك عليه السلام في الجواب سلك الافاء الصريح بل اجابه على سبيل الانكار والقيش عن حلة الخبر وما هذا سبيله ليس يصح به

رضاعيته مخفوذاً ماد

ش

الاجتاج واليه الاستناد ولا سيما في مثل هذه المسئلة التي استند بها السيد المكرم
 الغنية رضوان الله تعالى عليه الى الاجماع اذ قال ومن هذا الضرب من المحرمات تام المخفوذ
 عليها جمع صراط وايضا قوله تعالى وأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ولم يشترط الدخول وايضا فقهاء
 المخالفون انه عليه السلام قال من نكح امرأة ثم ماتت قبل الدخول بها لم يحل له امتها و
 هذا نص ومن هذا الضرب بنت المدخول بها سواء كانت في حجر الزوج او لم تكن ببلد
 خلا الا من داود وهو قال ان كانت في حجر حرمت والا فلا طئنا منه ان قوله تعالى الا
 في نكحكم شرط في النكح وليس ذلك شرطا وانما هو وصف لمن اذا الغالب ان الرتبة
 في حجره مسئلة عند ان عقد النكاح بل مطلق العقد الصادر من الفضولي هو الذي
 ليس له ولاية ولا وكالة باطلا في اصله من راس الاجازة اللاحقة غير مؤثرة في صحته و
 لا كاشفة عن صحته اصلا واليه ذهب الشيخ في الخلاف المبسوط وبه اقر في فخر المحققين
 في الايضاح وعليه يدرك كلام شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واذن فلا يثبت عليه
 محرمات المعفود عليها مفضولا واختفا وبنتها من النسب من الرضا عنه مطلقا واما المشو
 له موفوفا على الاجازة فاختلفوا في ار الاجازة هل هي جزء السبب كاشفة عن سبق
 صحته النكاح ولو لم يمتد في الواقع من حين العقد واما ما كان فعلا بشرط في محرمات المعفود
 عليها بل كل محرم يثبت على مجرد العقدان يكون عقدا النكاح لازما من الطرفين
 او من طرف الزوج فقط او لا يعتبر ذلك اصلا نظريه العلامة في القواعد فلو اوقع العقد
 على الزوجة الصغرى المفضولي عنها قال في محرمات الامر قبل الاجازة او بعد فسخها مع البلوغ
 نظر في الشارح المحقق جدي في محرمات على الله مقامه المحقق ان يقال ان حكمنا بكون الاجازة
 من الزوجين او من احدهما جزء السبب فالذي يفتضيه صحيح النظر عند النكاح لان اطلاق
 العقد انما يثبت على الصحيح هو الذي يثبت عليه اثره والحاصل في العقد المفضولي
 هو جزء السبب يمنع صدق النكاح على الذي عقد عليها المفضولي كون الاضافة بكونها
 ادنى فلا يثبت له معناه انه اذا اريد اضافة شيء الى شيء كفي لصحة الاضافة ان يكون لها ادنى
 ملائمة وليس معناه انه اذا وجد بين شيئين ادنى ملائمة وجب حمل اللفظ المصنف

ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى
 ان شاء الله تعالى

اراد ان كانت الفضولية
 من كلا الطرفين او من احدهما
 فقط

اراد ان تكون لها ملائمة

حكم الفسوق في المعاملات

٥٧

منها الى الآخر على جميع محتملاته الضمنية والبيانية لان الواجب الحمل على المعنى الخفي الذي
 يبادر الى الفهم عند الاطلاق والمعقود عليها فضولا من الطرفين معا ومن احدهما لاخذ
 من التمسك بالنسبة الى المعقولة ولا من وجبانه ومنكوحاته لما قلناه من ان الحاصل جزء العقد
 لا كله وان حكما يكون الاجازة كاشفة عن حصول العقد الصحيح والرد كاشفا عن عدمه فالخبر
 عدمه بحسب موجب الواقع موقوف على انكشاف الحال عندنا بالاجازة والرد لكن قبل حصولها
 وبين الامر ينبغي ان يحكم بالتمسك من تزوج امر المعقود عليها واختها وبنتها لان العقد الواقع
 بمعرض ان ينكشف صحته ولزومه من الجانبين فان قيل كيف حرمن بمجرّد الاحتمال والاصل الا با
 قلنا لما حصل عقد ووردنا في سببته وعدمها على حد سواء وكان له امد تنظر انكشاف
 حاله لنا لم يحزم الطهر على نكاح من يثبت على هذا العقد حرمة نكاحه ولم يبق اصل الا با
 كما كان لان حصول ما وقع اللبس في سببته نقل عن حكم الاصل الذي كان وليس هذا با
 من المعقود عليها عقدان لاشين وقد اللبس السابق منها فان ام المرأة حرام على كل منها الا
 وكذا لعقد عاقد على امرأة واللبس المعقود عليها باخرى فان ام كل منهما حرام عليه ولحق
 ان بين هاتين والمعقود عليها فضولا فثبت السبب التام النافذ عن حكم الاصل
 بخلاف المتعارفين وكيف كان فالاحتمال المحرم وان كان الاخر لا يخلو من وجه ولا فرق في
 هذا بين كون العقد فضوليا من الطرفين او من احدهما من جانب الزوج والزوجة لان كل
 الاجازة كاشفة لانفاوث فيه بين الامور الثلاثة فاذا حصل الرد انكشف لنا بطلان
 العقدين فوعه ولانه لامصاهرة بسببه فلا يحريم واطلاق الفسخ في مثل ذلك مجاز لا
 وان حصلت الاجازة انكشف صحته ولزومه من حين وقوعه وينفرد على ذلك ان الصداق
 لو كان عينا من اموال الزوج فثبت قبل الاجازة انكشف بالاجازة ان التمسك للزوجة وبات
 انه للزوج وهذا بحمد الله تعالى واضح مسئلة كانه قد استبان لك مما اسلفناه ان في تحريم
 الجمع بين الاحنتين في نكاح او طلق بالملك لا فرق بين الاحنتين من النسب والاحنتين من الرضا
 وذلك مما قد انعقد عليه الاجماع وكذلك الرقة اختها على وجهها سواء عليها كما
 زوجتهما له زوجة بالنكاح والمصاهرة ام زوجته لازمة من الرضا لا فرق في حكم

يعني الحكم بتحريم الام او عدد
 على انكشاف الامر عندنا بحسب
 العلم بالاجازة او بالرد او
 كاشفان عن صحة العقد و
 فله بحسب الواقع لان الخبر
 او عدمه بحسب الواقع موقوف
 على حصول العلم بالاجازة
 او الرد

في شرح القواعد من تحريم

في شرح القواعد من تحريم

الحجج بين السبلين فهذا ايضا قد مضت عليه الأدلة ونظمت بما يقتضيه نص
الإجماع والعلامة في القواعد عدم جملته ما يحمل فوبا عبد الحريم بالمصاهرة ان يزوج
الرجل بأم مرضعه ولد النبي بسبا وبأخت زوجته من الرضاع فقال الشارح الحزير
حك المحدث اعل الله درجته قبل عليه ان أخت الزوجة حرام سواء كانت لأخته من النسب
أم من الرضاع بلا خلاف سباني مخبرها في كلام المصنف في الفرع في غير موضع قلنا
هذا صحيح لكن الظاهر ان المصنف يريد بذلك ان الزوجة من الرضاع لا تحرم اختها
معلقون بمحذوف على انه مع المحرور حال من الزوجة أو صفته لها لا انها حال أو صفته
من الأخت وهذا صحيح وربما نزلت العبارة على ان الضمير في زوجته يعود الى الفعل
المعنى انه يجوز لابن الرضاع ان يزوج أخت زوجته الفعل وهذا ايضا صحيح في نفسه إلا
انه بعيد عن العيان جدا لا يفهم منها بحال قلت لا يترتب في ثلث من الرضاع في عبات
المتن بالزوجة كما افاده اعل الله درجته لا بالأخت وقول العلامة ومحمل فوبا ليس على
سبيل انه فتواه بل انما يعني بذلك انه احتمال قوي لولا دلالة الرواية الصحيحة عن
اصحاب العصمة صلوات الله عليهم على خلافه كما قاله في المختلف في مسألة حب الرضاع
واما ما أورده نعم الله محمد من الحكم بصحة هذا الاحتمال بقوله وهذا صحيح فمنزعه على
ما قدمه من الفرق في استيجاب تعدية حكم التحريم بين علاقة المصاهرة الحاصلة
بالنكاح وبين ما في حكمها وبمزيلتها من العلاقة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح
قلت بين الرضاع المتأخر عن المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتقد على المصاهرة
الناشئة عنه لا بنكاح قد اصرح لك الامر في ما قد مضاه من القول الفصل وانما كان ذلك
المرتب مما قد سلك سبيله الواوي الرافعي من الشافعية ثم سار عليه من غير من العامة
من اصحابنا والصراط المستقيم من منهاج الارسول صلى الله عليه واله عليهم ما نحن اذ
بفضل الله سبحانه ثم ان صاحب الشنقيط قال فيه قال ابن الجبند لا يهرم الجمع بين الأختين
بالرضاع عن نكاح ولا ملك ولم ينفك لغیره على كلام من ذلك والابود الحريم لا طلاق
نقالي وان تجمعوا بين الأختين والذي نقله العلامة وغيره عن ابن الجبند هو الحكم بان

في أمثلة الاستثناء من قاعدة الرضا

٥٩
في أمثلة الاستثناء من قاعدة الرضا

بل قد شاع عند الأصحاب نقل الاجتماع على ذلك فعمل كلامه ينزل على أحد الوجهين المنزلهما
كلام الفوائد وإن كان في غاية البعد من عبارته مع أن الرفضاد فيهما بلغنا من مقالات ابن الجندب
ما يدل على ذلك والله سبحانه أعلم **في أمثلة الاستثناء من قاعدة الرضا** صاحب الشيفع في كبر
العرفان نقل كلا الكشافا عرض عليه بما أورده النووي والرافعي من الشافعية ومن فتن
بهاضهم كالبيضنا وغيرهم قال قال الرخشي قالوا تحريم الرضاع كحرم النسب إلا في مسئلتين
أحدتهما أنه لا يجوز للرجل أن يزوجه أخت ابنه من النسب العلة وطه أمها وهذا المعنى غير
موجود في الرضاع وثانيهما لا يجوز أن يزوجه أم أخيه من النسب يجوز في الرضاع لأن المانع
في النسب وطى الأب بآبائها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وكذا استثنى مسئلتان آخرتان
أما الحنفية وثانيتهما جلت الولد فانه محرم من النسب ون الرضاع أما أم الحنفية فلا تنها
بنك وزوجه ابنتك ولو أَرْضعت أجنبية ولد ولدك لم تحرم أمًا جلت الولد فانه أم ولد
أو أم زوجك ولو أَرْضعت أجنبية ولدك كانت أمًا جلت ولدك ولو تحرم عليك وبنى
هذه الصور نظر لأن النضر ائتماد على أن جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات
التي في هذه الصور ليست جهات الحرمة في النسب فان جهة أختة الابن مثلاً لم تعتبر من
جهات الحرمة بل المعتبر فيها أمّا كونها ربيبة وأمّا كونها بنتاً وأبوة جهة من هاتين الجهتين لو
وجدت كانت محرمة وتوضيحه أن أخت الابن إذا كانت بنتاً تكون لها جهتان جهة الأختية
وجهة البنية لك ولا شك في تغايرهما والنظر في الحرمة من جهة البنية لأن جهة
الأختية للابن كذا إذا كانت ربيبة كان لها جهتان الأختية للابن وكونها ربيبة وجهة الحرمة
ليست إلا كونها ربيبة على أن جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يصح الاستثناء
من جهة حرمة النسب هذا ما قاله وليس هو من نتائج فطرته وزرع فطرته بل هو كذا رهط
علماء الشافعية وهو في أصله من فساد الكلام وسائط القول وعلم النظر ما أنه من أقوالهم
فقد قال إمامهم النووي في التوضيح بعد استثناء هذه المسائل كذا استثنى جماعة من أصحابنا
ولا حاجة إلى استثناءها لأنها ليست داخلية في الضابط وكذا قال الرافعي في العزيز
في المحرم وشرحه إذا أَرْضعت أجنبية أخاك أو أختك فلا تحرم عليك وإن حرمت أم الأخ

ويكره أن يزوجه بنت ابنه
لأن المانع في النسب وطه أمها
كفاد الشافعية

رَضَاعُ مَا فَدَى

ع

النافلة في النسب ما أم الأخ فحرمها في النسب لأنها أم أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك وأم النافلة فحرمها في النسب لأنها أم بنت أو زوجة ابن في الرضاع ليست كذلك وكذلك إذا أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم أمها وبنتها عليك وإن كان محرماً حين ^{الولد} وأخته في النسب ما حرمة بنت الولد في النسب فلا نفاه أم أو أم زوجة وأم مرضعة الولد ليست كذلك وأمأ حرمة أخت الولد في النسب فلا نفاه بنت أو ربيبة وفي الرضاع ليست كذلك ولا تحرم أخت الأخ في النسب لا في الرضاع وصورته في النسب أن يكون لك أخ لأخت لأخ لأم فله أن ينكحها وفي الرضاع أن ترضعت امرأة وترضع صغيراً أجنبية منك يجوز لأختك نكاحها وقال فاضلم المفسر البضاوي في تفسيره قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب استثناء أخت ابن الرجل وأما أخته من الرضاع من هذا الأصل ليس كذلك فإن حرمها في النسب لم يصاهر دون النسب ما سقوطه وفنائه فمن جنى أربعة الأول أن النص هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم ينص للدلالة على جهة الحرمة أصلاً بل انما دل بمطون عمومته على أن كل ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع سائماً عن جهة الحرمة وحالة الحرمة وإسافاً إذا كانت أم النافلة وأم الأخ وأخت الولد وأم الأم الولد من النسب محرمة كانت تلك من الرضاع محرمة أيضاً بمقتضى عموم المنطوق مع عزل اللحن عن خصوصيات الجهات ما لم يكن هناك مخصص يكون صادراً عن فضيلة العموم من دون استراية وإرباب بنه الثاني أن أم النافلة من جهة النسب إذا كانت بنتاً كانت أم النافلة من جهة الرضاع في منزلة البنت لا محالة فيستلها حكم الحرمة لكون الرضاع لحن كلمة النسب كذلك سبيل القول في سائر الصور الثالث أن الحرمة من سبيل علاقة المصاهرة ليست خارجة عن الحرمة من سبيل العلاقة النسب مباينة أباًها كما قد سبق إلى أوهاهم بل إنما اختلفت بينهما وأرجعها إليها على ما قد رتبناك وحققنا لك أن أحاديث أهل بيتنا القديس والعصمة صلوات الله وسليمانه عليهم مصرحة بذلك فإذا تلك الصورة من جهة في هذا الأصل بعومه فإذا تجشمت أحداً أخرجها منه لم يكن له بد من هذا الاستثناء الرابع أن نصوص المعصومين من العشرة الطاهرة منهم أحد الثقلين

تأريفة

في المسائل المختلف فيها بين الأصحاب

٤١

بما بالظن الصحيح والاسانيد المعبر فاصه على ان المصاهرة كالنسي بعد به المحرمه الى ما
 بمنزله ذلك من الرضا فلابوع الجوع عن حكم النكاح هناك الا بتخصيص واستثناء ثم اذا استثنى
 في المسائل الاربع المذكورات على ما ذهبت اليه الشافعية ونقله صاحب الكفا وغيره عن
 صحيح عندنا ولا هو بمنطبق على ما ينضيه اصول مذهبنا قال عبد المحق النخعي على الله درجته
 في سائله الرضا عنه واما المسائل الثلاث الذي اختلف فيه الاصحاب فالاولى جد
 الموضع بالنسبة الى صاحب اللبن هل يحل له ام لا فاولان للاصحاب قريب منه ام المرضعة
 وجدانها بالنسبة الى اب الموضع الثاني اخوات الموضع لبا اورضا عابثا اتحاد
 هل يحل له ام لا فاولان ايضا الثالث اولاد صاحب اللبن لاداة ورضا عا وكذا اولاد
 المرضعة ولاداة وكذا رضا عام اتحاد الفحل بالنسبة الى اخو الموضع هل يحل له ام لا فاولان
 ايضا وقال في شرح الفواعل قد اختلف الاصحاب من ذلك في مسائل الاولى مخبر اولاد
 صاحب اللبن على اب الموضع ومخير اخو الموضع على صاحب اللبن الثاني مخبر اخو
 الموضع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن على اولاد الفحل الثالث مخبر ام المرضعة على اب
 الموضع ويحي مثله مخبر ام الموضع على الفحل قلت لهذا درج نور الله مضجعه في هذه
 الثلاث سبع مسائل الاولى جدات الموضع بالنسبة الى صاحب اللبن الثاني ام
 المرضعة وجدانها بالنسبة الى اب الموضع الذي صادف مرضعه ولد وهي امه من جهة
 الرضا عنه في منزلة زوجته التي هي ام ولد من جهة النسي الثالث اخوات الموضع
 اورضا عام اتحاد الفحل بالنسبة الى صاحب اللبن الرابع اولاد صاحب اللبن مطلقا
 بالنسبة الى اب الموضع الخامس اخوات الموضع من جهة الام بالنسبة الى صاحب اللبن
 وان لم يرضعن من لبنه السادس اخو الموضع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن بالنسبة
 الى اولاد الفحل السابع اولاد صاحب اللبن لاداة ورضا عا وكذا اولاد المرضعة ولاداة
 وكذا رضا عابثا اتحاد الفحل بالنسبة الى اخو الموضع وقد اوضح لك وانصرح بصيرتك
 بما اوضحناه من الحجج ان الحق الصريح والحكم الصحيح في هذه القصور وفي امثال ذلك كله هو
 التخيير بل ان الاصل في الحكم بخلاف هنالك بين الاصحاب اما هو كلام الاصحاب المبسوط

مسائل المختلف فيها

رضا محقق في الامار

٤٢

وفدلى عليك انك في البوط حكاية قول الشافعية لا مذهب الشيع وفقواه فاستقم
كما امرت وكن من المنبصرين **فدنيب** نظرا الى ما تلونا عليه عليك لاحظ العلامة رحمه
الله تعالى كلامه الراعي في المحرر فقال في التذكرة ما صورته مخرم في النسب اربع نسوم قد
يجر من في الرضاع وقد لا يجز من **الاولى** اما الاخ في النسب حرام لانها امام اوزو
ابا ما في الرضاع فان كانت كذلك حرم ايضا وان لم تكن كذلك لم يحرم كما لو ارضعت
اجنبية اخاك واخلك لم يحرم **الثاني** ام ولد الولد حرام لانها اما بنته اوزو حبة
ابنه وفي الرضاع قد لا تكون احدهما مثل ان يرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الو
ولدت حراما **الثالث** جد الولد في النسب حرام لانها اما امك او امرؤ زوجك
وفي الرضاع قد لا تكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته وليت
بامك ولا امرؤ زوجك **الرابع** اخك ولدك في النسب حرام عليك لانها اما
بنك او يبيتك واذا ارضعت اجنبية فبنها اخك ولدك وليت بنت ولا يبيت
ولا محرم اخك الاخ في النسب لا في الرضاع اذا لم تكن اختا له بان يكون له اخ من الاب
واخت من الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح الاخت من الام وفي الرضاع لو ارضعتك
امراة وارضعت صغرة اجنبية منك يجوز لاجتاك نكاحها وهي اختك من الرضاع
فان هذه الصور الاربع مستثناة من قولنا محرم من الرضاع ما يحرم من النسب فاناس
بعض شهاداء الناجرين بصاحب كبر العرفان حكم معرضه عليه في شرح الشرايع بان هذا
الاستثناء اما فاسد واما انه متوسع فيه على سبيل الجوز في المنقطع لكن هذا المعنى
الثاني غير مراد لهم وقال ان هذه الاربع غير مستثناة في المحرمات بالنسب لا في المحرمات
بالمصاهرة وانما هي من الملائمت المحرمات وانما بمافد حفظاء لك باذن الله سبحانه
غير بمنزلة في استثناء سبيل هذا الاستثناء والاستقامة مسلكه وثانيا في ان صريح المحقق
وصحح القول في الفتوى هنالك نفيم حكم التحريم في تلك الصور كلها من غير استثناء اصلا في
كالنسب بل من سبيل علافة النسب الزوجية اللازمة من الرضاع كالزوجية الحاصلة
بالمصاهرة في استنباط ما يثبت على ذلك كله من التحريم الله سبحانه ولى الفضل والبر

انما قلنا لاحظ العلامة منك
كلام الراعي لانه رحمه الله
في المتن في موضع من التذكرة
قال عن بعض من تلك الاربع
كحبة الموضع مطلقا بنسبه
الى الفجر صاحب اللبن ان
المعتمد في المذهب فيها التحريم
في التحريم نقر عن الميسر انه
اولا اورد القول بالجواز في عدة
من الصور جميعا ونظرا الى المحرم
وحكمه في ذلك كله بالتحريم
وبالجواز من يصيب الرضاع
بنسبه محرم من جهة
مجرد آية
او
من جهة
المصاهرة وقد تلونا
عليك ذلك من غير تفصيل فلا
تكون من الغافلين
منه
فيه
في استثناء
وما يوضح ذلك ايضا
بأنه لا يخص فيه قولنا فضلا
ومحمد بن عمر مسلمان ان
الثابت عند الجميع اتفاقا
ان محرم من الرضاع
يجز من نسب
يشمل
فما يحرم بنت المرأة من الرضاع
بزوجها بمعا تحريم نكاحها
اخر او بنت لاخت من الرضاع
ازوج ابنة او ابنة الرضعية

الحجر على الاب من جنبه الابن ثبت العكس من الجنبه الاخرى بالاجماع المركب ما رواه الشيخ
 المذهب ابو جعفر بن الثلثة رضوان الله تعالى عليهم كصحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية يجردها وينظر الى جسد ها نظر شهوة ونظر
 منها على ما يحرم على غيره هل محل لايه وان فعل ذلك تاب هل محل لابنه قال اذا نظر
 نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم محل لابنه وان فعل ذلك الابن لم محل لايه وصححه
 محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون له الجارية
 فيها هل محل لولده فقال بشهوة قلت نعم فقال ما ترك شيئا اذا قبلها بشهوة ثم قال ابتداء
 منه ان جردها فنظر اليها بشهوة حرمت على ابيه وابنه قلت اذا نظر الى جسد ها فقال اذا
 نظر الى فرجها وجسد ها بشهوة حرمت عليه وصحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
 اذا جرّد الرجل الجارية ووضع بين عليهما فلا محل لابنه وصحيحة جميل بن دراج من طريق الكافي
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل ينظر الى الجارية يريد شرائها هل محل لابنه قال نعم
 الا ان يكون نظره في عورتها لا يقال مدلول الرواية التحريم بالجريد والنظر الى العورة او وضع
 اليد على جسدها مجردة وذلك اخذ من المدح لا لانا نقول لا ذاهبا الى الفرق فاذا ثبت الحكم
 في بعض الصور بالنص ثبت فيها على العموم بالاجماع المركب وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج
 وحضر بن الجعفي من طريق الصدوق في الفقيه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 تكون له الجارية افحل لابنه قال ما لم يكن جماع او مباشرة كما لجماع لا باس ورواية الصفا
 من طريق الشيخ في الاستبصار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 عن ادنى ما اذا فعله الرجل بالمرأة لم محل لايه ولا ابنه قال الحد في ذلك البشارة ظاهرة او
 باطنة بما يشبه من الفرجين قلت ما قاله الجاشي في قامة محمد بن عيسى بن عبد الباقطني
 وثقته وجلالة امره وتقل الكثر ان الفضل بن شاذان كان يثنى عليه ويقول ليس في امره
 مثله بين ان استثناء محمد بن الحسن بن الوليد اياه من رجال نوادر الحكمة وعد اعناده على
 ما يفرض هو برأيه عن يونس لا يوجب تضعيفه فالطريق صحيح ولذلك ترى لعلامته في
 المنه والاختلاف كثيرا ما يستصح احاديث في طريقها محمد بن عيسى عن يونس ثم ان قول يونس
 سئل

هذا من طريق الكافي في نهج
 الاستبصار فقال ترك
 شيئا ببقا طاعة
 سبيل الاستغفار
 الانظار
 سنة

نَهْ الخَيْرِ بِاللَّيْسِ الْقَبِيلِ

اي ابا عبدالله عليه السلام يدافع ما في كتب الرجال ان يونس بن عبد الرحمن راي جعفر بن محمد عليه السلام بين الصفا والمرفأ ولم يرو عنه وانما روى عن الكاظم الرضا صلوات الله عليهما وما يشد اعضاء الفتوى ان مجرد العند على الزوجة ناشرا حرمة على الابن الابن اجماعا واما ^{تقبيل} او اللبس والنظر بشهوة افوى في قصد الوطى من ابتاع الصبيغة فلان ينشر الافوى رجع واراجع المحللون مطلقا بالاصل وبمجرأ وما ملكك انما تكلم وبما رواه البرزقري في الوثق عن بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام في رجل يقبل الجارية يباشرها من غير جماع داخل خارج المحل لابنه او لانيه قال لا بأس فزاد عليهم بان الاصل مشرك لنهوض الضارب العموم مخصص لورد المخصص الوثق لا يجارض الصحيح على انه محمول اما على ان المراد المبشر والس من غير شهوة حملا للطلق على المتبادر وعلى ان المردم انه محل لابنه او لانيه ملكها لاوطئها جمعا بينهما وبين معارضاته القبيحة وبمثل الفارقون في الحرمة بين الابن الابن لوفير الجانب الابن بصحبة محمد بن مسلم المقدمة وفي معناه موثقة الحسن بن محمد بن عمار عن الحسين بن هاشم وابن رباط عن صفوان عن عيص بن القاسم عن ابي عبدالله عليه السلام قال ادنى ما يحرم به الوليت تكون عند الرجل على ان اذا مسها او جردها ورايته عن محمد بن ياد عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية فكشف فبرأها او مجردها لا يزد على ذلك قال لا محل لابنه وعن داود الابرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل اشري جارية فقبلها قال يحرم على ذلك وقال ان جردها منى حرام على ذلك والجواب ان هذه الروايات انما تدل على التحريم بذلك من احد الجانبين لا سفيته من الجانب الاخر اصلا والتحريم بذلك من الجانبين مذنب بنصوص غير هامة هل القبلة واللس والنظر بشهوة عمدا كالوطى في تحريم المصاهرة في حق الابن فقطا انها تنشر الحرمة في حق الباشرا ايضا فحرم بنت تقبيلة او السلوة او المنظورة وامها من نسب كانت او من رضاعه على المتعدي بشهوة اذا كانت هي معصودا عليها وكذلك امها وان ولدتها وان سفلت من نسب او من رضاع عليه اذا كانت هي مملوكة فيه للاصحاب قولان **الاول** انها ناشرة التحريم مطلقا وهو قول ثلثة من الافدمين قال ابو علي محمد بن احمد بن

الاحكام

الافضل



رضا عیون دامت

12

ایضاً در کتاب
تاریخ
۱۲۰۲
۱۲۰۳

بیچہ بیچہ
 بیچہ بیچہ
 بیچہ بیچہ
 بیچہ بیچہ

بسم الله الرحمن الرحيم

منه

بر
 صحيح الحسن بن
 محبوب عن خالد بن
 عن أبي الربيع الشامي عن
 له شيخنا في شرح الارشاد
 قال في اجماع العصاة
 نصيح يابض عن الحسن
 بن محبوب بن مثنى
 مالا بن
 الربيع
 الشامي منه

عليه السلام
الانكار والبراءة
في النفقة فقال الصديق
عليه السلام

الحبيد واذا انى الرجل من زوجته او من امته محرما على غيره كالقبلة والملازمة والنظر
الى عورتها وما جرى مجراها عدا فقد حرمت عليه ابنتها من نسب كانت او من رضاع واما
الشيخ في الخلاف اللبس بشيئين مثل القبلة يحرم الام وان علت والبيت وان نزلت وقال في
مسئلة اخرى اذا نظر الى تزوجها بغيره به محريم المصاهرة وادعى الاجماع على ذلك وهو ^{المعتمد}
عند **الثاني** انه لا تحرم مصاهرة الام والبيت بالنظر الى حبيد المرأة وعورتها ولا ^{بغير}
من البنات ما عدا الوطى كالقبيل والملازمة والمصاحبة والمفاخذ وبه قال ^{المحقق}
العلامة وفواه فخر المدققين اعتمد عليه شيخنا البارع الفاضل الشهيد في شرح الارشاد و
جده الفخر المحقق في شرح الفواعل من العجب كل العجب دعاء المحقق في الشرائع عند الخلاف فيه
استدل لال الشيخ في الخلاف على خلافه باجماع الفقه واجتبارهم وطريقه الاحباط وبنار
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا ينظر الله تعالى الى رجل نظر الى فرج امرأة ^{بنيتها}
ويقوله صلى الله عليه وسلم عليه واله من كشف فتاح امرأة حرم عليه امها وبناتها قلت وعنى بال
الفرج وجهه محمد بن مسلم عن احمدهما عليهما السلام قال سئلت عن رجل تزوج امرأة فظفر الى
بعض حبيداتها ابرزوج ابنتها فقال لا اذا راي منها ما يحرم على غيره فليس له ان يزوج ابنتها
ورواه محمد بن مسلم ايضا عن ابي جعفر الباقر عليه السلام في معناها وحسنه خالد بن جرير
ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فنكث اباها معها لا يطيعها
غير انه قد راي منها ما يحرم على غيره ثم يطلقها ايسلح له ان يزوج ابنتها فقال ايسلح له وقد راى
من امها ما راي وصححه هشام بن سالم عن زيد الكناسي عن ابي عبد الله عليه السلام وتكن قدنا
في مسئلة النجور بامها ان رجلا من اصحابنا تزوج بامرأة فدعى انه كان يلاعب امها ويقلها
من غير ان يكون افضى اليها قال فسئلت ابا عبد الله عليه السلام فقال كذب مرع فليفارها اجمع ^{الشيخ}
يقوله سبحانه وتعالى فان لم تكونوا دخلتم بها فلا جناح عليكم اذا القبلة واللبس والنظر لا
ينطلق عليه الدخول ويصححه عيسى بن القاسم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
باشر امرأته وقيل غيراته لم يفض اليها ثم تزوج ابنتها قال ان لم يكن افضى الى الام فلا بأس وان
افضى اليها فلا يزوج ابنتها قلنا والجواب ان الدخول بهن ليس معناه الجنين الوطى بل ^{معناه}

مدال نشر النجس بالنظر والتأهيس

٤٧

ادخاله في السر والدخول معه في الجمل والخلو بهن والنشر معهن عن اعين الناظرين
والباء للتعد به فجعل ذلك كتابه عن الجماع ومقدماته مما يقع غالباً وراء حجاب من
الحجل والاسرار نص عليه ائمة العلوم السابقة فالدخل بهن بعم الوطى وما بسيله وكذلك
الافضاء اليها ليس معناه اطلاق الفرج في الفرج بل هو افعال من الفضل المكان الواسع
يجعل كتابه عن مطلق الباشرة بالحبد فالعلمة ونحوه هو منهم علوم اللسان في اساس
البلاء افضت اليه بسفوري افضت اليها حديد الى الارض اذا امسها باطن كفه وفضت
بفلان خرجت به الى الفضل وقال الميرزي هو امام الفن في المضرب لفضل المكان الواسع
فولم افض فلان الى فلان اذا وصل اليه حقيقته صار في فضائه وفي التزبل وافضت بعضكم
الى بعض كتابه عن الباشرة ومن قال هو عيان عن الخلوة فقد نظر الى اصل الاستفان ^{فمن}
الحديث اذا كانت الباشرة والتفصيل بالافضاء اليها اي بمساس نفس الحبد وملازمه صريح
البشرة من دن حائل فلا يتزوج ابنتها والا فلا باس ضابط النظر المحرم الى الاجنبية
وكذلك ليس في نشر الحرمة المصاهرة بها فخرم بذلك الامر وان علت والبنت وان تزلت ^{من}
النسب من الرضا عنه مما ينزع عن الحكم بنشر الحرمة بالزنا وينزع عليه قال فخرالدين ^{فمن}
في الايضاح كل من قال لا يجرم الوطى بالزنا قال لا يجرم هنا واختلف القائلون بالنجس بالوطى
بالزنا في محرمه هنا على قولين قال والا فوي عندى عند النجس لا اصل قلت ونقص على عدم
النجس هنا صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأه
فجور فحمل فزوج ابنتها فقال ان كان من مثله او شبهها فليزوج ابنتها ان شاء وان كان
جامعا فلا يتزوج ابنتها وليزوج غيرها ان شاء فاما صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقر عليه
السلام في رجل فجر بامرأة فزوج امها من الرضا او ابنتها قال لا فالجور فيها وان كان على الارسا
والاطلاق لكن ليس بالبعد تنزيهه على الوطى حملا للمطلوع على المفيد والطبيعة المرسله على
وجعا بين الاخبار والصحة المتعارضة هذا ما بسكته النفس في ام الملوثة او المنظور
اليها بالفجور وبناتها واما المجور بها نفسها اذا كانت ذات بعل بالنسبة الى الفاعل فانما
يحكم بنجسها عليه مؤبدا بالوطى لا بشئ مما دونه من المباشرة الفجورية فولا واحدا على ما هو

من الرواية بهذا اس طرق الله
وعلى ما استنفاه في سنة
النجس باق من طريق
التهذيب
الاستقصاء



الذابح عند الناحية من الاصحاب واذا لم يكن لها بعل ولا هي في حن رجبتة فالمشهور ان الزنا
 بها لا يحرمها على الفاعل مطلقا وان كانت من المشهورات بالزنا والشيخان واسباغهما فالوا
 من فجر بامرأة وهي غير ذات البعل لم يكن له العقد عليها الا اذا ظهر منها التوبة والافلاح وال
 الشيخ في النهاية في نوبتها ان بدعوها الى ما كانا يفعلانه فلا يجنبه وتبعه القاضي عبد العزيز
 بن براج على ذلك والوجه على القول المشهور ما في الصحيح عن الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 انما رجل فجر بامرأة حراما ثم بداله ان يزوجها حلالا فاذا اوله سفاح واخره نكاح فمثل
 كمثل النخلة اصاب الرجل من ثمرها ثم اشراها بعد فكانت له حلالا اخرج المحرمون بمضمرة
 ابي بصير قال سئل عن رجل فجر بامرأة ثم اراد بعد ان يزوجها فقال اذا ثبت حل له نكاحا
 قلت فكيف يعرف نوبتها قال بدعوها الى ما كانا عليه من الحرام فان صنعت واستغفرت
 وتبها عرف نوبتها وبروا به عمار بن موسى الساباطي عن الصادق عليه السلام قال سئل عن
 الرجل ايجل له ان يزوج امرأة كان يفجر بها فقال ان انس منها رسدا فقم والا فليارودها
 الحرام فان تابعت فهي حرام وان ابى فليزوجها فالعلامة في المختار استضعف طهر
 او لا ثم حملها ثابنا على الكراهة ولعله لم يرم بالضعف معناه الخفيف بالاصطلاح بل ما
 يعم الاضنا في القياس فان في الموثق ضعفا بالاضافة الى الصحيح ثم الموثق طريق خبر عمار واما
 مضمرة ابي بصير فصحيحة الطريق والضعف الاضنا في فيها من جهة اضرار السؤال بالقياس الى
 المصرفة مسئلة هل الوطوء بالشبهة والمراد به كل وطئ يسند الى عقد او شراء قاسد
 لا يكون الواطئ عالما بفشاها او الى اشتباه والناس لطنة الموطوءة زوجته او امته او
 جرم الحكم كوطئ امه مشتركة بينه وبين غيره فبحسب باحتماله بذلك ملحق بالوطئ الصحيح في
 اثمار محرم المصاهرة فخرم على الواطئ امهات الموطوءة بالشبهة نسا ورضا عاوان علون و
 بناتها من النسب من الرضا عاوان نزلن ومحرم موطوءة الابن النبي والرضا عاوان بالشبهة على
 الابن ان علاوا بالعكس على الابن وان نزل امه فلا محرم من ذلك المشهور والذهب اليه الاكثر
 والقاطع به المعظم الخافه بالوطئ الصحيح في مجرمه ما حرمه الصحيح وادعى بعضهم انعقاد الاجماع
 عليه قال العلامة في التذكرة يعلق به المحرم اجماعا لعلفه بالوطئ الباح ثم حكى عن ابن

رضا غير محقق ما

في نشر التيمم بالوطي بالشبهة

٤٩

النذرانه قال اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار على ان الرجل اذا وطى امرأه
بنكاح فاسدا وشراء فاسدا فانها محرمة محرم على ابيه وابنه واجداده وولد ولده وهذا من
مالك والاوزاعي والثوري والثافي واحمد واصحاب الرأي اصحاب النص وهم الامامية ^{هنا}
قال جدي المحقق النجاشي في شرح الفوائد وظاهره عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع النكاح
فيه وحكاه المصنف في المختلف وكذا غيره والاصح الجرم فلت ونسبه المحقق نجم الدين جعفر بن سعيد
الى تخرج الشيخ واختار قول ابن ادريس الصحيح عندي ما هو الا شهره عليه الاكثر كما هو مستصح
حكي وبه قطع شيخنا الفائق الشهيد في اللعة الدمشقية ونحو المدحيين في الايضاح
لنعم الكتاب ان الوطي بالشبهة وطوئ محرمة شرعا بلزومه معظم احكام الوطي الصحيح من ^{لجان}
النسب لزوم المهر واعتبار العقد وسقوط الحد فيكون يتحقق به ايضا مجرم بالمصاهرة اذا ثبت
احد معلولي علة واحد ملزم بثبوت معلولها الاخر واما تخلف الحرمة فغير ضار لانها
متعلفة بكمال حرمة الوطي اذ هي اباحة وحل للنظر لان الوطوءة بشبهة لا يباح النظر اليها
بذلك فكيف الى امها وبذلها وكان مع التعارض بين التحليل والجرم يكون الترجيح بجانب الجرم
احرازاً عن الضر المنطوق ثم قد بان لك فيما سلف نشر مجرم بالمصاهرة بالزنا السابق ^{فذلك}
في ذلك بالشبهة الملحقة بالصحيح واذ قد استبان لك السبيل فقد انصرح انه لو وطى الآ
زوجة الا برب الشبهة فالاصح انها محرمة على وجهها الاعلى ابيه الواطي بالشبهة بخلاف ما
لو زنى بها اذ الزنا اللاحق لا يثبت الجرم في فائز لما كان الوطي بالشبهة في منزلة الوطوء
الصحيح في الاحكام فالافوى انه لا يلحق بالزنا السابق في نشر الجرم فاذا ثبت البعل الموطوءة
لشبهة ان كانت الشبهة عارضة للطرفين فلا حكم عليها بالنسب اصلاً ولا فائزاً لجرمها
بالنسبة الى من لا اشتباه عليه فقط من الطرفين اما الواطي او الموطوءة غيرهما بالجملة انما
الحريم على التاميد هناك من باب العقوبات ولا موجب للاستحسان العقوبة في الوطي
بالشبهة وكذلك الزنا بذات العدم البائنة وبذات عدل الوفاة غير مثمرة للجرم لا تنقأ
صدقات البعل عليها فاما الامة الموطوءة بالملك فهي في حكم ذات البعل ولا فرق ان
الزنا بها موجب للجرم مؤبداً لا وطئها بالشبهة وقد روى ابو جعفر عن الثلاثة رضوان

من فليكن بالمتبع
فانما هو من
المتبعين

رضعها مخوناً ماد

٧٥

الله تعالى عليهم في الصحيح عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال سئلته
 عن جلين نكح امرأتين فاني هذا بامراه وهذا بامراه هذا قال يغتدا هذه من هذا
 هذه من هذا ثم ترجع كل واحد الى زوجها وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح ان ابا
 عبد الله عليه السلام قال في اخين اهدينا لاهوين فاذا دخلت امراه هذا على هذا وامراه هذا
 على هذا قال لكل واحد منهما الصداق بالغشيان ان كان لهما بعد ذلك غير الصداق ولا
 يفرق احد منهما امرأته حتى تنقضي العدة فان انقضت العدة صارت كل امراه منهما الى زوجها
 الاول بالنكاح الاول قبل له فان ما ثلثا قبل انقضاء العدة قال يرجع الزوجان الى نصف
 الصداق على ورثتهما وورثتهما الرجلان قبل فان مات الزوجان هما في العدة فقال ورثتهما
 وثلثا نصف المهر وعليهما العدة بعد ما نقرغان من العدة الاولى بعد ان عتق الموتى
 عنهما ذرجها قلت وهذا الرواية الصحيحة ناصة على ان الموت قبل الدخول كالطلاق قبله
 في تطهير الصداق وانه لا فرق في ذلك بين موت الزوج وموت الزوجة وسند معك
 ذي قبل انشاء الله العزيز **سئل** اذن المنصرح ان الرضاع بالنسبة المحرقة يصد عن
 ابتداء النكاح يثبت استدامته فانه كما يمنع من النكاح على السبق فك يبطله على الحيوان
 فلو تزوج رضيعه فارضعها من يفسد نكاحها بارضاعها اياها كما هو اوجده او اخيه
 او زوجته ابيه او اخيه من لبنها من احدهما او زوجته ابنه من لبنها منه انسخ النكاح لانها
 بالنسبة اليه نصيراً ما اخا او عمة او خالة او بنت اخ او بنت ابن فان سعت
 الرضعة الى الرضعة واستبدت بالارضاع والامتناع من غير شعور من صاحبة الثدي
 بالانفصال المذهب سقوط مهرها اذا كانت مملوكة وعد لزوم شيء لها على الزوج اصلاً
 كانت مفوضة لان الانفساخ قد جاء من ثلثاتها قبل الدخول كما الامر في الارتداد من قبلها
 وقد قطع بذلك المحقق في كتابه وفواه العلامة في التذكرة واحتمال عدم السقوط به انما على
 ان قصد الرضعة كذا قصد فكان فعلها بمنزلة العدة كما هو احد وجهي الشافعية ساقط
 ان تولت الرضعة ارضاعها اوسع هي اليها فمكنها من الارضاع وله بمنعها عنه فالذ
 ذهب اليه الشيخ في البسوط وبعه عليه جم من الاصحاب انه يجب للصغيرة على الزوج نصف

قوله عليه السلام يغتدا هذه من هذا
 رواه المصنف في الامم وقال في الصحيح
 مؤيداً بذلك في كل طريق
 العدة لا يترتب عليه
 تحريم الموطنة
 مؤيداً
 على الواطنة
 والمصنف في وقديان بها
 رتبة الامم قوله عليه السلام ثم
 دور واحدة الى زوجها مخوناً
 على الامر لزوم رجوعها الى زوجها
 وفيه شعاع تحريم الزوج
 بها على الواطنة
 على التبدل
 بعيد جداً فيتم منه رام يقد

في كتاب النكاح
 في كتاب النكاح
 في كتاب النكاح

تنصيف المهر بالموثوق بالطلاق قبل الدخول

٧١

ما قد سمي لها من الصداق اما اللزوم فلان المانع لم يكن من ثلثاء الزوج واما وجوب
النصف فلانه منقح قبل الدخول لا من ثلثاء الزوجة فيجري مجرى الطلاق في تنصيف المهر قبل
ويعمل وجوب الجميع فاستصحى هذا النظام في شرح الفوائد بناء على ان المهر يجب بالعقد
جميعه وليس بغير الدخول وينتشر بالطلاق قبله ولم يثبت تنصيف سبب اخر فاستصحى جميعه
ان ينهض دليل على ثبوت سبب مسقط لشيء منه قلت قد ذهب الشيخ في النهاية والاصح
والفاضل عبد العزيز بن البراج في الكامل وطب الدارين الكبدوني وغيرهم الى ان موث
الزوجة قبل الدخول مظهر للمهر كالطلاق والصدوق عرفت الاسلام ابو حفص بن بابويه في
المنع الى التنصيف بموث الزوج قبل الدخول فهو موث الزوجه قبل الدخول سواء في حكمه ^{والطلاق} لثبوت
تنصيف المهر لا فرق بينهما في كون كل منهما كاشفا للعقد سببته مجرى العقد لاستقرار وجوب
المهر جميعه وهذا هو الصحيح ولا محيد عنه عند اصحاب صحاح الاحاديث المتضافرة ^{هذه} فاستصحى
بالتنصيف على ذلك فتناصح العلاء بن زين عن محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام في
الرجل يموت عنه امرأة لم يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث كاملا وعليها العتق كما
ومنها صحبة ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن رافع قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها قال ان هلك او هلك او طلقها فلهما النصف وعليها
العتق كما ولها الميراث ومنها صحبة ابن ابي عمير العلاء بن الاسناد من طريق الكافي عن عبد
الرحمن بن الحجاج عن رجل عن علي بن الحسين عليها السلام قال في النوفى عنها زوجها ولم
يدخل بها ان لها نصف الصداق ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحبة ابن ابي عمير عن حماد
عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان لم يكن دخل بها وفرض لها مهر فلها نصف
ما فرض لها ولها الميراث وعليها العتق ومنها صحبة ابن محبوب العلاء بن الاسناد من طريق
الكافي عن علي بن ثابت عن زرارة قال سألت عن المرأة يموت قبل ان يدخل بها او
يموت الزوج قبل ان يدخل بها قال ايتها مات فللمرأة نصف ما فرض لها وان لم يكن
فرض لها فلا مهر لها ومنها صحبة ابن ابي عمير عن طريق الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال في امرأة نوفت قبل ان يدخل بها ما لها من المهر وكيف ميراثها فقال اذا كان

في كتاب النكاح

فرض لها صداق فلها نصف المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صداق وفي رجل توفي قبل
ان يدخل بامرأته قال ان كان فرض لها مهر اقلها نصف المهر هي ترثه وان لم يكن فرض لها
مهر فلا مهر لها ومنها صحيحه ابن ابي يعقوب والغالبه الاستاذ من طريق الكافي عن ابان بن
عثمان الفضل ابي العباس قال قلنا لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة
ثم مات عنها وفرض الصداق قال لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وان ماتت
كنت ومنها موثقة ابن سماعة عن احمد بن الحسين عن عوف بن وهب عن عبد بن راز
عن ابي عبد الله عليه السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها قال هي بمنزلة المطلقة
لم يدخل بها ان كان سمي لها مهر اقلها نصفه وهي ترثه وان لم يكن سمي لها مهر فلا مهر لها
وهي ترثه قلت والعلة قال كفت عن هذا ومنها صحيحه صفوان بن يحيى الغالبه الاستاذ
من طريق الكافي عن ابن مسكان عن الحسن الصفي ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام
المرأة يموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث وعليها العدة
ومنها صحيحه ابن فضال عن ابن بكير عن عبد بن راز قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام
عن امرأة هلك زوجها ولم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العدة كاملة وان سمي لها
مهر اقلها نصفه وان لم يكن سمي لها مهر فلا شيء لها ومنها صحيحه الحسن بن محبوب عن جميل بن
صالح عن ابي عبد الله عليه السلام وقد قدمنا ذكرها وفيها قوله عليه السلام يرجع الزوج
بنصف الصداق على ورثتها وقوله عليه السلام ترثانها ولها نصف المهر ومنها من طريق
الشيخ في الاسبغ عن فضالة بن ابوت في الصحيح عن ابان بن عثمان عن عبد بن راز والفضل
العباس قال قلنا لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها
فدفع لها الصداق قال لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وان ماتت هي فكذلك وعن
فضالة عن ابان عن ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان
يدخل بها زوجها ما لها من المهر كيف ميراثها فان اذ كان قد مهرها صداقها فلها نصف
المهر وهو برتها وان لم يكن فرض لها صداقها فهي ترثه ولا صداق لها قال الشيخ في الاسبغ
فهذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار الدالة على لزوم المهر كاملا لان مقتضا

تنصيف المهر قبل الدخول

٧٣

نفاها المهران قال الله تعالى وأتوا النساء صدقاتهن نحلة من غير تنصيب غير الدخول
 بها وذكر رواية علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور
 حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة وسعى لها صداقا ثم مات عنها
 لم يدخل بها قال لها المهر كما ملا ولها الميراث قلت فانهم ردوا عليك ان لها نصف المهر قال
 لا يحتظون عن انما ذلك في المصلحة ثم قال على انه يمكن مع تسليم ذلك كله من جميع ما قلنا
 ان نخلها على انه يستحب للمرأة اذا توفيت عنها زوجها اولادها اذا توفيت هي قبل ان
 يدخل بها ان يتركوا نصف المهر استحقاقا دون ان يكون ذلك واجبا وليس لاحد ان يقول هلا
 قلتم انتم ذلك بان تقولوا انه يجب على الرجل او على ورثته ان يعطوها النصف يستحب لهم
 المهر ان يعطوها النصف الاخر لان اخبارنا قد عارضها ظاهر الثاني فلا يجوز لنا ان ننصرف عن
 ظاهرها الا بدليل وهذا الاخبار ليست ككبل هي محترمة من المهران واذا كان كذلك جاز لنا
 ان ننصرف فيها عن الوجوب الى الاستحباب على ان الذي احتار وافق به هو ان قول اذا مات
 الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وان مات هي كان لاولادها نصف المهر وانما
 هذا التفصيل لان جميع الاخبار التي قدمناها في وجوب جميع المهر ينضم ان اذا مات الرجل وليس في
 شيء منها انه اذا مات هي كان لاولادها المهر كما ملا فانما لا انعدي الاخبار فاما ما عارضها
 من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فيجوز على الاستحباب
 الذي قدمناه وما تضمنت من الاخبار انه اذا مات هي كان لاولادها نصف المهر فيجوز على
 ظاهرها وليست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب سلم لنا وبل الاخبار والله الموفق للصواب
 هذا كلام الاستنباط بالفاظه ونحن نقول تنصيص عمو المهران وتفسير اطلاقه بالحدث امر
 مفروق عن اثباته في علم الاصول فما ظنك باحد حديث جمة جليلة المداليل صريحة المناطيق
 الطريقت صحيحة الاسانيد والرواية التي ذكرها موثقة الطريق مطبقة المتزلة لذهب اكثر
 العامة ليس في منها ان تغارض اخبارنا الصحيحة والاصح في المذهب لا مسلم من الخروج عن جادة
 الاحتياط في تسهيل الجمع بين المهران الاخبار المتعارضة ان يصح الى تسوية الطلاق وموت
 كل من الزوجين قبل الدخول في وجوب نصف المهر ثم الفرق بان صورة موت الزوج يستحب لاولادها

رضا غير محذور امان

٧٢

ان يعطوها المهر كاملا بخلاف صورة الطلاق فانه لا يسحب منها ذلك ومن ثم خصها بالنزول
الكريم بالذكر حيث قال عز من قائل **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَمَقْدَرَضْتُمْ لَهُنَّ**
وَرِيشَهُ فَقَضَيْتُمْ مَا فَرَضْتُمْ وَأَمَّا صَوْنُ مَوْتِ الزَّوْجَةِ فَلَا يَبْعَدُ الْخِافُهَا بِمَوْتِ الزَّوْجِ فِي
اسْتِحْبَابِ كَمَالِ الْمَهْرِ بِالنِّصْفِ السَّافِطِ وَحُجَّتُهُ مِرَاقَةُ الْحِجَابِ وَرِيشَتُهَا وَإِنْ كَانَ الْإِظْهَارُ جَرَاءً
حُكْمِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا فِي عَدِّ اسْتِحْبَابِ الزَّيَادَةِ عَلَى الْقَدْرِ الْوَاجِبِ هُوَ النِّصْفُ ثُمَّ مِنَ الْعَجَبِ كُلِّ
الْعَجَبِ أَنَّ الشَّيْخَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ يَنْصَرَفُ عَنِ ظَاهِرِ عُمُومِ الْقُرْآنِ
إِلَى تَخْصِصِهِ مَعَ هَوَاضِ تَخْصِصٍ صَرِيحَةٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الْقَبِيحَةِ وَدِيمَا نَرَاهُ يَنْصَرَفُ عَنْ صَرِيحِ الْقُرْآنِ
مُغَارَضَةً بِأَخْبَارِ صَبَةٍ صَحِيحَةٍ فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ مِنْهَا قِسْمُ الصَّوْبِ بَعْدَ الْبَقَاءِ عَلَى الْحِجَابِ
تُطْلَعُ الْفَجْرُ مَعَ مَا قَدْ صَحَّ عَنْ أَصْحَابِ لَعْنَةِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِطَرَفٍ مُعْتَدَةٍ مُنْكَرَةٍ أَنَّهُ لَا فَا
يُنْهَى عَلَى الصَّائِمِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَدْ
ذَلِكَ بِمُسْكَامَتِهِ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ أَسَانِيدُهَا ضَعِيفَةٌ وَفَضَائِلُهَا مُرْتَوِّفَةٌ الدَّلَالَةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ
وَالْأَفْضَلِيَّةِ عَلَى مَا قَدْ أَوْضَحْتُمُوهُ فِي حَبْرِهِ وَحَقَّقْتُمُوهُ فِي مَقَامِهِ وَهِيَ ضَائِبَةٌ عَنَّا
تَفْعُ فِي طَرَفِ الْأَعْرَاضِ فَقُولُ هَلَا أَعْتَبَرْنَا الشَّهْرَةَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَمَا يَغْتَبِرُهَا رَهْطُ
مِنَ الْأَصْحَابِ فَيَرْجِعُ بِهَا جَانِبَ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ وَيَجْزِيهَا ضَعْفَ مَا يُقَالُ لَكَ قَدْ قَالَ شَيْخُنَا الْبَاقِ
الشَّهِيدُ فِي مَقَدِّمَتِهِ كَابَهُ الذِّكْرُ الْحَقُّ بَعْضُهُمُ الْمَشْهُورُ بِالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَرَادَ فِي الْأَجْمَاعِ
مَنْعُوعٌ وَإِنْ أَرَادَ فِي الْجَمْعِ فَضَرِبَ لِمِثْلِ مَا قُلْنَا هُوَ لَفُوقُ الظَّنِّ فِي جَانِبِ الشَّهْرَةِ سَوَاءً كَانَ إِشْتِهَادُ
فِي الرَّوَايَةِ بِأَنْ يَكْثُرَ ثَبُوتُهَا أَوْ رَوَاهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ لَفَظٍ مُتَغَايِرٍ أَوْ الْقَتَوِيُّ فَلَوْ بَعَا وَضَا
فَالْجَمْعُ لِلْقَتَوِيِّ إِذَا عَلِمَ لَطَاعَتُهُمْ عَلَى الرَّوَايَةِ لِأَنَّ عَدْلَهُمْ عَنْهَا لَيْسَ إِلَّا لَوْجُودُ أَهْوَى فَقُلْتُ
أَضَافَ مَعْلَمَاتِي عَلَيْهِ لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبِ بَشْيَ أَصْلًا إِذْ حِجَّتْ الْأَجْمَاعُ أَيْمَانُهَا مِنْ جِهَتِهِ
مَا يَعْلَمُ بِالْأَدْلَى دُخُولَ الْمُصَوِّمِ فِيهِ عِنْدَنَا وَمِنْ جِهَتِهِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَجْمَعُ
أَمْنِي عَلَى خَطَايَا أَوْ عَلَى ضَلَالٍ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ لَدَى الْجُمْهُورِ وَالْأَمْرَانِ مُتَّفِقَانِ جَمِيعًا
فِي الشَّهْرَةِ ثُمَّ أَنَّ الْأَشْهَرَ فِي الرَّوَايَةِ أَحَدُهَا بِالْأَعْيَانِ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْأَعْيَانِ وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْأَشْهَرِ فِي
الْقَتَوِيِّ عَلَى الْأَشْبَةِ وَمَا قَالَ فِي تَرْجِيحِ جَانِبِ الْقَتَوِيِّ لَيْسَ بِرَجْعٍ إِلَى رَادَّةٍ بِهَا أَيْزَعُ

تحقيقاً في
شأن الشهرة

في شهرة الرواية في القتل

حكم موقوف البضع للزوجة

٧٥

عما اطلعوا عليه من الرواية المنقوبة بالشهرة انما يكون لوجود ما هو اقوى منها في ظنهم ولا يسوغ للجهد اتياع ظنهم وتقليد هم في ذلك على تقدير جينونهم فكيف يعيدونهم بمات فتواسم بماتهم فعنى ان يكون ظنهم ذلك خطأ واجتهادهم فيه غير مصادف للحق والقوى بما هي القوى ليست من مدارك الاحكام سواء عنها كان المقي حيا ام ميتا فلم للحكم مدرك يعول عليه هنالك الا الرواية المشهورة فتعين على الجهد المحاول للاستنباط المصير اليها وبالجملة ايا ما كان من الترجيح لشهرة الرواية او لشهرة القوى فليعلم ان ضابط مقام البحث وموضوعه وملاك الكلام في حجة الاخذ بالمشهور وعدمها انما هو النظر في الاشهر عند القدمين الذين هم اقرب عهدا الى عصو المعصومين استدلوا غلا في نقد الاخيار واخبار الروايات واكثر اطلاعا على ما ورد وصح عنهم عليه السلام دون الاحديثين المتأخرين عصر المتأخرين احاطة واضطلاعا بمئون الاحاديث وطرفا لا سائيدا فالشهرة الحادثة عند الحديث من اصحاب هذه السنين الجديدة وابناء هذه الاعصار المتأخرة مطلقا ساء من رجة الاعبار انما فالفقه ثم ليفقه ثم ليفقه **ثم انما الجهد** فالجهد الجهد على الله مضافا في شرح الفواعل هذا كله اذا كان قد سمي مهرا ولو لم يسم مهرا بل كانت مفوضه البضع المنفعة الخاف لهذا الفسخ بالطلاق وبجمل التفوط كما لو ماتت وجوب مهرا لثل او نصفه لا خضا ص المنفعة بالطلاق حيث ان الفران انما ورد بها في الطلاق فلا يتعد الحكم مورد البضع لا يخلو من عوض صرح المصنف في التذكرة بوجوب المنفعة وحكاها عن الشافعي ولم يذكر احتمالا اخر ثم يرجع الترجيح بما اخرمه على المرضعة التولية للارضاع ان قصد الافساد هو اختيار الشيخ في المبطول ان البضع مضمون لاموال يقابل بمال في النكاح والخلع ولا يحسب على المرضع المهر لو نكح بمهر المثل فمادون كذا المرضعة المتخلعة بمهر المثل اما اذا لم يقصد الافساد فانها لا تضمن لان السبب مباح كما لو احتضر عسر في ملك فردى فيها منرد ولا تقام حصة المرضعة حيث لا يوجد من يرضعها وما على المحسين من سبيل والذي يبين ان النظر عند الفرق بين الخالسين في الضمان عدمه لان ائلاف لاموال موجب للضمان على كل حال والفرق بين هذا وبين حضر البئر في الملك قائم اذ لا ائلاف من الخافر صلا على ان نقول ان

هذا الفسخ لا يكون
ملا للزوجة

رضا محقق داماد

٧٤

كان الضمان اثر ارفع العدوان فمنع ان رضاع الصغير عدوان في محل النزاع فان الفصد
لا يصير مالين بعد وان عدوانا حتى لو احتضر في ملكه بئر البردي فيه الناس لم يضمن
بذلك واطلق الشيخ في الخلاف عد الضمان على التقديرين والضمان قريب سبأ في النشاء لله
تعالى له من زيد يحنق ولو انفردت المصلحة بالارضا ع بان سعت وامتنعت من ثديها
من غير شعور المصلحة سقط مهرها لان الفسخ جاء من قبلها قبل الدخول فكان كالردة قبل
الدخول هو الذي قواه المصنف في التذكرة ولما افق وجه بعد السقوط بذلك وانها
لشخص نصف المستوي يقيد المصنف بقوله من غير شعور المصلحة يقضي انه مع شعورها
لا يسقط وكانه نظر الى ان ثلثها اياها الرضا ع بمنزلة الفعل وفيه نظر ولعله يريد ان
مع الخباية يكون الفعل مستندا اليها فكل منها جزء السبب هو يحمل انتهى كلامه وفاقا
قاله في المذهبين في الايضاح قلت اما اختصاص المصلحة بالطلاق لانه مورد هاهنا
ولا بعد الحكم موثقه فغير صحيح اذ قد ورد الحكم بها في غير الطلاق في اخبار اهل بيت المقدس
والعصمة صلوات الله عليهم ففي الصحيح او في الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فماتت او مات قبل
ان يدخل بها فقال لها المصلحة والبراث ولا مهر طافا فان طلقها وفد تزوجها على حكمها
او على حكمه لم يجاوز بحكمها على ^{عليه السلام} خير درهم ففقهه مهوور نساء رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم واما امتناع خلوا البضع عن العوض وهو مهر المثل او نصفه ففيه ان النكاح ليس بعقد
معاوضة على الحقيقة بل فيه شائبة المعاوضة وانه اشبه بالعبادات اشبه منه بالمعاوضة
بل انه ضرب مما من ضرب العبادات والصدقات ليس عوضا حقيقة بل انه نخل ولذلك ما
يجوز اخلاؤا من المهر ولا يصح اشتراط الخيار في النكاح انما يصح اشتراطه في الصدقات واذا
وقع الخلع على عين مستحقة مغصوبة او غير معلوم كونها مستحقة كان صحيحا عند غيرنا من المحققين
واما كون البضع مضمونا كالاموال فيكون ملحقا بالمال في ضمانه بالتقريب فيفسد ان مالك
البضع انما له مالكة الانتفاع لا ملك المنفعة ولذلك قال الشيخ في الخلاف لا تضمن
مطلقا سواء فسد الفسخ او لم يفسد لان منفعة البضع لا تضمن بالتقريب بل مالو

في الصحيح من طريق الصدوق
في الفقيه وفي الحسن
طريق الشيخ في
الاستبصار

حكم النضج فيما منعه

٧٧

قلت نفسها او ثلثها فمثل او احدثت او ارضعت من يفسد نكاحها بارضاعها فانها لا تفرم
 للزوج شيئا وبالجملة فالبيع ليس كالمال مطلقا والحافه به في بعض المواضع لا يوجب الحافه به
 مطلقا وما يخرج به عن الاطلاق بالمال جواز نفوذ البيع عند لزوم شيء على نقد برعد الطلاق
 والمال ليس كذلك واما ان كوز السبب مباحا يستلزم عد ثبوت الضمان عليه فمقاسدا
 ابا حه السبب بحسب الخطاب التكليفي وسببته للضمان بحسب الخطاب الوضعي فالاباحه بخطاب
 التكليف انما مقتضاها انتفاء الائم وعدا يستجاب العقوبة وليس بضادم ذلك ثبوت حكم
 التغير بخطاب الوضع من ثم يحكم بالضمان على الطبيب لحاذق وكذلك على المثلث لمال الغير
 ان كان على ظنه ملكا له **ضابطا حيا** الملك على اقسام اربعة ملك العبد وملك
 المنفعة وملك الانتفاع وملك الملك وقد حققنا القول فيها واوقفنا ما حققها من البيان
 الرسائل والعلاقات قال شيخنا البارع الشهيد قدس الله لطيفه في قواعد **قاعد**
 الملك فذلكون للرفقة وقد يكون للمنفعة وقد يكون للانتفاع وقد يكون للملك وهو المعتبر
 بقولهم ملك ان يملك والا ولان ظاهر ان اتمام ملك الانتفاع فكما لو وقف على الجهات العامة
 عندهم فان ينقل الى الله تعالى فان الوفوف عليه يملك انتفاعا به كالمدارس والربط ^{قله}
 السكنى بنفسه والارفاقان وليس له الاجارة ومنه ملك الزوج للبيع فانه انما يملك
 الانتفاع به فلهذا لو وطئت بالشبهة كان مهر المثل لها ان كانت حرة ولستيدان كانت ^{امه}
 وليس للزوج فيه شيء ومنه ملك الضيف الانتفاع بالاكل لا الماكل فليس له التصرف في
 الطعام بغير الاكل اما الوفوف عليه الخاصة فانه يملك المنفعة فطعا قلله الاجارة
 الاطمان وملك الثمر والصوف واللبن اما الاقطاع فالتجريد على انه يملك كارض الزا
 وعيقو بلال بن الحارث نعم لو اعبد الامار فيه ام يملك الرقبة وكذا لو صرح الامام بالعبي
 او الرقي وحينئذ ليس للمقطع اجان الارض المقطعة كما ليس للعمران بوجرا الا مع تصريح ^{امه}
 له بذلك او تميم وجه الانتفاع ولو علم عرف بلذ لك صار كانه المقصود ويجوز بعض من ان
 العامة الاجان مطلقا وعارضه مناخر منهم بالبيع الا مع العرف وملك الملك حار في
 المواضع المعروفة وخاصيته ذواله بالاعراض لو فقه على سببه التملك التملك اذا اراد ملكه

في الملك

[illegible]

مسائل مشكله في الرضا

٧٩

مؤيداً وبقيت زوجته الصغيرة على خالتها وقال الشيخ في النهاية وفاً لابي علي بن الحسين ^{عليه} بعد
 محرم الموضع الاخرة تمسكاً بما رواه رئيس الحديث ابو جعفر الكليني رضوان الله تعالى
 عليه في جامعه الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن ابي حماد عن علي بن مهزيار رواه عن ابي جعفر ^{عليه}
 السلام قال قبل له ان يجلتزوج بجارية صغيرة فارضعها امرأة ثم ارضعها امرأة له اخرى
 فقال ابن شبرمه حرمت عليه الجارية وامراته فقال ابو جعفر عليه السلام اخطأ ابن شبرمه
 حرمت عليه الجارية وامراته التي ارضعها اولاً فاما الاخرة لم يحرم عليه كانها ارضعت ^{ابنتها}
 قال العلامة في المختلف ومنع صحة سند الرواية قال بعض شهادته المتأخرين في شرح الشرح
 في طريقها صالح بن ابي حماد وهو ضعيف ومع ذلك فهي مرسله لان المراد بابي جعفر حيث يطلق
 التبا في عليه السلام وبغيره قول ابن شبرمه في مقابله لانه كان في زمانه وابن مهزيار لم يدرك
 التبا في عليه السلام ولو اورد بابي جعفر ابو جعفر الثاني وهو الجواد عليه السلام بغيره
 ادركه واخذ عنه فليس فيه انه سمع منه ذلك بل قال قبل له وجاز ان تكون سمع ذلك
 بواسطة فالارسال موقوف على التقديرين مع ان هذا الثاني بعد قلت لا يذهب هم منوهم ^{صلاً}
 الى كون ابي جعفر في هذه الرواية غير التبا في عليه السلام افلا يرى انه لم يقل عن علي بن مهزيار
 عن ابي جعفر عليه السلام كما هو مقرر السابغ المنصلي بل انه غير الاسلوب فقال عن علي بن مهزيار
 رواه عن ابي جعفر عليه السلام وامر هذا الارسال هين لان علي بن مهزيار بنباهه حاله في
 الثقة والجلالة قطع باسناد ذلك الى ابي جعفر التبا في عليه السلام على البت والجزم لا على ^{بسل}
 النقل والحكاية وذلك لانه سمع ذلك من معصوم وهو اما مولا نانا الرضا او مولا نانا الجواد
 عليهما السلام واما صالح بن ابي حماد وهو ابو الخير بن سلمة الرازي فليس فيه ضعف ثابت
 يمنع من قبول روايته كيف وروى الكشي عن علي بن محمد القتيبي قال سمعت الفضل بن ^{في ذلك}
 يقول في ابي الخير وهو صالح بن سلمة بن ابي حماد الرازي كما كتني وقال كان ابو محمد الفضل بن ^{نفسه}
 بمديحه نعم قال الجاشي كان امره ملتبساً يعرف بنكر والعلامة في الخلاصة قال والمعتمد عندك
 التوقف فيه وبالجملة لا حجة على ضعفه وان كان احمد بن الحسين الغضائري قد ضعفه ولكن ^{باعتبار}
 طريقة الاخطا واصول المذهب يخرج الحكم بالخير ^{مسألة} لو تزوج بصغيرة فارضعها

رضا غير محققا ماد

امنه الرضا المحرم بلين غيره فان كانت الامة موطوءة حرما عليه مؤبدا ام الزوجة
 واما الصغيرة فلا يثبت المدخل بها ويجب عليه للصغيرة نصف المهر وكله على اختلاف
 الوجهين قد سبق حق القول فيها ولا رجوع له على الامة بخال فالتبديلا يثبت له على مملوكة
 مال الا ان تكون مكاتبه مطلقه او مشروطه ولو لم تكن الامة موطوءة اصلا فالنكاح مستمر
 على حاله ونحره الامة مؤبدا لانها ام الزوجة واذا كان اللبن للمولى حرما على الثابت قطعاً
 اذ الصغيرة صارت بنته والامة ام الزوجة ولو كانت الامة موطوءة بالعقد هل يرجع
 عليها بعد العتق بما اغترمه الزوج للصغيرة من المهر نصف او تاما استشكله العلامة في
 القواعد بناء على انه هل يضمن منفعة البضع للزوج بالتقويت كفسخ النكاح لقوله عز من
 قال يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمحقنوهن ثم قال سبحانه وانهم
 ما انفقوا واراد بذلك المهر لانه جنابة ظلمة على ماله فبما شرعاً فيسوجب كونه
 مضمونا او لا لانه ليس جنابة على طرف الاصل برأية الذمة وليس النكاح عقد معاوضة
 حصيفة لغرض مالي ولا المهر عوض على الحيف بل لانه تحلة شبه عوض ولا البضع عين
 لا منفعة مملوكة على ما قد تلونا عليك **مسألة** اذا قلنا بضمان منفعة البضع بالتقويت
 فلو وطئ الابن وجه ابنة لشبهه فتوجب عليه مهران طام مهر المثل ولا بنته المهر
 في العقد اذا كان قد دخل بها ونصفه اذا لم يكن دخل بها على الاصح لانفساخ النكاح وهذا
 احد مواضع لزوم مهرين **مسألة** فان في الخبر لو ارضعت زوجته زوجتين من ثلث
 صغار بلين غيره دفعه واحد بان تعطى كل واحد ثديا من الرضعة الاخير حرمت الكبر
 عينا والصغيران كذلك ان كان دخل بالكبر والاجماع ان ارضعت الثالثة حرمت عينا
 ان كان دخل بالكبر والا لم تحرم عينا ولا جمعا ولو ارضعت احد الثلث ثم الاخيرتين دفعه
 حرمت الكبر عينا والاولى كذلك ان كان دخل والجمعا والاخيرتان عينا ان كان دخل والا
 جمعا ايضا ولو ارضعتهم على النعامة حرمت عينا والاولى ان كان دخل بها والجمعا
 واما الثانية فان كان دخل بالام حرمت عينا والا لم تحرم عينا ولا جمعا واما الثالثة فتدخل
 محرمها خاصة كن تزوج باخت امراته فان التحريم ينحصر بها ويحتمل ثمة مع الثانية

مسألة مشكل في الرضا

٨١

لأنهما بارضا عا الثالثة صارنا الخطين في حالة واحدة فانفتح نكاحهما دفعة واحدة و
هو قوي هذا إذا لم يدخل بالأم فإن كان قد دخل حر من كلهن مؤبدا وما فواه هو الصحيح و
استصحه جدد المحقق أيضا في شرح الفواعل بين الصور بين فرقان مبين إذ في صورة
الزوج باحث الزوجة الاختية محظفة قبل النكاح نكاح الزوجية منعقد الصحة سابقا
ونكاح الاخت لم يسبق صحته والمانع من الصحة وهو استلزامها الجمع المحرم ثابت فيكون
هو متعين الفساد بقاء وفي هذه الصور التي نحن في بيان حكمها نكاح كل قد سبقت صحته
الاختية ويجدد الاختية بتحقيق الجمع بين الاختين في النكاح الصحيح فهو عند كمال رضا
صارنا الخطين لا اولوية لاحدهما في حصول السبب لمقتضى لطلان النكاح بالنسبة اليها
بخصوصها فلا محالة يتعين الحكم بانفساخ النكاحين معاً في درجة واحدة وبنيته على هذا
امرنا أحدهما ان المعلول الموجب عند الجزء الاخير من العلة المستند الى ذلك الجزء على
والا لكان ما فرض جزء علة تامه وهو باطل والاخران الاخوة والاختية من الامور
الاضافية بل من الاضافات التي يكون ثبوتها من الجانبين معاً في مرتبة واحدة وبهذا
البيان يستبين ان احتمال الفرع ايضا هنا ساقط فليفتحه مسئلة اذا ارضعت ثلث من نسل
زوجته الكبيرة ثلث زوجاته الصغار كل واحد منهم واحد من الزوجات معاً لا على
المعاقبة فان كان قد دخل بالكبيرة فزوجاته الاربع حرمن عليه جميع والآل الكبيرة فقط و
انفتح عقد الصغار له مجدد بالعقد عليهم جميعاً لانهم بنات خالات ولكل صغيرة
نصف المهر على الاصح وثمामه على قول وللكبيرة اذا كانت مدخولاً بها المهر كله واذا قلنا
بضمين منفعة البضع فالزوج يرجع بما قدره لكل صغيرة على مضعها وللكبيرة على البناء
بالسوية وقال العلامة في التذكرة مع الدخول بها لارجوع خلافاً لمختار في الفواعل
المهر بالدخول ولو ارضعت بانفسه على الاستقلال فلا ضمان في ضمين الصغار بمهر
الكبيرة وجه وقد سبق القول في ذلك كله مفصلاً وان ارضعت على التغافل لغلق بالمهر
الاولى مهر الكبيرة او نصفه ونصف المهر للصغيرة وبكل من الباقيتين نصف مهر من
ارضعتها مع الدخول بالكبيرة والا فلا رجوع لبقاء النكاح على حاله اذ نكاح الكبيرة قد



رضاعية محقق داماد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وآله الطيبين الطاهرين

والله اعلم بغيره في القواعد
فقد لا يعلم الله من
بمنه ربه

عنه ان كانت الحدة في قدر الام
وخاله لو كانت في قدر الام

في الخبر
افتقار عدم الانقح
الا في صورة واحدة قال
لوارضتها جدها صارت
خاله ولوارضتها اخيه
الكبيرة فالكبيرة خاله
فان وضعت
فانقح
لانه لا يجوز بين
المرأة وخالتها وان ارضتها
ام ابنة الكبيرة فالكبيرة عمته
الكبيرة لانها اخت ابها
وانقح النكاح منها
او لا يمكن اعتبار
رضاعه
لصغيره من الام
فله

انقح قبل الارضاع فلا يلزم الجمع مع الجدة **مسألة** لو ارضعت ام الكبيرة دخل بها
او لم يدخل الصغيرة انقح النكاح لصبر ربهما اخيه كذا لو ارضعتها جنة الكبيرة لصبر
الكبيرة خاله الصغيرة واستشكل العلامة في القواعد حكم الاخيرة بين الجواز الجمع بين العمه وبنت
الاخ وكذلك بين الخالة وبنت الاخ مع الاذن والتحقيق انه لا اشكال اذ صح الجمع نظر
بفتح الاذن المبين بالنسبة المتخفة وذلك متصف حين تمام الرضاع المحدث لهذه
النسبة فليزما الاجتماع المنهي عنه في النكاح عند تمام النصاب والهي غير تخص باذخا
الاخ او بنت الاخ بالنكاح على نكاح العمه او الخالة بل يعم الجمع بينهما في النكاح كنف
قول الاصحاب لا يعتبر الاذن هنا لان هذه النسبة تجدد بعد العقد فلا يفتق ادخال بنت
الاخ والاخ على العمه والخالة والاصل بقاء الاباحه ساكنا وكذلك الحكم لو ارضعتها
امراة اخي الكبيرة من لبنه اذ الكبيرة نصبر عمه وفي جميع هذه الصور ينقح النكاح للجمع لا لغيره
على التابيد **مسألة** اذا تزوج الولي ابنة الصغير بابنة اخيه الصغيرة ثم ارضعت
حدهما احدهما انقح النكاح وحرمة للتأبيد لان الرضعة ان كان هو الذكر فهو عم زوجته او
خالها وان كان الانثى فهي عمه زوجها او خاله **مسألة** لو زوج المولى ام ولد بعبد او
صغيرا ورضعت زوجها من لبنه حرمت عليها اما على زوجها فلصبر ربه ابنا لها واما على
مولاها فلصبر ربه فانها زوجة ابنه الرضاعي واما الملك فبان على خاله وكذا اذا ارضعت
زوجها زوجة مولاها او ام ولد له اخرى من لبنه اما على المولى فلا ينقح زوجته ابنه واما على
الزوج فلانه اذن اخو ولد لها والمرأة على اخي ولدها محرمة **مسألة** لو وضعت الامه نكاح
الصغير لعقبها ثم تزوجت فارضعت من لبن الثاني عليها اما على الصغير فلا مومئها له
من الرضاع واما على الثاني فلو كونها حليلة ابنه الرضاعي من قبل وكذا لو تزوجت بالكبير او لا
فطلقها فترجعت بالصغير فارضعت من لبن الاول **مسألة** لو فارقت كل من الاثنين جنة
فزوجها صاحبه ثم ارضعت احدهما الاخرى حرمت الرضعة عليها للتأبيد والرضعة على
من دخل بالرضعة وكذا لو تزوجتا بواحد ثم باخر **مسألة** لو ارضعت ام ولد له زوجته ولبن
حرمت وجهه الولد عليه مؤبدا دون ام الولد على الوالد وللرضعة على الولد المستقل

مسائل مشكلات الرضا

سهم من المهر
في ضمان منفعة
حسنة

الشيخ ويرجع به على سبيلها كما لو جنى عبد الفتن فاخنان ان يفديه وبضمن اقل الامر من
الفدية ونصف المستى ضابطاً قال شيخنا الشهيد فواعد منافع الاموال بضمن بالقوات
القوت ومنفعة البضع بالقوت لا غير في ضمان منفعة الحر اذا جله مدته وجه بالضمان
وضمناً من حيث عدم دخوله تحت اليد وقوى الضمان في مالوا استناجره ثم حبس وضوياً
مع كون الاجر خاصاً لان النافع بعقد الاجارة قد روت موجودة شرعاً فاستقرت الاجرة
مقابلها والذي يدل على ملكها افضاء العقد ذلك ومن ثم جاز ان يوجع غيره **مسألة**
لو وطى الاب من النسب ومن الرضاع زوجته الابن لشبهة فقد استبان لك فيما اسلفناه من
القول ان الاصح شريهما على الابن فلو لم يعلم الابن فغادرها ووطئها حرمت عليها جميعاً
ولها على الابن مهران المسمى بكاله ان كان قد دخل بها من قبل الانقاسخ والا فالنصف
العقد ومهر المثل لو طئها بالشبهة وعلى الاب نصفاً مهر المثل فان قلنا بضمين منفعة
البضع بالقوات فقد قال في الخبر لا يرجع به الابن على الاب وان كان قد حال بينه وبينها بخلاف
مالوا رضعها امه لان الاب لزمه مهر المثل لو طى فلا يجب عليه ثانياً اما الام فلم يجب عليها
للزوجة مهر بارضاعها ويحمل الرجوع لان المهر ثبت لها على الاب بوطنه اباها وان لا ان
بضعها عليها ويجب للابن عليه من جهة القوت والحلوله فلا يلفظ احدهما بالآخر وهو
الشيخ فربما على الخبر وهو **مسألة** اذا تزوج الاب النسب او الرضا عى بامراه او
بابنتها فبقت امراه كل منهما الى الآخر خطأ ووطئها انقش النكاحان على البادى منهما مهر
الموطوءة بالشبهة ونصف مهر زوجته لانقاسخ عقدتها قبل الميسر بسبب ما من جهة
وعلى الآخر مهر للموطوءة وهل يجب عليه شيء من المهر لزوجته التي سبق ووطئها من غير
زوجها قال شيخنا الشهيد فواعد بحمل وجوب نصفه لان الفرقه ليست من جهةها في الحمل
في يرجع به الى البادى في غير البادى على هذا بوطى واحد مهر ونصف مهر واحتمال وجوب النصف
عند منعين والرجوع به على البادى محتمل ثم ان كان الوطيان للاستبراء من بعد دخول كل منهما
برجعه لزمان غير البادى بوطى واحد وهو ثالث وهذا احد مواضع استنباط طي واحد
لهو ثلثة **مسألة** اذا ارضعت من لبن الزوج بعد موته لشر حرمة الى اثاره لان

رضاء مخفوق داماد فداء

٨٤

اللين له لا يزول بالموت فاستصحاب ما كان يثبت عليه قبل الموت وتناول عموم الكتاب السنة
لهذا الارضاع مع انتفاء المعارض يعطيان ثبوت الاحكام **مسألة** اذا سعت الصغيرة من
زوجته فارتفعت بانصاف ثديي الكبيرة وهي نائمة فان قلنا بالضمين جمع في مال الصغيرة
بمهر الكبيرة ان كان قد دخل بها او بنصفه ان لم يدخل بها فان ارضعها الكبيرة بعض النصاب
ثم نامت فسعت الصغيرة فامتصت ثديها فأكملت النصاب فنسخ النكاح وبثت الحجر ليلو
النصاب المقتضى للحكم وحيث قد كان هناك احتمالان حواله التحريم على الرضاع الاخير لا شفا
قبله ومخفقه مع حصوله فيكون هو السبب ما تقدمه شرط ومثله ما اذا كان الصبي يمتنع
بامر من العدة والطهران فابطل واحد عدو والاخر طهرانه فانه يكون للاخير وهذا اجد يقول
قال الاسباب الشرعية على الاطلاق امارات ومعرفات لا اسباب حقيفة وعلى هذا فيسقط
مهر الصغيرة وهي ضمن مهر الكبيرة كلا او نصفاً على ما قد سبق وتعليله على جميع الرضعات
واعبار سببية المجموع في الضمان للاطباء على ان السبب المقتضى للتحريم هو مجموع النصاب
فاذا مررت الرضاع كل منها جزء العلة ومن المستبين ان الجزء الاخير من العلة هو ثمة
العلة ومنتهى لا العلة الثامة على الانفراد وان بين الاسباب المسببات اعني الاحكام
في الخطابات الوضعية علاقة ارتباطية ذاتية عقلية وهذا الحق بالاعتبار وعلى هذا
بأنها الحكم بتفسيط المهرين على اجزاء السبب اذ صدورها من فاعلين فلا محالة يفسط
الضمان عليهما ثم هنالك ايضا احتمالان احدهما اعتبار المسقط بفعل الزوجة من اصل
المهر المستحق في العقد على ما يسقط بالفرة قبل الدخول لان بتمام الرضاع يتحقق التقضي للفرة
والمسقط لبعض المهر معاد فته واحد والاخر اعتبار المسقط من الواجب بعد الفرة قبل
الدخول اعني النصف بناء على ان بالفرة قبل الدخول قد شطر المهر فالتساوط من ثلثاء
فعل الزوجة انما يسقط من الفدر الباقي والاول اقوى واوجه ورينا صبر الى احتمال آخر
ثالث وهو تفسيط المهر ونصفه على الصغيرة والكبيرة بالسوية لان لفعل كل منهما مد
فهو جزء العلة ولا يعياً بقلته او كثرة كما لو ضربه واحد ضرباً واخر عشرة ومات بالجميع
فيضمنان على السوية فعلى قول من يعتبر النصاب المحرم خمسة عشر رضعة ان ارضعوا عشر

تجويد اجماع السبب المشير

٨٥

وضعت ثم قامت فارتفعت الرضعة الخمس الباقية احتمل نوط الحرمة بالرضعة الأخيرة
 فيكون الحكم كالوكانت ثالثة في الجميع اسقاطا عن الرضعة اما باسقاط الثالث اسقاطا بفعل
 الصغيرة والنصف اسقاطا بالفرقة قبل الدخول من اصل الصدر المستحق في العقد فينبغي لها
 سدس يدفعه اليها ويرجع به على الكسرة فاما الكسرة اذا لم تكن مدخولا بها فانها لا تستحق
 شيئا لان فعلها ثالث السبب فيسقط بذلك مهرها وبالفرقة قبل الدخول قد سقط نصفه و
 الباقي بعد الثاني اقل منه فلم يبق لها شيء اصلا واما باسقاط من النصف الباقي لسقوط
 بالفرقة قبل الدخول فيسقط بسبب فعلها ثالث الواجب بعد الفرقة اذ فعلها ثالث سبب الحرمة
 وهو سدس الاصل المستحق في العقد فينبغي لها ثلثاه وهو ثلث الاصل فيغرمه الزوج لها و
 يرجع به على الكسرة فاما الكسرة الغير المدخول بها فانه يسقط بفعلها اعني ثلثي سبب الحرمة
 ثلثا الواجب بعد الفرقة وهما ثلث الاصل فينبغي لها سدس الباقي الاصل وهو ثلث الواجب
 بعد الفرقة فيغرمه الزوج لها ويرجع به على الصغيرة واما بان يسقط ما يجب لكل واحد منها
 على الزوج عليها بالسوية **شك وظن** لعلك تقول لقد اقيمت على مقتضى نصوص
 الاحاديث بخبر كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسبة على العموم وانه اذا ارضع نسج
 رضاها بالغانصاب الخبر صارت المرضعة بمنزلة الزوجة الوالد المرضع من حيث انه امر
 ولد فتكون امها بمنزلة ام الزوجة وجدة الولد فحرم عنها واخوها بمنزلة اخت الزوجة فحرم
 جمعها عليه بين ان خالة الولد اذا ارضعته حرمت على الوالد زوجته التي هي ام الرضيع و
 اخت المرضعة ويلزم من ذلك ان يكون الرجل اذا اطلق زوجته المرضعة ولدا على النصاب
 الكامل لايجل له نكاح اخاتها بقاء زوجتها له من جهة الارضاع وان ائت بالطلاق ^{جنبها}
 من جهة العقد وكذلك الاربع الحر ازا اطلق احدتهن وهي مرضعة ولد لايجل له ان
 يتزوج باخرى مكانها وكان هذا شططا لا يركب ^{بها} احد فقال لك المهرع سمعت في نكاح
 القفه والاصول قولهم السبب الاضعف لا يمتنع مع السبب الاقوى من التاثير والتبعية
 وهو اصل على ماخوذ من الحكماء الرايين في حكم ما فوق الطبيعة ان يقولون فقال القوي
 لا يمكن الفاعل الضعيف من الصنع والفاعلية والنجاعل المهيمن لا يمكن النجاعل المجهول لها

على
 تجويد السبب
 المشير



رضا عية محققا ماد

٨٤

في بيان ما هو
في باب العبادات
من النور الفاضل

من الاجاد والافاضه والنور الفاضل لا يمكن النور المفهور من الالف والاضائة فمن هناك
فالوامثلا في باب العبادات ان غسل الجنابة لا يحتاج الى ضم الوضوء معه لان الطهارة
الكبرى يرفع الحدث الاصغر ايضا بل لان حدث الجنابة في غايه القوي فالحدث الاصغر
ومفهوريته لا يتمكن معه من التأثير اصلا فهو معه في حكم العدة فلا حاجة الى ما يرفع
واما سائر الاغسال المكملة بالوضوء كغسل المحض وغيره مما ليس بالحدث الاكبر فيه فذلك الدار
من الفاضلية والقوي فليس الامر فيها على سبيل توزيع الطهارة بين الكبرى والصغرى
على الحدثين الاكبر والاصغر ولا على سبيل مدخلية كل من الطهارة بين في رفع كل من
الحدثين بل على ان يكون مجموع الطهارة بين سببا لرفع طبعه الحدث المانع من الصلوة
فيكون كل منهما جزءا مما هو رافع لطبعه مطلق الحدث كما ابغاض الطهارة الواحدة ككل
غسل الوجه وغسل اليدين بالنسبة الى الوضوء وكذلك مجموع ازالة النجاسة عن بدن الميت
بالماء والاضغال الثلاثة وبالخلطتين بالماء الفراح سبب لظهوره من النجاسة بين العبيبة
والحكمة معاً في مرتبة واحدة وفي ابواب الالف والجنابات يقولون المباشرة اقوى في
سببه الضمان من السبب اذا اجتمع السبب المباشر كان الضمان على المباشر ومن السبب في كل
في مقامنا هذا الما كان العقد اقوى من الارضاع في السببه لحكم الزوجية كان الارضاع
السببيه مع العقد بمنزلة العقد فلم يكن هو في نظر الشارع حيث تحقق السبب القوي اعني العقد
مؤثرا في بثوث الزوجية اصلا فاذا زالت الزوجية المسببه عن العقد انقضت الزوجية
واسا حيث ينفر الارضاع عن العقد يثبت عليه الحكم لا محالة الزوجية المسببه عنه
فهذا يعم الصور بين ونحو الصور الاخرة شئ اخر وهو ان المطلقة تخرج بالطلاق عن
الدائم وان فرضنا بقاء حكم مطلق الزوجية لها بسبب الارضاع اذ مرضعه الولد في حكم
مطلق الزوجية لا في حكم المعفو عليها بالدوام والزيادة على الاربع انما تحرم بالعقد الدائم
لا في مطلق الزوجية وما في حكمها فليصفه **مسئل** اظنك غير متبرر بما قد انصرت
في رضا عيف ما سلف من القول وفي اضعاف ما قد بسطنا لك تحفيقه في انه محرم على الز
مرضعه اخيه من جهة الاب فانها وان لم تكن امه من النسب لا اماله من الرضا فهو زوجة

هل الرضا سبب للعنف كالنسب

٨٧

رضاعة لآبيه وفي منزله زوجة الأب بالنكاح في الخريم وأما مرضعته أجنبية من جهة
الأم فغير محرمة عليه لأنها ليست أمًا نسبية ولا أمًا رضاعية له ولا زوجة رضاعية
لآبيه بل هي زوجة رضاعية لزوج أمه المحرمة أمه بالنكاح غير محرمة عليه فكيف من
ضرة الأم بسبب الرضاع وبأجملة إنما يحرم على الرجل بحسب علاقة الأمومة وما بمنزلة لها خمس
أم النسبية وأم الرضاعية وزوجه آبيه النسبي النكاحية وزوجه آبيه النسبي الرضا
وزوجه آبيه الرضاعي النكاحية ومرضعته الأخ من جهة الأم فقط ليست بمنزلة منهن وهذا
صوت آخر غير مثبث فيها أيضًا حكم الخريم هي الزوجة الرضاعية لآبيه الرضاعي عنه
مرضعة أحد أولاد آبيه من الرضاع ولا يثنى فيها الخريم لئلا يكررها الفرعية وعد محقق ما هو
الأصل في انتشار الحرمة فانه محرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومن المصاهرة لا ما يحرم
من الرضاع فالفرع لا يكون أصلًا لفرع **مسألة** هل الرضاع شيقو النسب في كونه سببًا
في العنف فيعقوب على المالك منه ما يعقوب عليه من النسب ذهب أكثر علماءنا وكثير من فقهاء
العامّة إلى أنه كذلك قال الشيخ فكل مملوك أو مملوكة يعقوب على المالك بالملك في النسب
عليه مثله في الرضاع فلو ملك أحد الأبوين رضاعًا واحد من المحرمات عليه في النكاح
كالأخت وبناتها وبنات الأخ والعمدة والنحالة كل ذلك من الرضاع يعقوب عليه كما في النسب
وهو مذهب أبي جعفر الصّدوق في المفتح ومرويه في كتابه وبه قال القاضي ابن البرقي و
صاحب الوسيلة عماد الدين محمد بن علي بن حمزة وإخوان المحقق وأعمد عليه العلامة
في المختلف وقواه في التحرير وقطع به في القواعد وأدعى انعقاد الإجماع عليه ولين فخر
المدققين في الإيضاح وسار ذلك المسير شجنا البارع الشهيد من تآخر عنه من المحققين
هو مستصح جدّ الإمام الجيزي وخالف فيه الحسن بن أبي عفيّل من قبل وقال لا بأس بملك الآ
والأخت من الرضاعة ويبعهنّ وإنما يحرم منهنّ ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط
فوافقه الشيخ المفيد وثليث سلا بن عبد العزيز وأرضاه وانصره محمد بن إدريس و
سبطه المدقق أبي بن سعيد حمها الله وأما أبو علي بن الحسين فكلامه يعطى جواز الملك
كرهه وعدل في البيع الآفرون قال والذي يوجب الفقه أن لا يبخار الإنسان أن يملك

رضا غير محفوف داماد

٨٨

بشرافه في العلم

ذرحم منه فربا وبعد ولا من يقوم مقام من يحرم عليه بالنسب ملكه من جهة الرضا
 ملك العبدان ملكهم ثم يبيعهم الا عند الفروغ الى اثمانهم وجعلوا اخر ما يباع في الدين عليه
 وعند ان يبيع الدين وقضته المذهب هو الاول وانه لا يجيد عنه من طريق الكتاب
 السنة لنا من الكتاب قوله عز من قائل في تنزيل الرضا في سببه الحر من منزلة النسب و
 امها لكم الذي ارضعكم واخوانكم من الرضا فالحر من لا ينصرف الى ذواته بل انما
 يتعلق بالنافع المغلفه باعبانهم وهي مناوله للاستمتاع والاستخدام والملك فيغتها
 الحر من ان يحرم الغير من الرضا من المنافع جميعا ومن السنة قوله صلى الله عليه واله وسلم
 الرضا لحمه كلمة النسب يحرم من الرضا ما يحرم من النسب صحيحه الحسن بن محبوب عن عبد
 الله بن سنان قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ترضع خلا ما لها من مملوك حتى
 نطفه يجل لها بعبه قال لا حر عليها منه الا من قد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضا ما يحرم من النسب الا من قد صار ابنها وصحيحه معوية بن وهب عن عبد بن داود
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل من ذوى قرابته قال لا يملك والدك
 والدته ولا اخيه ولا ابنة اخيه ولا اخوته ولا اخواته ولا اخواته ولا اخواته ولا اخواته
 من الرجال من ذوى قرابته ولا يملك امه من الرضا وكانه عليه السلام قد اكفى بذكر
 من الرضا عن ذكر ما عدا الام من الحرمان من النساء من الرضا كقضاء بما قد عده من
 الحرمان من النساء من النسب وفي الصحيح والصحاح العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن ابيان بن عثمان
 عن ابي بصير وابي العباس عبيد بن زرارة كلهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك
 الرجل والديه واخوته او عمته او خاله او بنت اخيه وذكر اهل هذه الابه من النساء
 جميعا ويملك همه وابن اخيه وابن اخوته والخال ولا يملك امه من الرضا ولا اخوته ولا
 عمته ولا خاله اذا ملكن عتقن وقال ما يحرم من النسب فانه يحرم من الرضا وقال يملك الذكور
 ما خلا والدا وولدا ولا يملك من النساء ذات رحم محرمة قلت يجري في الرضا مثل ذلك وفي
 الصحيح العالي الاسناد عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي وابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ارضعت ابن جارية قال يعقها اي ارضاعها يعقها على معنى انه يكون سببا لعقها

قوله من مملوكه ارضعته عبيد الى العتق
 والافاضة تبيان المحسن
 باب صفة صفة الى
 وهو منها كذا
 قوله
 اشترى بتر من اوسطه وكنت
 مزارا من جبهه منه دام ظله

ابو العباس
 الباقى في السنة
 العين من اصحاب الى عبيد
 الشافى عليه السلام
 عبد الملك والطريق صحابان
 بن عثمان منه دام
 ظله

الحرم بالرضا يملك ان يغتفر

١٩

ومثلها موثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن وهيب بن حفص عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا ملك الرجل والده او اخته او عمته او خاله او ابنة اخيه وذكر اهل هذه الاب من النساء عتقوا جميعا وبمكته وبن اخيه والخال ولا يملك امه من الرضا ولا اخيه ولا خاله من الرضا اذا ملكهم عتقوا قال وبمكته المذكور ما عدا الوالد والولد لا يملك من النساء ذات محرم فلنا وكذلك يجري في الرضا قال نعم وقال يحرم من الرضا ما يحرم من النسب في الصحيح يعلو الاسناد من طريق الاسنصار من طريق الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله صلوات الله عليه عن الرجل يتخذ اباه وامه اخاه واخته عبيدا فقال ما الاخت فقد حقت حين يملكها واما الاخ فبشره واما الابوان فقد عتقا حين يملكهما قال وسئلت عن المرأة ترضع عبدا هل يعتق عبدا قال يعتقه وهي كارهة وفي معناها اخبار كثيرة مبينة المشون ربيعة الاسنصار اما ما يملك به في المختلف انه لو ملك المحرمات من الرضا عتق له الاسنصار بهن والثاني بطا اجا فكذا المفد وبيان الملازمة قوله عليه السلام الناس ساطون على اموالهم وقوله تعالى او ما ملكتم انما انتم قاتلهم فخر مملوكين ولعل هذا ملحوظا صاحب الايضاح في ادعائه الاجماع ففيه ان بثوث الملك قد يفترون عن شيوخ الاسنصار وقد سبق في ذلك في صور عديد منها اذا ارضعت امه الرجل من لبسه نافلت من بنيه ومنها اذا ما ارضعت من لبسه زوجها الصغير مثلا الخ النافون للانعتاق بموثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن صالح بن خالد عن جميل عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له غلام يني وبنيه رضاعا هل لي بعه قال انما هو مملوك ان شئت بعه وان شئت امسكته ولكن اذا ملك الرجل ابوه فما حران وهو ثقة الحسن بن محمد بن سماعه يعلو اسناده عن عبد الله وجعفر ومحمد بن العباس عن احدهما عليهما السلام قال يملك الرجل اخاه وعمره من في فراشه من الرضا وموثقة ايضا عن عبد الله بن جيله عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يملك الرجل ابن اخيه واخاه من الرضا عتقوا وموثقة ايضا عن عبد الله بن جيله عن اسحق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال سئل عن رجل كان له خادم فولدت جارية

الحرم بالرضا يملك ان يغتفر

رضا غير محقق داماد

٩٠

خادمته ابناله وارضعتا م ولد ابنه خادمته فصار الرجل ابابنه الخادم من الرضا
 يبيعها قال نعم ان شاء باعها فاستفيع بثمنها قلت فانه قد كان هبها لبعض اهله حين
 ولدت وابنه اليوم غلام شاب يبيعها وياخذ ثمنها ولا يسئام ابنه قال يبيعها
 وياخذ ثمنها ابنه وما ل ابنه له قلت في بيع الخادم وفدا رضعتا ابناله قال نعم وما
 احب له ان يبيعها قلت فان احتاج الى ثمنها قال يبيعها وموثقته ايضا عن محمد بن ياد عن
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو
 حر الا ما كان من مثل الرضاع وموثقته ابن فضال عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه
 السلام في بيع الام من الرضا عه قال لا بأس بذلك اذا احتاج وبأصالة استصحب الملك
 والجواب عن الروايات اولها من جهة السند اذ الموثق لا يعارض الصحيح وثانيها من جهة المتن
 فان رواية ابي عبيدة لنا لا علينا اذ مفادها ملك الاخ من الرضاع وليس هو في حريم
 النزاع ليس يسوغ ذلك من جهة الرضاع النسب فكيف لا يسوغ من جهة الرضاع وقوله
 عليه السلام ولكن اذا ملك الرجل ابوه فمما حُرَّان يعني هبها الابوين من النسب الابوين
 من الرضاع جميعا بل الظاهر تخصيصها بالرضاع حيث كان الكلام فيه وكذلك القول في
 رواية محمد بن مسلم ورواية عبيد بن ران واما خبر اسحق بن عمار فمصدق قال الشيخ في الا
 قوله عليه السلام في اول الخبر ان شاء باعها فاستفيع بثمنها راجع الى الخادم الموضوعة
 دون ابنتها الا يرى انه فريد ذلك في اخر الخبر حين قال له السائل في بيع الخادم وقد
 ارضعتا ابناله متجما من ذلك بقوله نعم وان كان فيك مكرها الا عند الحاجة حسب ما
 قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت الخادما م ولد من جهة النسب لجاز له بيعها على ما
 قدمناه وفي خبر عبد الله بن سنان قوله عليه السلام فهو حر مجول في الاخ على الاستنباط
 المؤكد وقوله الا ما كان من مثل الرضاع استثناء من الاخر فقط وهو الاخ لامن الابن و
 الاخ جميعا ومعناه نفى تأكيد الاستنباط في الاخ من الرضاع والشيخ في الاستنباط رجل
 الاخطافه بمعنى الواو لا كلمة الاستثناء كما في الخبر بل الكبير ما دام في السموات و
 الارض الا ما شاء ربك قال في ذلك معروف في اللغة فكانه قال اذا ملك الرجل اباه

في جواب عن

في تصحيح الانعقاد مع نفي الملك

٩١

واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضاع وعلى هذا يكون الحكم في الاخ من جهة النسب و
 الاخ من جهة الرضاع على سبيل الاستحباب فلت وذلك دائر على السنة اصحاب الحق
 في القنون الادبية والعلوم اللسانية والآشبه هنا ان يجعل الامم معنى سويا كما جعلها رطب
 من المصيرين في الاما شاء ربك وقالوا في لو كان فيها الهة الا الله لفسدنا اي غير الله
 قال الفريزادى في القاموس الا للاستثناء وتكون صفة بمنزلة غير وتكون عاطفة
 بمنزلة الواو لا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا لا يخاف لدى المرسلون الا
 من ظلم اي لا الذين ظلموا وذا بيت والحكام في خبر الحلي كل في خبر اسحق على ما قاله في الاستحباب
 فيكون مفاده نفي الباس عن بيع الرجل ام ولد بالرضاع عند شك الحاجة كما في بيعه ام
 ولد بالنسب صور جواز بيعها معدودة مشهورة فاما ما في المختلف من الطعن في السند
 في طريق الجمع الحسن بن محمد بن سماعه وهو وافق لم يوثقه علماء آؤنا فغير صحيح اذ قد وثقه
 النجاشي والشيخ وغيرهما وان كان هو من الواضحة وما قال ان احاطتنا منزلة عن حكم الاصل
 فتكون راجحة فيه ان الامر ربما يكون بالعكس فانهم في ابواب التراجم كثيرا ما يرجحون الحديث
 الموافق لاصالة الحكم ويقولون بموجبه لاعتضاده بالاصل وعن اصالة استصحاب
 الملك بان الاصل معزول عن العمل بعد ورود النص كما قد اسمعناك مرات متكررة بحديث
نقض في ضابط تحصيل من الثابت المسنين ان العتق فرع الملك فقد
 اعتزل باول البصائر الثابتة ان لا يملك المشتري مثلاكيف يتضح ان ينقض عليه اليس من
 النص ان عدا العلة علة لعدم العلول وانه اذا انتفى الملك الذي هو سبب لغو استوجب
 ذلك نفي الانعقاد بانه فتمهم من ذهب الى ان الشراء مثلا سبب للغو من غير دخول في الملك
 فيحقق الانعقاد فيهم مع تمام البيع لا يباخر عنه اصلا بل ان في صيغ العتق والامضاء
 على الاطلاق انما يحقق الحكم مقامنا الجزء الاخير من الصيغة وهو مختار ابن ادريس محجبا بان
 الانسان لا يملك من ينقض عليه على ما قد نطقت به الروايات ومنهم من قال ينقض في
 ملك ويثبت العتق حين ينفق الملك لما في صريح بعض الاحاديث الصحيحة ولان النقص
 لو انقضى والملك عن البايع من غير ان يثبت للمشتري لما فوق عليه لو اشترى بعضه واما

فما ورد بعض شهادتها في
 شرح الشرايع مستبعدا ذلك
 بعيد منه

الملك
 في تصحيح
 الانعقاد



بعد احكام البيع من جوب الارش وغيره والمراد بالملك المستقر لا مطلق الملك جمعاً بين
الادلة وكذلك في جميع العقود والايضا غايات يكون ثبوت الحكم بحصوله بعدا بجزء الاجر
من غير فصل الى هذا ذهب العلامة في صريح قوله والمحقق في ظاهر كلامه ومن راد في
خطاب اوضع التقدير من العاقبة والخاصة بتقدير الملك المعلوم وموجودا فيقدر للملك
انا قبل العنق ليحقق العنق في الملك وان لم يكن هو امر متخفا قال شيخنا المحقق الشهيد
في الدرر من فبشر ملك الرجل على كل احد سوى العودين كل انش محرمه عليه نسباً
رضاعاً فانهم ينفقون في الحال بعد فرض ملكهم انا وظاهر ابن ادریس جماعة انه لا بشرط
هذا الان وحلل ابن ادریس بانه لا يملكهم ولا يعنق على السرقة سوى العودين في الخنثى
نظر من الشك في الذكورية وامكانها والافربانها كالمتركة فلا يعنق عليها سوى العودين
ولو ملكها الرجل وهي المحارم غير العودين فالاشكال افي ولا يعنق غيرهم من الاقارب
كالاخ وابنه والعم والخال نعم يخطب عتاقهم ولا فرق بين الملك الفهري والاختيار
ولا بين الكل والتبعض فيقوم عليه ان ملكه مختاراً على الاقارب لا حكم لقائه الزنا
فملك ولد من الزنا على الاقارب لان الحكم الشرعي يبيع حكم الشرعي شئ فلك وكذلك في
الرضاع اذا زنى بامرأة فارضعت من لبنها منه وصبيها مملوكاً وقال الفاضل المقداد في
الشفيع اختلاف الفقهاء في ان العنق يقع بعد الملك بعدة زمانية او بعين معه بمعنى
ان الشراء سبب للعنق من غير دخول في الملك ذهب الى كل من الاحتمالين فوم لاحتمال
لما والحق ان الإيجاب في قبول سبب الملك والملك سبب في العنق فيكون العنق مع الملك
بالزمان وبعد بالذات كحركة الخاتم مع حركة الاصبع او نقول يقع الملك في اول انش
العنق ثم يقع العنق في ثابنها فلك هذا غاية ما قد حصلوه في حل عتدا الاعضاء فلك
عتد الاشكال ومن المنصرح ان شئاً من ذلك ليس يرجع الى اداة يجذب اليها الذهن
ليس اليها البال اما المعية بالزمان التقدم بالذات فلان العنق هو زوال الملك فيلزم
ان يجمع البيع وزواله في التحقيق في وقت واحد اما الملك في اخراجات الصيغة و
العنق في ان اخر بعد من غير فصل فلان مشافعة الاناث مما قد بطلت العنق بالبركة

المراد بالعنقين سبب الالب
ان علا والابن وان نزل
منه دام ملكه

هل يجوز عيبا بالنسبة الظاهرا

٩٣

واحالة البراهين البصحة واما تقدير المعدود والصرف موجود او الموجود بالفعل معد
فليس له في مذهب الصحة وجهه يركن اليها اصلا فحق نقول انما المتيسر للقول الفصل في
مضائق المقامات العلمية من زن محكمات الاصول بالوازن الحكيمه ورصن فامضات
العلوم بالفواين العقلية فاحسن انه قد اشرقت في مقام على منافذ حقائقه في الصراط
المستقيم والافق المبين والابنماضات والنشريات واوردناه في السبع الشدادات
الامور الزمانية على ثلث الافئدة في ثبات الحصول كطلوع مركز الكوكب وتولد زبد
والوصول الى طرف المسافة والى كل حد من حدودها الغير القابلة للانقسام وتدرجها
الوجود كالحركة القطعية الموجودة في زمان شخصي هو مجموع زمان الحركة على سبيل انظما
عليه وزمانيات الحق لا دفعية ولا تدريجية كالحركة التوسيطية الحاصلة في
نفس زمان الحركة الاعلى وجه الانظمان بل على سبيل الحصول في كل جزء من اجزائه وفي كل
ان من انائه من غير تصح ان من الانات لبداء الحق وان الدفقات الانية الثبوت انما
حصول كل منها في ان بعينه لا غير زواله في نفس الزمان الذي بعد على الجهة المذكورة
فان في مقامنا هذا انما حصول الملك في الان الاخير الذي هو طرف زمان الإيجاب
والقبول لا مقارن الجزء الاخير من الصيغة بل مقارن طرف الغير المنقسم وكذلك حكم
الإيجاب في صيغ العقود جميعا ثم الانعنان وهو زوال الملك في نفس الزمان الذي هو
بعد لك الان الطرف على وجه ثلث عليك ثم حسابان الملك سببا للعتق وهم سجنف وخر
بعد فكيف يصح ان يكون ثبوت الشيء سببا لاسقائه بل الحق الصريح ان القرابة النسبية
او الرضاية سبب للانعنان على المالك فليتبصر **ففي** من لا يقول بالانعنان من
جهة الرضايع يقول لو ملك الرجل امه او اخته او ابنته من الرضايع فوطي احد
فقد فعل حراما ولكن يثبت للوطوء حكم الاسيلا فاما على ما هو الاصح في المذهب
فليس هن حكم الاسيلا لانهن قد انعتقن بالملك وكذلك القول لو فرض انفق ووطي
الوطي في ان الملك على الاقوى لا سند غاء حكم الاسيلا لملك المستفرد هو مفقود
مسئلة هل الحرثات بالرضايع كالحرمات بالنسبة وفروع الظهار بالنسبة بهن

في جميع حكم الظاهر



کے عزیز رضا محسن ذرا

9.

عشره رضعه ثامة مثالبه وافق بذلك ابن ادريس في اول باب الرضاع والمحقق بنج
الدين جعفر بن سعيد في بعض كتبه والعلامة في الخبر وغيره ووافقه حدى الخبر في
شرح الفواعل وقال الصدوق ابو جعفر بن بابويه رحمه الله تعالى في المنع لا يحرم من الرضاع
الا ما ثبت اللحم وشدة العظم قال وروى انه لا يحرم من الرضاع الا رضاع خمس عشر
يوما ولها لهن لبن ينضج رضاع قال به كان يفتي شيخنا محمد بن الحسن رحمه الله
قال وروى انه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين وروى انه لا يحرم من الرضاع
الا ما ارضع من ثدي واحد سنة والاصح الا حوط الذي به افق وعليه اعول من هذه الاوا
هو ما ذهب اليه الاكثر وانطلق عليه الاشهر لنا اطلاق بل عموم قوله تعالى وَاُمَّهَاتُكُمْ
الَّذِينَ ارْضَعْنَكُمْ وَآخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعِ الصَّادِقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لَكِ الْعَمَلُ بِهِ فَمَا
دُونَ الْعَشْرِ بِمِثْلِ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ فَبَيِّنْ حِكْمَةَ الْعَشْرِ عَلَى مَقْضَاهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى
الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من اللبن صحيحه هرون بن مسلم المزني في
الاسناد من طريق الكافي عن سعد وهو سعد بن زباد الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع الا ما شدة العظم واسبب اللحم فاما الرضعة والرضعتان الثلث
حتى يبلغ عشر اذا كن منفرات فلا بأس في معناها موثقة بل صحبة الحسن علي بن فضال
عن طريق الكافي عن عبد الله بن سنان عن طريق الكافي الاستبصار موثقة علي بن الحسن
علي بن فضال عن الحسن بن علي وهو ابو محمد الوشا بن بنت الباس الصبري عن عبد الله بن
سنان عن عمر بن يزيد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة و
الثنين فقال لا يحرم فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات فقال اذا كانت منفرة فلا
فهذان الخبران بمفهوم الشرط وبدليل الخطاب يعطيان ان العشر اذا كن مثالبات خبر
منفرات اثرن التحريم وكذلك بلج الخطاب موثقة ابن فضال عن طريق الكافي عن علي بن
عقوب عن محمد بن مسلم عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله صلوات الله عليه قال سئل
عن الرضاع ما ادنى ما يحرم منه قال ما يثبت اللحم والدم ثم قال ترى واحدا ثبته فقال ^{سئلك}
اصحك الله قال لا فلم ازل اعد عليه حتى بلغت عشر رضعات وصححه محمد بن عبد الجبار ^{لفضل}

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فيلخصنا
روعي في الشرح
حيث اعترض على هذه الروايات
بان لا اله الا الله
ضعيف في الاعتراض
مردود فان مقدمه ليس الخطاب

مفهوم الشرط منها حجة عند زعم المحققين وكتب مفهوم اليقينية ومفهوم الوصف ومفهوم الغاية ومفهوم المحصر والمفهوم لعدم ردي فيه قول تفصيلي بحسب الزيادة والنقصان ومفهوم القيد بحسب تحقيق
فما كان الخطاب فليس من فروع المفاهيم اصطلاحاً وهو حجة عند العقلاء بشهادة العقل الصحيح. من اتفاق وسط القليل في ذلك من جهة ذلك بناء الروايات السائدة ومصادقاً على
الاستصحاب من

في نضار الرضاع المحرم

٩٧

بن ساذان نعلوا الاسناد من طريق الكافي عن صفوان بن يحيى قال سئلت ابا الحسن عليه السلام
 عن الرضاع ما يحرم منه فقال سئل رجل ابي عنه فقال واحد ليس بها باس و ثمان و ثمان
 خمس رضعات قلت ثمانية و اثبات او مصه بعد مصه فقال هكذا قال له و سئله اخر عنه ف
 به الى شيعه و قال ما اكثر ما اسئل عن الرضاع فقلت جعلت فداك اخبرني عن قولك انت في
 عندك فيه حد اكثر من هذا فقال اخبرتك بالذي اجاب فيه ابي فقلت قد علمت الذي اجاب
 ابوك فيه ولكني قلت لعله يكون فيه حد لم يحبر به فحبر به به انت فقال هكذا قال ابي فقلت
 فارضعت ابي جارية بلبني فقال هي احلك من الرضاع فقلت فحل لاخ لي من ابي لم يرضعها
 ابي بلبني قال فالحل واحد قلت نعم هو اخي لا ابي و ابي قال اللبن للحل صار ابوك اباها و
 امك امها فهذا الخبر الصحيح الاسناد ايضا بلين الخطاب بل يصريح منطوقه بعد ان اكثر حد
 بنزيب عليه الشرح هو الشرح و ان ادنى حد عشر هو العشر و صححه معوية بن وهب من طريق
 ابي جعفر الكليني و رواه الشيخ ايضا عن عبيد بن زوان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 انا اهل بيت كبير فربما كان الفرج الحزن الذي يجمع فيه الرجال النساء فرميا استحب
 ان يثران تنكشف راسها عند الرجل الذي يربها و يربها الرضاع و ربما استخف الرجل
 ينظر الى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع فقال ما انبت اللحم و الدم فقلت و ما الذي ينبت
 اللحم و الدم فقال كان يقال عشر رضعات قلت فهل يحرم عشر رضعات فقال دع ذا و
 قال ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع قال الشيخ في الاستنباط انه لو بطلت عشر
 رضعات محرم عن نفسه بل اضافته الى غيره فقال كان يقال فلو كان لك صحبها لا خبر به
 عن نفسه و الذي يدل على ذلك انه لما سئله السائل عن صحة ذلك فقال له دع ذا فلو
 كان صحيحا لقال له نعم و لو بعدل عن جوابه الى شيء اخر لضرب من الصلح قلت هذا الكلام
 عبدا لانه لو لم يكن ذلك صحيحا لكان واجبا على الامام عليه السلام ان يبينه على فساد
 و ان يبين ما هو الصحيح في ذلك و اما قوله عليه السلام دع ذا فنعناه دع هذا التوال
 فان كون عشر رضعات مشرعة للحريم امر مشيئ من ليس هو وعد ولا عن الجواب الى شيء اخر
 بل انه سلوك لمسلك ابيان على سبيل التبيان بالاستدلال فكانه عليه السلام قال

مسند ابي بصير في الكافي
 لا يحرم من ثمان و ثمان
 و محمد بن ابي الحسن
 عن صفوان بن يحيى
 بن عبد الحميد
 الفضل
 بن
 ساذان جميعا عن صفوان بن يحيى

في نضار الرضاع المحرم

في الكافي في استنباط
 في الاستنباط في نضار الرضاع
 الاستنباط في الكافي في نضار الرضاع
 و لم يبال به منه



البر ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع وذلك مناول للفيل والكثير فاذا سقط
عنه ما دون العشر بالدليل عند انبات اللحم والدم بيئت العشر المشالبات سيبا الحكم
بلا امراء وانما قال عليه السلام كان يقال عشر ضغات لما قد حدث في زمنه صلوات
الله عليه من حكم الفقهاء الغامضة والزبدية بالتحريم نجس ضغات وبما دونهن
صححه جرير عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام وفي كتاب من لا يحضره
عزابه عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المجبور قلت وما المجبور
قال امرؤ نزل او طرأ من اجراء او امرؤ نزل ثم رضع عشر ضغات يروي القتيبي
قلت المراد بذلك على ما قاله الشيخ في كتابه التهذيب الاسبغاني في التحريم عن ابي
رضعته او رضعته او ثلثا مثلاً قال والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ابي
بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان
بعض مواليك تزوج الى قوم فزعم النساء ان بينهما رضاعا قال اما الرضعة والرضعان
فليس بشئ الا ان تكون طرأ من اجراء مقيمة عليه فصرح عليه السلام في هذا الخبر ان
المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعان ومن ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي
يحرم على ما بيناه والمجبور بالحناء المعجونة والباء الموحدة ما غزو وكثر واستمر من الامر وما
وتوظف على المواطبة والزولة من خبرت الارض كفرج كثر خبارها والخبر بالكسر المخابرة
وهي المواكبة وان يزرع على النصف ونحو ومنه يقال الخبير للاكار والخبر بالفتح كما يجزأ
المرادة العظيمة والنافعة العيزة اللبن الخبز بالضم النصب لما خوذ من الشئ والوظيفة
المقدرة من طسوق الارض وغيرها ويحمل ان يكون المجبور هنا بمعنى العلوم من الخبر بالضم
والسكينة بمعنى العلم فان الضريبة المكتوبة والوظيفة المقررة معلومة الحصول بخلاف
ما كان على سبيل الاتفاق والمجبور ايضا الطبيب الادام وربما يروى المجبور بالجمع والباء
من الجبر خلاف الاحتبار وكذلك ضبطه بعض شهاداء الناجين في شرح الارشاد
الشرايع قال حدثنا مطبوعة بخط الصدوق ابن بابويه بالجمع والباء في كتابه المفتح فانه
عند بخطه رحمه الله ونحن نقول ذلك يصح ان كان بخطه رحمه الله وظني ان اللفظ

في
الاما كان مجبوراً
في تهذيب الاستبصار
لا المجبور فيمن لا يحضره الفقيه
الا ما كان مجبوراً منه

في نكاح الرضاع المحرم

44

الحنابلة من الخائفات المحرمين ونسبوا المصحفين في كتابه من بعد ولدت هي من
 بطنه والجبر غير مستعذب في هذا المقام ومع ذلك فقد قال المطرزي في المغرب جبر بمعنى
 اجبره لغة ضعيفة ولذا قل استعمل المجبو بمعنى الجبر واستضعف وضع المجبوء موضع
 المجبوءة في كتاب الصوم في الجامع الصغير ثم ان العلامة في المختلف بعد استصحاب خبر
 الفضيل قال لا يقال في طريقه محمد بن سنان فيه قول وان الرواية اختلفت فان كلام
 الشيخ والصدوق روى هذا الخبر بصيغة مخالفة لصيغة الرواية الاخرى فتعارضان
 لانا نقول قد بينا رجحان العل برؤية محمد بن سنان في كتاب الرجال ولا مدخل لاختلاف
 الصيغتين في الاستدلال ومنعه لانا سندل بقوله ثم نرضع عشر رضعات وهذه رواية
 رواها الشيخ ولا يلزم من ترك رواية الصدوق لها الطعن فيها فلك هذا الحديث له
 اخر من غير طريق محمد بن سنان فانه مذكور في كتاب حريز والصدوق نقله عنه وايضا
 طريق الصدوق في الفقيه الى حريز بن عبد الله صحيح وللشيخ ايضا اليه في رواية كنية ورواها
 طريقان صحيحان ليس بينهما محمد بن سنان بالجملة طريق الحديث على كل حال صحيح وايضا
 لنا طريقه الاحتياط وما قد روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم ما اجتمع الحلال والحرام
 الاغلب الحرام على الحلال ومن ثم اذا اخلط احد المحرمات بالنسب وبالرضاع باجنبك
 محصوات معدودات لا يعسر عدتهن واللبث احد الزوجات لا يعينها بحرمه نسبه او
 رضاعه مثلا فوضع الاشياء وجبا جناب الجميع اجمع الشيخ ومن سار مسيره بما رواه في
 الوثائق عن عماد بن موسى الساباطي عن جميل بن صالح عن زباد بن سوف قال قلت لابي جعفر
 هل للرضاع حد يؤخذ به فلا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشرة ر^{ضعة}
 متواليات من امراة واحد من لبن فحل واحد لم يفضل بينهما رضعه امراة غيرها ولو ان
 امراة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد ارضعتها امراة اخرى
 من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها وما رواه في الصحيح عن علي بن ثاب عن ابي
 عبد الله الصادق عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع قال ما انبت اللحم وشد العظم
 قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم عشر رضعات وفي الروا

في نكاح الرضاع المحرم

عن عبد بن زارة عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشرة رضعات لا يحرم من لبنها
وفي الوثائق عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول عشرة رضعات لا يحرم
والجواب على ما أقول من الخبر الأول أما أولاً فمن جهة السند إذ الوثائق ليس في منتهى ان يعارض
الصحيح فكيف عكس من الصحيح المطابقة المتعاضدة وأما ثانياً فمن جهة المتن فإن في خبرنا
إذ يدل بساطته بحسب ليل الخطاب من حيث مفعول القيد على أنه إذا رضعها مرة أخرى
من لبن ذلك النخل الأول عشرة رضعات حرم نكاحهما وبصدره على أنه لا يحرم أقل من خمس
عشرة رضعة فلا يخص ما من أطرافه أو من حمل ذلك على خمس عشرة رضعة متواليات
غير ثامات لتساويها في العدد عشرة رضعات ثامات متواليات إذ بذلك يحصل نبات
اللحم والدم وحيث لا يثبت المرام ولا يبين سبيله وتلائم أطراف الكلام ولا يقيم
نظم ومن صحة على سن رثاب بجلها على عشرة رضعات غير ثامات وغير متواليات جميعاً
بينها وبين حد روايات صحاح وموثقات نفيدان عشرة رضعات ثامات متواليات
لشدن العظم وينبت اللحم والدم والأصول الحكيمة والفوائيد الطبية أيضاً تقتضي ذلك
فكان السائل قال هل يحرم عشرة رضعات على الإطلاق سواء كانت ثامات وغير ثامات
ومتواليات وغير متواليات فقال عليه السلام لا لأنه لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت
اللحم وشد العظم ومجرد عشرة رضعات على الإطلاق سواء كن ثامات وغير ثامات ومتواليات
أو غير متواليات لا يثبت اللحم ولا يشد العظم وكذلك القول في الخبرين الآخرين الموثقين وهذا
الطريق في الوثائق بين الروايات ملك الشيخ في الاستبصار حيث ذكر موثقته على الحسن
بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيره عن عمر بن يزيد قال
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول خمسة عشرة رضعة لا يحرم فقال الوجه فيه أن يحمله
على أنهن كن متفرقات بأن دخل بينهن رضاع امرأة أخرى وأما الاحتجاج بأصالة الآباء
وباستصحابها فغير مستحق للسمع مع ورود النصوص الدالة على الحریم على ما قاله في
المخالف وبما قد حققنا القول وبنيتها على نكاح وبنية شدة العظمها الفطن المتبصر سقطت
اعتراضات شارح الشرائع وغيره بأسرها فابصر **تكملة** أخيه أبو علي بن الجبند بما في

في نسخة
من نسخة
أبي بصير

في الاصل بقوله الثالث للرضع

١٠١

الصحيح عن علي بن مهزيار في مكاتيبه عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه بسئله عما
يحرم من الرضاع فكتب قليله وكثيره حرام ورواه زائدة بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
انه قال الرضعة الواحدة كلما رضعته لا تحل له ابدا فاجاب الشيخ عن الاول بالحمل على ان
قليله وكثيره حرام بعد ما يبلغ الحد الذي يحرموا وانه خرج فخرج الثقة لموافقته لمذهب ائمة
من العوام والجاهل عن الثاني ان في طريق هذا الخبر جال العامة والزيدية وله من
غيرهم وما هذا سبيله لا يجب التحمل به فاما قول الصدوق رضي الله تعالى عنه لا يحرم
من الرضاع الا ما انبت اللحم وشدة العظم فصحيح وقد دربت ان العشر الثمانية المتواليات
بنين يشدون على ذلك تحت صحيحة ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم ورواه ابن ابي عمير عن زيار القمي عن عبد
بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت لانه يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان
والثالث قال لا الا ما اشده عليه العظم وبنيت عليه اللحم واما حديث عبيد بن زياد
عن زرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع
الا ما ارضع من ثدي واحد حولين كاملين كذلك حديث عبيد بن زرار عن ابي
ابيعبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين فشد فان الشيخ
الوجه ان نخل قوله حولين كاملين على ان يكون طرفا للرضاع لا ان يكون المراد به المدة
المعتبرة في النضاب المحرم فيكون المعنى ان الرضاع المحرم لا بد ان يكون في اثناء حولين كاملين
لانه بعد حولين لا يحرم وما رواه العلان بن رزين القلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال
عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد سنة فهو على ما قد قاله الشيخ
خير شاذ ناد ومزك العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار والكثير من
المطابقة ضابط **الخصيصة** اطلق اصحابنا وعصابة من العامة على ان مطلق الرضاع
ومستاه غير كاف في نشر الحرمة بل لا بد له من مقدار معين زائد على اصل المسمى ثم ان نضاب
سبب الحرمة في ضبط الشرع بنقد برات ثلثة باعتبار انواع ثلثة احدها بحسب الاثر
هو ما انبت اللحم وشدة العظم واشتداد العظم زينات اللحم امران متلازمان فلذلك اشجعنا

تقريب

في التمهيد الاستبصار في
دفع الفقيه برفع منه



رضا قيد مخزون امان

الباع الشهيد الى الاجزاء باحدها والمرجع في حصول هذا الاثر الى قول الطبيب العريق ^{النبذة}
 الخاذون فان جعلنا ذلك من باب الشهادة اعتبرنا فيه العدالة والعدل فاحتج الى ^{من}
 عدلين ان قلنا انه من باب الخبر ومن المحطات بباب لشهادات وهو الاظهر امكننا ^{بغير}
 عدل واحد ان كان قاسد المذهب بحصول الظن الذي هو مناط الحكم بقوله كما في باب
 المرض المسوع للافطار واليتم مثلها وثابتها بحسب الزمان هو يوم بيلته والمروم
 بذلك الرضاع الذي يقضي به عادة بحسب الامر الاوسط والمزاج الاعدل في طول اليوم ^{بالحا}
 الليلة بحيث يكون الراضع مرتوبا في جميع المدة وثابتها بحسب العدد والمقدار وهو عشرين ^ب
 ثمانية مثالبات او خمس عشرة رضعة ثمانية على المثالي على اختلاف القولين فثبت ^ب
 الثلثة متوافقة في الضبط متقاربة في القدر بحسب اعتبار العادة المتوسطة ومن ثم جعل
 الشارع كلاهما مناطا لحكم الحرهم من دون افتقار الى اعتبار الاخرين الا شبه ما قاله الشيخ
 في المبسوط ان الاصل المتاصل في التقدير انما هو اعتبار العدد والبيان بعين ان عند
 عد انضباطه وكذلك العلامة في التذكرة قال ان اليوم والليلة لمن لا يضبط العدد وظاهر
 المحقق وزمعه من المشايخ ان هذه الامور الثلاثة اصولية وسها ليس يتعلل احدها باخر
 فاي منها حصل تحقق السبب لتمام ورتب عليه الحرهم وان لم يتحقق الاخران بذلك قطع
 فخر المدققين في الايضاح هناك وجه اخر اورده جدي المحقق في شرح القواعد فلم يستبعد
 هو ان كلا منها اصل براسه ولكن ليس يلزم الاستغناء باحدها عن الاخر مطلقا بل يتحقق ^ب
 بحسب المدة من دون اعتبار العدد اذا كان الرضيع يرتضع ولا يطعم الطعام اصلا فيكفي
 بالمد المضروبة وان لم يستم نصاب العدد وقد يفتقر معها الى اعتبار العدد ايضا اذا كان
 يرتضع ويطعم فيكمل نصاب الرضاع يوما بيلة ويخلل بين الرضعات تراخ يستغنى الرضيع فيه
 بالطعام فلم يتحقق فيه اثبات اللحم وشدة العظم بالرضاع فانه حينئذ لا بد من بلوغ نصاب
 العدد المعبر كله فالتحقق ان الامزجة المتوسطة في الفوق والاعندال قلما ^{طول} تقصر
 اليوم بيلته عن الارضاع عشر والعشر الثمانية على المثالي قلما ينسحق عن شدة العظم واثبات
 اللحم فلذلك كان التقدير بالعشر هو الحق بالا اعتبار واعتبر الاخران لعدم اثرهما بحسب

في الاصلين
 في الاصلين
 في الاصلين

شروط الرضعة مادون الحولين

١٠٣

الامراة وسط غالباً والعامة روي في صحاحهم عن غايبة انه كان في الفئران عشرة رضعات
محرمات فنحن نلاونه فلك ذلك على مقتدر صحة الرواية من المنسوخ نلاونه دون حكمه
وفي رواية عندهم عنها قالت كان فيما انزل الفئران عشرة رضعات معلومات محرم من ثم نحن
نجس معلومات فتوفي رسول الله عليه السلام وهي فيما يفر من الفئران رواها مسلم والنسائي
والترمذي والبخاري وابن ماجه القزويني والدارمي فاكفي الشافعي من فقهاء ائمه واحد
خبرنا بخبر لا اقل وفيهم من قال بثلاث واكفي مالك وابو حنيفة بالرضعة الواحد مع
انه قد صح عندهم برواية ائمة محدثهم المذكورين في صحاحهم ومسانيدهم ان النبي صلى
عليه وآله وسلم قال لا يحرم الرضعة والرضعتان وانه عليه وآله الصلوة والسلام
لا يحرم المصاة والمصتان لا يحرم الاملاجة والاملاجان ثم ان شارح الشرايع قال مع
الثبوت بتعارض الاصل والاحتياط كتعارضهما في العدة ونماء الاحتياط المخرج من خلاف
جميع اصحابنا ان لا يشبع الولد من رضاع الاجنبية ان اردت السلامة من التحريم ولو مرة
واحدة لم يخرج من خلاف ابن الجبند وروايته ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب
المسلمين فقد ذهب جميع من العامة الى الاكتفاء منه بسماء وقدن بعضهم بمقدار ما يقطر
الصائم وادعى عليه اجماع اهل العلم نحن نقول ان الاحتياط الاكثر له ولا يعابيه عند هؤلاء
الادلة على خلافه واتي احتياط في الدين لئلا يوجب الاحتداد بمذهب جميع من العامة وادعاء
بعضهم الاجماع عليه مع مخالفة لسنن اصحابنا لقدس العصمة وسبيل اهل بيت الكو
والرسالة بل مع مصادقته لما صح عند ائمتهم بثبوته واستيفاض نقله عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم **مسألة** نقل غير واحد من اصحابنا اجماع الطائفة في نشر الحرمه بالرضاع
على اشراط ان يكون سن الرضعة مادون الحولين فلا عبرة برضاها بعد استكمالها الحولين
وان كان نجاباً كالشهر والشهرين معهما وسواء في ذلك كان قبل ان يقطم او بعد لتأخذ
في كثر بل الكبريم تمام الرضاغة في الحولين اذ قال عز قائلنا والوالدان برضيعن اولادهن
حولين كاملين لمن اراد ان ينم الرضاغة وقال جل سلطانه وفضاله في غايين
لفوله عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الحولين قوله لا رضاع بعد فصال الارضاع بعد

حكمه في كل شيء

شيخ من الرضعة او غير الرضعة
اقتدره اجماع الصحاح والسنن
بمعنى او برؤية



نظام الحولين والرضع والمواليد

١٠٥

صحيحها والغوى في المصايح والطب في الشك وبان لا يشر في جامع الاصول وايضا ان
 غايته ان النبي عليه السلام دخل عليها وعندها رجل فكانه كره ذلك فقالت انه انما
 انظر من اخواني فاما الرضا عنه من الجماعة المجاعة مفعلة من الجمع وفتر ذلك بمادون الحول
 وذهب ابن الجلب من اصحابنا وفرن من الجماهير الى ان الرضا عن اخا كان لم يوسط بين الرضا
 فطاش الحزمة قال شيخنا في شرح الارشاد وهو ضعيف لسبق الاجماع وناخره قلت ومو
 داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام الرضا عن بعد حولين قبل ان يطمح بحرمه جبرشا
 من ذلك العمل به بالاجماع على ما قاله الشيخ ولا يبعد عندك ان يحل على الكراهية ومحب
 ابتداء الحولين من حين انفصال المولود والمعبر فيها الالهة كما في ما بالاجال في الابواب
 الفقهية فلوانكسر الشهر الاول فاحتمل ان الاقرب اعتبار ثلثة وعشرين شهرا بالالهة
 واكمال التنكس ثلثين يوما بالعد من الشهر الخامس والعشرين ولو اكملت الرضعة الاخرى
 بعد كمال الحولين لم ينشروا بشر لو تمت مع تمام الحولين **مسئلة** هل يعتبر ما مثله
 في سن الرضع من لبنه ايضا اعني ولد الرضعة فيه فوالان هب الى الاشرط السدين هره
 وعما الدين بن حمزة وثقفي الدين ابو الصلاح وهو المروي عن ابن بكير تمسكا بظاهر الرضا
 بعد فظام لكونه نكرا في سباق التقي فينبذ العموم بالنسبة الى الراضع الرضع من لبنه جميعا
 ونفاه ابو عبد الله بن ادريس المحقق واستقصاه شيخنا في شرح الشريعة الارشاد ونوقف
 العلامة فيه في المختلف وفواه في الفواعل وافقه ولد المدق في الابضاع جدا الخبر
 في الشرح وعليه الفتوى عندى عيان الشيخ ومن نقده ههناك مطلقه من دون
 نصريح لنا اتصاله عند الاشرط ومراعاة طريقة الاحباط وعمومها نكروا لاني ان
 واخوانكم من الرضا عنه واما الفظام في الارضاع بعد فظام فالظاهر من سباق الكلام
 تعلفه بالراضع ون الذي الارضاع من لبنه كما هو المتيقن **مسئلة** المشهور
 ان الرضا عن منك الرضا عنه اعني الحولين ناسرا حرمه مطلقا سواء على ذلك اتخلل بين
 الرضا عن منك استكمال الحولين فظام ام لا وقال ابن ابي عقيل رحمه الله الذي يحرم من الرضا
 عشر شعاب قبل الفظام فاذا فطم ثم ارضع فشره يحرم ذلك الشرب ان كان قبل كمال

المشهور في الرضا
 عن الحولين
 نظام الفظام
 الحولين

الحديث الثوري عندي على ما هو المشهور لما تقدم من الرواية في تفسير الفظام وتجديده
 بالحوالين الجواب عن الإحتجاج بما رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق قال الرضا
 قبل الحولين قبل ان يفطم بان المراد بذلك الفظام الشرعي اي قبل ان يبلغ حدهما يستحق
 ان يفطم **مسألة** معظم الاصحاب على اشراط الامتناع من ثدي امرأة واحدة في
 رضعات النصاب المحرم كلها فلا عبرة في نشر الحرمة باصصال اللبن الى جوف الرضيع من غير
 طريق الصدر من الثدي ولو في رضعة ما بوجور وجور منه في حلق او اسقاط سقوط منه
 في انفا واذن او فطر شيء منه في احليل او حفنة بحنه منه او اخذ جبين منه لباكله
 لقول الصادق عليه السلام لا يحرم من الرضاع الا ما ارضعا من ثدي واحد حولين كاملين
 اي في انشاء الحولين على ما قد سبق ولعد صدق الارضاع والارضاع بحسب المتفاهم
 من العرف واللغة على ما لا يكون من طريق الامتناع من الثدي قال ابو علي محمد بن
 احمد بن الحسين في مختصره الاحمدى وقد اختلفت الرواية من وجهين فيما في ثدي الرضا
 المحرم وعنى بالوجهين طريق الغامة والخاصة وذلك هجره في العبارة عنهما قال الا
 ان الذي وجبه الفقه عندي احتياط المرء لنفسه ان كل ما وضع عليه اسم رضعة ^{هو}
 ما ملأ بطن الصبي اما بالصدر او الوجور محرم النكاح والشج في الميسوط نان افنى بما عليه
 الاكثر وناواه بما قاله ابن الحسين وهو مذهب قوم من العامة استناد الشرائع العلة في
 الغاية المعبرة وهي شتداد العظم ونبات اللحم حاصلة بالوجور كما بالامتناع واجيب بالنسخ
 فان الامتناع من حبثانه باقتضاء الطبيعة والطبيعة لا تكذب فنعلم ان المشروب يصير
 جزء من ثدي الرضا قطعاً والوجور يمتلئ ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة فلا يعلم صيرورة
 الوجور في حلقه جزء منه فلذلك لم يعبره الشارع وعد الحرمة بالارضاع من ثدي ^{التي}
 او الرضعة او الخلق المشكل اجماع عندنا ومخالفة ذلك من الجاهل ممالك وبعض الشافعية
 وكذلك بالرضاعة على النصاب المحرم من غير امرأة واحدة وان كان من لبن فحل واحد فلو
 ان انشاء فحل واحد تناوب عليه فارضعته من لبن الفحل فاكلن السبعا المعبر ^{لك}
 حرمة الرضاع بينه وبين صاحب اللبن فلا نصيب واحد منهن اماله ولا ^{ويبين ولا يبين} صاحب اللبن

عن أبي إسحق بن عمار

حكم الرضا من لبن الزنا والشبهه

١١٧

ولا أبوع جلالان مومنها وابوته متساوئان في التحقيق فثبت أنفثا أحدهما أنفث الآخر
 لا محالة وبأجله مالم يجل من واحد منهم تمام العدة ولأنه لم يحقق شيء من ذلك وإذا ار
 أحدهم بضيعة تمام النصاب أخرى فمن آخر ذلك أنفث الحرمة بين الجميع **مسألة**
 بشرط في ثبوت حرمة المصاهرة حيوة النوطنة وفي نشر الحرمة بالرضاع حيوة الموضة في
 تمام النصاب على المشهور بين الأصحاب لأنها بالموت تخرج عن الختان الأحكام فتصير في حكم **مسألة**
 وقال أبو حنيفة ومالك من العامة اللبن لا يموت وإن ماتت الموضة وتردد فيه المحقق في
 الشرايع لم يخرج من الرضاع ما يخرج من اللبن وفعل الأرضاع والفصال به من الموضة غير
 إجماعا كما إذا ما سعى الرضيع إليها فالضم ثديها فامتص هو نامة أو غافلة فهو يقول **مسألة**
 بحصول الأبوع مع انتفاء الأمومة فيحكم بنشر الحرمة بالنسبة إلى صاحب اللبن إقاربه لا بالنسبة
 إلى إقارب المرأة لعد محقق أمومتها لموتها قبل نصاب الرضاع كما إذا مات صاحب اللبن
 قبل تمام النصاب فإنه يلزم أن يتحقق هنا حرمة الرضاع بالنسبة إلى الموضة وإقاربها
 لا بالنسبة إلى إقارب صاحب اللبن لعد تحقق أبوته بالموت **مسألة** المرجح في كتاب
 الرضعة وغناؤها إلى العرف كما في سائر ما لم يرد عن الشارع في تقديره حد مضبوط وقدر
 الشيخ في أحد قوليه بأن يرى الرضيع ويصعد عن رتي من قبل نفسه فلوارضع رضة نامة
 لم تحسب من العدد ولولفظ الشدي أعراضا عنه أحسب رضة نامة ولولفظه للنفس أو
 الالتفات إلى ملاحظه والانتقال إلى الشدي الآخر ثم عاود من نصابا كان الجميع ضعة واحدة
 ولا يخل بالنوازل في الحمل الطعام والشراب بين الرضعات بل إنما بشرط عد تحلل رضاع من امرأة
 امرأة أخرى بالامتناع وإن كان أقل رضة ولو من لبن ذلك الفحل على ما استفاد من نصاب
 الروايات مفاهيرها وذهب لعلامة في التذكرة إلى أن اتصال رضعات النصاب لا ينقطع
 بالارضاع من ثدي غيرها وضعة نامة وإن النافضة في حكم العدة كما المأكول **مسألة**
 لم يكن يسريبا حد من أصحابنا في أن اللبن الدار من الثدي لا عن وطئ ليس يستحق أن يثبت
 وضاعة شرعية أصلا وبأنهم من اللان لا يكون لبن الزنا يوجب ضاعة شرعية لأن الوطئ الغير
 الباسح شرعا ليس له حرمة معينة في الشرع فيكون حصول اللبن عن وطئ غير شرعي في حكم ورد

شك في صحة
 الحكم في
 الرضعة

من الرضا
 من اللبن
 من الرضا

رضا غير محقق فان قد

اللين لا عن طي ميل اسجد منه بالسقوط عن درجة الاعتبار وايضا لبن الفحل مناط حكم الرضا
 والفحل هو من يملك البضع اللين تابع البضع فثبت لا يكون الواطي مالا للبضع لا يكون هو
 صاحب اللين ايضا الاصل في حرمة الرضا حرمة النيب الزنا لا يصح النيب لا يلحق
 المولودين بالوالدين ان كانت المولود من نطفة الزاني محرمة عليه وكذا الام من الزنا على
 المولود منه فاذا ليس الزنا مصححا للنيب فلا يكون اللين الحاصل منه مادة لثبوت الرضا
 وصححه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال سئل عن لبن الفحل فقال
 هو ما ارضعت امرأتك من لبن ولدك ولدا مرة اخرى فهو حرام نفي المطلق
 حيث انه عليه السلام حصر لبن الفحل الذي هو مادة ثبوت الرضا فيما يكون من امراته
 التي هو مالك بضعها وقد وطئها وطأ صحيحا فولدت منه وحكي في المختلف عن ابن الجندب انه
 قال لو ارضعت بلبن حمل من ناحرمت واهلها على الرضيع وكان يجنبه اهل الزاني
 احوط واولى لكنه قد انقطع الاجماع من بعد على مفاد الرواية فلا يجزئ الا الحكم بالكراهية
 وبالجملة لبن الرضا لا يبدان يكون عن نكاح صحيح المراد بالنكاح هنا مجرد الوطي فيندرج فيه
 ما يكون بالرضا الصحيح واما ومنعه وما يكون بالملك وما في معناه واما الوطؤ بعقد فاسد
 غير معلوم الفضا والوطؤ لشبهته من الطرفين او من احدهما فصل اللين الحاصل من ذلك
 مستحق لحصول الرضا عنه اختلف فيه كلام الاصحاب لا شهران الرضا عنه بشرط حرمة
 وقال المحقق في الشرايع في نكاح الشبهة نزداد شبهة تنزله على النكاح الصحيح وكذلك ابن
 قال ان نكاح الشبهة لا ينشر حرمة ثم قال وان قلنا في وطئ الشبهة بالحرمة كان فوالان نسبة
 عندنا صحيح شرعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضا ما يهرم
 من النيب فجعله اصلا للرضا ثم قال في ذلك نظروا مثل وهو يدل على شدة زوجه
 وعندى ان هو الشبهة في ذلك هو المعين بالعمل به والتعويل عليه فلما ارضعت موطوءة
 الرجل لشبهة من لبن زوجته الصغيرة حرما عليه مؤثرا والكلام فيما يلزم من المهر ^{نقسط}
 اذ لما سئل اليه على تفصيل هذا سلفاء ولو اخضت الشبهة بالرجل او المرأة فالحرمة بالرضا
 انها هو بالنسبة الى من يثبت لنسب بالاضافة اليه لعدم القائل بالفصل ولا الرضا

النكاح الصحيح
 من غير
 الرضا

حكم لبن الحاصل عن المرأة

تابع الفب مسئلت كما لا اعلم بدور اللبن لا عن طي صحيح او ما في حكمه سواء
 كان من صغيرة او كبيرة او ثبته ان بعد او خلبه فكذلك لاحكم في حرمة الرضاع للبن الموطوء
 بنكاح صحيح او ما في حكمه اذا لم يكن عن لادة على ما قد نطقت به صحيحة عبد الله بن مسعود الساعدي
 وفي الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن محمد بن ابي عمير عن يونس بن يعقوب عن ابي
 الله عليه السلام قال سئل عن امرأة درلبنها من غير لادة فارضعت جارية وغلما ما بذلك
 اللبن هل يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا ودوى يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه
 السلام قال قلت له امرأة درلبنها من غير لادة فارضعت ذكرا وانا انا انا يحرم من ذلك ما
 يحرم من الرضاع قال لا ثم ان العلالة في النذكرة نفل فولا عن بعض فقهاءنا انه لا بشرط وضع
 الحمل بل انما يعتبر كون اللبن عن الولادة او عن الحمل بالنكاح وحكاه ايضا عن الشيخ في
 المبسوط وافق في بقية الفوائد ثم حكى عن المصنف ما ينافي به وهو ان لبن الحبل لا حرمة له وانما الحرمة
 المعتبر لبن ما بعد الولادة وهو مختاره في الخبرين ووافقا على منطوق الرواية فاذا طلق الزوج
 او مات والزوجة حامل منه فوضعت وكان مرضعا فارضعت لدا فهناك صوت الاكل
 ان يكون رضاعها قبل ان تنكح زوجها غير فاللبن له فطعا والطلاق والموت لا يبطل
 اسناده اليه ولا فرق بين ان توضع في العدة او بعدها ولا بين ان ينقطع اللبن ثم يعود
 عند موع حصوله في الشرايط اذ لم يحدث ما ينقطع اسنار اللبن على ما كان عليه لكن ان
 اشترطنا كون الرضاع وولاد الرضعة في حولى الرضاعة اعتبر كونه مثل مضمحل من لبن من لبن الولادة
 والا فلا الثاني ان يكون بعد ما ان تزوجت وقبل ما ان حملت عن الثاني فالحكم كما اذا لم ينكح
 الثالث ان يكون بعد الحمل من الثاني وقبل الولادة واللبن على حاله ولم ينقطع ولا حدث
 زيادة ولا ينقص فهو للاول فطعا قال في النذكرة ولا نعلم فيه خلافا ويؤيد العمل بالاحكام
 حيث لم يتجدد فاقول الرابع ان يكون بعد الحمل الثاني وقبل الوضع وقد يتجدد في اللبن
 اسنادها الى هذا الحمل فقد قطع في النذكرة يكون اللبن للاولى استنفا بالما كان فالجمل
 به من الحكم السابق والزيادة لا اثر لها في ذلك لان اللبن ربما يزيد عن غير الاحبال ولما
 في احد قوليه في قبيل وهو انه اذا زاد اللبن بعد رجبين يرمي ما فهو للزوجين عملا بالظاهر

ويعتبر لبن الحبل
 ولو كان من
 المرأة



مختار من فوائد ما

١٠٠

الحمل ثلاث انما به لغير وجود اللبن غالباً والاول هو الاول ولا يحصل في هذا التفصيل عند
 الحامس ان ينقطع اللبن انقطاعاً تاماً حتى تمت طوبى لا يتخلل مثلاً اللبن الواحد غالباً
 ثم يعود في وقت يمكن اسناده والى الثاني وذلك بعد مضي اربعين يوماً من الاحبال ^{فقد} عنه
 حكم معظم الاصحاب بانه للثاني لانه لما انقطع زال حكم الاول فاذا عاد وقد وجد سبب ^{يقضي}
 وجب حاله اذ الحكم يعود ما قد زال الى سبب بخلاف ما اذا لم يجد سبب اخر يحال عليه فانه
 يحكم بانه للاول لا تنقض ما يقضي خلافه وهذا احد احوال العامة فيه وهو المختار عندنا ولكنه
 انما يجزى على القول بالكفا بالحمل وقد رتب ان مضاد الروايات بأباه وللشافعي هناك قولان
 اخر ان احدهما انه للاول مطلقاً ما لا بد من الثاني لان الحمل لا يستوجب اللبن انما يخلفه الله
 سبحانه للمولود لحاجته اليه وذلك مما يكون بد الولادة والاخر انه طمأ مع الانتهاء الى
 حيث ينصح نزول اللبن ذلك اربعون يوماً لانه كان للاول الى حين الانقطاع فلما عاد وجد
 الحمل فالظاهر رجوع الاول بسبب الحمل الثاني فكان مضافاً اليهما كما لو لم ينقطع الحكمان يكون
 بعد الوضع فله الثاني خاصته من غير خلاف زاد او لم يزد انصل او انقطع قد نقل فيه في ^{كثرة} ذلك
 الاجماع عن كل اهل العلم فاذا انصل الى وقت الوضع فاما قبل الوضع للاول وما بعد ^{للمسألة} الثاني
 فلبن الاول ينقطع بالولادة للثاني فلهن لان حاجته المولود الى اللبن يستدعي خلفه ونزول
 كونه لغيره ولعلكم انه على تقدير كون اللبن للثاني في صور من هذه الصور انما جدواه انه
 لا ينصح منه نشر الحرمة بالنسبة الى الاول فاما انتشار الحرمة بالرضاع منه بالنسبة الى
 الثاني فيعتبر فيه من الشرائط ما قد اختلف في اصل الرضاع فاذا كان للثاني حمل لم يفضل
 وحكم بكون اللبن له فيبني الكلام فيه على انه هل ينصح نشر الحرمة من لبن الحمل ام لا ^{فيه}
 من لبن الولادة فوضع البحث في هذه الصور مجرد اضافة اللبن الى الاول والثاني ثم يعتبر
 في استئثار الحريم ما قد تفرق من الشرائط فلا نذهب **مسألة** اذ قد اسبغنا لك ان
 مدالك الامر في الحكم باستيجاب الحريم استناداً للعظم ونبات اللحم ولا يحصل ذلك الا
 باغذاء الرضيع باللبن صبراً وانه جزء من جوهر لبن المغذي فان من المنصرح بذلك ان
 من الشرائط استئثار ما يشربه الموضع في رضعات النساء معدة الى وقت الاضغام فلو

حكم أشباه الحرمات بالشبهات

١٨

شربه بالامتناع تاماً كما ملائم فائه كلا او بعضا ولو في رضة مثله حثت لك من رضة
 العقد العبر في النصاب فطعا وكذا بشرط فيه بقاء اللبن على صرافته الى حين الوصول الى
 الجوف فلو امتزج بماء كالماء وما شابهه او بجامد كالسكر وما ضاهاه ولو قضا ثم
 الرضع خرج عن استحسان الاحتمال من رضة النصاب **مسألة** كما قد سمعنا
 اشباه محرمة بالنسبة وبالرضاع او بالمصاهرة وغيرها في عقد محصو عادة بوجوب اجتناب
 الجميع فلو بادر وعقد على واحد منهن كان العقد باطلا لثبوت المنع من جميعهن فاذا
 الالتباس بين ان العقود عليها غير محرمة عنها ولا جماع في الحكم بعقده النكاح حينئذ
 نظروا الى الفساد ليس الحكم بطلانه ولا نه وضع مع اعتقاد العاقد عد صحته فيفسد الى
 الاستيناف ولو كن لا ينصرف كان الاشباه في عقد غير محصو نكاح ما شاء منهن الى حيث
 يبقى عقد محصو فيثبت المنع وسوغ جزم المحتوي في شرح القواعد احوال الجواز الى ان يبقى واحد
 استصحا بالما كان لان الاشباه في المجموع وهو عند خبر سابق لبقاء الالتباس فيما بقي مع محصو
العد ضابط هذا الضابط اصل منضبط في سائر ابواب الفقه مثل ما اذا اخلط
 صيد مملوك بصيد مباحة الاصل غير منحصرة العقد فانه لا يحرم الاصطهار واذا كانت
 حرم وكذا اذا تجس مكان اشبه بارض غير محصوة فانه لا يمنع من الصلوة على تلك الارض
 اذا كانت محصوة منع منها واذا بحث شاه مغصوبة في بلد او قرية كبيرة لا يحرم اكل اللحم
 فيها ولو بحث في موضع محصور وجبت الاجتناب كذا المنة مع المذكي غير المحصو ولا ريب
 ان الاجتناب في جميع هذه الابواب طوا اذا وجد ما الاشبهه فيه كما قال شيخنا الشهيد في
 قواعد قال في ومن ذلك وقوع الثمر في الخاف عليها في تركه فانه باكل ما عدا واحد
 والوجه عند عدم الجواز اذا انتهى الى عقد منحصر لا صالة بقاءها فيما بقي وعقد دخولها فيما
 اكل قال جد روح الله تعالى عليه في شرح القواعد نوصيها لكونه لا ينصرف المراد من حد
 الانحصار عسر عدهن على احاد الناس نظر الى ان اهل العرف اذا نظروا الى مثل ذلك
 اطلقوا عليه انه ليس بمحصور لكثرة والا فلو عدا احد الى اكله لكانت مستكافا لا يمكن ذلك
 بعض المحققين كل عقد لو اجتمعوا على صعيد واحد عسر على الناظر عدهم بجملة النظر كاللغة

من اشبه بالحرمات
 من اشبه بالحرمات
 من اشبه بالحرمات



عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام

١١٢

فهو غير محصور وان سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين سابطا فليحذر
 بالظن ما وقع الشك فيه فالاصل وجوب الاجتناب قلت وجدني قلت في كلام الفراء
 كانه رحمه الله اياه عنى لكنه حكم في صورة الشك بخلاف ما قاله فانه قال وبين الطرفين او ساط
 فليحذر احدهما بالظن ما وقع فيه الشك استغنى القلب عند ان القلب السليم يقضي فيه بوجوب
 الاجتناب ان جعل الالف والسين من غير المحصور بحسب العرف مقام ثامل وبسببه انهما
 بالموسطات اشبه منهما بالطرف فلباع الاحباط في الدين لينا مثل **مسألة** اذا اوفى
 الزوجان عند الحاكم على ان بينهما رضاعا محرما ولم يكذبها علم الحاكم او الحرس القاضي بعد
 امكان ذلك فزوي بينهما مواخذة طمنا باقرارهما ولو قال يبي وبنيها رضاع واقصر عليه بوق
 الحاكم بالبحر عليم بيان العدة ولو قال هي اخي او بنى او امي من الرضاع فان كان ضيقها موافقا
 للحاكم في الرأي لم يقصر الى ذكر العدة والا فوجها واولى بالا فتقار فان صدقته الزوجة
 قبل الدخول فالعدة باطل ولا مهر ولا سعة لها لانفسا النكاح كذا ان كان بعد الدخول وعرف
 بسبق العلم لانها بقيت بمكنتها الزوج من الدخول ان ادعت بحد العلم لها بعد قبل فوطها و
 كذا رويها المستق على قول الشيخ في المبطل واختار المحقق والعلامة نظر الى ان العدة هو سبب
 بقاء المهر لانه مناط الشبهة فكان كالصحح المقتضى لضمين البضع بما وقع عليه التراضي
 في العقد ومهر المثل على الاقوى فافا لغير اصحاب التدقيق في الابحاح وهو مستحق حقه
 المحقق لان العدة باطل فلا يثبت عليه اثره ولا يلزم من جهته ما تضمنه من المهر وانما
 الموجب له الوطى بالشبهة وعوضه مهر المثل ولا يغلون له بالمستى لانه انما وجب بمباشرة الاثبات
 ولا سبب فاء ان اما القيمة او المثل باصل الشرع لا بعقد ولا مفاد هنا في اصل الشرع فتعنت
 القيمة وقيمة منافع البضع هو مهر المثل فليزوم وبما قبل هذا اذا كان مهر المثل اقل من القيمة
 او مساويا له اما لو كان ازيد فلها المستى لرضاها عن البضع بالاقل فلا يلزم الزايد ولين
 ففهي اضابط وهو كل وطى لا تؤخذ الموطنة عليها شرعا عقيب عقد فاسد بوجوب مهر
 المثل وكل عقد صحيح ينعقد به الفسخ بعد الدخول يجب به المستى وان كذبته قبل فوله في
 واما في حقها فيحتاج الى بينة فان اقامها حكمة ايضا بالبطلان كالوصدقة **مسألة** لو نكح

لوشناع الرق جاني حصولها

١٢٣

بينة حكم بجرمها عليه من طرفه ولزم نصف الصداق لها ان كان قبل الدخول والجميع ذاقيل
بعد الشطير الا بالطلاق واما بعد الدخول فالجميع مطلقا **مسئلة** ولو ادعت **مسئلة**
اخبرت بسبوق عليها بالاصل وبالحكم لم يسمع عواها والاسمعت وان كانت هي الوضيت
بالعقد يجوز جعلها باحد الامر من حين العقد فلا يكون فعلها مكذبا لدعواها فان صدقها
وفت الفرية وثبت لها بالادخل مع الجهل مهر المثل والمستى على القولين اذ لم يدخل
او كانت غالبة فلا شيء لها وان كذبها فالتكاح باق ولا يقبل قوطها في الفسخ لا بد حق
عليها وليس لها المطالبة قبل الدخول بالمستى لزمها فساد العقد فلا يصح ما افترضته
من المهر وكذا بعد الدخول فاما مهر المثل فليس في قول بسقوط ايضا والوجه ثبوته لانها
تستحقه بالوطى لكونها غير نقي وذمها العلامة في التذكرة الى ان لها اقل الامر من ^{النسبة}
ومهر المثل لانه ان كان المستى اقل فلا يقبل قوطها في وجوب زائد عليه بل القول قوله
ببينة وان كان الاقل مهر المثل لم تستحق اكثر منه باعترافها اذا استخفافها للمهر على قوطها
بوطى الشبهة لا بالعقد قال جده الجبر وفاقا لفراهم النديين وهذا هو الاصح وعندك
في استصحابه نظرا لان قوطا على هذا التقدير غير مؤثر في الحكم بفساد العقد بل انه يحكم
بصحته ظاهر وصحته غير منسوبة عن بوث المستى منه فاذا ن قوطها حينئذ كلا قول في ظاهر
الامر الذي هو حكم الشرع على الجففة فالزوج مؤاخذ بمقتضى قوله ومطالب بحسب اقرار
بلوازم العقد المحكوم بصحته شرعا ومنها بوث المستى منه وان كان يجرم على الزوج بدينها
بين الله سبحانه اذا كانت صادقة في نفس الامر ان تستمر قوطها مطالبته به ظاهرا كما
عليها باطنا ان تجتنب مضاجعته وما يسيلها وتخلص منها بقدر ما يمكنها الا ظاهرا
ضايطر من المفسر في مفرقة في احكام باب الفضا ان الخالف على نفي فعل الغير انما يسيله
حلف على نفي العلم والخالف على اثبات فعل الغير واثبات فعل نفسه ونفيه انما يحلف على ^{القطع}
والبت فاذا الكل من الزوجين اذا ادعى الرضاع المحرم بينهما ان يدعى علم الآخر بذلك ^{صدقة}
وجب التفريق والا كان له اخلافه على نفي العلم واليهين المردودة من احدهما على الآخر ^{تكون}
على البت لانها مثبتة قال شيخنا الشهيد في قواعد لو انكر احد الزوجين الرضا مع التذ

مرتب المحتون في ما

١١٤

حلف على نفي العلم فان نكل حلف لا امر على البت لا بما بين مثبتة وبطل حلف الزوج
 على البت بخلاف الزوجة والفرق ان بين الزوج يصح العقد في الماضي واثبات اسبابه
 في المستقبل فكانت على البت تقيظا وبين الزوجة لبقاء هو ثبت ظاهر ايقع فيه نفي
 العلم وهذا فرق ضعيف يمكن فيها اعتبار البت لانه ينفى حرمة يدعيها المدعي فحلف على
 البت وتقصيل القول انه ان كان المدعي هو الزوج فله احلافها على نفي العلم ان ادعى عليها
 العلم لم يفلو ردت عليه البين فحلف كان الامر كما لو صدقته اما لو حلفت هي او نكل هو بعد
 الرد فالحكم فيه بحسب خبريها عليه ونسبها الصداق على ما سبق وان كانت الزوجة هي
 المدعي فادعت عليه العلم كان لها احلافه على نفي العلم فان حلفت اندفعت دعواها ظاهرا
 وطالبته بالمستی وبني النكاح على استمراره ولكن يستحب له ان يطالبها وعليها فيما بينهما
 بين الله عز وجل اذا كانت صادقة في دعواها ان تخلص من ما كتبه وبمكينة من وطئها
 وان نقدي بضعها وجميع حبلها بما امكنا كالتى تعلم انها مطلقة وزوجها بحد ذلك وان
 نكل فاليمين مردودة عليها فحلف حينئذ على البت فتقع الفرية واذا نكلت هي ايضا فان كان
 فله نفي البها المستى لم يكن له مطالبتها به لانها يستحقه بقوله وان لم يكن دفعه اليها
 قال فزيت ليس لها مطالبة به لانها بزعمها لا تستحق المستى بالعقد بل انما مهر المثل بالو
 وفددت سبيل النظر فيه قال العلامة في القواعد والافرب انه ليس لها مطالبة بخوف
 الزوج حظه على اشكال في النفقة فخص ولد امام المدعين في الايضاح تلك المحتون بما
 الاستماعات كالوطي والمضاجعة ومشاهدة ما يحرم على غير الزوج قال فانه ليس له ذلك
 على الجرم البت لا على الاحتمال الاقرب فان ذلك حرام عليها فكيف يكون لها المطالبة بما لا
 حبل لها باقرارها فالمستغرب حكمه هو ما عدا ذلك كما لو اوصى موثرته لزوجاته او نذر
 شيئا لمن وكيلن كون النظر عنها وكالكن وما شابه هذا السبيل فقال جده المحتون في الشرح
 بمديان يقال انما يحرم عليها ذلك فيما بينها وبين الله سبحانه اذا كانت صادقة اما ظاهرا فلا
 لان النكاح ثابت ظاهرا ولو رجعت عن دعواها وصدقت الزوج في عدم الحریم قبل ذلك منها
 لم يمنع من المطالبة بالحق فلا اقل من ان يحبل مطالبتها بمنزلة الرجوع والنظر في ذلك

في حكم النكاح
في حكم الرجوع
في حكم الطلاق

حكم المهر بالنكاح والمنكر ومسئلة الآخر

١١٥

كله مجال وكذلك مستند الاثرية فيما استقر به ان تلك الحقون تابعة للزوجية هي
 متغية باقرارها فكيف تكون لها المطالبة بما لا يستحقه ودليل خلاف الاثرية هو الاثر
 ان الزوجية ثابتة في نظر الشارع وفولها في حكم العدم فاستحق شرعا بحسب ذلك ثوابها
 واستضعافها بان ثبوت الزوجية ظاهر الا يقتضي ثبوت ثوابها مع اعتراف الزوجية بعد
 الاستحقاق لكن في النفقة اشكال يقتضي من انتفاء مقتضاها بغيرها ومن اهلها معطله لاجله ومنه
 من الزوج بغيره بسببه فلو لم يجب عليه نفقتها مع اعترافه بوجوبها عليه لزم الاضرار بمجالها و
 الفرق بين النفقة وحقون الامتناع ان النفقة لو بذلها لم يحرم عليها اخذها واما الامتناع
 فلوارادها منها وجب عليها الامتناع بمقتضى عواها قال في الامتناع الاصح عندك انه ليس
 لها المطالبة بشئ من ذلك كله فلت بدل الاصح انه لا فرق بين النفقة وبقاى الحقون في جواز
 المطالبة بها ظاهرا وحدها لها اذا كانت صادقة باطنا فالزوجية محكومة بثبوت حقونها
 التابعة واقرار العقل على انفسهم جائز فاما اقرارها بالخبر مع يمينه او نكولها فغير مؤثر
 في ابطال الزوجية الثانية اصلا فهو يجب الشرع بمنزلة العقد فليتنازل **مسئلة** لو رجع
 الزوج عن اقراره بالرضاع المحرم بعد حكم الحاكم بالفرقة بينهما لم يقبل رجوعه اذ عند الغلط
 بخلاف الزوجية واما الرجوع حيث لم يحكم بالفرقة فحينئذ بوله لبقاء النكاح الثابت شرعا
 من رجوعه عن الاقرار في منزلة الرجوع عن انكار النكاح الذي تضمنه الاقرار واطلقت في ذلك
 عند القبول فليتناول بظاهره ما اذا كان دليل الحكم او بعد وحكي عن ابي حنيفة قبول رجوع
 المهر عن اقرار من غير فرق بين الرجل والمرأة ولو سبق الاقرار بالعقد لم يحجز العقد قطعا
 ومواءمة الرجل والمرأة وسواء بضدين الاخر اياه ونكذبه به ولو رجع المهر منها عن اقرار
 لم يقبل رجوعه في ظاهر الحكم وبدن يمينه وبين الله سبحانه فان كان صادقا في اقراره
 فالجهر بظاهره باطنا وان كان كاذبا فظاهرا خاصة **مسئلة** لو امرت بعتن بآي
 بنوع من جهل الرضاع مع امتناع ذلك بحسب الشر لم يقبل فلا ينعق عليه كما لو امرته و
 وهو اكبر ستامنه انه ابنة من النسب لم يورثه اولا فلا ينعق ولا يحرم عليه وذهب ابو حنيفة
 الى القبول مطلقا عما بمقتضى الاقرار ممكنا كان او ممثلا وفساده منصرح **مسئلة** لو ادعى

مهر المهر
 المهر المهر
 المهر المهر



عبد المحفوظ داما

احد الزوجين على الآخر اقرارا بالرضاع المحرم بينهما فتباع هذه الدعوى الزام المدعي عليه بالجواب فرع صحته دعوى الاقرار ومسموعيتها فمن يحكم بصدقها يطالبه بالجواب ^{يقف} عليه باليمين لو انكر ومن لا يستحقها لا يسمعها واساقط المحقق في الشرايع وفي الالتزام بالجواب عن دعوى الاقرار رتبة منشأه ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل اذا ثبت ^{يقف} به ظاهرا وكذلك العلامة استشكله في التخرير في خبر موضع واحد في القواعد ثان طابق التخرير وثان استغريب الالتزام بالجواب قال شيخنا الاهام البارع الشهيد الدرسي في كتاب الدعوى في صحة دعوى الاقرار وجهان من نفعه نوصد فيه ومن عدا يجابه حقا ثم قال في كتاب الشهادات لا بد من موافقة الشهادة للدعوى توافق الشاهد من معنى لفظا فلو قال احدهما غصب قال الآخر انزع فصارا ظلما بل بخلاف ما لو قال احدهما باع وقال الآخر انزع بالبيع قال في الايضاح توجيههما اما استغريبه والى العلامة وجه القرب انه لو اقر الخصم المدعي عليه بصحة الاقرار منه ثبت حق المدعي ونقض باقراره الاول لا باقراره بالاقرار في مجلس الحكم ويجعل العدة اذا اقرار ليس حقا لازما ولا سببا للحق في نفس الامر وانما هو اقرار جبار عجز عن الانزاع فالمدعي لم يدع حقا لان ما ولا ملزوما له في نفس الامر لانه لو علم المقر له كذب المقر في اقراره لم يجعل له اخذ المقر به فذلك لا يسمع بالنسبة الى اليمين فلا يلزم بالجواب الاقوى عندنا هو الاقرار عند المصنف قلت ما قواه ضعيف والا قوى خلافة لان حقيفة الدعوى طلب حق شرعي في نفس الامر بحسب عقاد المدعي والاقرار ليس حقا ولا هو ملزوم حق في نفس الامر فكيف يصح منعنا للدعوى ثم ما يقال انه ينفعه لو صدق ليس يستقيم ايضا لانه ما ينقض به وبواخذ بموجب موأخذ ظاهرا انما هو الاقرار في مجلس الحكم بثبوت الحق في نفس الامر اما لو اعترف عند الحاكم بانه كان قد اقر له عند من جميع لشروط الحكم بحق خبر ثابت لغرض صحيح فليس للحاكم الزامه بذلك الحق بخبره هذا الاعتراف وعموا اقراره ^{الغطلا} على انفسهم جازين خبر مشاؤل لما عدا الاقرار به بالحقوق عند الحاكم كالاقرار بالاقرار والاقرار بالاقرار والاقرار مشلا ثم لو صحت دعوى الاقرار لم يكن منعها العتقة الى مرتبة اخرى كما ^{قار} الشهادة على الشهادة انما يجوز مرة واحدة فلا يسمع شهادة الفرع على ^{قار} والالك

حكمه
في
الزاد

هل يسمع لشهادته المطلقة في الرضا وغيره

١١٧

نصح دعوى الافراد بالافراد وعوى الافراد بالافراد وكذلك الشهادة على الشاهد
والشهادة على الشاهد على الشاهد وهكذا الى الابد لا يفتى في الالباقية وبطلان ذلك
مبين السبل **مسألة** لا يسمع الشهادة في الرضا مطلقا كما يسمع الافراد مطلقا
بل لا بد من التفصيل فلو شهد الشاهدان بان هذا ابن هن من الرضا او اخوها مثلا لم
حوى فهو لا يشهد انها ارضعته من لبن الولادة عشر رضعات تامات، مؤليات في الحولين
خلص اللبن فبين منها الى جوفه با منصاص الثدي لم يفصل بينهما بارضا من ثدي امرأة
اخرى لا يكفي ان يحكى الضرب كما اذا كان قال رايته قد انعم الثدي شفاه وحلقه منكره
صرح بذلك الاصحاب ذهب اليه العامة لان الضاب المتعلق به الحريم يختلف عنه كونه
كيفية بعضهم حرمة بالقلب وبعضهم بالاجار الى غير ذلك من الاختلافات فلا بد من ذكر الكيفية
والكيفية وسائر ما اختلف في اعيان في اثمار المدايم ليحكم الحاكم باجتهاده اذ لو اطلق
الشاهد فربما كان قد عول على معتق او معتق غير مما لا يعول عليه في مذهب الحاكم
اما الحاكم فيكفي علمه وبث الرضا الذي هو مناط نشر الحرمة بقوله وحده على الاقوى
لكونه نافذا لقول الحاكم في الاموال والدماء والفروج **ضابط** اعلن ان الحاكم
ليس بضايب الرضا بل انه اصل ضابط في مطلق الشهادة فيما اختلف فيه اراء المجتهدين
قال شيخنا الامام المحقق الشهيد في كتابه الدرر في كتاب الصوم لا يكفي قول الشاهد اليوم
الصوم والفطر يجوز اسناده الى عييد شرع بل يجب على الحاكم استنفاذه وهل يكفي قول الحاكم
وحده في ثبوت الهلال الا قرب نعم ولو قال اليوم الصوم والفطر ففي جواز استنفاذه على
السامع ثلثة اوجه ثالثها ان كان السامع مجتهدا **فصل** هل يشترط في التفصيل المعبر
هناك ذكر وصول اللبن الى الجوف قال بعضهم فيه جهتان استغرب العلامة في الفواعل
الاشراف لان ضابط وجوب التفصيل وفروع الخلاف في شرايط المشهور ببرد فعال احتمال
اسناد الشاهد الى اعتقاد لا يسمع الحاكم ووصول اللبن الى الجوف ليس من هذا القبيل
فيكفي فيه اطلاق الشهادة وايضا فانه ليس بحسوس فلا يعبر بصرح الشاهد به ومن يحكم
بكم يقول عليه ذكره لتقبل شهادته كما في ذكر الابلاج في شهادة الزنا وايضا ذلك من



رضاء عيّن واما

١١١

نشر الحزمه فلا بد من ذكره وايضا اختصاصه على الحكم ببعض الافراد لا يفتح في عمومهم
 على ما قد افترق في مفرق في علم الاصول كما المسكره على تحريمه الاسكار واما اسكر كشره حرم ^{قليل}
 وكثيره مع ان القليل منه ليس بمسكر قال جده اعلی الله تعالى مقامه في شرح الفوائد والاول
 اصح لان الشهادة بالرضاء تقتضيها فكفي عن ذكره وعند ان الاصح هو الثاني عملا بمقتضى ^{الادلة}
في نافي قال في شرح الفوائد هل يشترط ان يشهد الشاهد بان الرضيع يعنى اللبن في جوفه
 لانه لو فاته لم يشتر الرضاع المحرم مقتضى التعليل السابق اعني لانه لان هذا من الامور ^{المتخلفة}
 فيها ولم يحد بتصرحا الا انه ينبغي اعتباران فالت لا يثبت وجوب اعتبار وان لم يكن هو
 قد اختلف فيه لما قد عرفت فكتب اذا ما وقع فيه الخلاف **في بال** لو كان الشاهد
 بالرضاع ففيها مؤثنا وعلم الحاكم موافقه له في اسكام الرضاع كلها واستمران على رايه
 عند اقامه الشهاده او مفقدا للحاكم فيها مؤثنا به في مراعاة العمل بمذهب مقتضى التعليل
 السابق الاكفاء بشهادته مطلقه لاندفاع المحذور كما لو كان الشاهد بنجاسة الماء مفقدا
 للشهو عند او فيها موافقا اياه في اسباب التحجير قال في شرح الفوائد هذا قوي لكن لا
 يحد به فاما من الاصحاب فاعتبار التفصيل اولى وان شئني به شارح المعنى وقال في المنجى
 الاكفاء بالاطلاق الا ان الاصحاب اطلقوا القول بعد صحتها الا مفصلة قلت ولا
 مستضي الا دكة ليعاد على ما س ما قد عرفت وبعض علماء الشافعية هناك قول بالاكفاء
 اذا علم حد تغير اجتهاده عند الشهاده **مسئل** يصح تحمل الشهادة لشاهد الرضاع بشرط
 اربعة ان يعرفها ذات لبن ان يشاهد الرضيع قد انغمش الثدي ان يكون الثدي مكشورا ليصير
 الثغامة الخلية وان يشاهد امضا صه للثدي ويحرك شفطه والخرج وحركة الحلق ولا
 يكفي سماع صوت الامضا صرغانية هذه الامور يصلح مستد العلم العادي بوصول
 اللبن الى الجوف ثم اقامه الشهادة بذلك عند الحاكم على البت وان كان حكايتها عند الحاكم
 غير مبررة اياه ولا موقعة للحكم بثبوت الرضاع **مسئل** ان قلنا بصحة دعوى الاقرار
 بالرضاع والمطالبة بالبينة عليه فالشهادة به مطلقه مسموعة ولا يقتصر الى التفصيل
 على ما قاله بعضهم لان الاقرار بالرضاع المحرم مسموع بخلاف الشهادة به ^{وتفريق} بينهما

في تفسير المفسر في النشاء

١١٩

بان المفسر حياط لنفسه فلا يطلق القول بالتجريم الا بعد تحققه قال في شرح الفوائد
هذا الفرق لا يثبت لانه ربما بين على رايه في الخبر او راي لا يقول عليه عند الحاكم ويمكن
الفرق بان حكم الحاكم على جل وامراءه بان ينفصا علاقة الرضاع المحرقة امر خطير فلا بد من
من الاحتياط فيه باستفصال ما يدفع الاجمال بخلاف قرار امره على نفسه فان عموم قوله
عليه السلام اقرار العقلاء على انفسهم جائز يوجب مواخذته بظاهر اقراره حتى لو
بما لا يثبت الخبر عند الحاكم لا يثبت منه وهذا الفرق وجيه فلتك وللشامل فيه مجال
فانه من اقر شتم فسر قوله بما هو هل ان يثبت منه ذلك مع قيام الفران ونهوض
الامارات وشهادة الحال وقضاء العادات فقوله في تفسيره مقبول منه شرعا وعرفا
فضة ما عر ما كر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستفصال بعد اقراره
بذلك وبالحجة مدعى الجمل مع امكانه في حقه مصدق بيمينه فضا مسئلة
اختلف علماءنا في قبول شهادة النشاء في الرضاع على قولين احدهما انه لا يثبت شهادة
فيه اصلا لامفراد ولا مضافات الى الرجال هب اليه الشيخ في الخلاف في رضاع المبتور
ونسبه ابو عبد الله بن ادريس بسطه نجيب الدين يحيى بن سعيد صاحب الجامع وهو
منسوب الى اكثر اصحاب بل نسبه في الخلاف الى الجميع وبه افق العلامة في الخبر قالوا
لا يثبت الرضاع الا برجلين عدلين كما لا يخفى فيه الشاهد اليقين كذلك لا مدخل فيه
لشهادة المرأة مطلنا كما انه لا يثبت شهادة النشاء اصلا في هلال شهر رمضان والافطار
لا في سائر الاهلة والثاني هو عندنا أقوى احوط ان شهادة نهن في الرضاع مقبولة وان
انفردت هب اليه ابو عبد الله المفيد وطلبه سلا بن عبد العزيز والشيخ في شهادة
المبتور وعماد الدين بن حزم وهو ظاهر بن حزم وابن عسقل ومختار المختلف ومستزب
الفوائد ومنصح الايضاح وفقوى اللغة الدمشقية ومنفقوى الدرر واستفقه جده
الخبر واستفربه المحقق في الشرايع ورتبه فيه في النافع قال في الخبر لا يثبت الرضاع الا
بشاهدين عدلين قال بعض علماءنا يثبت لشهادة رجل وامرأتين او اربع نساء ايضا
منزك وهناك قول اخر نادرا ونقله في الدرر وسجدت ومنع ابن التبراه من قبول شهادة

في تفسير المفسر في النشاء

رخصه محقق لمدار

١٢٠

الرجال فيما لا يجوز لهم النظر اليه وهو ضعيف وقال ابو حنيفة من ففها العامة لا يثبت الرضا
بالنوع المنخفضات اجمع النافون باصالة الاباحة وهي ضعيفة ومعارضة بمراعاة طرية
الاحتياط وحجة المشيئة انه امر لا يطلع عليه الرجال غالباً فوجب قبول شهادتهن فيه كما
خبره من الامور الخفية عن الرجال كالولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة
لاخبار منظاره عن مولانا الصان عليه السلام ان مو شهادة النساء تقبل في ما لا يجوز
للرجال النظر اليه وعمور واية عبد الله بن ابي يعفور عن ابي جعفر عليه السلام تقبل
شهادة النسوة اذا كن مسنورات وخصوص ما رواه عبد الله بن بكير في الصحيح عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله الصان عليه السلام في امرأة ارضعت غلاماً وجارية ^{قال} ^{اسلم}
ذلك خبرها قلت لا قال لا يصدق ان لم يكن خبرها مفهوم الشرط يقتضي عقد اعتق على
شرط عند عقد ذلك الشرط فينتفي عقد التصديق عند انتفاء عقد الغيرة وهو ملزم بوث
التصديق عند تحقق الغيرة هو اعم من الرجال والنساء قال في الايضاح وفيه نظر لضعف
السند وارسالها وكونها دالة لمفهوم ومدلوله مهملة وهي في نوع الجزئية فلك
السند صحيح لكون عبد الله بن بكير ممن اجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنهم ومفهوم الشرط
من مضافهم دليل الخطاب حجة عند اصحاب التحقيق والجزئية التي انفرد المرسل في قولها
اعم من ان يكون موضوعها الاخص التاويل بالنسبة الى موضوع الرسالة او الاخص
بالاعتبار على ما قد حققناه في خبره ومقامه فكما يصدق الانسان نوع طبيعي والحيوان
جنس طبيعي التاويل فصل طبيعي رسالة فكذلك يصدق بعض الانسان نوع طبيعي وبعض
الحيوان جنس طبيعي وبعض التاويل فصل طبيعي جزئية بحسب الفرد الاعتباري الذي هو الاخص
ينجم من الاعتبار وان لم يصدق جزئية بحسب شيء من الجزئيات التي هي الافراد الحقيقية و
الاخص التاويلية وذلك امر مشيئة عند ائمة العلوم العقلية وضاب تمام التحقيق
كتابنا الاقرب اليقين **مسألة** ثم الناهيون الى قبول شهادتهن في الرضاع اختلفوا
في اعتبار العدد على احوال اربعة الاول انه لا يثبت من الاربع على كل حال فان كل امرأتين
منزلة رجل واحد لا يكفي مادون الاربع قطع به العلامة وذهب اليه الحق حيث قال

في بيان شهادة النساء الأربع

كل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا يثبت فيه أقل من الأربع وأحياناً بفتح الشهد
 في شهادات شرح الارشاد وقال انه المشهور وانه لا توزع الا في الاستهلال و
 الوصية وعليه اعتمد جدّي في رضاع شرح الارشاد الفوائد وهو الاصح عندنا
 هو الشيخ ابي عبد الله المنيب وهو في الرضاع شهادة امرأتين مأمونتين في غير حال
 الضرورة فان نذر المخذ فواحد مأمونة تمسكاً بصحة الحلي عن ابي عبد الله عليه
 السلام وفيها وسئل عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهادة النساء في النفوس
 والعذر ولست هي من الدلالة على حريم الشارح فيه في شيء اصلاً ونحن نقول بوجوبها
 وتقبلها في ربع الحى على ما قاله في المختلف لصرايح روایات صحيحة عن يزيد عن ابي بصير
 عليه السلام قال سئل عن رجل مات ترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً
 ثم مات الغلام بعد ما وقع على الارض فشهدت المرأة التي قبلها انه اسهل وصاح حين وضع
 الارض ثم مات قال على الامام ان يجيز شهادة ثلث في ربع ميراث الغلام الثالث قبول الواحدة
 في الرضاع والحض والنقاس والاستهلال والولادة والعذر وجوب النساء من غير
 اعتبار حال الضرورة قال به الحسن بن ابي عوف وسلاوي بن عبد العزيز الرازي اعتبار الأربع
 الفضل كبره ما نقص عن العدة في حالة الاحتياط ولكن بالحساب من ذلك كما في الاستهلال
 والوصية وهو مذهب ابي علي بن الحسب قال وكل امرأة لا يحضره الرجال ولا يطالعون عليه
 فشهادة النساء عليه فيه جازنة كالعذر والاستهلال والحض فلا ينفى بالحى الا
 بأربع منهن فان شهدن بعضهن فحساب ذلك وهذا انما يستقيم على ما قد عول عليه من
 العمل بالنقاس اذ لا ينفى هناك في باب الرضاع ولا تنهض ايضا على العلة الجامعة ^{فقط}
 من ينفى بشهادة النساء في الرضاع ممن كسبه ويستمع عوى الاقرار بفرض بين نفس
 الارضاع والاقرار بالرضاع فيقول لا تقبل في اثبات الاقرار بالرضاع الاستهلال ذكر
 عدلين لان الاقرار بما يطالع عليه الرجال غالباً ولا كذلك نفس الارضاع **مسألة**
 لا تقبل شهادة المرضعة وحدها بالرضاع ^{اصلاً} عندنا اجمع خلافاً لبعض الشافعية اما اذا
 شهد مع ثلث نسوة بناء على قبول شهادة ثلث فيه متحصنات فان شهدت اربعاً

رضا غير محققا

١٢٢

رضا غير محققا على التفصيل ولم يسند الى نفسها قبل وفي وجهه للشافعية لا تقبل كما لو
 شهد الحاكم بعد الغزل بالحكم وقال حكم به حاكم غير مسند اياه الى نفسه لم يقبل وان اسنده ^{الى}
 نفسها فشهد انها ارضعه فان ادعت الاجرة بطلت شهادتها لانها تشهد لنفسها وفي وجه
 للشافعية لا تقبل في ثبوت الاجرة وتقبل في نشر الحرمة والا فوجهان اولهما واستصحابه حكم
 في شرح الفواعل القول لعدم اسرارها بهذا الشهادته بغيره ولا اسند فاعلمها ضررا
 عليها به اقوى من علم غيرها به ورواية ابن بكير السالفة مشعر بذلك ويحمل البطلان لان
 شهادته الانسان على فعل نفسه غير مقبولة كما ان الحاكم المعروف لا تقبل شهادته على حكم نفسه
 كذا القسام لو شهد على نفسه واما لو شهدت مع ثلث انها ولدته فلا تقبل شهادتها ^{قطعا}
 لثبوت النكاح والميراث **مسألة** لو شهد ام المراءة او جدتها او بنتها او ام الزوج
 او جدته او بنته بالرضاع بينها وبين الزوج مع ثمة مضاب البينة ويحقق شرطها ^{لقول}
 سمعت عند اصحابنا وسواء في ذلك اكان المدعى للرضاع الزوج ام المراءة الا ان يضمن
 شهادته البنت الشهادته على الوالد كما اذا ادعت الزوج الرضاع وانكر الزوج فشهد
 به بنته فذلك شهادة على الوالد وقالت العامة اذا ادعت المراءة وانكر الرجل لم يقبل
 شهادته ام المراءة وبنتها لانها شهادة امما للبنت واللام واذا انعكس الامر فبطلت ^{لها}
 شهادته على البنت وعلى الام وذلك عندنا ساقط لان علاقة الامومة والبنته خبر ما
 من قبول الشهادته وحكي في التذكرة عن بعض الشافعية انه لا يثبت شهادته البنت على امها
 بانها ارضعت من ام الزوج لان شهادة الرضاع بشرط بينه شاهدين الثدى والامضا
 قال جدي رحمه الله تعالى في شرح الفواعل قد يقال ان محل الشهادة قد يثبت بقول الابن
 القات على وجه يثبت البين قلت ويقال لعلها تكون من شهادة الفرع على قول من يصح
 شهادة النساء في موضع يقبل شهادتهن فيه اصلا سواء كان الاصل رجلا او نساء و
 سواء كان الموضع مما يقبل فيه شهادتهن منظمات او منفردات مضاب ايضا ولو شهدت الام
 او البنت من غير تقدم الدعوى على طرفي الحصة قبلت كما اذا شهد ابو المراءة وابنتها او
 ابناهما ان وجهها قد طلبها ابتداء فانها تقبل ولو ادعت الطلاق فشهد له ^{مطلقة}

شهادة الفرع لا تجزئ في حق حو القتل والحدود

١٢٢

شهادة الفرع لا تجزئ في حق حو الله المنعنة لجماعا ونص في الاموال وحقوق الادميين وفيما
فيه مراعاة الحظين كحدا العتد في وحد السرفة خلاف فان العلامة في التذكرة لا يثبت الهلاك
بالشهادة على الشهادة عند علمائنا الاصلالة البرائة واخصاص ورد القبول بالاموال وحقوق
الادميين لا يبعدان يكون مراده اهلالات بحسب ما يتعلق به حو الله سبحانه كالصور والنظر
ماضاهاها من العبادات لا بحسب ما يتعلق به حو انسان كالاجل في الدين وما في مضاهاته
وكذلك لا يسوغ فيه انه شاهد اليقين ينص على ذلك صحيحة الحسن بن محبوب عن العلاء بن
محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو كان الامر اليها لاجزنا شهادة الرجل اذا علم
منه خبر مع يمين الخصم في حق الناس فاما ما كان من حق الله عز وجل او رتبة الهلاك
فلا قال الشيخ في التهذيب الاستصحاب حمل حق الناس في هذا الخبر على الدين و
ما عداه من الحقون لما في اخبار كثيرة فاذن الرضا عن جهة ما يتعلق به نشر الحزمة الا
يجوز فيه الشهادة على الشهادة لا من جهة ما ليس وجب مع ثبوته حقا او غير امثلاثم اذا
سوغنا كون النساء فرعا فيما يقبل فيه شهادة فحق لا بد على كل واحد من الاصل اربع من
الفرع لانه لو كان الفرع من الرجال كان على كل امرأة من الاصل رجلان من الفرع وكل
امرأتين في منزلة رجل واحد فاذا كن في الاصل اربعا موناات لزم في الفرع ست عشرة
مأمونة مسئلة فدا سلفنا لك انه كما يحرم الجمع بين الاختين من انساب من الرضا
في العتد فكذلك لا يحرم في الوطى بالملك لانه الملك اجماعا فاذا وطى واحد من الاختين
الملك كين حرمت عليه الثانية بالاجماع حتى يخرج الاولى عن ملكه فان طى الثانية عالا
فقد فعل حراما ولا يترتب عليه حد السرقة لحق الملك بل انما يستحق عليه النكير بمقدار
ما يراه الحاكم وهل يؤثر ذلك في تحريم الاستماع بالاولى فيه للاصحاب قولان احدهما هو
مذهب الشيخ في النهاية والقاضي عبد العزيز بن البراج وعماد الدين بن حنيفة ومختار العلامة
في المختلف وولد المدفون في الايضاح وشيخنا الشهيد في شرح الارشاد ومسنن حكي
في شرح الفواعل هو الاصح عندنا التحريم الى حيث يموت الثانية او يخرجها عن ملكه لقصد
البيع او الهبة مثلا لا لفرض العود الى الاولى فاما مع الجهل فلا يحريم ينص على ذلك كذا

الحسين بن سعيد
القمي
المرحوم

رضا عتبر مخفى امان

١٢٣

في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال سئل عن رجل كان عند اخوان مملوك كان فوطى احدهما ثم وطى الاخرى قال اذا وطى
 الاخرى حرمت عليه الاولى حتى يموت الاخرى قلت ارايت ان باعها الخلل له الاولى قال ان كان
 باعها الحاجة ولا يخطر على باله من الاخرى شيء فلا ارى بذلك باسا وان كان يبيعها الرجوع في
 الاولى فلا ولا كرامة وفي الصحيح ايضا عن علي بن وثاب عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قلت له الرجل يشترى اخنتين فوطى احدهما ثم يطأ الاخرى قال فاذا وطى الاخرى يحبسها
 لم يحرم عليه الاولى فان وطى الاخرى بعلم انها محرم عليه حرمتا عليه جميعا ومن غير علم
 الفقيه ايضا في الصحيح من طريق ريش المحدثين في جامعه الكافي عن الحلبي عليه السلام
 مثل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام كما في الفقيه بعينه وعن ابي الصباح الكاظم
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام نحوه ذلك وهناك اخبار اخرى كذلك في التفسير وهذا
 من باب المقابلة بنقيض المفسوك كما يمنع القائل من الارث الثاني وهو قول ابن ادريس اخبرني
 المحقق نجم الدين بن سعيد ومختار التذكرة ومستغرب الفوائد مسلك اللغة الدمشقية
 محرم الاولى بوطن الثانية لاصالة الاباحة واستصحابها ولان الحر لا يحرر المحلل ثم
 تحليل الباقية في ملكه بعد اخراج الاخرى من ملكه ولو فرض العود الى الاولى لزوال علة
 الحرمان وهي الجمع بين الاخنتين وهذا القول ضعيف كما قاله شيخنا في شرح الارشاد لنصوص
 الروايات الصحيحة الصريحة مع استثناء ما يبارضها وذكر بعض المتأخرين ان في المسئلة اقوالا
 خمسة في نايبت منها فروع **الاول** هل موجب تحرير وطى الوطوءة منها عليه الزوج
 او الرهن او الكتابة يكفي في افادة تحليل الاخرى فلا بد مما يخرجها من ملكه كالعتق او البيع
 او الهبة استشكله في الفوائد جزم في التذكرة ان الرهن لا يبيد الحل لان منعه من الوطء
 نحو الرهن لا يكونا محرمة عليه وهو يبيد على فكها واسترجاعها اليه اما الزوج والكتابة
 المطلقة نسب الحرمان ولا يبيد هو على رفعه وفي التعليل ضعف فان تعلوق الرهن بها
 فداقضى تحريرها نعم التحرير فيه اضعف منه فيهما والصحيح ما فواه الايضاح واستصححه شرح
 الفوائد هو ان شيئا من ذلك غير مجد بل لا بد من خروج الرتبة عن ملكه لقول **الرواية**

فروع الجمع بين الاثنين بالملوكين

١٢٥

الله عليه من وطى احد الاثنين فلا يطا الاخرى حتى يخرج الاولى عن ملكه **الثاني** هل يكفي مجرد
العقد الناقض عن ملكه بناء على ان الملك ينتقل بنقل بعض العقد ولكن انتقال المنزل لا كما ذهب اليه
المشايخ واما ما يدعى الاستفراء والسرور بانقضاء الخيار استشكله ايضا في الفواعل من ان
النقل ينتقل عليه التجرىم فذهبنا به بخروج الاولى من ملكه فهو غاية التجرىم وقد حصل لو
كانت الغاية الخروج المستفرا للزوم فاجبر البيان عن وقت الحاجة واخذ ما ليس بمكان
السبب من ان الفصول بالخروج قد تمكن من العود اليها ولم يحصل السلطنة على الفسخ بالجناء
فهو في حكم المملوك وفيه منع ظاهر لا ينشأ الدليل عليه واعتبر في الايضاح اشراط اللزوم قال
في شرح الفواعل انه بعد الاخراج اللازم متمكن من العود اليها بالشراء والانهاء غير ذلك من
العقود الناقلة فلو اشرىم لاشترىها والا قرب عدا اشراط اللزوم فالت بين الصوبين فرقان
مؤثر بعد استفراء الخروج عن ملكه قبل اللزوم ولكن ما استفريه هو الصحيح وفوقه على مفا
النصر الثالث قال في التذكرة لو باع بشرط الخيار فكل موضع يجوز للبائع الوطى لا محل
الثانية وجه لا يجوز فوجهان للشافعية هذا كلامه وظاهر النص يعطى اسواء الحكم في امنا
الخيار من غير شرط للحقوق الاخراج عن الملك **الرابع** الوطى في الفيل والدبر سواء في غيرهما
لحقوق الدخول النكاح والفرش بكل منهما واما مقدما في الوفاق كاللسن والقبيل والنظر
بشهوة فكذلك على الاشبه وان كان للزوم فيه مجال خاص لو اخرج احدهما عن ملكه
بعض من العقود الناقلة ثم فسخ البيع مثلا او ردت بعيب او قاله فلا بد من الاستبراء للملك
الحادث وكذا الوطى لها وجهان او عجزت المكاتبه فاسترها ثم ان كان قد وطى الاخرى لم يخل
الزوم حتى يخرج الموطونة من ملكه **السابع** لو كان الوطى بشهوة فهو كالوطى مع العلم في
اثمار تحريره الثانية لعدم القصور قبل يخل العقد لانها كانت جنة في حكم الاجنبية ولو
كانت الموطونة منها محرمة بسبب خزانة لو كانت وثنية او مزوجة او اخته من الرضا عذوق
بشهوة قال في التذكرة يجوز وطى الاخرى لان الاولى محرمة وفيه تأمل **السادس** لو ملكا ما بينهما
وطى احدهما حرمت الاخرى على التاميد فان وطى المحرمة عالما استوجب الحد ولم يشرع
الاولى لان الزنا الطاري لا يشرع فيه وان كان جاهلا بالاصل او بالحكم قبل تحريره الاولى



رَبِّنا مُحَمَّدٌ مَا دَفَعَا

١٧٤

مؤيد وحكام في التذكرة عن الشافعية ولا يعول عليه **مسألة** اذا وطئ امه بالملك
قال الشيخ في الخلاف والمبطل يجوز له ان يزوج باختها فخر عليه الموطوءة مادامت الثا^{نية}
زوجته وهو مخار الخنزير والتذكرة وفواءه الايضاح وايضا شرح الفواعل هو الاصح
لان النكاح اقوى من الوطئ بمالك اليهين فاذا اجتمعوا وجب التقدم ^{تقدم} الاقوى الاستفراش بالنكاح
اقوى لانه يتعلق به الظهار والطلاق والابلاء واللعان الميراث وسائر الاحكام واذا كان فراش
النكاح اقوى لم يندفع بالاضعف ولم يفت في الفواعل يجوز لاحتمال المنع لان الامه تفسر
للوطئ فراشا للكون الولديه واذا كانت مفترشة فلا يجوز ان يرد نكاح الاخت على فراشها كما
لا يرد نكاح الميرثه على نكاح اخيها والجواب انه قياس باطل مع قيام الفارق لان الفراش بالنكاح
اقوى من فراش الوطئ بمالك اليهين **مسألة** لا خلاف ان يخرج بهاد حال بنت الاخ على ^{لعمري}
وكذلك بنت الاخت على الخالة بعد النكاح بعم العمومة والنكاح من النسب من الرضا فلا
يجوز جمعهما في العقد الا بالاذن سواء في ذلك كونها حرة بين او امينة او على التفسير او
جمعهما في الوطئ بمالك اليهين ففي الفواعل ادان فيه اشكال او تصور هناك صوتك كون العمه
بنت اخيها او الخالة وبنت اخيها مملوكه بين للوطئ كون العمه او الخالة مملوكه وبنت الاخ
او الاخت معفورة عليها له وحكم ذلك فاذا وطئ العمه مثلا بالملك فالاشكال في يخرج بهاد
بنت الاخ عابه بالملك بنشئ من تناول قوله عليه السلام لا تنكح المرثه على عمتها وخبر من
النصوص اياه بناء على ان النكاح حبيث في الوطئ من شيوخ استقر له شرعا في العقد لا بد من
ارادته للمنع عنه واللفظ لا يستعمل في معنيته اللغوي والشرعي معا وبعض الاخبار مخرج بالثبوت
وايضاح سلطنة النكاح بالنسبة الى الامه لولاها ولا عيبا ولا ذنبا معه فكيف يقع سلطنتها
عليه بحيث يوقف نكاحها المملوكه على اذنها به والاقوى الاول فافا للايضاح لقول
الشافعية عابه السلام في صحيحه ابي صباح الكا في عنه لا يحل للرجل ان يجمع بين المرثه وحماتها
ولا بين المرثه وخالها ولو وطئ العمه مثلا بالملك فالاشكال في جواز العقد على بنت الاخ ^{ضعف}
كما في العقد على اخت الموطوءة بالملك فان عقد عليها فالوجه لو وقف حل ووطئ العمه المملوكه ^{على}
رضاها بنكاح بنت اخيها المعفورة عليها ولا استبعاد بعد فوض لالة ^{لعل} ففضا ^{لعل}

في اخبات الاخ والاخت على العترة والحالة

١٢٧

وان عقد على العمة مثلاً ثواراد وطى بنت الاخ بالملك فوجه الاشكال في نطقنا الحل على الاذن
 ما فذ كرا ولا والوفى اوى بالفوق هنا اولى لان السرة في ذلك نكريم العمة او الحالة فاذا كان
 حرة دونها كانت ونها كانت احب براعاة النكريم **كافراً** اذا عقد على بنت الاخ او بنت
 الاخت وعند العمة او الحالة فان وقع العقد باذن العمة والحالة فلا بحث في الصحة ^{عند}
 الا الصدف فان ظاهره في المفتح القول بالخبريم مطلقاً كما ذهب اليه العامة ولا يجوز
 بعضها عند ادخال العمة او الحالة على بنت الاخ او بنت الاخت وان كان من غير سبب الا
 منها فلا يصح فيها قول الاول بطلان العقد الداخلة من باس فيقع فاسداً ولا يجدي رضا
 المدخول عليها اخيراً فاذا رضى ^ك ايجب الى سبب ان العقد ينزل بذلك عقد المدخول
 عليها فيكون لها الخيار في فسخ عقد نفسها واعتزال الزوج من غير طلاق وهو مذهب ابن ابي
 ومن افقه الثاني بطلان عقد الداخلة وبقاء عقد المدخول عليها على ما كان من غير خيال
 الفسخ والاعتزال ذهب اليه المحقق نجم الدين في كتابه وهو الصحيح عند في المذهب الثالث
 ينزل عقد الداخلة خاصة فيقع موقوف الصحة على رضا المدخول عليها فيها رضى له
 واستمر ما عقد لها فثبت للزوج على حاله قال به العلامة وجمع من المتأخرين وربما
 عكس عن المحقق ايضا الرابع ينزل العقد من جميعا فالمدخول عليها مخيرة ان شاءت فنسخ عقد
 الداخلة وان شاءت امضته وان شاءت فنسخ عقد نفسها واذا رضى استمر العقد
 واستمر على اللزوم وهو قول الشيخين سلا بن عبد العزيز الخامس ينزل العقد من حد
 خيار المدلول عليها في فسخ عقد الداخلة بل هي مخيرة بين الرضا بذلك وبين فسخ عقد نفسها
 والاعتزال عن الزوج لا بطلان اخوان عماد الدين بن حنيفة والقاضي ابن البراج ^{يليه}
 اخرج ابن اديس على بطلان عقد الداخلة بان العقد على بنت اخ الزوج او بنت اخها
 منى عنه والنهي يدل على الفسا اما انه منى عنه والنهي يدل على الفسا اما انه منى عنه
 فانقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ^{والصحيح}
 الكائن عن الصادق عليه السلام قال لا ينكح الرجلان جميع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
 خالتها وصحبة ابي عبيدة الحذاء قال سمعت الصادق عليه السلام يقول لا تنكح المرأة على

عصية اخوتها ما دام

١٢٨

عصيتها ولا على خالتها ولا على اخوتها من الرضا حذ وهذا انما هو مع عدم الاذن وكون الطارى
 نكاحها هي بنت الاخ او بنت لاخت اما مع الاذن او كون الطارى نكاح العمّة او الخالة ^{بناتها}
 يقولون بالصحة ونذكر على ذلك صحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا تزوج ابنة ^خ
 على خالتها الا باذنها وتزوج الخالة على ابنته الاخت بعين اذنها والاجماع على مساواة
 العمّة والخالة في ذلك واما ان النهي يدل على الفساق فقد بين في الاصول واما انزل
 عند المدخل عليها فلم يتعرض للاجتناب عليه واعترض عليه في المخالف بان النهي لا يدل
 على الفساق في المعاملات انما ذلك في العبادات وبانه لو وقع العقد الطارى فاسدا لم يكن
 للتحريم في فسخ عقد نفسها وجه لان المقضي للفسخ الجمع ومع وقوع العقد فاسدا لا يجمع في
 في شرح القواعد ولقائل ان يقول ان النهي في المعاملات وان لم يدل على الفساق بنضه
 لكنه اذا دل على عدم صلاحية المصنوع عليها للنكاح فهو دال على الفساق من هذه
 الجهة كما في نكاح ^{لن} الاخت والعمّة والخالة وكما في النهي عن بيع الغر في البيع النهي في محله
 النزاع من هذا السبيل فمن يقول الفرق بين العبادات والمعاملات في دلالة النهي على
 الفساد كما مظاهرت دار على المسن ما رث به على الافواه ولا عرف له في مفسر الجليل
 اصلا وقد خصنا من القول وحققنا من الحق فيه في السبع الشداد واضحا ان مطلق النهي
 عن عمل ما عبادة كان او معاملة ان كان متعلقا بنفس العمل او جزءا من اجزاء ذاته
 او شرط تاما من شروط وجهه كما النهي عن التمسك في الحفظ عن الصلوة في مكان مخصوص
 والنهي عن بيع العبد بالنسيئة او بيعه بغيره في مفسر معلوم الفساد من
 هذا السبيل النهي عن نكاح المحرمات وان كان قد تعلّق بوصف تاما من الاوصاف للاذن
 او امر تاما من الامور المتعارفة خارج من قوام اصل الذات وعمّا يتعلق به قوام الذات والو
 من اجزاء الذات وشروط الحصول فليس يلزم من ذلك فساد العمل بل انما يلزم من ترتب
 الاثم على الاثبات بالمنهي عنه كما هو الطاهر من الابدية المخصوصة او غيرها وكذلك اولى
 التقدير كما النهي عن البيع في النداء وايضا لو موثى بالتسليم فالنكاح من ضرر العباد
 على ما قد سلفنا ذكره فالنهي هناك دال على الفساد اتفاقا وبمسك العلامة ^{من} على ما

في
 تحريم
 نكاح
 بناتها
 بناتها
 بناتها

حكم عقد النكاح والاخت والعقد

١٢٩

فإن روم عقد المدخول عليها باصالة البقاء وبأن المنق عنه هو الطاري فيخص بمقتضى
 انتهى فان فسد فلا بحث وان كان موفو فارجح الاول بسبب لزومه فلا يلزم تجد نزل له
 وفي نزل العقد الطاري عد وفوعه فاسدا بعوم قوله جل سلطانه او فوايا لعقود
 فالشائع فيه اذا عطفه رضا من يعتبر رضاه اندرج في هذا العمود فوجب الحكم بصحة
 قبل الرضا لا يكون فاسدا والا لم ينقلب صحيحا فيكون منزلا موفو فالزومه على الرضا
 بانه عند صد ريدن رضا من يعتبر في صحته رضاه فكان موفو فاعلى رضاه كما الضاد من
 الفضول ولا دلالة للاختار والسابقة على انه من دون سبق الرضا يكون فاسدا بل مقفلا
 المنع من العقد بدون الاذن ذلك مع عد التصريح بالبطلان اعم من كون الاذن سابقا او لاحقا
 قلت روى محمد بن أحمد بن يحيى في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل
 امرأة تزوجت على عتقها وخالتها قال لا بأس قال تزوج العمة والخالة على ابنة الاخ وبنت الاخ
 ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العمة والخالة الا برضاها منهما من فعل فتكاحه باطل فهذا
 صريح في التخصيص على البطلان ما في شرح الشرايع من صحة السند لان في طريقه بنان بن محمد
 حاله مجهول غير خفي السقوط عند المنهرفان بنان بن محمد اخو احمد بن محمد بن عيسى وجلالتهما
 في شدة الظهور واستصحاب الاسانيد التي في طريقها بنان من الذابغات المسطرة القول
 وصحة محمد بن مسلم السابقة او ضاكالناصة على اعتبار سبق الاذن في الصحة فاقم معاني
 الباء الا لصان والسابق الى الفهم في مثل ذلك المصاحبة او البيعة فيجب اعتبار حصوله
 في وقت عقد التزويج وكذلك موثقة التكون عن الصان عليه السلام ان عليا صلوات الله
 عليه اني برجل تزوج امرأة على خالتها فجلد وفروقت بينهما وانما يقع ذلك مع عد الاذن على
 ما عليه السواد الاعظم من الاصحاب هو المطلوب اما الاصل والعمود فعرو لان عن العمل بعد
 ورود النص المختص واستدل الشبان على نزل العقد بنان العقد الطاري صحيح فيندفع
 العقدان فينزل لان قال في المختلف متصرا لهما وكلام الاصحاب ليس فيه استبعاد لان عقد
 الداخلية صحيح في نفسه لصدره من اهله في محله جامع لشرائط الصحة واذا وقع صحيحا تساوت
 نسبته ونسبة عقد المدخول عليها الى عد الزوم فكما كان لها فتح عقد الداخلية كان لها فتح عقد



رصيد المحتوي مفاد

١٣

وهذا الانتصار في غاية الضعف جدا فقد دربت ان بطلان عقد الدخول مسيئتين
 السبيل وعلى تقدير صحة فشاوي النسب غير صحيح كما قاله في الايضاح لسبق ثبوت اللزوم
 للعقد السابق واللازم لا يفلح جازا من غير دليل يقضي به فان قيل لزومه السابق انما كان في
 ظاهر الحال بحسب علمنا الظاهري لا بحسب نفس الامر على ما في علم الله سبحانه فليعلم بالبرهان الاطلاق
 في نفس الامر كما ليس يلزم في عقد الفصولي عند عقد الاجازة انقلابه من الصحة الى البطلان في
 نفس الامر وبحسب علم الله العزيز العليم عز سلطانه قلت المجبة في عقد الفصولي مطلقا بطلانه
 نفسه رأسا وعده وقوعه في اصله من بدو الامر على ما قد بيناه في مظانته فما ظنك بما نحن في
 بانه وهو احد من عقد الفصولي بالبطلان اذ ليس للمدخل عليها سلطان على الامر في عقد الدخول
 ولا هي من اركان العقد بل انما رضاها شرط صحته بخلاف الزوجة مثلا في عقد الفصولي فانها
 ركن العقد وببطلانها امر ابطاله والرضا بوقوعه فاجازتها اقوى في افادة الصحة من اجازة
 المدخل عليها من هذا الوجه فليست اقل في قايمة فيها بينات **الاول** قال القاضي ابن
 البرج وان امر بضرر العدة والحالة بذلك ولم يفسخ الزوج العقد كان لها اعتراله وهذا القول
 بظاهره عطي ان العدة والحالة ليس لها فسخ عقد الدخول بل للزوج سلطنة الفسخ ولو يفسخ
 الفسخ للزوج لا بطلان مع ندون ضعف لانه على تقدير بطلان العقد يكون بالنسبة الى
 الزوج لازما فلا يكون له فسخه وان كان منسلا بالنسبة الى اذن المدخل عليها **الثاني** لو فلان
 المدخل عليها ان يفسخ نكاحها لا يجب لارتقاب حتى يخرج الفاسخة من عدتها للبينة كما
 سائر الفسوخ وقد نص على ذلك ابن ادريس فلا تقضي لها عليه وحل له وطى الدخول وكذلك
 العقد على اخذ الفاسخة وعلى خامسة من جهن الفسخ وابن حزم والقاضي فابو جوب لا رتقا
 الى انقضاء العدة فيمهر عليه في العدة وطوبى بنت الاخ والايخت والعقد على اخنها
 وعلى الخامسة ويلزمه وجوب الانقضاء عليهما من العدة **الثالث** ذكرت العامة ان
 الضابط هناك تحريم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة او رضاع لو كانت احدهما ذكرا
 لمهر عليه نكاح الاخرى فيدخل فيه الجمع بين الاخنتين وبنت البنت وامها وان علب وانشها
 وان سفلت وكذلك الجمع بين المربة وعمتها او عمة احد ابويها وكذلك بين المربة وحالتها او

هذا هو المختار في
 نكاح المهر والمهر
 في نكاح المهر والمهر
 في نكاح المهر والمهر

شرح آية من القرآن

احدا بوجهها وعلى قول الصدوق يصح هذا الضابط على عمومته وعلى القول الذي
 فيما عدا الجمع بين العمة وبينت الاخ والحالة وبينت الاخ مع الاذن للزواج الرابع
 لو كانت الداخلة العمة او الحالة نسا او رضاعا والمدخول عليها بنت الاخ او بنت
 الاخنت مع عدم علم العمة والحالة بذلك فكذلك الاقوى ببل الاصح عندى بطلان
 عقد اللاحقة من رأس لصراحة نصوص الاحاديث ولا سيما صحيحة ابي الصباح النكاح
 ومنفرد بالعلامة في الفواعل وفتح العقد من زنا حيث قال وله ادخال العمة
 والحالة على بنت الاخ وبينت الاخ وان كرهنا والافرب ان للعمة والحالة فتح
 عقدهما لوجهنا لا المدخول عليها قال جدى المحقق الحريرى على الله تعالى مقامه في
 الشرح احذوا لكلامه فخر المدة فتن في الايضاح وتخييفه انه اذا تزوج عمة زوج
 او خالتها مع علم العمة والحالة صح النكاح ولم يلحق الى رضا بنت الاخ وبينت الاخ
 ولو جهلنا فالافرب عند المصنف ان لها فتح عقدهما اذا عملنا وليس لها فتح عقد
 المدخول عليها هذا هو الظاهر ويمكن ان يكون المراد لا المدخول عليها فانه ليس لها
 فتح عقد هابل على الحكم الاول مارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 قال لا تزوج ابنة الاخنت على خالتها الا باذنها وتزوج الحالة على ابنة الاخنت
 بغير اذنها ولم يضر بين العمة والحالة احد فالفرق احداث وروى محمد بن مسلم عن
 الباقر عليه السلام قال لا تزوج الحالة والعمة على ابنة الاخ وابنة الاخنت بغير
 اذنها واما الحكم الثاني فوجه الضرب فيه ان الجمع بدون الاذن ممنوع منه ولا
 سبيل الى افسا عقد المدخول عليها ما سبق لزومه ولا الى بطلان عقد اللاحقة
 لان الجمع ان كان ممنوعا منه الا ان المنع ينشئ بالرضا فحينئذ يكون موافقا على هذا
 والحالة فان رضينا لزم والا كان لهما الفسخ ويؤيد ان المحجب في ذلك لهما لان
 كسرهما فاذا رضينا انشئ السبب بحمل بطلان العقد الطارى من رأس
 لبثت النهى عنه والنهى في غير العبادات انما لا يبدل على الفسا اذا لم يكن واجعا
 الى شئ من اركان العقد فاما اذا رجع الى بعض الاركان كبيع المجهول والعقد على بعض ما



عن محققنا ما في فقه

١٣٢

فان العقد يقع باطلا فطعا والخير في هذه المسئلة ان رضا العمّة والخالة ان
 كان شرطاً لصحة العقد كان العقد المشرط بالرضا اذ اوقع بدونه باطلا وان
 كان من جملة السبب لم يحكم بالبطلان لكن يقع العقد منزلاً واللاج من الاشراط ^{النصوص}
 قوله روح مبيّله ثم قال وهذا احتمال ثالث وهو تنزيل العقد من عمالان كلا من
 العقد من بالنظر الى ذاته صحيح وصحته ثانياً صحة الآخر ولا اولوية في هذا فان ضعفه
 ظاهر فان الاولوية للعقد السابق محققة ولو بغير عرض الشارح الفاضل لهذا هذا
 الاحتمال هنا وسببنا مثله فلا في نظير هذه المسئلة **الخامس** قال في القواعد
 حرّم بنت اخت الزوجة معها وبنت اجنها وان تزكنا على اشكال بحرّم جمع مان لم
 بحرّم الزوجة فان اجازت صح فقال الشارح المحقق ان الحرّم كما يتعلق ببنت الاخ والآ
 للصلب كذا يتعلق بغيرهما على اشكال وهو المراد بقوله وان تزكنا ومنشأ الاشكال من
 ان المفهوم من بحرّم ادخال بنت اخت الزوجة وبنت اجنها عليها انما هو احترام العمّة
 ولهذا الورضتها انتهى الحرّم فقيهاً منها اولى لان بعد الدرجة يقتضي زيادة الاحترام
 ومن حيث ان النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدق ذلك الا على بنت
 الصلب لان بنت البنت لا يصدق عليها البنت الا مجازاً والاول ارجح نظراً الى
 استفادة ذلك بالفتوى بالفتوى ولان الاحتياط في الفروج هو المطلوب انتهى
 كلامه والفتوى عندك على ربح والاصح بطلان العقد راساً لا توقفه على الاجازة كما قد
 حجت ان النصوص عليه والمصريح به عند الاصحاب هو ان للعمّة والخالة حقوقاً من
 كما في انهما بمنزلة امها كان الحكم كما ذكر في الرسالة الجامعة والفتاوى ومن حيث ان
 النص لم يرد الا على بنت الاخ والاخت ولا يصدق ذلك الا على بنت الصلب لان
 بنت البنت لا يصدق عليها البنت الا مجازاً والاول ارجح نظراً الى استفادة ذلك بالفتوى
 ولان الاحتياط في الفروج هو المطلوب انتهى كلامه والفتوى عندك على ما ربح والاصح
 اوضحناه والحكم في نظير هذه المسئلة اعني ادخال العمّة والخالة على بنت بنت الاخ
 وبنت بنت الاخت ايضا على هذا السبيل وبنت بنت الاخت ايضا على هذا السبيل

في تزويج منكوها في الفأبلة

١٣٣

احد ابويها وعلى قول الصدوق يصح هذا الصابط على عمومته وعلى القول الذابغ فيما عدا الجمع
بين العم وبنت الاخ والحالة وبنت الاخ مع الاذن للروايات **خامسة** فيها طائفة من
اللوحي والتمتات الاحكام والاداب الوطائف النوادر **سادسة** تحرم على الولد منكو
الحمد لابيها او لامته وان علا وابن علي الاب منكوحة ابن ابيه او ابن بنته وان نزل وسواء في
ذلك النسب الرضاع ولا تحرم ام منكوحة احدهما على الاخر الى حيث علمت ولا بناها
الى حيث نزلن نعم بكرة الشاخي بين ابن الرجل من النسب من الرضاع وبنت وجه المدخول
بها التي ولدتها بعد خروجهما عن جباله نكاحه فاما بنتها المولودة قبل نكاحها فوطأها
زوجته فلا بأس وردت بذلك الرواية وحكمه به الاضاح **سابعة** اخلف الروايات في
تزويج القابلة وابنتها من طريق الصدوق في الفقيه ورئيس الحديث في الكافي صحيحه
بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ان قبلت ومررت فلفوا بل اكثر من ذلك وان
قبلت وربت حرمت عليه وروى الا بوجفرون الثلثة رضوان الله تعالى عليهم بالاسناد
عن ابي محمد الانصاري عن عمر بن شمر عن جابر بن يزيد الجعفي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام
عن القابلة ايجل المولود ان ينكحها قال لا ولا ابنتها هي بعض امهاته ومن طريق الفقيه هي
كععض امهاته ومن طريق الانصاري من بعض امهاته وعن علي بن الحكم عن علي بن حمزة
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزوج المرأة التي قبلت ولا ابنتها ومن
طريق الكافي عن ابن ابي عمير عن حماد السدكي عن عمر بن شمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت
للرجل يزوج قابله قال لا ولا ابنتها ومن طريقه عن ابيان بن عثمان عن ابراهيم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا استقبل الصبي القابلة بوجهه حرمت عليه ولدها قال الشيخ في
الاستبصار الوجه ان يحل ذلك على وجه ضرب من الكراهية اذا كانت القابلة قد قبلت
رب المولود فاما اذا لم يرب فلينكحها ايضا والذي يكشف عما ذكرناه ما رواه احمد بن
محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد قال سئلت ابا الحسن عليه السلام
عن القابلة تقبل الرجل ايجل له ان يزوجها فقال ان كانت قد قبلت المرأة والمرتين الثلث
فلا بأس ان كانت قد قبلت وربته وكفلته فان اتفق نكحها وولدي في خبر اخر

في تزويج منكوها
في الفأبلة

المرأة
التي تقبل المولود
كراهية بشر كراهية
وتشبهه للنسب الى نفسه
انما كراهية الامم للذكور
والنساء في شدة حمرة دفيه
الاعدية لعمدة في نسبها
والعهد منه وانما

صديقي ونحن نقول بل الوجه الحمل على الكراهية مطلقا وعلى الكراهية الشديدة اذا ما
 لها فقلت ورب جمعا بين الاخبار وانما قصدنا عن الحمل على الجريم مادواه الشيخ في الصحيح
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت للرضا عليه السلام ينزج الرجل المرأة التي قبلت
 قال سبحان الله ما حرم عليه من ذلك ضابطا فان في الحر من المصلحة كل امرأة حرة
 والى بالنكاح الصحيح كان او متعة او ملك يمين يشبهه كنكاح الشبهة وسواء كانت الاولى
 عن ثناء او سقط فلا اغتيا بلين البهية ولا لبن الرجل ولا لبن المينة ولا من لبنها من غير
 ولادة ولا من لبنها من فاء ويعتد بلين المنكوحه بالشبهة على الاقوى والقوى عندك على
 فواء ضابطا في الصحيح من طريق الصدوق في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن جميل
 صالح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما احب للرجل المسلم ان ينزج
 ضرة كانت لامه مع غير ابيه ففرضا شدة الكراهية وسواء في ذلك امه وابوه من
 القرابة ومن الرضا ضابطا لا يشترط اذن الزوج ولا اذن المولى في الرضا اما
 الزوج فلا نه ليس يملك الزوجة ولا لبنها وان كان اللبن منسوب اليه وعابه ما هناك
 يسلم من الارضاع ارتكاب جرم يعطيل بعض حقوق الزوج من الانتفاع بها ولا يلزم من
 ذلك نفى مرتبة نشر الجريم على هذا الارضاع واما المولى فلان كونه مالكا للامة انما يسلم
 كون ضرتها في لبنها غير مانع الا بآذنه ولا مدافعه بين عد جواز مباشر الارضاع
 نشر الحرمة عليه ضابطا الاصح من سبيل لالة الرقابة على ما قد استبان في نقل
 القول ان الرضا من لبن الزنا انما يرتب عليه الكراهية الشديدة دون الجريم خلافا
 لابن الجبند في كتابه الاحدى للشيخ في موضع من المبسوط فحكم الزاني بالنسبة الى بنته الزانية
 والزانية بالنسبة الى ابنها الرضا وعمله ولد الزنا من الرضا بالنسبة الى الزاني
 الذي هو ابو الرضا من لبن الزنا وزوج بنت الزنا من الرضا عنه بالنسبة الى امها الرضا
 الزانية وسائر ما اشبهها كلها الكراهية لا الجريم واما من تلقاء القرابة فالجريم المتعلق
 بالنسبة يثبت من جهة الزنا اذا تولد منه ولد فحرم على الزاني المخلوقة من مائه كما حرم على
 الزانية المتولد منها بالزنا اجماعا من اصحابنا لان ذلك بعد لاد في اللغة وموجب لفظة

في الرضا من لبن الزنا

في اللولح والاراب لوقا

١٣٥

وان انقضى عنه بثوث بعض الاحكام شرعا كاستحسان الارث مثلا لفقد بعض الشرايط او حصول
 شيء من الموانع كما لا ارث للكافر من ابيه المسلم ولا للفانث من ابيه المقتول وتعليق ابن ادرس
 المنع بكون المتولد من الزنا كافرا فلا يحمل على المسلم مع عدم بثوته غير مستقيم لخلفه عن الحكم فيما
 كان الزاني كافرا فاما ما بان في الاحكام كحل نظر الزاني الى بنته والزانية الى ابنها والامتنان بالقرابة
 لو ملك اباه او ابنته من الزنا وما جرى مجراه ورد شهادته ولدا الزنا على ابيه حيث تقبل شهادته
 على من عداه وسقوط القود اذا ما قتل الزاني ولدت من الزنا ومخرجه حليلا ولدا الزنا على
 الزانية وزوج بنت الزنا على امها الزانية الى غير ذلك من نوابع التبع ففقدنا مشكله العلامة
 والاصح وفاقا لحديثي الخبر اهل الله تعالى ثبوت في شرح الفواعل عدم التماثل في شيء من هذه الاحكام
 الا على سبيل الكراهة اخذنا بجماع الاحتياط وتمسكا بحكم الاصل حتى يثبت النافل ومخرجه النكاح
 ليس ينافي ذلك فان حمل الفروج حكمه يوجب ثبوت الفواعل على ثبوت النقص ولا يكفي في استحلال
 الفرج عدم القطع بالجهة المحرمة لانه امر مبني على شدة الاحتياط وكما لا استحاطة ضابطه
 الرضاع مؤثر في الطباع وتنبعث عنه جلة الملكات وغيرها الاخلاق فقد قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انا سبط لداود ويري انا افصح العرب ببدايتي من قرينش ونشأت في
 بني سعد وارفضعت في بني نهره وفي موثقة غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله الصادق عليه
 السلام قال قال امير المؤمنين صلوات الله عليه انظروا من مرضع اولادكم فان الولد يشب عليه وفي
 الصحيح عن هرون بن مسلم عن سعد بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه
 السلام يقول لا ترضعوا الجفأ فان اللبن يغلب لطباع وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 سلم لا ترضعوا الجفأ فان الولد يشب عليه وفي صحجة حسنة لمحمد بن فهد الجلي الكوفي
 فتمارواه غاصم بن حميد عنه عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال لا ترضعوا الجفأ فان
 اللبن يغلب وان الغلام ينزع الى اللبن يعني الى الطرفة والرحونة والحق وفي الصحيح عن فضيل
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالرضاع من الطفوت فان اللبن يغلب وفي
 معناها اخبار اخر سواها فلذلك حكم الاصحاب بكراهة استرضاع الكافرة وانها اشد
 كراهة استرضاع الجفأ فان اضطر الى ذلك استرضع اليهودية او النصرانية ومنعها من

في شرح صحيح مسلم



رضاعه مخفوناً ما

ع ١٣

الحمر واكل لحم الخنزير ولو استاجرها للمطافرة شرط عليها تجنب ذلك وينبغي ان يرضعها
 في منزله وليستاجرها على هذا الشرط ولا يسلم الولد اليها لئلا يخله الى منزلها لكونها غريباً مؤنة
 على الوفاء بالشرط وروى الراية بذلك كله عن الصادق عليه السلام ومطافرة الجوسية
 اشكرها به واشتد منها فظاعداً امرأة ولدت من الزنا وابنتها المولودة من ماء الفجور ففي
 الصحيح عن العيص بن علي عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سئلت عن امرأة
 ولدت من الزنا هل يرضع ان يرضع لبنها قال لا يرضع ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا
 وفي الموثق عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد الله الجعفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ولدت من الزنا اتخذها طراً فقال لا يرضعها ولا ابنتها ثم انه قد ورد في الصحيح عن
 حمزة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والجوسية احب
 الى من ولد الزنا وكان لا يرى باساً بولد الزنا اذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالمرأة في حل
 وفي الصحيح يعلو الاسناد عن ابن ابي عمير عن هشام بن سالم وجميل بن راج وسعد بن ابي خلف
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون لها الخادم ففجرت بجناب الى ابنها قال امرها
 فاحملها بطيب اللبن ومن طهر بن سهل بن باد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان
 عن اسحق بن عمار قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن غلام لي وشب على جارية في فاحلها
 فولدت واحمنا الى لبنها فان لها ما صنعنا اطلب لبنها قال نعم فهذا الاختبار على منطوقها
 العمل اذا لمعارض لها ولكن لا يبعد حكم اسنطابة اللبن بذلك الى غير الزانية المملوكة فلا
 يطيع لبن بنت الزنا المخلوطة من ماء الفجور اذا كانت امها امه فاحل مولاها ما صنعت **صاحب**
 افضل ما يرضع به المولود لبن امه فان بغس اسنطاب سترضاع العاقلة المؤمنة العفيفة الواضحة
 الحسناء فقد روى طاهر بن محمد في الموثق عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه ما من مؤمن لبن يرضع به الصبي اعظم بركة عليه من لبن امه ورواه الصدوق
 في الفقيه مرسلان عن علي عليه السلام وفي الحسن عن محمد بن مروان قال قال ابو جعفر عليه
 السلام اسنطاب لولدك بلبن الحسان وابالك والقباح فان اللبن قد بعدك وفي الصحيح عن فضيل
 عن زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليكم بالبوضأ من الطوئ فان اللبن بعدك **في الصحيح**

قد بعض ارباب علمه
 لفظ اللبن لا يطلق الا لبان
 اليهودية من ناقة وبقرة و
 وتعد عن ابن بكير صاحب
 كتاب اصلاح النطق انه
 قال يقال هو احق بلبن
 كبر الام ولا يرضع لبن
 ولكن ما قد ورد في الحديث
 يدفع ذلك منه

في اللوائح الادارية والوظائف

١٣٧

صفوان عن سعد بن سيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ترضع للمجوسية ولا تضع
 له اليهودية والنصرانية ولا يشرب الخمر من ذلك وفي الصحيح عن ابن مسكان عن الحلبي قال
 سئل عن الصبي الذي ولد له من يهودية او نصرانية او مجوسية فوضعه
 في بيتها او رضعه في بئر قال يرضعه في بيتك اليهودية والنصرانية وممنع من شرب الخمر
 وما لا يحل مثل لحم الخنزير ولا يذهب بولدك الى يوثن والزانية لا ترضع ولدك فانه لا
 يحل لك والمجوسية لا ترضع لك ولدك الا ان تضطر اليها وروى عبد الله بن يحيى الكاظمي
 في الحسن عن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن مظاهرة المجوسية
 قال لا ولكن اهل الكتاب ضابطون روى الصدوق في الفقيه مرسلًا ولعمري الجديب ان
 مرسله ومن انزابه في قوم السابيد الصالح على ما قد اسلفناه غير مرة واحد فقال ونظر الصبي
 عليه السلام الى ام اسحق بنت سلمان هي رضع احدا بينهما محمدا واسحق فقال يا ام اسحق لا ترضع
 من ثدي واحد ارضعه من كليهما تكون احدهما طعاما والاخرى شرابا ورواه ربيع بن
 ابو جعفر الكليني في جامعه الكافي مسندا من طريق سلمة بن الخطاب عن محمد بن موسى عن محمد بن
 القاسم بن الوليد عن ابيه عن امه ام اسحق بنت سلمان قالت نظر الى ابو عبد الله عليه السلام
 وانا ارضع احدا بن محمد او اسحق فقال يا ام اسحق لا ترضعه من ثدي واحد ارضعه من كليهما
 يكون احدهما طعاما والاخر شرابا ضابطون روي في الصحيح عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 ابي عبد الله الجلي الكوفي الثقة العين صاحب كتاب الفضائل المعروف عن مولانا الباقر في
 جعفر الاول عليه السلام قال كان لسرجل على عهد علي عليه السلام جاريتان فولدتا جميعا في
 ليلة واحدة احدهما ابنا والاخرى بنتا فحدث صاحبة الابنة فوضعت ابنتها في المهد الذي
 فيه الابن اخذت ام الابنة ابنتها فقالت صاحبة الابنة الابن ابني وقالت صاحبة الابنة
 فمنا كنا الى امير المؤمنين عليه السلام فامر ان يوزن بينهما وقال ايتهما كانت اثقل لينا فالان
 لها وكذلك رواه ابو جعفر الصدوق في الفقيه وابو جعفر الكليني في الكافي وفي الطريق
 الجمهوري انه كان قد وقع ذلك الامر في زمن ثاني منقضي الخلافة فخير في الحكم فرجع الى بحسب
 الموحدين عليه السلام فامر بذلك ضابطون قال المحقق في المعبر قال بعض فقهاءنا الذين

عن
 ابن
 مسكان
 عن
 الحلبي
 قال

عن
 ابن
 مسكان
 عن
 الحلبي
 قال

مرضه مخفون ما

١٣٨

نجس لانه يخرج من مثانه امها وروى السكوني في الموثق عن ابي عبد الله عن ابيه ابي جعفر عليه السلام
 عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه قال قال ابن الجارية وبوطها يغسل منه الثوب
 قبل ان نطعم ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب لا يوله قبل ان نطعم لان لبن الغلام يخرج من العضدين
 والنكبين ذكرها العلامة في المنهوش ثم قال في طرفيها ضعف والصحيح عندنا ان اللبن طاهر
 سواء كان لاني اول ذكر ونحو نقول الضعف ليس بالمعنى المعقود عليه الاصطلاح بل بمعنى اخر
 متوسع فيه اعم من المعنى المصطلح لما فداه ذلك من حال السكوني وما استصحه من الحكم لطفا
 هو الاصح والرواية الموثقة تحمل على التدب كما ذهب اليه شيخنا الشهيد في الذكرى **ضابطه**
 من طريق الكافي باسناده الصحيح عن موسى بن عمر عن علي بن الحسين بن الحسن الضريبي
 سئل ان صحته حديثه عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه يشب الصبي كل سنة اربع اصابع باصابع نفسه وعن عيسى بن يزيد رفعه
 الى ابي عبد الله عليه السلام قال يغزر الغلام لسبع سنين ويومر بالصلوة للشعر ويفرق بينه في
 المضاجع لعشر ويحلم لاربعة عشرة ومنتهى طوله لا يتق وعشرين في منتهى عظمه ثمان وعشرين
 الا الجارب وروى الصدوق في الفقيه مرسل فقال وقال امير المؤمنين عليه السلام
 ير في الصبي سبعا ويؤدب سبعا ويسوم سبعا ومنتهى طوله في ثلث وعشرين سنة ومنتهى
 في خمس وثلاثين سنة وما كان بعد ذلك فما الجارب **ضابطه** من السنة ارضاع المولود هو
 كاملين فاذا انقضى ثلثة اشهر لم يكن به بأس ان نقص عن ذلك كان جورا على الرضيع غير
 ويجوز الزيادة على الحولين ما لم تكن ازيد من شهرين ولكن لا تسحق المرضعة على الزيادة على الحولين
 اجرة وفي الخبر من طريق محمد بن سنان عن عمار بن مروان عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال الرضاع واحد وعشرون شهرا فما نقص فهو جوار على الصبي وفي صحيح ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام وليس لها ان تأخذ في رضاعه فحولين كاملين فان اراد
 فصلا لا عن مرض منها قبل ذلك كان حسنا والفضال هو النظام وفي الصحيح عن محمد بن خالد عن
 محمد بن سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن الصبي هل يرضع اكثر
 من سنتين قال نعم ما بين ثلث فان زاد على سنتين هل على ابويه من ذلك شيء قال لا **ضابطه**

بني في سنة من فوق
 انه يشبه من فوق
 الحث في سنة من فوق
 عبد الله بن علي بن ابي طالب
 الصبي في سنة من فوق
 اسقط من سنة من فوق
 وانما تقديره ان تغزره
 من تغزره ما تقدم من السنة
 فانه من تغزره ما تقدم من السنة
 فيها انما الاصل
 الثاني الاصلية تأويده بالمال
 اقتدر ولا يشبه الماد الحار بالمال
 الموجه لشدة اقتداره في الذكر
 خلاف العبدان في الاداء من
 يشبه والله الالهة في النجاة
 الذخيرة والخبرة بالذلة النجاة
 المجتنبين كذا الاطلاع بالذلة
 على تعدد الباب في الغدة
 وبعضها بالتحريم والاطلاع
 واحتمال النقص في الاطلاع
 الشير في التقدير في فاضل
 من يطعم في الاطلاع
 من الاطلاع في الاطلاع
 طاه وغب في الاطلاع
 الطاهين في الاطلاع
 البير في الاطلاع
 مراعاة القيس في الاطلاع
 منهم في الاطلاع
 الفضل في الاطلاع

بني في سنة من فوق
 انه يشبه من فوق
 الحث في سنة من فوق
 عبد الله بن علي بن ابي طالب
 الصبي في سنة من فوق
 اسقط من سنة من فوق
 وانما تقديره ان تغزره
 من تغزره ما تقدم من السنة
 فانه من تغزره ما تقدم من السنة
 فيها انما الاصل
 الثاني الاصلية تأويده بالمال
 اقتدر ولا يشبه الماد الحار بالمال
 الموجه لشدة اقتداره في الذكر
 خلاف العبدان في الاداء من
 يشبه والله الالهة في النجاة
 الذخيرة والخبرة بالذلة النجاة
 المجتنبين كذا الاطلاع بالذلة
 على تعدد الباب في الغدة
 وبعضها بالتحريم والاطلاع
 واحتمال النقص في الاطلاع
 الشير في التقدير في فاضل
 من يطعم في الاطلاع
 من الاطلاع في الاطلاع
 طاه وغب في الاطلاع
 الطاهين في الاطلاع
 البير في الاطلاع
 مراعاة القيس في الاطلاع
 منهم في الاطلاع
 الفضل في الاطلاع

في اللواحق عند جبر الامر على الارضا

١٣٩

اذا كانت ام الولد حرة لم يجبر على الارضاع في الحولين سواء عليها اكانت شريفة او مشرفة
 موسرة او معسرة نذيلة او نبيلة واكانت بمن نرضع ولدها في العادات اولا واكانت
 مرفوعة على الدوام او ممنوعا بها وكذا لو كانت التزوجة امة فاما ام الولد فلم يولى اجبارها
 ارضاع ولدها واذا تبرعت الام بالارضاع لم يجب على الزوج الزيادة في نفقتها ولولم يبرع
 طلبت الاجرة وجب على الاب فيها اليها من ماله اذا لم يكن للولد مال ولو كانت الحر فطلقة
 طلاقا بائنا واعنته عارفا واجرة على الارضاع جاز للاب عقد الاجارة عليها واعطاؤها
 ابائها ولو كانت في جنابة او مطلقة طلاقا رجعا قال في الخبر فليس له قولان احدهما ان لا
 اجرة لها ولا يصح للاب ان يعقد عليها عقدا جارة للارضاع والثاني جواز ذلك وهو الاثر
 عندك قال وكذا لو اساجرها لخدمته او خدمة غيره لم يجز لاستغراؤها في حقها من الامتناع
 واذا اخذت الام الاجرة ولم يبرع ببيعها في من العقد ففي جواز ان لا يرضعه بنفسها بل
 يرضع له اخرى قولان حوطهما بل ارضها المنع لاختلاف المراضع في الخواص والمنافع واذا
 تبرعت الاجنبية بارضاعه فرضت الام بالبرع فهي احرى به وكذا اذا رضعت باقل من الاجرة
 الاجنبية او بمثلها والافلاب يسلم الى الاجنبية المبصرة او الاقل اجرة وفي الكافي و
 التهذيب الاستبصار مسندا وفي الفقيه مسندا عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجبر الحر
 على ارضاع الولد ويجبر ام الولد ومتى وجد الاب من يرضع الولد باربعة دراهم وقالت الام
 لا يرضعه الا بمئة دراهم فان له ان ينزعه منها الا ان الاصلح له والارفق به ان يترك مع
 قال الله عز وجل وان نكحتم فسترضع له اخرى قلت وجه الاصلح له كون غداة لبنها
 او فن بمنزلة له تغذيه منها ما قبل الولادة ولبنها بعد ها وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض
 اصحابنا عن ابن ابي يعقوب عن مولانا الصادق ابي عبد الله عليه السلام قال قضى امير المؤمنين
 صلوات الله عليه في رجل ثوبه وترك صبيا فاسترضع له قال جرد رضاع الصبي بما يربث من
 ابيه وامه مسسك لو ادعى الاب جود مبصرة وانكرت الام فقد قال الشيخ في المبسو
 الطوق الاب بميمه لانه في حكم النكر لكونه دافعا عن نفسه وجوب الاجرة والاصل برائة
 ذمته منها وثمة وفيه الحق استشكل العلامة لكون الام هي النكر الحق ثابت لها والا

عنه وكفاه انا وطلب عاقبة
 ومعرفة منه



رضا غير محقق امان

١٢٠

عند سقوطه الى ان يثبت وجود المبرعة **مسألة** اوجب ثلثة من الاصحاب منهم العلامة
 في الفوائد وشيخنا البارع الشهيد في اللغة على الامراضا عنها ولد لها اللباء بكسر اللام و
 اسكان باء الموحدة على وزن صيغ وضلع وقال الجوهري في الصحاح اللباء على وزن فعل بكسر
 الفاء وفتح العين هو اول اللبن عند الولادة محجين بان المولود لا يعيش من دونها غالباً وان
 حاش نادراً فلا يشد عظم ولا تقوى بدينه وعند ثلثة لا فرق في عدم الوجوب بين
 اللباء وغيره وبعض الداهيين الى الوجوب بذهاب الى تحديد مقدار ما يجب منه بثلثة ايام
 مستند الى افتقار المولود الى ذلك في الفوق على البقاء ثم اختلف الموجبون في استحقاقها
 الاجرة عليه فقبل بالمنع من ذلك وان كان للرضيع او لوالد مال بعد جواز اخذ الاجرة على
 ما يجب الاثبات به وقبل بالشوبخ واليه ذهب شيخنا الشهيد نظر الى ان وجوب فعل الارضا
 ليس بصلاته كما يجب على مالك الطعام بذله في النجاسة للمضطر اليه وان كان بالاستعانة
 منه بمال اذا كان موسراً فامتنوع من اخذ الاجرة عليه وهو نفس العمل دون عين الطعام او اللبن
 المبدول **مسألة** الحضانة بفتح المهملة قبل الميم من الحزن بالكسر وهو مادون
 الابط اي ضم الحاضن محضونه الى حضنه ومعناه القيام بربية الولد وما يتعلق بها من
 مصلحته مدعى الرضاع وهي حوالان حوالا لا اذ كانت مبرعة بالارضاع او راضية بمأبأ
 غيرها من الاجرة فهي احوى بالحضانة الولد في الحولين لا بسبع لها اخذ اجرة على ذلك ولكن
 بشرط ثمانية الاول ان تكون مسلمة فلا حضنة للكافرة ولورثة على الولد المسلم ببيعة
 لاسلام ابيه اذ لا ولاية للكافر على المسلم لما قد قال تعالى سلطانه ولكن يجعل الله للكافرين
 على المؤمنين سبيلاً ولا يثبت على بينهما ما يالفه منها الثاني ان تكون حرة فلا حضنة
 للبرقعة ولو على التجدد بسبب مقتضى او باقرارها لان منافعتها لسيدها وخدمته متنوعة
 لا وفاتها فهي غير منقضية للحضنة ولا تنافي ولا ية واحكام لا يراها ذلك واذن السيد
 يحد في استحباب الحضانة لها وان كان مصلحة الرضيع ربما اوجب على الولي استحقاق الماذ
 له والمديرة والمكاتبه وام الولد والبعضه عفا كالفقه طلفاً في حد الاستحقاق فان
 كان الولد حرة فحضنته لمن له الحضنة بعد الاما با كان او غيره وان كان رفقاً بالحضنة

داه قول الشيخ بعد اذ في
 انبأ بكسر الفاء وفتح
 العين مد اللام وهو
 اول اللبن في
 النجاس
 فهم
 غير مستند الا امر منه وظهر

فتح
 كسر
 نبي

في اللواحق والوظائف وشروط الخصال

١٤١

السيد وكذلك لو كانت الام حرة وهو يفتن كما لو سبي الطفل واسلمت الام او دخلت في
 الذمة ولو كان الولد متصفا بالحريّة والرقبة تنصف حضانه للسيد للام او لمن سبي
 حضانه الحر من الاقارب الثالث ان تكون عاقلة فالجونة لاحضانه لها اذ لا يثنى منها ^{الحفظ}
 والتعبد للمجنون في نفسه حاج الى من يحضنه وسواء في ذلك المجنون على الاطلاق وعلى
 الانقطاع الا اذا كان نادرا الوقوع غير طویل المدّة فانه في حكم مرض بطيء او نزول في الحيات
 المرض المزمن الشاغل عن التدبير والتهالك كالسل والقالج به وجهان قبل وكذلك يسمى
 ان تمكث من الاستنابة الرابع ان تكون فارغة من حقون الزوج فلو تزوجت سقط
 حقها من الحضانه اجماعا لان النكاح يشغلها بحق الزوج ومنعها من الكفالة ولقول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انت احق ما لم تنكح وقول ابي عبد الله الصادق عليه السلام لم ينكح
 احق بالولد ما لم يتزوج ولا اثر لرضي الزوج كما لا اثر لاذن السيد ولا فرق عندنا بين الزوج
 بفريق الزوج كعم الطفل وبين غيره كالاجنبي عملا باطلاق النص خلافا لبعض الشافعية لئلا
 ان تكون ثقة مأمونة فلا حضانه لها مع ^{النفق} لانها لا تؤمن ان تحون ولا نفس الولد في فطرها
 الهول لا ينه كارض ففر ما الهى فيها من شيء قبلته فلا حظ له من الصلاح في حضانتها ابدا لانه
 ينشأ على طريقتها ولان الفاسق لا خلاف له من الولاية ولا نصيب له من الاحكام وهذا
 مما اعتبر الشيخ في المبسوط واليه ذهب شيخنا الشهيد في قواعد وهو قول العلامة في
 الخبر وفي القواعد استغرب عدل شرط العدالة في الحضانه للام والولاية للاب ربما قيل
 باسقاط عدم الفسوق مع عدل شرط العدالة لبوث الواسطة الحسن ان تكون مقيمة في محلها
 فلو انتقلت منه الى مسافة الفرس سقط حقها من الحضانه اليه ذهب الشيخ في المبسوط ثم نقل عن
 قوامه ان كان المنقل هو الاب لأم احق به وان كانت لام منتقلة فان انتقلت من قرية الى
 بلد فهي احق وان كان انتقالها من بلد الى قرية فالأقرب لآب احق به فقال وهو قوي السابع
 ان يكون الاب مقيما قال شيخنا الشهيد في قواعد لو سافر الاب قبل له استصحاب الولد ^{للفظ}
 حضانه الام الثامن ان تكون سليمة من الامراض المعدية على الاقوى قال شيخنا في قواعد لو كان
 بها جذام او برص وجف العدو امكن كون الاب ولي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمن



عبد المحفوظ امار

١٤٢

المجد وفرار من الاسد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد مرض على مصحح ويجمل بقاء
 حضانتها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عدوى ولا طهارة ووجه الجمع بين الاخبار الجماع على
 ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد المعطلة والجاهلية وان جاز ان الله تعالى يخلو ذلك الرض
 عند المخالطة ونحن نقول فداوينا حق القول فيه في الراشع السماوية **مسألة** اذا تزوجت
 الام بغير الاب سقطت حضانتها اجماعا فان طفلها رجبته فاسقوط مسنم بالاجماع وان
 بانت منه فالأقوى عندنا انه لم يرجع حضانتها استصحابا بالبقاء السقوط وهو قول ابن ادریس
 من وافقه من اهل التحقيق وذهب الشيخ رحمه الله تعالى واباعه الى الرجوع لنا ان استخفافها
 للحضانة فدعياء النص والاجماع بالتزويج فهي قد خرجت بالتزوج عن الاستحسان والحكم
 بالعود ليس له بد من مدرك ومشتق فلا يجيد عن استصحاب السقوط اجماع الشيخ بان المانع من
 حضانتها تزوجه استغالتها عنها بحج التزوج فاذا زال المانع عاد الحق لبقاء النفقة سلبا
 عن العارض وهو ساقط لان علة الاستحسان غير مطلقة بل معينة فاذا جازت الغاية بطلت
 العلة بالنص والاجماع فلا بد للرجوع من علة متأنفة ثم على القول بالرجوع اذا تزوجت ثانيا
 رجع السقوط فاذا خرجت من التزوجة عاد الرجوع وهكذا ابدا وهذا القول قد التزموا بذلك
مسألة اذا سقطت حضانتها بالتزوج ثم مات الاب هي مزروجة فالذي يقتضيه الادلة
 والاصول ان الوصي ومن له الولاية احدى منها بالحضانة وان كانت هي احدى من الوصي
 الوصي ما لم تزوج هو مسلك كلام شيخنا الشهيد في قواعد وفي معناه الدمشقية وصرح
 العلامة في التحرير والارشاد بانه اذا كانت هي احدى من الوصي سواء في ذلك اكانت مزروجة
 ام لا وعبارات باقية الاصحاب محملة بحمله للبيان التقييد بكونها غير مزروجة كما هو الحق على
 ما يقتضيه الاخبار والادلة فان منطوق النصوص ان ذلك شرط في اصل استحقاقها
 للحضانة على الاطلاق وايضا هو مقتضى التعليل بان استغالتها بحقوق الزوج بصدها
 عن الكفالة وبالجملة قول العلامة غير مستند الى شيء من مدارك الاحكام اصلا وغاية التحمل
 ما تخامله بعض شهداء المتأخرين في شرح الشرايع انضاور فيما لو كان الاب فيها بدل على
 اولوية الامر وان كانت مزروجة يعني بذلك ما في الصحيح عن ابن محبوب عن داود الرقي قال

بما في الخبرين
 في كسوفه
 في كسوفه
 في كسوفه

في كسوفه
 في كسوفه
 في كسوفه
 في كسوفه

في اللولح والادب نفصل الحضانة

١٣٣

مثلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة حرة نكحت عبدا فولد لها اولاداً ثم انه طلقها فلم يبق
 مع ولدها فزوجت فلما بلغ العبدانها تزوجت ارا دان باخذ منها ولدها وقال انا احق بهم منك
 ان تزوجت فقال له للعبدان باخذ منها ولدها وان تزوجت فهو يغزو هي احق بولدها منه
 مادام مملوكا فاذا عتق فهو احق بهم منها قال وهكذا الرواية صريحة في الاستحقاق الام
 وان كانت موجهة مع وجود المانع للاب من الحضانة بالرقبة والمصنف غيره حملوا مانع
 الكفر عليها لانه اقوى منها ولم يصحوا بحكم غيرهما من الموانع وظاهر اطلاقهم الاول الحاق
 موته بها ويمكن استفادته من ذلك بطريقين اولى لان المانع الرقبة يقبل الزوال بخلاف مانع الموت
 ولذلك اطلقوا الحكم في الشايق على اجمال فيه وبقي الكلام في بان الموانع ونحن نقول ليس يستفاد
 منه ذلك بوجه اصلا والاولوية منعكة على خلاف ما ظنه فان مانع الرقبة يشغل الرقبة عن كالة
 الطفل بمجدة مولاة ولا كذلك موت الاب وربما بان ذلك بمن يتوب عنه ويقوم مقامه
 الوصي ومن له الولاية الشرعية على وجباتهم وايضا المملوك لا يستحق ولا به الحضانة انما خلا
 من يقوم مقام الاب ايضا لالة الرقبة على حق الحضانة للام المزدوجة في تلك الصوة
 غير مسلمة بل انما مدلولها انها احق بالكالة من الاب للمملوك ولعل ذلك من حيث مراعاة
 مصلحة حال الطفل لا من حيث استحقاقها للحضانة لان التزويج قد يبطله ثم ان طريق
 الاولوية انما يبرز السبب اذا كان كذلك الحكم قطعا على ما فادنا في مفره في علم الاصول
وفصل القول ونحوه ان جفتها من الحضانة فبطل بالتزويج فعود الحق بعد الاب لا
 ينصح الا بانها من دليل الشرع فليس فاما فدرج عليه في شرح اللبنة من بغير قول المثنى
 والام احق من الوصي بقوله وان تزوجت وينفد قوله ولو تزوجت الام سقطت حضانتها
 بقوله بالنقص والاجماع مع وجوب الام كمالا بما ياباه فنه المسئلة ولا يرضاه المحصل بغير الكلام
 المصنف للبارع المحقق **مسئلة** واذا قد استبان ان الوصي والولي مع العدالة اولى بالحضانة
 من الام مع التزويج فليعلم انه لا فرق في ذلك بين التزويج قبل موت الاب وبعد فلو مات
 الاب ثم تزوجت سقطت حضانتها بمقتضى النص والاجماع فيكون من يقوم مقام الاب
 كالوصي العدل اولى بالتدبير الكالة **فكانت الاولى** هل سقطت حضانتها بالتزويج على

الاطلاق كما عليه كلام المحقق في الشرايع وشيخنا البارع في اللهجة او على التقييد بما اذا
 تزوجت بغير الاب كما في عبارة العلامة في الخبر والقواعد الاخبار الناصية هناك ^{مطلقة}
 فيحمل التقييد باعتبار الفهم المرائي ويجعل علو الحكم نظرا الى اطلاق النصوص ^{الثانية}
 لا فرق في حكم حق الحضانة من الرضا بين الذكر والانثى واما بعد الفصال فالأول في
 سبيل الجمع بين الاخبار المطلقة ان الام احوى بالانثى الى سبع سنين مالم تزوج والاب بالذكر
 الى البلوغ وبالانثى بعد السبع الى بلوغها وهذا ما ذهب اليه الشيخ واكثر الاصحاب بعد
 هناك احوال اخر للام الى سبع في الانثى ذهب اليه الشيخ المقيّد وتليين سائر ابن عبد البر
 والى سبع فيهما نقله شيخنا الشهيد فواعده والى سبع في الصبي لو جاوزها وكان معنوها
 كان حكمه حكم الطفل في كون الام احوى به واما البنت فالاولى بها الام مالم تزوج وهو مذهب
 علي بن الحبيب والى البلوغ فيهما مالم تزوج وهو قول الصدوق في حجب بن بابويه والى سن
 التمييز فيهما وهو سبع او ثمان ثم الاب اولى بالذكر والام بالانثى الى البلوغ اخذنا الشيخ في
 وطأ والى التمييز فيهما وبعد الام بالانثى ^{اولى} الى سبع قال به القاضي ابن البراج في المذهب الثالث
 اذا بلغ الولد رشدا سقطت عنه الحضانة مطلقا وكان هو بالحجر في الانضمام والى من اختار
 خلافا لبعض العامة ولكن بكرة له ان يفارثا مة وخصوا للانثى الى ان تزوج ثم حجب ^{سقط}
 حق الحضانة ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارة امه والاجتماع بها فان كان ذكر اذهب اليها
 وان كان انثى انتهاهي زائفة من غير طالة ولا انبساط في بيت الذي طلبها ^{الرابعة} اذا فقد
 الابوان كانت الحضانة لاب الاب فان فقد فلا فارب مرتبة شرب الارث على الاشهر
 لعمروا ولو الارحام بعضهم اولى ببعض للاصحاب في ذلك احوال مختلفة ولا نص في الاجابة
 هنالك على مسخ الحضانة على الخصوص ابن ادريس يمنع من الحضانة لغير الابوين ^{والجد} خاصة
 بطريق الولاية ^{الصلح} اذا تعدت القرابة ولشاورت الدرجة كما اذا اجتمعت العمدة والخال
 او عمشان او خالان او اخوان مشاويهم او جدان او جدتان او جدتان او جدتان او جدتان او جدتان
 اولى بالحضانة وقبل بتقديم ام الاب على ام الام وتقدم من بيت بالابوين او بالاب على من
 بالام خاصة ولو كان المتساويان بالدرجة مختلفين بالذكر والانثى كعم وعمه او خال

في الأصول والدرجات في شرح الحضانة

١٤٥

وخاله فالأظهر النسبة بينهما والحكم بالضرعة وفي تقديم الأنتى قول استقر به العلامة
في الجهر مأخذ تقديم الأور على الأب كون المرأة أوفى لتربية الطفل وأخوة مصالح الصغير
لاستقام الأنتى فالرأف فيه على نفس من السكينة إذا خرج الأب عن استحقاق الحضانة
بكفر أو فساد أو كان كالبهائم يكون الجد أولى وكذلك لو كان الأب غائبا أو سفيفا من
الحضانة إلى الجد والمجنون في ثبوت الحضانة عليه في حكم الطفل أمره إلى الأب أن بلغ
ذكر كان وأنتى والبكر البالغة العاقلة لا ولاية عليها للأب وإن أعتق العتقاء هل
يجب على من له حق الحضانة القيام بها وجوبا عينيا أو له إسقاط حقها منها في غير عليه على غيرها
على الكفاية ويستقل حق الممنوع منها إلى غيره من أهل استحقاقها ذهب العلامة إلى الآخر
عملا بما ينضبطه الأصل فسوق في الفواعل امتناعه منها وإن كان الظاهر من مبادي الأخبار هو
الأول ولعل شيخنا البارع الشهيد قد لاحظ مراعاة السيلين في فواعل فقال لو امتنع الأم
من الحضانة صار الأب أولى ولو امتنع معا فالأظهر إيجاب الأب ^{مطلقا} البين من النصرة
المسيئين لدى البصران الإنسان الذي هو نية نظام الكل وفذلكه طبقات العوائل
من سنخين بحسب العالمين سنخ بحسب عالم الطبيعة وهو هيكلة الجسم وأبدنه الهوليات
وسنخ بحسب عالم القدس وهو جوهره العاقل الذي هو نفسه الناطقة المجتربة وله من حجب
السنخين ولادة في العالمين بحسب الولاد بين رضاع وارضاع على سبيلين مختلفين
حتى عقلان وندها ارضاعه العقلي في ولادته الحقيقية فواته النظرية والعلمية اللتان
هما العاقلة للجينة الحقة التي هي جينته الهيكلي الذي لها لك ولين منعى القويين ونور العلم
وبهجة الحكمة وكما الرضاع الحبداني لحمة كلمة النسب الجماني ومثل حكم الولادة الهولانية
فكذلك الرضاع الروحاني لحمة كلمة النسب لعقلاني بالإضافة إلى أضامه جواهر عالم النسيج
الحميد ومثل للأضال بالانوار العقلية القدسية أعني دعة ملائكة الله المنصيرين زمرة
عباده القديسين ولاستمرار روح القدس الذي يهب للصواب ذن ربه الوهاب على ما قال
جل سلطانه في تنزيله الكريم وفرانه الحكيم إنما أنا رسول ربك لا هب لك علاما زكيا
وكما أقل النصاب المعبر بلوغة في الرضاع الجسماني عشر صفات ثمانية فكذلك الرضاع

في الأصول والدرجات

في الأصول والدرجات في شرح الحضانة

رضاعية مخفون ما

١٤٤

العقلاني بعينه بلوغ نضامه الاول هذا لتمام تعرف معارف المراتب العشر في سلم
البدن والعود وهما نصفان نظام الوجود والمحيط هو الله سبحانه والله بكل شيء محيط
كيفية الانتهاء الى جنابه والمصير اليه والقائه والبقاء به تعالى شأنه ومناظم سلطانه
في المبدأ والمعاد ولا بعدا لانتان من الحكماء ما لم يحصل له ملكة خلع البدن الظلاني و
العروج الى عالم النور الالهى حتى يصير البدن بالنسبة كهيئة بلبله ثانياً ويخلصه اخيراً
معترا بآء الحيفة وخرب البق بين جعلنا الله واباكم من خلص ولبائه الذين لا
عليهم ولا هم محزونون واذ بلغ برق التوفيق نبأ هذا المقام فلتختم
عليه باذن الله سبحانه بارقة الكلام وكتب بمناه الجنابة

سابعاً

القاسم احوج المربوبين الى حزمها الحميد

الغنى محمد بن محمد بدعي ماجر

الدام الى الحية

١٥٢٨

فائدة

شرفه مختصره

السيد لا جلا اعظم

السيد الدائم قدس سره في كيفية

زنا برحق القبول واجابة الدخول

بسم الله الرحمن الرحيم

نفرداد وتعلق است ببدن بكى من حيث المادة ودبكرى من حيث الصورة مؤ

سبب قطع تعلق ثانياً است نه اول ازا اينجا است اعتبار زيارت قبو

واجابة د عوات فامر فيه فاند مع وصو حدة لا يتحقق

الحضرة آية الله العظمى



رساله رضا عتق من سجن

رساله شریفه عنایت بسم الله الرحمن الرحیم و جید صدک مجلسی
 مسائل که زن بر شوهر حرام شود اول آنکه هرگاه برادر یا خواهر خود را بشرد و در آنکه
 برادر زاده خود را بشرد و سیم آنکه زن خواهر زاده خود را بشرد و چهارم آنکه زن فرزند
 زاده خود را بشرد و فرزند زاده زن خود را بشرد و پنجم آنکه زن عم خود را بشرد و
 ششم آنکه زن خالوی خود را بشرد و هفتم آنکه زن عموزاده خود را با عمت زاده خود را
 بشرد و هشتم آنکه زن خالوزاده خود را بشرد و نهم آنکه زن برادر شوهر یا
 خواهر شوهر خود را بشرد و دهم آنکه زن فرزند زاده شوهر خود را بشرد و یازدهم
 آنکه زن برادر زاده یا خواهر زاده خود را بشرد و شانزدهم آنکه زن خالوی شوهر یا خاله
 شوهر خود را بشرد و جواب اول آنکه زن برادر یا خواهر خود را بشرد و فرزند شوهرش
 میشود و او خواهر فرزند شوهر شود و خواهر فرزند شوهر حرام است بر شوهر زیرا که خواهر
 فرزند نیز دختر است و آنکه برادر زاده زن فرزند شوهر میشود پس زن عمه فرزند
 عمه و زن بمنزله خواهر است سیم آنکه خاله فرزند شوهر میشود پس خاله خواهر زن است و
 مؤمناراد و خواهر حرام است و حال آنکه هر دو زن باشند چهارم آنکه پسر زن فرزند
 میشود پس زن فرزند را حرام میشود و جنس فرزند بر شوهر حرام است پنجم آنکه زن برادر
 زاده فرزند میشود و برادر زاده بر پدر حرام است ششم آنکه زن خواهر زاده فرزند میشود
 هفتم آنکه هرگاه زن عموزاده خود را بشرد و عموزاده فرزند میشود و بمنزله
 برادر زاده است و هرگاه زن عموزاده را بشرد و خالوزاده فرزند میشود و بمنزله برادر
 زاده است و برادر زاده بر شوهر حرام است و بیست و نهم آنکه زن عمت زاده فرزند
 و عمت زاده بمنزله خواهر زاده است و بیست و دهم آنکه مادر یا مادر خواهر میشود و بیست و یکم آنکه مادر فرزند زاده
 میشود و مادر فرزند زاده یا دختر یا پسر شوهر است یا بیست و دو آنکه هرگاه زن برادر زاده شوهر را بشرد
 زن مادر زاده شوهر است مادام که برادر زن است زن برادر حرام است و اگر خواهر زاده او
 او را بشرد و زن مادر خواهر زاده میشود و بیست و سه آنکه زن مادر خالو یا مادر خواله شوهر
 و مادر خوالو یا مادر خاله بمنزله عمت است بیست و چهار

هذا
 من كتاب الرضا عليه السلام
 تصنيف علم الامم والاخلاص
 اما علم الامم اولك الفقه بالجهاد
 ثاني المحققين الشيخ علي المحقق
 الكركي قدس سره
 الزكي

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كما هو اهله والصلوة على محمد وآله اعلم وفلك الله انه قد اشهر على السنته
 الطلبة في هذا العصر بحريم المروءة على تعليمها بارضاع بعض من سنده كره ولا تعرف لهم في ذلك
 اصلا يربون اليه من كتاب سنة او اجماع او قول لاحد من المعشرين او عباد يبتد بها
 لشعربك ذلك او دليل مستنبط في الجملة يقول على مثله بين الفقهاء فانما الذي شاهدناهم
 من الطلبة وجدناهم يزعمون انه من فتاوى شيخنا الشهيد فدرس الله روحه ونحن لاجل ما
 هذا الفتوى لا اصول المذهب استبعدنا كونها مقالة لثلاث شيخنا على غيرة علمه وثقوب
 فيه لا سيما ولم نجد طولا المدعين لذلك اسنادا يصل بشيخنا في هذه الفتوى يبتد به
 ولا مرجعا يركن اليه ولسنا نأمن هذه النسبة عنه رحمه الله استعانة على القول بفساد
 الفتوى فان الادلة على ما هو الحق البين واخبارنا اليه من محمد الله كثيرة لا نستوحيث معها
 من فقه الرقبة نعم اختلف اصحابنا في ثلث مسائل قد يهيم منها الفاضل عن رجة الاستنباط
 ان يكون دليلنا من هذه المسائل او شاهد عليها وسببها المسائل التي نحن بصدد
 بما لم يشره الا اصحاب الثالث الذي ذكرنا ان للاصحاب فيها اخلافا معطين البحث حقه في
 المقام بين سالكين محجة الانصاف في المفسدين غير تاركين لاحد من ذلك فعلا مادام على
 جادة العدل تتجلى بحله التحقيق وهذا وان الشروع في المقصود بعون الله تعالى

في المسائل المتضمنة فيها الاستدلال

المسائل المتضمنة في هذا الباب كثيرة لا تكاد تنحصر والذي سنذكره الان خارجا عن المسائل
 الثلاث المشار اليها صور (أ) ان رضع المرأة بلبن فمليها الذي هي في نكاحه حين الارضا
 اخاها او اخيها لآبائها ولا أحدهما (ب) ان رضع ولدا خيها (ج) ان رضع ولدا خيها
 (د) ان رضع ولدا ولدا لها ابنا او بنتا ومثله ما لو ارضعت حدرى وجنبه ولد ولدا لآبائها
 (هـ) ان رضع عمها او عمتها (و) ان رضع خالها او خالتها (ز) ان رضع ولدا عمتها
 او ولدا عمتها (ح) ان رضع ولدا خالها او ولدا خالتها (ط) ان رضع خال الزوج او
 اخيه (ي) ان رضع ولدا لزوج (باب) ان رضع ولدا خ الزوج او ولدا خيه (رب) ان رضع عم الزوج او عمته (رج) ان رضع خال الزوج او خالته فهذه ثلث عشر صور
 يبين بها حكم ما لم تذكره اما المسائل الثلاث التي اختلفت فيها الاصحاب فالاولى جذات الرضع
 بالنسبة الى صاحب اللبن هل يخل اليه ام لا قولان للاصحاب فرب منه ام الرضعة وجذاتها
 بالنسبة الى اب الرضعة الثانية اخوات الرضعة نسباً ورضاعاً بشرط اتحاد الفحل هل يخل
 له ام لا قولان ايضا الثالثة اولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً وكذا اولاد الرضعة
 ولادة وكذا رضاعاً مع اتحاد الفحل بالنسبة الى اخوة الرضعة هل يخل لهم ام لا قولان ايضا
 اذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الاول وجوه الاول المتكلم بالبر
 الاصلية فان التحريم حكم شرعي فيثبوت على مستند شرعي فان قيل فكيف ان التحريم حكم شرعي
 فكذلك الاباحة ايضا حكم شرعي فالمطالبة بالمستند ايضا قائمة بوجهين احدهما انه قد يقرر
 في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحة والشارع منفعته لانه الفرض يكون مباحا الثاني
 ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالاباحة نافي وقد يقرر ايضا ان النافي لا دليل عليه
 فيخص مدعي التحريم بالمطالبة بالدليل فان قيل القائل باحدى المقابلين نافي للآخر
 فلم خصص القائل بالاباحة بكونه نافيا قلنا معلومان التحريم امر قائم على اصل الذات والمنافع ^{بكمية}
 بالمنع في رده وان لم يصرح بغير عوى الاباحة وح فالاباحة ثابتة بطريق الضرر واليحيى ان
 يقال ان اردت بالاباحة الاذن الصريح المصوغ لذلك فلم توجه المطالبة عليه ونحن لا
 ندعيه فان مطلوبنا غير منوفاً عليه وان اردت الاباحة المستفاه من الاصل المتعبر

في المسائل المتضمنة فيها الاستدلال

مضامير محقق في

المذكور سابقا. ومد عانا ولا نسلم توجه المطالبة حينئذ فان قيل الاصل حجة مع عدل
 النافل وقد وجد ههنا فان الروايات التي سبقت ذكرها تدل على المحرم فلنا اما الروايات فيها
 الكلام عما في الموضوع الا بوجوبها ونسبها ان لا حجة فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه ونبتغ لك
 وسبته من الكلام الفقهاء الدال على المساد الثاني عموم باب الكتاب الخبر بالدلالة على الابا
 مطلقا مثل قوله تعالى (فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبَاعَ) فانها يجوز
 بتناول محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى (وَاتَّخِذُوا الْآيَاتِ مِنْكُمْ) والابا
 جمع اثم وهي التي لا زوج لها بمرأى كانت او ثبنا والجمع التعريف باللام للعموم فاشمل محل النزاع و
 غير ذلك من عمومات الكتاب السنة الدالة على الشروع من غير تعيين فانها بعمومها
 بتناول محل النزاع وهي كغيرها جازلة لا تخص فظاهر العموم حجة كما نفرد في الاصول فان قيل
 فيها ادعائه غير مراد فطعا لتناول ظاهره ما ثبت تحريمه فينتفي لا لانه فلنا ما ثبت التحريم
 يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان العام المخصوص حجة في البناء فان قيل يخص العموم
 في المنازع ايضا فلنا التخصيص بغير دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما ثبت فيه من التحريم
 من المحرمات بالرضاع ولا يجوز التمسك به فضلا ان يخص به عموم الكتاب الثالث قوله تعالى
 وَاَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ بَعْدَ تَعْدَادِ الْحُرْمَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ وَذَلِكَ فِي الْبَابِ دَلَالَةً
 على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة في الآية ولا
 دخلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعسرة في الدلالة فاذا حدد الحكم انواعا
 وخصها بالتحريم ثم احل ما سواها امتنع عدم الحل في غير المذكورات والا لكان معبرا بالصريح
 واذا قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكور كما لطفه شعاع اللعن والمعضود عليها
 في العتق مع العلم او الدخول او غير ذلك فلنا انما يثبت المنع ويلزم الحذور ولو لم يكن هناك معا
 ينهمض مخصصا للكتاب الامعة فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريمه خارجا عن المذكور في
 الآية بثبت فيه التحريم الاوله شاهد بتمسك بمثله ويصح التخصيص الكتاب والغرض ان الشارح
 لا شاهد الاصل واسا من ادعى ثبنا فعليه البيان الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت
 اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم هذه المحرمات في النكاح وابعاد النكاح ما سواها ولم يعبد احد

الدليل الثاني

الدليل الثالث

لما لا يكون من هذا ومما هو من هذا من المنازع فيمن ليس من هذا ومن

الدليل الرابع

الرد على الخبر في مثل التلخيص

٥

منهم شيئا من النزاع في جملة المحرمات بل ولا نقل عن أحد من الأئمة الذين يرجع إلى قولهم
 وتقول على ما لهم بل في عيان بعضهم ما يدل على المدعى سنن أبيه في موضعه فمن ادعى
 التحريم في شيء من ذلك احتاج مع إقامته الدليل إلى سلف يوافقه حذرا من أن يكون خارقا
 للإجماع فإن قيل هذا الإجماع الذي ادعته لو ثبت لكان إجماعا سكونيا وهو فريضة عند
 المحققين كما نقرر في الأصول فلنا الإجماع السكوني ^{صحة} أن يفتي واحد من أهل العصر بحضرة
 الباقي فلا يصحون بوفائه ولا يبرءون فنواه ولا كذلك محل النزاع أن الفقهاء لما عدوا
 المحرمات في النكاح بابا فاستوفوا إجماعهم فيه ونحزروا أن لا يدعوا من إجماع المحرمات
 شيئا إلا ذكرنا كان ذلك جار مجرى النصريح محل ما سواه من وهذا جفت لا سكوني فإن قيل
 قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك إلى الشهيد فقد ثبت الفائل بالتحريم من محصل السلف
 اندفع المحذور فلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فإنا لم نجد لها في مصنف منسوب إليه
 ولا سمعنا من يركن إلى قوله سمعنا عا يوثق بمثله وليستند إليه وإنما كانا نجد ما مكنته في ظهر
 بعض كتب الفقه مستند إليه وفي خلال المجاوز كان نفعها من بعض الطلبة الذي غاصروا
 وهو لا يضاو طولوا بأسناد في ذلك لكان سكن النفس إلى مثله لم يجدوا إليه سبيلا
 هذا لا يشفي علة ولا يقطع وقد رابت في عصرى كثير من الحواشي والفتوى منسوبة إليه
 وأنا أجزم بفساد تلك النسبة والسر في ذلك نصرت لطلبة الذي يصر سلامته من الزيادة
 والنقصان الخطاء وسوء الفهم وما هذا شأنه كيف يجوز أن يعمل هؤلاء أحد من المعبرين
 بجزءه على مخالفة الإجماع أو ما يكاد يكون إجماعا ومخالفة ظاهر الكتاب السنة و
 الأدلة الجلية الصريحة ويجزم لأجله بتحريم ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح
 ويحل زوجه الرجل بسببه لمن سواه ويحكم بسقوط أحكام الزوجية الثابتة شرعا
 شبهة أن هذا امر عظيم وبلاء مبین الخامس الاستصحاب هو من وجوه الأول استصحاب
 الحال فإن الزوجية حل مثل الرضاع المذكور والأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يثبت
 التماثل من حكم الأصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فعليه البيان ما يمكن أن يتعلق
 به الخصم من الأخبار بأضعف سبب سببين ما فيه مستوفيا لآراء الله تعالى الثاني

الرد على الخبر في مثل التلخيص

رضاعه ثانياً

الاجماع الى موضع النزاع فان المرونة قبل الرضاع المذكور حلال اجماعاً فكذلك بعد عمله
بالاستصحاب وهذا النوعان من الاستصحاب حجة كما بينت في موضعه الثالث ان حصول
الزوجية ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذلك بعد الماتقدم من الاستصحاب
بحجج الى دليل السكوت لا سبباً فان الفرج مبني على الاحتياط التام ولا ريب ان حل
المرونة المذكورة لغیر من هي وجه له بحجة الرد ناع المذكور قول بجائز الاحتياط بل ما
للدین من الاقراء على الله والمخالفة لارشاد السنة المطهرة ما هو بين جل جلاله فان
بقا المرونة المذكورة على حكم النكاح مع بطلانها ايضا يخالف للاحتياط فعارض الاحتياط
بمثله فلنا الاستسلام فانه لك انما يخالف الاحتياط لو كان الدليل من الكتاب والسنة والاجماع
على خلافه او كان ثم اختلاف للفتها ظاهر شهر على انه لو ثبت ذلك لم يثبت بان الحكم
بحل ما ثبت تحريمه ليس كالحكم بحل ما كان حلالاً وابن هذا من ذلك السابغ انتفاء الغرض
للتحريم في المسائل المذكورة من حيث المعنى والمراد بالمعنى ما يمكن علة الحكم في المستظاهرات
في الاولى فلان الرضاع اعني خال الرضعة صا ولداتها وللحل واخت الولد انما تحرم بالبنوة
او بالدخول بامتها ولهذا اذا انتفى الامر ان جاز النكاح كما في اخت اخ الولد مع اختلاف
العلاقة ومعلوم انتفاء الامر من هنا على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما
قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واخت الولد انما يحرم من جهة النسب اذا كان
بناتاً والا فخر بينهما بالمصاهرة اعني كونها ريبة مدخولاً بامتها والرضاع كالنسب
لا كالمصاهرة **واما في الثاني** فلان اقصى ما يقال ان الزوجية
الرضعة صارت اما للولد وهي عمة ولا يلزم من ذلك تحريم لان عم الولد انما يحرم
على من له اخته اذ ليس في الكتاب السنة ما يدل على تحريم عمه الولد بوجه من الوجوه الا
اذا كانت اختاً وجبت التحريم بسبب الاخت لا بسبب عمومة الولد ولا اخوة بين المذكورين
وبين اب الرضعة اعني وجهها بنسب لا رضاع والحكم في المسئلة الثالثة اظهر لان خاله
الولد لا يحرم الا للجمع بينهما وبين اختها وذلك مستف من هنا واما في الرابع فلان اقصى ما
يقال ان الرضعة صارت جدك ولدك من الرضاعة وانتها تحريم جدك ولدك من الرضاعة

بيان مقتضى التحريم في المسائل المذكورة

بيان بيانه في الكلام على المسائل الثلاث التي هي موضع خلاف الاصحاب على انه لو ادعى انتفاء التحريم فيها بغير خلاف امكن نظرا في حقوق الرضاع المشكوك في كونه محررا للنكاح المعلوم حله وان بعد لان الظاهر عدم الفرج واقا في الحائض فلان المرضعة قد صارت بنتا اخي ولد صاحب اللبن بنتا اخ الولد انما تحرم باحد التبيين السابقين اعني كونها بنت الابن وكذا بنت ابن الزوجة المدخول بها وكلاهما متنفهنا واقا في الثاني فلان المرضعة صارت بنتا اخي له والتفريب ما تقدم ومن ذلك يعلم الوجه واقا في الثالث فلان المرضعة صارت بنتا لعم ولد او عمته او بنت ابن خال ولد او خاله واقا في الرابع فلان الزوجة قد صارت ام اخ الزوج واقا في الاخ انما تحرم بالامومة او يكونها مدخولة للاب واقا في الخامس فلانها وان صارت اما كافتلا لانها لا تحرم الا بكونها زوجة ولد واقا في السادس فظاهر لان ام ولد الاخ لا تحرم واقا في السابع عشر فانها ان صارت ام عمة او عمته لا تحرم اذ المحرم في ذلك اما امومة الاب او كونها مدخولة الجدة وترب منه الحكم في الثالث عشره وبما يشهد لذلك من عبارات الفقهاء قول الشيخ في طه بعد ان ذكر احكام الرضاع فاذا ثبت هذا فانما يحرم من الرضاع من الاحباب السبع مضى حرقا بحرف واراد بالاحباب السبع الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخ وهذا صريح في المراد وقال ايضا يجوز للفعل ان يتزوج بامر الموضع وبنته واخوته وجدته ويجوز لو ولد هذا الموضع ان يتزوج بالتي ارضعته لانه لما جاز ان يتزوج ام ولد من النسب فانه يجوز ان يتزوج بامر ولد من الرضاع اولى قالوا ليس لا يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع فكيف جاز ذلك وقد قلنا انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قلنا ام ولد من النسب ما حرمت بالنسب بل بالمصاهرة قبل وجوه النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال يحرم من النسب فانظر الى ما ارشد اليه من التعليل والتوجيه وان التحريم في الرضاع فرع التحريم في النسب فمالم يثبت نظير النسب حقيقته المقتضية للتحريم لم يثبت التحريم في الرضاع وحكي العلامة في المختلف عيان ابن حمزة وهي لا تخلو عن اضطراب لكن في ذكر آخرها ضرورة ويجوز للفعل التزوج بامر الصبي

في المسألة السادسة

من النسب

من الرضاع فليحرم



عن ابن ماجة ثاني

جدانه لوالد الصبي الشرجع بالرضعته وبامتها ويجدانها وقال ابن البراج في المذهب
 ويجوز ان يزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت ابنه وكذلك تزوجها من بنته غير الذي
 لانها ليست تاملهم وانما هي ام اخيهم الذي ارضعته فلا تحرم عليهم لانها ليست بزوج
 لا يهرم وانما حرمانه سبحانه نساء الاباء وهذا المنة ليست من الاب لبيل وهكذا يجوز
 ان يزوج ابنتها التي هي رضيع اخيهم وولدها وولدها وكذا يزوج الرجل بنت المنة
 التي ارضعت ولد وبنتهم ايضا لانهم لم يرضعوا من لبنه ولا يبنهن وبنته فراه من رضاء
 ولا غيره وانما يحرم نكاحهن على المرنضع فانظر الى وجه تخلصه من التحريم في المذكور
 بنفي المقتضى له حيث ان المقتضى له اما القرابة بالنسب والرضاع او المصاهرة وجميع
 ذلك منفي في المذكورات وهذا بعينه ان في المسائل المذكورة والحاصل من ذلك ان
 تحريم الرضاع مفصور على نظر المحرمات بالنسب ون المحرمات بالمصاهرة والحديث النبوي
 صلى الله عليه وآله وسلم يرشد الى ذلك وقال العلامة في التذكرة ما صورته
 يحرم في النسب اربع نسوة وقد يحرم في الرضاع وقد لا يحرم من الآلات او الاخ في النسب
 حرام لانها اما ام او زوجة اب اما في الرضاع فان كانت كذلك حرام ايضا وان لم يكن كذلك
 لم يحرم كما لو ارضعت اجنبية اخاك واخنتك لم يحرم الثاني ام ولد حرام لانها اما بنته
 او زوجة ابنه وفي الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان ترضع الاجنبية ابن الابن فانها
 ام ولد الولد وليست حراما الثالث حرم الولد في النسب حرام لانها اما امك وام
 زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها حرة
 وليست بامك ولا ام زوجتك الرابع اخنت ولدك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك
 او بديلتك واذا ارضعت اجنبية ولدك فبنتها اخنت ولدك وليست بك ولا بديلة
 ولا تحرم اخنت الاخ في النسب لانه الرضاع اذا لم يكن له اخنا بان يكون له اخ من الاب واخنت
 الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعت امرأة وار
 صغيرة اجنبية منك يجوز لاحبتك نكاحها وهي اخنتك من الرضاع فهذا نص صريح منه
 عليه على ان علة التحريم هي ضرورة المنة بسبب الرضاع احد المحرمات بالنسب بالمصاهرة

في هذا الحديث
 في الرضاع
 بالحب

بيان المسائل المتنازع في الكليات

فان قلت سباني حكاية خلاف للاصحاب في بعض المسائل المذكورة فلنا مسلم ذلك لا يضرنا
مع كون الدليل والاعلى المراد ونافيا لمقالة الخصم وقال في الخبر وللأبن أن ينكح أم البنت التي
لم ترضعه قلت مراده لو ارضع صبي وصبيته لجنبتهان من امرأة بدين فحل واحد كان له أن
ينكح أم البنت التي لم ترضعه لانها وان كانت أخته إلا أنه لا نسب بينه وبينها ولا مصداق
وام أخته من النسب إنما حرمت أم لانها أمه او لانها موطوءة ابنه قال ايضا ولو ارضع
امرأة صبيين صاروا اخوين ولكل منهما ان ينكح أم اخيه من الرضاع بخلاف الاخوين من النسب
لان أم الاخ من النسب إنما حرمت لانها منكوحه الأب بخلاف أم الاخ من الرضاع وكذا لو
كان لأخيه من النسب أم من الرضاع جاز له ان يتزوج بها وكذا لو ارضعت أمه من النسب صبيها
صار أخاه وكان له ان يتزوج أمه هذا كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفى عنها التحريم
والى اسند لاله كيف تقضى على محل النزاع في كلامنا بانقضاء التحريم اذ لو ثبت التحريم في
من المسائل السابقة للزوم مثله هنا اذ أم الاخ والأخت من الرضاع قد صارت بمنزلة أم
الاخ من النسب وقال المفرد في كثر العرفان ما صورته قال الرميحري قالوا تحريم الرضعة
كتحريم النسب لا في مسئلتين أحدهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج أختا من النسب والعلة
وطوء أمها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وثانيهما لا يجوز ان يتزوج أم أخيه من
النسب يجوز في الرضاع لان المانع في النسب طي الأب بأمها وهذا المعنى غير موجود في
الرضاع وكذا استثنى مسئلتان أخريان أحدهما أم ولد الولد وثانيهما جد الولد فأنهما
محرمتان من النسب ون الرضاع أما أم ولد الولد فأنها بنتك أو زوجة ابنك ولو ارضعت
أجنبيته ولدك لم تحرم وأما جدك الولد فأنها أمك وأما زوجتك ولو ارضعت أجنبيته
ولدك كانت أمها جدك ولدك ولم تحرم عليك قال المفرد وفي استثناء هذه الصور
نظر لان النص إنما دل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضاع والجهات التي في
هذه الصور ليست من جهات الحرمة في النسب فان جهة اختبة الابن مثلا لم يعتبر من جهات
الحرمة بل المعبر فيها أمّا كونها ربيته وأما كونها بنتا وأما جهة من هاتين الجهتين لو
وجدت في الرضاع كانت محرمة ونوضحه ان أخت الابن إذا كانت بنتا يكون لها جهتان جهة

مبحثنا محقق ثاني

١٣

الاختبة الابن وجهه البنية لك ولا شك في نفاذ برهنا والنص دل على الحرمة من جهة البنية
 لا من جهة الاختبة للابن كذا اذا كانت ربيبة كان لها جهتان الاختبة للابن وكونها ربيبة
 وجهه الحرمة بينهما ليست الا كونها ربيبة على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب
 النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانت اذا تأملت هذا
 الكلام وجدته شارحا للأمراد وانما ببيان ما نحن بصدده بانه وقد وقع الى تحقيق كسبه
 فدما على بعض هذه المسائل وهي امرأة الرجل اذا وضعت ابن اخيها لم يحرمه عليه لانها صارت
 بمنزلة عمته ولد في منزلة اخيه املا وحاصل ما كتبته في الجواب ان العمومة من طرف الاخ
 النسب من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وبنيته بنسب
 هو ظاهر ولا رضاع لعدم ارضاعهما بل من فحل واحد والمقتضى للحريم في عمه ولد
 القرابة بينهما وبين ابيه اعني اخوته اياه اما بالنسب وبالرضاع فان ثبوت العمومة المذكورة
 تابع الاخوة لاب لا يقتضي ثبوتها من طرف الآخر فطعا فتنفي التحريم بينهما اذ هو فرع القرابة
 المتشعبة والذي اوقفه في القاط صدق اسم العمومة للولد على المذكور على عدم ملازمة
 اختلاف جهة الفحل والاب النسب فان قيل ليس قد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل
 بن جعفر بن عيسى عن ابي جعفر الثاني عن امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان اتزوج ابنته
 زوجها فقال لي ما اجود ما سئلت من ههنا يوتي ان يقول الناس حرمت عليه امرأة
 من لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا يحرم فقلت له الجارية ليست ابنة المربة التي ارضعت لي
 هي ابنة غيرها فقال لو كن حشرا منفردا حل لك منهن شيء وفي موضع يتألف وروي بن
 يعقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت ولدا
 لرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنته هذه المربة ام لا فوضح لا يحل له وروي ابو ثوبان
 نوح قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي هل يجوز لي ان
 اتزوج ببعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صارت بمنزلة ولدك فلهذا الترتيب
 الثلاثة دالة على ان من صار بالرضاع في موضع المحرم حرم مكانه وهذا ذال على التحريم في النسب
 المتنازع فيها فلما الجواب عن ذلك من وجوه الاوكان الروايات الثلاث تضمنت واقعة معينة

بيان ما لا يحل

في الجواب عن شبهة انشاء الحجر من جهة

فلا عموم لها وما هذا شأنه لا يكون حجة على محل النزاع فان قيل ليس قد تضمنت تعليل الحجر
بانتهن في موضع بنات ابى الرضخ فاذا انتفى الدلالة الصريحة كفى الاستدلال بحجة
منصوص العلة اجيبنا بان الثانية مهمل لا تعليل فيها فلا دلالة لها بوجه واما الاولى
الثالثة فانها وان تضمنت التعليل كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يفيده ما ادعاه الخصم
لان التعليل في النصوص انما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبت تلك العلة بعينها لا حيث ثبت
اشبهها فان ذلك عين القياس الممنوع منه ونحن نقول بالواجب فاما بعد تسليم الدلالة المذكورة
وانتفاء الفوادح يحكم بالتحريم حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص والمنزاع فيه ما
اذا صارت بمنزلة المحرم مطلقا وان هذا من ذلك فمن حاول تعدية الحكم المستند الى العلة
النصوص عليها الى موضع انتفى فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما هو شبهها فقد ارتكب العمل
بالقياس وخرج عن الاصول المقررة وذلك باطل قطعا وقول في الدين بغير علم الثاني ان التعليل
المذكور اجمالا وليسا لان موضع البنات الخفي ومثلها في قوله ولكن في موضع بناتك وقوله
صارت بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى له والمجاز غير متعين لاحتمال ارادة المساواة
في الوصف المقتضى للتحريم واداه غير ذلك كالا حزام واسحقاق الشفعة مثلا ومع الاجمال
المذكور كيف يمكن الحمل على ذلك المعنى ليحصل تعدية الحكم الى محل اخر سلسنا الحمل على المسا
لغته فالمراد من هذه المساواة امر بعض الوجوه امر من جميعها لا جازان يراد البعض ولا يثبت
الخير بالمساواة في امر ما عملا بمقتضى التعليل المذكور ولا جازان يراد المساواة من جميع
الوجوه لا مشاع تحفته ولا من وجه معين لخصوصه لعدم استغناء اللفظ بشئ الثالث اننا
اذا سلمنا دلالة الرقابات المذكورة على المراد بغير مانع مما ذكر امكن القدر بوجه اخر وذلك
ان حكاية الحال في السؤال اعني قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنته وجهها
يحمل كون وجهها هو صاحب اللبن وعينه ومع ذلك فيحمل كون البنت المذكورة منها ومن
غيرها وترك الاستفصال في نحو ذلك العموم ويقتضي تحريم بنت الزوج من غيرها وان لم
يكن الزوج هو صاحب اللبن هو باطل بالاجماع ومثل هذا في الثانية والثالثة لان
قوله في السؤال هل يحل لذلك الرجل ان تزوج ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز لي ان تزوج



وبعض ولد لها كما يحمل ان يكون ابنة لصاحب اللبن يحمل ان يكون لغيره ايضا وكما يحمل ان
كونها ابنة لها من النسب يحمل كونها ابنة لها من الرضاع فيقتضي ترك الاستفصال
مخرج بنت الرضعة من الرضاع بل من حمل اخر على اب الصبي هو باطل قطعا ومع ذلك فها
مكاتبان ما هذا مثانه كيف يترك به بل كيف يحكمه الى غيره فباسا
اما المسائل الثلاث المتخلفة التي تكلم فيها الاصحاب فاولى مسئلة ام ام الرضعة
نسبا او رضعا هل يحرم على صاحب اللبن اعنى الفحل ام لا قولان الاصحاب الاول وبه
قال الشيخ في المبسوط وابن جرير والبراج والعلامة في التحرير والفوائد والشيخ في ظاهر
عبارته في الارشاد عدم التحريم المقتضى له فانه ليس الا كونها جنة وابنة وذلك لا يصلح
دليلا على التحريم لان جنة الولد انما حرمت بالمصاهرة اعنى لدخولها بها وذلك منصف
هنا فتمسك باصالة الحل الى ان يثبت الدليل المحرم الثاني التحريم وبه اتفق الشيخ في الخلا
ونصره ابن ادريس واخشان العلامة في المختلف مع اعترافه بقول المذهب الاول وفي
التذكرة لم يصرح بشئ لكن الظاهر منه السبل الى التحريم وجنتهم ما نقله من الاخبار الصحيحة
الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام بتحريم اخن الابن من الرضاع وجعلها في موضع
البنت واخن الابن محرم بها بالنسب اذا كانت بنتا وبالسبب اذا كانت الزوجة والتحريم هنا
بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فباسا لانه
بمخرج من الكل كذا اخرج شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظر اما قوله فلان المشا واليه بقوله
في ذلك هو محرم بنت الزوجة او جعل الرضاع كالنسب في محرم بنت الزوجة محرم بالنسب
ومعلوم ان محرم بها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله جعل الرضاع
كالنسب في ذلك واما ثانيا فلانه لا يلزم من ثبوت التحريم في هذا الفرع المعين مع خروج
عن حكم الاصل وظاهر الفواعل المقررة لورود النص عليه بخصوصه بعدد الحكم الى ما اشبه
من المسائل فان ذلك عين القياس وادعاء نفي القياس عنه واعتذار بانه منه بمخرج
من كل حكم الحكمي لا يفيده شيئا لان تعريف القياس صناديق عليه فقد عرفت بانه بعدد الحكم
من الاصل الى الفرع بعبارة مختصة فيهما والاصل فيما ذكره هو اخن الولد من الرضاع والفرع

والمسائل

الفرع

في مثل التثنية المتكلم فيها الاجماع

١٣

هو جنة الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعد به هو التحريم الثابت في الاصل بالنص وما
 يظن كونه علة التحريم هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع من محرم من النسب اعني النسب
 وهذا بعينه فأم في جنة الولد من الرضاع فانها في موضع جنة من النسب بل ما ذكره اسو
 حال من القياس لا نك قد عرفنا ان القياس بعد به الحكم من الجزئي الى اخر لا مشراكا فيما يظن كونه
 علة للحكم وهو وجه الله فلما حاول بعد به الحكم من الجزئي الى الكلي ويذهب على العلة وثبوتها في
 الفرع اول كلامه وانما عبادته فستى ذلك تنبها على الحكم ونفى عنه اسم القياس والاذل
 من الابرار والاعراض ولا يلبس على الناظر المتأمل كونه قياسا الثانية ولاد الفحل ولادة ورعا
 هل يحرم على اب الموضع ام لا الخلاف هنا كالاخلاف فيما سبق غير ان التحريم هنا راجع عمدا بظاهر
 دلالة النصوص السالفة ولا محذور في استثناء هذه المسئلة من قاعد عدم التحريم في الرضاع
 بالمصاهرة لاختصاصها بالنسب فان قيل النصوص السالفة ذلك على تحريم ولاد الرضعة وهي
 نفى شئ من احد هاهنا عدم الاشعار بتحريم ولاد الفحل من غيرها فكيف عنهم التحريم والثاني
 اولادها من الرضاع عنوان كان يلبس فحل اخر لم يوصد ولادها عليهم وانهم لا يقولون به فلما
 اما الاول فصحيح بالنسبة الى الراي بين الاخباريين واما بالنسبة الى الاول فلا لانها مصرحة
 بتحريم ولاد الفحل فان اول السؤال معون به ولا يضر التعبير بالزوج فانه وان كان اعم من الفحل الا
 ان الاصحاب مطبقون على ارادة صاحب اللبن ولعلمهم فقههم من لفظه واهند واليه
 باقتضاء الاجماع له واما امر الثاني فالعموم يحسب الظاهر ثابت لكن الاجماع منعقد على اعتبار
 اتحاد الفحل في ثبوت التحريم فان قيل هذا شان ولاد الفحل في ثبوت التحريم بالنسبة الى اب
 الموضع فما نقول في ولاد اب الموضع ولادة ورعا واخوانه هل يحرم على الفحل ام لا فلك
 الخلاف السابق جار هنا وقد صرح العلامة بعدم التحريم قال في التحريم في البحث الخامس من
 اللوائح ما صورته قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع للحرم لم يحل للفحل نكاح اخ الموضع
 بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الموضع ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده
 وليس بمعتمد وقال في الفواعل بعد ان قوى عدم تحريم الرضاع بالمصاهرة فرع عليه عدم التحريم
 في المذكور وصرح بعدم التحريم في هذا المسئلة قال فللحل نكاح ام الموضع واخيه وجده

والتحريم

رضاعية محقق ثاني

والظاهر عدم الفرق بين سبب الفحل بالنسبة الى اب المرضع واخوات المرضع بالنسبة الى
 اب المرضع واخوات المرضع بالنسبة الى الفحل نظر الى العلة المذكورة في الحديث بين الشا^{يعن}
 فان كانا جهة وجبا لهما بمقتضى العلة المنصوصة والا انتهى التحريم في المقامين وعلى
 كل حال فالعمل بالاحتماط فيها اولى واخرى للتشديد ولا دأب المرضع الذي لم يرضعوا
 من هذا اللبن ان ينكحوا في اولاده المرضعة ولادة وفي ولاد فحلها ولادة امه لان ايضا
 للاصحاب كنه ما سبق لكن القائل بالتحريم هنا هو الشيخ في^ص وقال ابن ادريس قول
 شيخنا في ذلك غير واضح واي تحريم حصل بين اخ^ص هذا الولد المرضع وبين اولاد الفحل
 وليس اخنهم لامهم ولا من ابيهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم والنسب صلة^{جعل} للزواج
 في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانسان اخ^ص
 اخيه الذي لا من امه ولا من ابيه وفي المبوط حكم بعدم التحريم في ذلك الى ما اصله من^{ان}
 التحريم متعلق بالمرضع وحده ومن كان من نسله دون من كان من طبقته وهذه من^{طبقته}
 لانه لا نسب بينه وبين اخ^ص اخيه ولا رضاع وهو واضح فان قيل النص السالف يدل
 على التحريم التزاما لانه لما تضمن التحريم الاولاد على اب المرضع معللا بانهم بمنزلة اولاد^ه
 في التحريم لزم من ذلك ان يكونوا الاولاد كالاخوة فيحرم بعضهم على بعض لان البنوة لصاحب^{اللبن}
 والاخوة لا ولادة مثلا زمان فيمنع بنوة احدتهما مع انتفاء الاخرى وقد ثبت البنوة
 بالنصوص السالفة فثبت الاخوة فليزى التحريم قلت تمنع الدلالة الالتزامية هنا لان من
 شرطها اللزوم والذهني فهنا بالمعنى الاخص كل ولد ليس بنات بل يمنع مثلا زعم فان بنوة
 شخص لاخر يقتضي بنوة الاخوة^{لا ولادة} والاخوة^{لا بنوة} او لادة وذلك غير مقتضى

للتحريم بوجه من الوجوه والله اعلم بالصواب

تم هذه الرسالة الرضاعية

في شهر ربيع الاول

هذا الحديث
هو الحديث
الذي في
الكتاب

هذه
سنة قاطعة للبحر
في حال الخرج تصديق البحر
البحر السراج الوهاج مفيد الطائفة
سلطان الفقه اقام المحققين
الشيخ علي الكركاشي
بالحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابتكركه الحق بالبراهين الفاطمية واعلا كلمة الصدوق بالبحر اللامعة وروح
اباطيل المغشيين بالذليل الدامغة واذل اعدائ المغاليين بالبينات الفاعمة والصلوة
والسلام على المبعوث بخبر الادب ان محمد المختار من شجرة بني عدنان وعلى اله الاطهار والمهتدين و
عزيرة الاخبار الحظية للدين **وبعد** فاني لما ناولي على سبيل بضدي جماعة من المشيخين
الصلاح وثلة من غوغاء الهيج الرغام ابناء كل ناعن الذين اخذوا من الجهالة بحظ وافر و
استولوا عليهم الشيطان فحل منهم في سويداء الخاطر لغير بض العرض ثمزقوا الاديهم والفكر
بمخالفة الشرع الكبريم والخروج عن سواء السبيل القويم حيث انما التزمنا الاقامة ببلا
العراق ونعذر علينا الانتشار في الافاق لاسباب ليس هذا محل ذكرها لنجد بذا من
التعلق بالغربة لدفع الامور الضرورية من لوازم مناسبات المعيشة مفقدين في ذلك اثر
جمع كثير من العلماء وجم فقير من الكبراء الانبياء اعقادا على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من ان ارض العراق ونحوها مما فتح عنوة بالسيف لا يملكها مالك مخصوص
بل للمسلمين فاطنه باخذ منها الخراج او المقاسمة وبصرف في مصارف التي يبار واج الدين
بامر امام الحق من اهل البيت عليهم السلام كما وقع في ايام امير المؤمنين عليه السلام وفي
حال غيبته عليهم السلام فذاذنا ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين
الجور كما سنذكره مفصلا فلهم هذا ذواله العلماء الماضون السلف الصالحون غير مستكر
ولا مستهجن في زماننا حيث استولى الجهل على اكثر اهل العصر واندرس بينهم معظم الاحكام
وخفيت موافق الحلال والحرام هدت شفاشوا الجاهلين وكثرت جرائمهم على اهل الدين

خارجية محقق ثاني مرة

١٤

استخرف الله تعالى وكذب في محقق هذه المسئلة رساله ضممتها ما نقله فقهاؤنا في ذلك
 من الاخبار عن الائمة الاطهار عليهم السلام واودعها ما صرحوا به في كتبهم من الفتوى بان
 ذلك حلال لا شك فيه وطلق لاشبهه بعمره على وجه بدع ندع له فلوب العلماء ولا
 اسماء الفضلاء واعتمدت في ذلك ان ابي عن هذه المسئلة التي مثل بذرها وجهل غدرها
 غير على عشاء بل المسائل لا حرصا على حطام هذا العاجل ولا نقاد با من غير بض جاهل فان
 بمواليها اهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة واكمل قدوة فقد قال الناس فيهم الايام
 ونسبوا اليهم الا باطيل وبملاحظة لو كان المؤمن في حجر ضب يبرمه كل عليل مع اني لما
 فيما اشرب اليه على مجرد ما بهتنا عليه بل اضفت الى ذلك من الاسباب التي تثر الملك وتنفذ
 الحلال لا يتوبه شك ولا يلحقه ليس من شره حصنه في الاشجار والاختصاص من هذا
 من البذر ففقد كراهية باطيل فالخلاص من الربا واسقاط الشفعة ونحوها مما هو مشهور
 من الاول بل لا ينفك منها الا القليل النادر وقد استغفر في النفوس قبوله وعدم النقرة
 مع ان ما اعتمدته في ذلك اولى بالبعد عن الشبهة واخرى لسلوك جادة الشريعة وله
 اودع هذه الرسالة من الفتوى الا ما اعتمدت صحته وافدمت على لقاء الله به مع على
 بان من خلافه من الطوى في صبره من الفتوى ورافقا لله تعالى في صبره وعلايته
 لا يجد بدا من الاعتراف به والحكم بصحته وسميتها بباطلها طمحه الحاج في محقق حل الخراج
 على مفدمات حسن مقالة وخاتمة وسئل الله ان يلهي اصابه الحق ويحجني القول بالحق
 انه ولي ذلك والقادر عليه **المقدم الاول** في اقسام الارضين هي في الاصل
 احدها ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين ارض عامرة وارض قاعا من ملك لاهله لا يجوز
 فيه الا باذن ملائكة والموات ان لم يجر عليه ملك مسلم فهو لامام المسلمين يفعل به ما يشاء
 ليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني مما ليس كذلك وهو ارض اقسام احدها ما
 يملك بالاستغنام ويؤخذ فخر بالتبف وهو المستى بالفنوح غنوة وهذه الارض للمسلمين
 لا يختص بها المفانلة عند اصحابنا كافة خلافا لبعض العامة ولا يفضلون فيها على غيرهم
 ولا ينجز الامام بين شتمها ووقفها ونفيرا عليها بالخارج بل يفضلها الامام لمن يقوم بخارجها

في
م
م

لقد
بين

في فوائد الارضين

١٧

بما يراه من النصف والثلاثا وغير ذلك وعلى المستقبل اخراج مال القبالة التي هو حق الربية
 وفيما يفضل في يد اذ كان بضايا العشر ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض
 بالبيع والشراء والوقف غير ذلك وللامام ان يقبلها من مستقبل الى اخر اذا انقضت هذه
 القبالة او انقضت المصلحة ذلك وله التصرف فيها بحسب ما يراه الامام من مصلحة المسلمين
 وانتفاع الارض بصرفها الى المسلمين والى مصالحهم وليس للمفائلة فيه الا مثل ما لغبرهم
 من النصب في الارثاق وثانها ارض من اسلم اهلها عليها طوعا من غير قتال وحكمها ان يترك
 في ايديهم ملكا لم يصر فون فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر انواع التصرف اذا قاموا
 بعمارتها وبخدمتهم العشر ونصفه ذكوا بالشرايط فان تركوا عمارتها وتركوها خرابا كاشا
 للمسلمين فاطبته وجاز للامام ان يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف والثلاثا والرابع ونحو ذلك
 وعلى المستقبل بعد اخراج حق القبالة وموئنة الارض مع وجود النصاب العشر ونصفه وعلى
 الامام ان يعطي اربابها حق الربية من القبالة على المشهور ارفق به الشيخ رحمه الله في طويزة
 وابوالصلاح وهو الظاهر من عبارة المحقق بنج الدين في الشرايع واختاره العلامة في التلخيص
 والتذكرة والخبر وابن حمزة وابن التبرج ذهبوا الى انها نصير للمسلمين فاطبته وامرها
 الامام وكلام شيخنا في الدروس قريب من كلامهما فانه قال يقبلها الامام بما يراه وبصره
 في مصالح المسلمين وابن ادريس منع من ذلك كله وقال انها باقية على ملك الاول ولا
 يجوز التصرف فيها الا باذنه وهو مذكور اخرج الشيخ مبارك واه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد
 بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته فقال من اسلم
 طوعا ترك ارضه في يدي واخدمته العشر تاسفت السماء والانهار ونصف العشر مما
 كان بالرشا فيما عرو منها وما لم يعرو منها اخذ الامام فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين
 على المستقبل في حصصهم العشر ونصف العشر وفي الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرت
 لابي الحسن الرضا عليه السلام الخراج وما سار بها اهل بيته فقال العشر ونصف العشر
 على من اسلم بطوعا ترك ارضه في يدي واخدمته العشر ونصف العشر فيما عرو منها وما لم
 اخذها الوالي فقبله ممن يعمره وكان للمسلمين ليس فيها كان اقل من خمسة اوساق شي وما

في فوائد الارضين

خراجية محقق ثاني

اخذ بالسيف فذلك للامام بقبله بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بنجر وأعرض في لفان السؤال انما وقع عن ارض الخراج ولا نزاع فيه بل النزاع في ارض
 من اسلم اهلها عليها ثم اجاب بان الجواب ولا عن ارض من اسلم اهلها عليها ثم انه عليه
 السلام اجاب عن ارض العنوة اذا عرفت ذلك فاعلم ان العلامة في لفان اجاب بها بنجر
 على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة على مختار بنجر و ابن البراج اظهر ثم اخرج
 برأيه لا تدل على مطلوبهما بل لا تلتزم على مفايقهما وليس لنا في بيان ذلك كثير فائدة
 نعم بمقتضى الروايتين المتيعة ما ذهب اليه وثالثها ارض الصلح وهي كل ارض صالح اهلها
 عليها وهي ارض الجزية فيلزمهم ما يصالحهم الامام عليه من نصف وثلث او ربع او غيره
 وليس عليهم شيء سواه فاذا اسلم اربابها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء و
 بسقط عنهم الصلح لانه جزية ويصح لاربابها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وغير
 ذلك وللإمام ان يزيد وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدت الصلح حسب ما يراه
 من زيادة الجزية ونقصانها ولو بايعها المالك من مسلم صح وانتقل ما عليها ارضية التام
 وهذا اذا صولحو على ان الارض لهم اما لو صولحو على ان الارض للمسلمين موافقا للامام
 عليه السلام ورابعها ارض الانفال وهي كل ارض انجلي اهلها عنها ومزكوها او كانت مواتا
 لغير ذلك فاحييت او كانت اجاما وغيرها بما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام
 خاصة لا تضيق لاحد معها فيها وله التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة والنقص حسب
 ما يراه وكان له ان يقبلها بما يراه من نصف وثلث او ربع ويجوز له نزعها من يد من قبلها
 اذا انقضت مدت الزمان الا ما احييت بعد موته فان من احياها اولى بالتصرف فيها
 اذا قبلها بما يقبلها غيره فان ابى كان للامام نزعها من يد من قبلها السن براه و
 المستقبل بعد اخرجها مال القبالة فيما يحصل العشر ونصفه **مسائل** الا في بعضها
 الارض الى هذه الاقسام الاربعة بعينه موجود في كلام الشيخ في ظ و بنجر بل بكار عا
 مطابق العباد المذكورة هنا والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فقد ذكره
 جماعة المتأخرين كابن ادريس والمحقق ابن سعيد والعلامة في مطولاته كالمستفيضة وكذا

ارض الصلح

ارض الجزية

وعلى انما هو من الجزية كما حكمها علم الارض المفتوحة عنوة عامها للمسلمين

في حكم الاراضي المفتوح عنوة

١٩

ومؤسطاته كالنجر ومختصراته كالقواعد والارشاد وكذا الشجنا الشهيد في درسه
 الثانية قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشر ونصف العشر من اقسام الارضين اذا خرج
 الانسان مؤنته ومؤنه عياله لسنة وجب عليه فيما يبيع بعد ذلك النحر لاهله وهو منجى الشا
 ما يؤخذ من هذه الاراضي ما مفاصله بالخصه او ضربه بشي الخراج بصرف لمن له رقبته
 تلك الارض فما كان من المفتوح عنوة فمصرفه للمسلمين فاطنه وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح
 اعني الجزية وما يؤخذ مما اسلم اهلها عليها اذا تركوا اعمارها على ما سبق وما كان من ارض
 الانفال فهو للامام عليه السلام وسباني تفصيل بعض ذلك في موضعه انشاء الله تعالى
المفصل الثاني في حكم المفتوح عنوة اعني الماخوذ بالسيف فمر الان فيه معنى
 الاذلال ومنه قوله تعالى وَعَنْتِ لَوُجُوهٌ لِلْيَوْمِ اَي نلت ومنه مسائل **الاولى**
 قد قد متنا ان هذه الارض للمسلمين فاطنه لا يختص بها المقاتلة لكن اذا كانت حيازة
 الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذه ولا وقفها ولا هبتها بل بصرف الامام حاصلها في مصالح
 المسلمين مثل هذا الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر ونحوها اذ ان القضاة والولا
 وصاحب الدوان وغير ذلك من مصالح المسلمين فيها ان ذلك اصحابنا كافة قال الشيخ في ط
 عندنا ذكر هذا القسم من الارضين يكون للامام النظر فيها وتقييلها وتضييقها بما شا
 وباخذار ثقاتها وبصرفه في مصالح المسلمين ما ينوبهم من سد الثغور ومعونة الجاهدين
 وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغائبين في هذه الارض شي خصوص بل هم المسلمون
 فيه سواء ولا يصح بيع شي من هذه الارضين لاهبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه
 لارهنه ولا اجارته ولا ارضه ولا يصح ان ينشأ دورا ولا منازل ولا مساجد وسقايات
 ولا غير ذلك من انواع النصرف الذي يبيع الملك ومو فعل شي من ذلك كان النصرف باطلا
 هو بان على الاصل هذا كلامه رة بحروفه وكلامه في النهاية قريب من ذلك وكذا كلام ابن
 ادريس في السرائر الذي فقا عليه من كلام الناجين عن مان الشيخ غير مخالف لشي من
 ذلك وهذا العلامة في كتاب منتهى المطلب، تذكرة الفقهاء والنجر مصرح بذلك قال
 في المنتهى قد بينا ان الارض الماخوذة عنوة لا يختص بها الغائبون بل هي للمسلمين فاطنه



ان كانت محبته وقت الفتح ولا يصح بيعها ولا هبتها ولا وقفها بل يصرف الامام حاصلها في الصالحات
 مثل سد الثغور ومعونة الغزاة وبناء القناطر ومخرج منها ارضان الفضة والولاء وصاحب
 الدينون وغير ذلك من مصالح المسلمين فذكر ذلك في كلامه نحو هذا قبل وبعد وكذا
 قال في التذكرة والخبر فلا حاجة الى المطول بايراد عبارته فيها وقد روى الشيخ في تب
 عن حماد بن عيسى قال رواه لي بعض اصحابنا ذكره عن العبد الصالح ابي الحسن الاول عليه
 السلام في حديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة قال ليس لمن قاتل شي من الارضين و
 ما غلبوا عليه الا ما احتوى العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بجبل وركاب
 فهي موفقة من تركه في ابدى من يعمرها ويحيطها ويقوم عليها على صلح ما يصالحهم الوالي على
 قدر طاقتهم من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم
 فاذا خرج منها ثمناء بدله فاخرج منها العشر من الجميع مما سفت السماء او سفي سجا ونصف
 العشر مما سفي بالبد والى والنواضح فاخذ الوالي فوجهه في الوجه الذي وجهه الله تعالى له
 الى ان قال ويؤخذ بعد ما ينفي من العشر فيقسم بين الوالي وبين شركائه الذين هم عتال الارض
 اكرها فبذلهم انصباهم على قدر ما يصالحهم عليه وباخذ الباقي فيكون ذلك ارضا
 اعوانه على دين الله وفي مصلحة ما ينوبه من نفوذه الاسلام ونفوذه الدين في وجوه الجهاد
 وغير ذلك تمامه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير وله بعد الخصال
 والانتقال كل ارض حربية فداها اهلها وكل ارض لم يوجب عليها جبل ولا ركاب ولكن
 صولحو اهلها واعطوا بايديهم على غير قتال وله رؤس الجبال وبطون الودية والاجام
 وكل ارض مينة لاوت لها وله صواني الملوك بما كان بايديهم من غنوه الغصب لان
 المغصوب كله مردود وهو وارث من لا وارث له الحديث بتمامه وهذا الحديث
 ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلفوه بالقول ولم يجد له رادا وقد عملوا بمضمونه
 واجتنب به على ما تضمن من مسائل هذا الباب العلامة في المتن ما هذا شأنه فهو حجة
 بين الاصحاب فان ما فيه من الضعف ينجر بهذا القدر من الشهرة بغير شيء وهو انه تضمن
 وجوب الزكوة قبل حيا الارض وبعد ذلك يؤخذ من الارض والمشهور بين الاصحاب ان

في حكم الموات من مفتوح العنوة

٢١

الزكاة بعد الموت نعم هو قول الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن
 ابن نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال ما اخذ بالسيف فذلك للامام عليه
 نفسه بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخيبر قبل ارضها و^{تخلها}
 والناس يقولون لا يصح قبالة الارض واغل اذا كان البياض اكثر من السواد وقد قيل
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر عليهم في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما
 رواه ايضا مقطوعا عن صفوان بن يحيى واحمد بن ابي نصر **الثاني** موات هذه
 الارض احق المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مواتا للامام عليه السلام حاصه
 لا يجوز لاحد اجابته الا باذنه ان كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف بغير اذنه كان عليه
 طسفيها وخال الغيبة بملكها المحمي بغير اذن برشد الى بعض هذه الاحكام ما اوردناه
 الحديث السابق عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن
 بن زياد انه سمع رجلا يسئل الصادق عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا وكما اهلها
 فمهرها واكرى انهارا وبنى فيها بيوتا وغرس فيها نخلا وشجرا قال ابو عبد الله عليه السلام
 كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فمولى له وعليه طسفيها
 يؤدبه الى الاماء في حال الهدنة فاذا ظهر القائم عليه السلام فليوطئ نفسه على ان تا^{خذ}
 منه وروى الشيخ عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الشراء من
 ارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال واما قوم اجبوا شيئا من الارض
 وعملوا هاهنا احق بها وهي لهم **الثالث** قال الشيخ في النهاية والمبسوط وكافة
 الاصحاب لا يجوز بيع هذه ولا هبتها ولا وقفها كما حكاه سابقا عنهم لانها ارض المسلمين
 فاطبة فلا يختص بها احد على وجه الملك لرفيقه الارض انما يجوز له التصرف فيها ويؤدى
 حق القبالة الى الامام ويخرج الزكاة مع اجتماع الشرايط واذا تصرف فيها احد بالبناء والغرس
 صح له بيعها على معنى انه يبيع ماله فيها من الاثار وحق الاختصاص بالتصرف لا الرفيقه لا
 ملك للمسلمين فاطبة وروى الشيخ عن صفوان بن يحيى عن ابي بردة بن جعاء قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام كيف ترى في شراء ارض الخراج قال ومن يبيع ذلك في ارض المسلمين



خراجية محقق ثاني

٢٢

قال قلت يديعه الذي في يده قال ويصنع بخراج المسلمين ما ذائم قال لا بأس بشري
 حقه منها ويجوز من المسلمين عليه لعله يكون أقوى عليها وأما بخراجها منه وهذا
 صريح في جواز بيع حقه أعني آثار النصف ومنع بيع رقبته الأرض ولا يعرف أحد من
 الأصحاب بخالف ما في مضمون الحديث وعن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الشراء من أرض اليموي والنصاري فقال ليس به بأس قد ظهر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على أهل الخيبر فخارجهم على أن يترك الأرض بأبدانهم يعلمونها ويعمرونها فلا يرى
 لو أنك اشتريت منها الحديث وهذا يراد به ما أريد بالاول من بيع حقه منها اذ قد صح
 أولا بانها ليست ملكا لهم وإنما خارجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف ينصونهم بيع
 الرقبة والحالة هذه وفيه من ذلك ما روي حسنا عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سمعته يقول رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم اشترى أرضا من أرضهم
 فقال عليه السلام له مالنا وعليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه ما
 عليهم وهذا في الدلالة كالاول وعن جابر عن محمد بن مسلم وعمر بن حفص عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سئل عن ذلك فقال لا بأس بشرائها فان كانت بمنزلة ما في يديهم
 يؤدى عنها وادل من ذلك ما رواه محمد بن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام وقد
 سئل عن السواد ما مثلته فقال هو لجميع المسلمين لأن هو اليوم وليس يدخل في الاسلام بعد
 اليوم ولمن يخلو بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح الا ان يشتري منهم على ان
 يصيرها للمسلمين فان شاء ولي الامر ان يأخذها أخذها قلنا فان أخذها منه قال بركة
 رأس ماله وله ما أكل من غلتها بما عمل وفي الشكوة رواه هكذا قال يؤد بالواو بدل الشراء من
 الاداء مجزوما بانه امر للغائب محذوف اللام وما وردناه اولى فان قلت لا يجوز ثم البيع
 نحوه بغير آثار النصف فكيف يجوز لولي الامر أخذها من المشتري فكيف يشتري رأس ماله
 مع انه قد أخذ عوضه أعني تلك الآثار قلت لا ريب في أن الأمر له ان يشتري أرض
 الخراج من يد متبيلها اذا انقضت مدة العيالة وان كان له بها شيء من الآثار فاشترى عنها
 من يد المشتري وبالجواز وح فله الرجوع برأس ماله لتلا بقوت الثمن الثمن ولكن الذي

حكم من عتوه مع جواب الآما

٢٣

برد الثمن بحمل ان يكون هو الامام عليه السلام لانزاعه ذلك وبحمل ان يكون التابع لما في
 الرد من الاشعار بسبب الاخذ وقوله وما اكل اه الظاهر انه يريد به المشرقي في معنى هذه الآ
 اخبار اخرى اعرضنا عنها ايثار الاختصار **فيها ان الاول** قد عرف ان الفتوة
 عتوه لا يصح بيع شيء منها ولا وقفه ولا هبته قال في ط ولا ان يبيع ورا ولا منازل ولا
 مساجد وسقايات ولا خبر ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك وممن فعل شيء من ذلك
 كان التصرف باطلا وهو باق على الاصل وقد حكينا عبارته مثل ذلك وقال ابن ادريس
 مثل من اكره يبيعون وشؤونهم ونفقون ارض العراق وقد اخذت عتوه فلنا انما يبيع ونفق
 تصرفنا فيه ونحرقنا وبنائنا فاما نفس الارض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة في لفت بعد
 حكاية كلام ابن ادريس هذا وهو يشعر بجواز البناء والتصرف وهو قريب فلنا هذا واضح
 عبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشرحفه منها وانه اثر
 محرم بملوك لم يخرج عن ملة الله شيء من الاسباب النافلة فيكون بلا لعل التصرفات به
 نحو ذلك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يصح بيع الارض الخراجية لانها ملك ^{المسلمين}
 فاطبة لا يتخصص بها احد نعم يصح بيعها تبعا لاثار التصرف وكذا قال في القواعد والخبر
 يعود الى كلامه في لفت فانه قال فيه في آخر المسئلة في كتاب البيع وحمل قول الشيخ على الارض
 المحبأة دون الموات قلت هذا مشكل لان المحبأة هي التي يتعلق بها هذا الاحكام المذكورة
 واما الموات فانه في حال الغيبة بملوكه للبحر ومع وجود الامام لا يجوز التصرف فيها الا باذن
 مع ان الحمل لا ينافي ما فررته من مختار ابن ادريس لان مراده بارض العراق المعمورة المحبأة
 التي فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض الخراج نعم يمكن حمل كلامه الشيخ على حال
 وجود الامام وظهوره لا مطلقا **الثاني** نفوذ هذه التصرفات التي ذكرناها انما
 هو في غيبة الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز التصرف فيها باذنه وعلى هذا
 فلا ينفذ شيء من تصرفات التصرف فيها استغلا لا وفدا رشدا الى هذا الحكم كلام الشيخ
 في باب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا محصلهما مع رعاية الفاظه بحسب الامكان انه
 ان قال فائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم الخمس فيها وكذا الغنائم وكان

كتاب الفقه
 في البيع
 كتاب الفقه
 في البيع

الارضين ما بينهم من وجوب اختصاص النصف فيها بالائمة عليهم السلام اما الاختصاص
بها كالانفال وللزوم النصف فيها بالتفصيل والضمين لهم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يجل لكم
منكم ولا يخلص لكم منكم ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه فبذلك ان الامر ان كان كما ذكرت
من اختصاص الائمة عليهم السلام بالنصف في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم ارد
الاحاديث التي وردت بالاذن للشيعة لاختصاصهم في حقهم عليهم السلام حال
الغيبه ثم قال ان قال قائل ان ما ذكرتم انما يدل على اباحه النصف في هذه الارضين و
لا يدل على صحة ملكها الشراء والبيع ومع عدم صحتها لا يصح ما يرفع عليها قبل له قد شتمنا
الارض على ثلثه اقسام ارض له سلم اهلها عليها فهي ملك لهم ينصرفون فيها وارض تولى
عنه او يصالح اهلها عليها ففد اجناسها وبيعها لان لنا في ذلك شيئا لانها ارض
المسلمين في هذا القسم ايضا يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما يجز
مجرها فلا يصح ملكها بالشراء وانما ابيع لنا النصف حسبما استدلل على حكم ارض الخراج
برواية ابي بردة بن جبال السالفه الدالة على جواز بيع اثار النصف دون ثبته الارض وهذا
كلام واضح السبيل ووجهه من حيث ان النصف في المفتوحة عنه انما يكون باذن الامام
وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال الغيبه فيكون اثارهم من حقهم بحيث يمكن بيع
البيع ونحو عليها وعبارة شيخنا في الدرر ايضا يشهد في ذلك حيث قال لا يجوز
النصف في المفتوح عنه الا باذن الامام عليه السلام سواء كان بالبيع او بالوقف او
غيرهما نعم في حال الغيبه ينفذ ذلك واطلوني في طان النصف فيها لا ينفذ اي لم ينفذ
بحال ظهور الامام او عدمه ثم قال ان ادريس انما يباع ويوقف بخبرنا وبنائنا ونصرفنا لانفس
الارض مراده بذلك ان ادريس ايضا اطلق جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ رة
عدم جوازه والصواب التقييد بحال الغيبه لئلا ينفذ وعدمه لعدم هذا ظاهر محمدا لله تعالى
المقدمة الثالثة في بيان ارض الانفال وحكمها الانفال جمع نفل يسكون النفا
وفتحها وهو الزبادة ومنه النافله والمراد به هنا كل ما يخص الامام عليه السلام وقد كانت
الانفال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته وهي بعد للامام القائم مقامه عليه

بيان من يرضى

فِيهَا أَرْضُ الْإِنْفَالِ وَحُكْمُهَا

٢٥

وَضَابِطُهَا كُلُّ أَرْضٍ فَتَحَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَوْجِفَ عَلَيْهَا بَيْعٌ وَلَا رُكَاةٌ إِلَّا رَضَوْنَ الْمَوَاتِ وَرُكَاةٌ
 مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ مِنَ الْأَهْلِ وَالْفَرَايَاتِ وَالْأَهَامِ وَالْمَفَازِ وَبَطُونَ الْأَرْدَنِ وَرُؤُوسَ الْجِبَالِ
 وَفُطَايِجِ الْمُلُوكِ وَفَدَتْ قَدَمُ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ
 ذَلِكَ كُلَّهُ وَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ عَنْ زَارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ
 فِي قَوْلِ اللَّهِ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِنْفَالِ قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ قَالَ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَهِيَ
 كُلُّ أَرْضٍ جَلَا أَهْلِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْجَلَ عَلَيْهَا بَيْعٌ وَلَا رُجَالٌ وَلَا رُكَاةٌ فَهِيَ نِصْفُ اللَّهِ وَلِلرَّسُولِ
 وَعَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ الْإِنْفَالِ فَقَالَ كُلُّ أَرْضٍ جَزِيَّةٍ أَوْ شَيْءٌ كَانَ لِلْمُلُوكِ
 فَهُوَ خَالِصٌ لِلْإِمَامِ لَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهَا سَهْمٌ قَالَ وَمِنْهَا الْبَحْرَيْنِ لَمْ يَوْجِفْ عَلَيْهَا بَيْعٌ وَلَا رُكَاةٌ فِي مَرْسَلَةٍ
 الْعَبَّاسِ الْوَرَّاقِ عَنْ جَلِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ إِذَا غَرَا قَوْمٌ بَعْضُ أَذْنِ الْإِمَامِ
 فَغَنَمُوا كَانَتْ الْغَنِيمَةُ كُلُّهَا لِلْإِمَامِ وَإِذَا غَرَا بِأَمْرِ الْإِمَامِ فَغَنَمُوا كَانَ لِلْإِمَامِ الْخُمْسُ وَمُضْمُونُ هَذِهِ
 الرَّوَايَةِ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ مَعَ كَوْنِهَا مَرْسَلَةً وَجِهَالُهُ بَعْضُ جَالِ اسْتِنَادِهَا وَعَدَمُ امْتِكَانِ
 التَّمَسُّكِ بِظَاهِرِهَا إِذَا مِنْ غَرَا بِأَذْنِ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ خُمْسُ غَنِيمَتِهِ كُلِّهَا لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِذَا عَرِفْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَرْضَ الْمَعْدُودَةَ مِنَ الْإِنْفَالِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْبَاةً أَوْ مَوَاتًا وَعَلَى
 الْفُتُوحِ بْنِ قَامَانَ أَنْ يَكُونَ الْوَاضِعُ يَدَهُ عَلَيْهَا مِنَ الشَّيْعَةِ أَوْ لَا فَهَذِهِ أَمْسَارُ رُبْعِهِ وَحُكْمُهَا
 أَنْ كُلِّهَا كَانَ نِصْفًا لِلشَّيْعَةِ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَلَالٌ عَلَيْهِمْ مَعَ اخْتِصَاصِ كُلِّ مِنَ الْمَحْبَاةِ وَالْمَوَاتِ
 بِحُكْمِهِ لِأَنَّ الْأُمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَحَلُّوا ذَلِكَ لِشَيْعَتِهِمْ حَالِ الْغَنِيمَةِ وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَانَّهُ عَلَيْهِمْ
 حَرَامٌ وَأَنْ كَانَ لَا يَنْتَزِعُ عَنْهُمْ فِي الْحَالِ عَلَى الظَّاهِرِ حَيْثُ أَنَّ الْمُسْحَى لَانْتِزَاعِهِ هُوَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 فَيُؤْتَى عَلَى أَمْرِهِ وَرَوَى الشَّيْخُ زَارَةَ عَنْ عَمْرِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا سَلَمَةَ مَعَ بَنِي عَبْدِ الْمَلِكِ
 بِالْمَدِينَةِ وَقَدْ كَانَ قَدْ جُمِلَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا لَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَرَدَّ عَلَيْهِ
 فَقُلْتُ لَهُ رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَالُ الَّذِي حَمَلَتْهُ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي قُلْتُ لَهُ
 حِينَ حَمَلْتَهُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِنِّي كُنْتُ وَلِيْتُ الْفُوصَ فَاصْبَتْ مِنْهُ أَرْبَعَاةُ أَلْفٍ رَهْمٌ وَقَدْ
 مَجَّسَهَا ثَمَانِينَ أَلْفًا رَهْمًا إِلَى أَنْ قَالَ يَا أَبَا سَلَمَةَ قَدْ طَبَّقْتَنَاهُ لَكَ فَضَمَّ إِلَيْكَ مَا لَكَ وَكُلُّهَا
 كَانَ فِي أَيْدِي شَيْعَتِنَا مِنَ الْأَرْضِ فَهُمْ فِيهِ مُحَلُّونَ مُحَلَّلٌ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَامَ فَأَمَّنَّا فَجَبَّاهُمْ

فِيهَا أَرْضُ الْإِنْفَالِ وَحُكْمُهَا



خراجية محققون ثانی مرة

٢٤

ما كان في ابدى سورههم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا فباخذ الارض
من ابدىهم ويخرجهم عنها صغرة قال في الصحاح الطسق الوظيفه من خراج الارض فارسي
معرب وعن الحرث بن المغيرة النصري قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فجلت عنده
فاذا بجنبه فداست اذن عليه فاذا ن له فدخل فجثا على ركبتيه ثم قال جعلت فداك اني اريد
استئلك عن مسئلة والله ما اريد بها الا فكاهة رغبني من النار فكانه رقق له فاستوى
جالسا فقال يا نجبة سألني فلا تستلني اليوم عن شيء الا اخبرتك به قال جعلت فداك ما ^{يقول}
في فلان فلان قال يا نجبة لنا النجس في كتاب الله ولنا الانفال ولنا اصفوا الاموال وهما والله
اول من ظلمنا حقنا في كتاب الله واول من جمل الناس على قايينا وداونا في اعناقهم الى يوم
القيامة بظلمنا اهل البيت وان الناس ليقتلوني في حرام الى يوم القيامة بظلمنا اهل البيت
فقال يا نجبة انا لله وانا اليه راجعون ثلث مرات هلكا ورتب الكعبه قال فرفع فخذه عن
الوسادة فاستقبل القبلة فدعا بدعاء لم افرهم منه شيئا الا انا سمعنا في اخر دعائه وهو
اللهم انا قد اخللنا ذلك لشيعتنا قال ثم اقبل اليها بوجهه وقال يا نجبة ما على فطره
ابرهيم عليه السلام غيرنا وغير شيعتنا وهذا الجديثان ونحوهما من الاحاديث الكثيرة
بمخالفتها في مضمونها بين الاصحاب بلا شك ولا شبهة فلا حاجة الى البحث عن اسنادها
الفحص عن رجاله فان اخبار الاحاد بين محقق الاصحاب المصليين منهم انما يكون حجة اذا
انضم اليها من المتابعات والشواهد وفرا بين الاحوال ما يدل على صدقها فاقطعت باجماع
الفرقة فان قيل ما معنى جعل هذه الامثلة في حال الغيبة للشيعه اهي على العموم او على
جهة مخصوصة وعلى التقدير الثاني فما هذه الجهة قلنا ليس المراد حلها على جهة العموم والا
لزم سقوط حقهم عليهم السلام من النجس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر الاصحاب بل
القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز تناول حقهم عليهم السلام والتصرف فيه
الى غير ذلك مما هو معلوم البطلان انما المراد احلال ما لا بد منه من المناكح والمساكن و
الناجر للطيب لادانهم ويخرجوا عن الغصب في السكن والمطعم ونحوها وقد عين الاصحاب
لذلك مواضع مخصوصة في باب النجس فلا حاجة بنا الى ذكرها هنا فاذا كان جديدا

في غيبين ابراهيم المفقود عنوه

من ارض الانفال شيء اما بالاحياء او بالشرا من بعض المغلبين نحو ذلك كانت عليه
 حلالا باحلال الائمة عليهم السلام فان قيل ليس على الشيعة في هذا النوع من الارض
 خراج فهل على غيرهم فيه شيء من ذلك قلنا لا نعرف فيه ذلك نصري بالاصحاب لكن قد
 وضع في الحديث السابق نصري بجاهه ووجهه من حيث المعنى انه نصري في مال الغني بغيره
 فلا يكون مجانا فان قيل فهل يجوز ان يستجمع صفات النيابة حال الغيبة جباية شيء من
 ذلك قلنا ان ثبت ان جهة نيابته عامته احتمل ذلك والى الان لم ينظر لشيء فيه وكلا
 الاصحاب قد يشعر بالعدم لان هذا خاصته الامام وليس هو كخراج الارض المأخوذة ^{عنوه}
 فان هذا القسم لعينه كما سباني انشاء الله فان قيل فلو استولى سلطان الجور على جباية ^{شيء}
 من خراج هذا الارضين اعتقاد امته انه يستحقه لزعيمه انه الامام فهل يحل تناوله
 قلنا الاحاديث التي نأى محل تناول الخراج الذي باخذ الخاير وكلام الاصحاب يتناول
 هذا القسم وان كان السابق الى الافهام في الخراج ما يؤخذ من المفقوح من ^{الحال} عنونه فلا يبعد
 به ولم افق على شيء صريح في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم عليهم السلام **فان لا**
 فرق بين غيبة الامام وحضوره في زمان النقبه لاستوائهما في كونه موجودا ممنوعا من ^{النفس} النظر
 والاختيار وكلام الاصحاب يؤي الى ذلك وابعادهم عليهم السلام لشبهتهم انما وقع في زمان
 وكذا الامر بالجمعة وهذا جميع الاصحاب بذلك بثبوتها في زمان الغيبة وفي الواقع لا فرق
 بينهما **المفقد الرابع** في غيبين ما فتح عنونه من الارضين اعلم ان الذي ذكره
 الاصحاب من ذلك مكة زادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض ^{قطار} الاقطار سبلا
 العجم وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان البحر من الانفال فاما مكة فان للاصحاب
 في كونها فتح عنوه او صلحا خلافا فاشهر انها فتح عنوه قال الشيخ في غايات المذهب ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة عنونه بالسيف ثم امنهم بعد ذلك وامنهم يصيبهم
 الارضين الدور لانها لجميع المسلمين كما نقول في كل ما يفتح عنونه اذ لم يكن نقله الى بلد الا ^{سلام}
 فانه يكون للمسلمين فاطنه ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجال المشركين ^{طلسم}
 وعندنا ان للامام ان يفعل ذلك كذلك اموالهم من عليهم بها وقال العلامة في التذكرة



خراجية محقق ثانية

٢٨

واما ارض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتحها بالسيف ثم
امنهم بعد ذلك وكذا قال في هي ونحوه قال في التجر وشيخنا في الدروس لم يصرح بشيء و
احج العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لاهل مكة
ما نرو في صانعا بكم فضا لوالا اخ كره و ابن اخ كريم فقال اقول لكم كما قال اخي يوسف لايخوته لا
تشرىب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين انتم الطلقاء ومن طريق البخاري
بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة الى ان قال
ان اهل الطائفة وجعلوا عليهم العشرة ان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم عنوة وكانوا السراء في دين فاعفهم فقال اذهبوا انتم الطلقاء واجاب عن حجة
القاتلين بانها فكت صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخلها بامان كما ورد في
فضة العباس وابي سفيان وقوله عليه السلام من الفئ سلاحه فهو امن من اغلق بابه فهو
ومن يخلو بابنا والكعبة فهو امن من دخل دار ابي سفيان فهو امن الاجماعه معين الله عليه
السلام لم يقسم اموالهم ولا اراضيهم بانه على تقدير تسليم ذلك انما لم يقسم الارضين
الدور لانها لجميع المسلمين لا يختص بها الغانمون على ما تقرر من الارض المفتوحة عنوة
للمسلمين فاطنه والاموال والانس بجزان بمقتضى عليهم بها مراعاة للمصلحة لان الاما
ان يفصل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ط واما ارض العراق التي لستى بارض السواد
فهي المقنومة من ارض الفرس في ايام الثاني فلا خلاف فيه انها فكت عنوة وانما سميت سوادا
لان الجبلش لما خرجوا من البادية وراوا هذا الارض والنفات شجرها سموها السواد لذلك
كذا ذكر العلامة في المسند والذكره قال في المبسوط وهذا عبارة واما ارض السواد فهي
المقنومة من الفرس التي فتحها عمرو بن عبد الله وهو سواد العراق فلما فكت بعث عمر بن الخطاب
وابن مسعود فاحضروا والبا على بيت المال عثمان بن حنيف ما سحا فسمي عثمان الارض
اختلافوا في مبلها فقال الساجي اثنا وثلاثون الف جريب هي ما بين عبادان وموصل
طولا وبين القادسية وحلوان ارضا ثم ضرب على كل جريب ثلث مائة دراهم والقطعة
سنة والشجر والخطاة اربعة والشعير درهمين كسب الى عمر فامضوا وروى ان انشاعها

في فتح مكة

في فتح العراق

كانت في عهد عمر مائة وستين الف درهم فلما كان في زمن الحجاج ورجع الى ثمانين الف
الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف درهم في اول والثانية بلغ سبعمائة
الف الف فقال لو عشت سنة اخرى لرددتها الى ما كان في ايام عمر فماتت تلك السنة وكانت
امير المؤمنين عليه السلام لما قضى الامر اليه امضى ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما
والذي يفضيه المذهب ان هذه الاراضي وغيرها من البلاد التي فتح عنوة يكون خمسها لاهل
الحسن والرابعة اخماسها يكون للمسلمين فاطبته الغائبين وغيرها الغائبين في ذلك سواء و
يكون للام النظر فيها وتقسيلها وتضمينها بما شاء هذه عبارته بحرفها وقال في المنهى و
هذه عبارته ارض السواد هي الارض المغنومة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد
وحد في العرض من منقطع الجبال مجلوان الى طرف القادسية المتصل بعذيب من ارض العرب
من نجوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرق دجلة فاما الغرب الذي ثلثه
البصرة فاما هو اسلامي مثل شط عثمان بن ابي العاص الى ان قال هذه الارض فتح عنوة
فتحها عمر بن الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة انفس عتار بن ايسر على صلواتهم امير ابن مسعود
فاصبا والبا على صبي المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض وفرض لهم في كل يوم شاة
شطرها مع السواظ لعمار وشطرها للاخرين وقال ما اري ضربا يؤخذ منها كل يوم شاة الا سبي
في خرابها ومسح عثمان ارض الخراج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف الف
جرب قال ابو عبيد سنة وثلثون الف الف ثم ضرب كل جرب فحل عشرة دراهم وعل
الكرم ثمانية دراهم وعل جرب الشجر والرطبة سنة دراهم وعل الخطة له تسعة دراهم
وعل الشعير درهمين ثم كتب في ذلك الى عمر فامضوا وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة
وستين الف الف درهم فلما كان في زمان الحجاج رجع الى ثمانين الف الف فلما ولي عمر بن
عبد العزيز ثم سألوا في كلام الشيخ السابق بحرفه ما زاد ولا نقص وكذا صنع في التذكرة
في باب الجهاد بحرفه واعاد القول بفتح السواد عنوة في باب احياء الموات ومثل ذلك صنع في
كتاب الجهاد من الجبر ولم يحضر في ذلك كتابه هذه الرسالة هذا الموضع من كتاب السراير
لابن دريس لاحكي ما فيه لكنه في باب احكام الارضين من كتاب الزكاة ذكر ان ارض العراق

خرجه في تحقيق ثاني مرة

غنوة وذكر من احكامها فريها من اكلام الاصحاب الذي حكىناه وروى الشيخ باسناده عن
 بن يزيد الانصاري ورواه ابن ادريس في السراير والعلامة في المنها قال استعملني امير المؤمنين
 على بن ابي طالب عليه السلام على اربعة رسايق المدائن البهية ذات هرسير وهرجور
 وهرملك وامرني ان اضع على كل جرب ربع غلظ درهما ونصفا وعلى كل جرب سطرهما
 وعلى كل جرب ربع درهمين ثلثي درهم وكل جرب كرم عشرة دراهم وامرني ان الهن كل نخل
 عن الفري لمارة الطريق وابن السبيل ولا اخذه منه شيئا وامرني ان اضع الدمايين الذي
 يكون البرازين في يثخنون بالذهب على كل رجل ثمانية واربعين درهما وعلى اوساطهم
 النجار منهم على كل رجل اربعة وعشرين درهما وعلى سفليهم وفضليهم اثني عشر درهما
 على كل انسان منهم قال وجبها ثمانية الف درهم في سنة قال الشيخ توظيف الجزية
 في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرناه من ان ذلك منوط بما يراه الامام من المصلحة فلا يمنع ان يكون
 امير المؤمنين عليه السلام راي المصلحة في ذلك الوقت ووضع هذا المقدار اذا تغيرت
 المصلحة الى زيادة ونقصان غيره وانما يكون منافيا لو وضع ذلك عليهم ونفي الزيادة عليهم
 والنقصان عنه في جميع الاحوال ليس لك في الخبر ذلك ومثله القول في الخراج منوط بالمصلحة
 وعرفنا الزمان كما سببان انشاء الله تعالى في هذا التقدير ليس على سبيل التوظيف بل بحسب
 الوقت واعلم ان الذي وردته من لفظ الحديث هو ما اوردته الشيخ في التهذيب لكن
 وجدت نسخا مختلفة العبارة في ايراد اسماء الرسايق المذكورة ففي بعضها هرسير
 وهرجور وفي بعضها هرسير بالباء التوحيد والسبب في الهمزة المكسورة وهرجور بالنون
 والجيم المفتوحة والباء المشاة من تحت بعد الواو المكسورة وفي بعضها جوب بالجيم والباء
 التوحيد بعد الواو وقال ابن ادريس بعد ان اورد الحديث في السراير يعطف البهية ذات
 المدائن بالظن وهرسير بالباء المثقطة من تحتها نقطة واحدة والسين غير المعجمة هي المدائن
 الدليل على ذلك ان الراوي قال استعملني على اربعة رسايق ثم عد دحمته فذكر المدائن ثم ذكر
 من جملة الخمسة هرسير فعطف على اللفظ دون المعنى ثم شرع في بيان جواز مثل هذا
 الى ان قال فاما البهية ذات البهية ذات على وهو ستة طسايق ثم ذكر اسماء البهية ذات الاو

في سيرة الأئمة أهل العرف وأرضهم

٣١

اربعة طاسيج وذكر اسمائها والبعض بالاسفل خمسة طاسيج وصنع مثل ذلك والذكر
 وجدته في نسخ التهذيب والمدان الهبة ذات بغير واحد كما وجدته في المنهاج حيث ورد الحديث
 بلفظ وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال سئلت عن سيرة ^{الأئمة}
 في الارض التي فُتحت عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امير المؤمنين عليه
 السلام قد سار في اهل العرف بسيرة فهم امام لساير الارضين فان قلت اليه قد قال الشيخ في
 ط ما صورته وهي الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزت بغير امر الامام فغنت
 تكون العينة للامام خاصته تكون هذه الارضون وغيرها مما فُتحت بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الا ما فُتحت في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان فتح شي من ذلك يكون
 للامام خاصته ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان
 لا يكون ارض العراق من المفتوح عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ
 قال هذه على صورة الحكاية وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون
 في هذا الباب على ما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المنهاج المذكورة اورد
 الشيخ هذا حكاية وابراد بعد ان افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذه
 الارض فُتحت عنوة اه ولو يعرض لما ذكره اخرايشي الثاني ان الرواية التي اشار اليها الشيخ ^{ضعيفة}
 الاسناد مرسله ومثل هذه كيف يحجج به او يمكن اليه مع ان الظاهر من كلامه في المنهاج
 ضعف العمل بها الثالث اننا لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض
 العراق فُتحت بغير امر الامام فقد سمعنا ان عمر اسلمنا امير المؤمنين في ذلك وما يبدل ^{عليه}
 فعل عمار فانه من خلاصاء امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما ساغ له الدخول في
 امرها وما يقطع مادة النزاع ويدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلي قال ^{سئل}
 ابو عبد الله عليه السلام ما منزلة فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم ولم يدخل في
 الاسلام بعد اليوم ولمن مخلوق بعد فقلنا الشراء من الدهاقين قال لا يصلح الا ان يشري
 منهم على ان يصيرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عبد الرحمن بن حجاج قال سئلت ابا
 عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي اسهل وابن شبر بنو السواد وارضه فقلت ان



خراجية محقق ثانية

٣٢

ابن أبي ليلى قال انهم اذا اسلموا احرار وماني يديهم من ارضهم لهم واما ابن شبرمه فرغم
 انهم عبيد وان ارضهم التي يابدهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمه وقا
 في الرجال ما قال ابن أبي ليلى انهم اذا اسلموا منهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلنا
 لاستمرار فتوى الاصحاب بضرهم موافق لذلك فلا مجال للتردد واما ارض الشام فقد
 ذكر كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاب بمن ذكر ذلك العلامة في كتاب احبنا الموات من
 التذكرة لكن لم يذكر احد حد ودها واما البواني فذكر حكمها القطب الراوندي في شرحه
 الشيخ واسند الى طه وعبارته هذه والظاهر على ما في مبطونه ان الارضين التي هي من
 ارضي خراسان الى كرميان وخوزستان هذان وفرو بين ما حو اليها اخذت بالتبني هذا
 ما وجدته فيما حضرني من كتب الاصحاب والله اعلم بالصواب **المفصل الخامس**
 في تحقيق معنى الخراج وانه هل يندرام لا اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالاجرة
 لها وفي معناه المقاسمة غير ان المقاسمة يكون جزءا من حاصل الزرع والخراج مفدا
 من النفد يضرب عليها وهذا هو المراد بالقبالة والطوق في كلام الفقهاء ومرجع ذلك
 الى نظر الامام على حسب مقتضيه مصلحة المسلمين عرفا وليس له في نظر الشرع مقدار
 معين لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه وبديل على ذلك هو الاول ان الخراج
 المقاسمة كالاجرة وهي منوطة بالحرف متفاوتة بتفاوت الرغبات اما الاولى فلا تنها
 في مقابل منافع الارض ولا يزيد بمشابهتها للاجرة الا ذلك واما الثانية فتظاهرة في العلل
 وفيه في باب مثال البعثة في توجيه كلام الشيخ حيث قال لو ادعى من يدين ارض الخراج
 عند المطالبة به بعد زوال يدها هل البغي ادائه الى اهل البغي لم يقبل فوهم وجه ان الخراج
 معاوضته لانه بمن او اجرة فلم يقبل فوهم في ادائه كغيره من المعاوضات الثانية قد سبق في
 الحديث المروي عن ابي الحسن الاول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي اخذنا منه
 موضع الحاجة ما يدل على ذلك قال في الارض التي اخذت عنوة بخيل وركاب فهي موقوفة
 من ترك في ابدى من يعمرها ويحييها على صلح ما يصلحهم الوالي على قدر طاقتهم من الخراج
 او الثلث او الثلثان على قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم الحديث وهذا ما قلناه

في معنى الخراج
 من مذهب الشيخ

في بيان معنى الخراج حد والمقاسمة

٣٣

لنوعه الخراج الى النصف والثلث والثلثين واناظنه اياه بالمصلحة بعد ذلك صريح في عدم
 انحصار الامر في شيء بخصوصه ولا اعرف لهذا رايا من الاصحاب الثالث لاجتماع المستفاد
 من تتبع كلام من وصل اليه كلامه من الاصحاب عدم القوي على مخالف ولا محكال الكلام
 المتصدين لحكاية الخلاف مشهورا وفادرا في مطولات كتب المحققين وبمختصراتهم قال الشيخ
 في النهاية في حكم الارض المفتوحة عنوان وكان على الامام ان يقبلها لمن يقوم بجوارها بمثل
 من النصف والثلث والربع وقال في ط في باب حكم الارضين من كتاب الزكاة في حكم المفتوحة
 عنوانه وعلى الامام يقبلها لمن يقوم بجوارها بمثل من النصف والثلث وقال في كتاب
 الجهاد منه عند ذكر سواد العراف وغيره مما فحش عنوانه يكون للامام النظر فيها وتقبلها
 بمشأه وباخذار ثنائها وبصرف في مصالح المسلمين قال ابن ادريس في السرائر في حكم
 المفتوحة عنوانه وعلى الامام ان يقبلها لمن يقوم بجوارها بمثل من النصف والثلث
 الربع او غير ذلك وقال العلامة في المنتهى هذه الارض الماخوذة بالسيف عنوانه
 يقبلها الامام لمن يقوم بجوارها بمثل من النصف والثلث وقال في التذكرة الارض الماخوذة
 بالسيف عنوانه يقبلها الامام لمن يقوم بجوارها بمثل من النصف وغيره وقال في المحرر
 في المفتوحة عنوانه ويقبلها الامام لمن يقوم بجوارها بمثل من النصف والثلث وقال
 في القواعد في هذا الباب ايضا ويقبلها الامام لمن يراه بمثل من النصف والثلث ويقبل
 حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد ويقبلها الامام بمن يراه بمثل من النصف والثلث
 في تتبع ولم يحضرني عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبارته ولكن حاصل كلامه فيه
 ما اظن ان مرجع تعيين الخراج الى العرف فكلما يليق بالارض عرفا جاز فيه عليها
 فان قلت قد صرحتم بان هذا منوط بنظر الامام عليه السلام ورايه فكيف يحل بدون ذلك
 قلنا قد نص اثبتنا عليهم السلام في غير حديث وصرح اصحابنا كافة وسنحكي الاحاديث الواردة
 في ذلك وعبارات الاصحاب عن قرب انشاء الله بحل تناول ما اخذه الجاهل من ذلك باسم
 الخراج والمقاسمة ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي منوط بتقديره
 بالمصلحة عرفا وارباطه بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له وعمل ما

تقبل كل من العلم
 والجاه



خراجية محقق ثانياً مرة

٣٤

هو منوط بنظر الامام استقلالاً بنفسه كان الزرع عليه في ارتكاب ما لا يجوز له ولم يكن الموقوف
 حراماً لانه من شرعي على الزارع خارج عن ملكه يستحقه فوهم معلومون وقد رفع اثبتنا
 عليهم السلام المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يحرم قال في التذكرة في كتاب البيع ما ياب
 الجاهل من الغلات باسم المقاسمة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم
 الزكوة يجوز شرائه وانها به ولا يجب عادته على اصحابه وان عرفوا لان هذا امثال
 لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله تعالى اخذ غير مستحقه فثبت
 ذنبه وجاز شرائه والخاص ان هذا ما وردت النصوص واجمع عليه الاصحاب بل لمسلون
 فالمنكر له والمنازع فيه مدافع للنص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام
 فالاولى لا مضامعة على قول سلام فان قلت فهل يجوز ان يتولى من له النيابة حال
 العينة ذلك عن العينة الجامع للشرائط قلنا لا تعرف للاصحاب في ذلك نص يحاوي لكن من
 جوز للفقيه في حال العينة تولى استيفاء الحدود وغير ذلك من نواحي منصب الامامة ^{يبلغ}
 بخبره لهذا الطريق الاولى لان هذا اقل منه خطراً لاسيما والمستحقون لذلك ^{موجوب}
 في كل عصر ان ليس هذا الحق مقصوراً على الغزاة والمجاهدين كما بان ومن فاعل في كثير من
 احوال كبراء علمائنا السالفين مثل السيد الشريف المرتضى علم الهدى واعلم ان المحققين
 من المتقدمين المتأخرين نصبر الحق والدين الطوسي ومجرب العلوم مفتي الفرق جمال الملة
 والدين الحسن بن مطهر وغيرهم رضوان الله عليهم نظر متأمل منصف لم يعرضه الشك
 في انهم كانوا سبيلكون هذا المنهج ويفهمون هذا السبيل وما كانوا اليهود عوايطون كنههم
 الا ما يعتقدون صحته **المقال** في حل الخراج في حال حضور الامام وعينه اما
 حال حضوره عليه السلام فلا شك فيه وليس للنظر فيه مجال وقد ذكر اصحابنا في مصرف الخراج
 ان الارض جعل منه ارضان الغزاة والولاية والحكام وسائر جوه الولايات قال الشيخ في
 في فصل انشام الغزاة ما يحتاج اليه للكرام والاث الحرب كان ذلك من بيت المال من
 اموال المصالح وكل رزق للحكام وولاية الاحداث والصلا وغير ذلك من جوه الولا
 فانهم يعطون من المصالح والمصالح يخرج من ارتفاع الاراضي المفتوحة عنوة وكذا قال

مال

و في ثبوت حل الخراج
 في جبهات فقيهين
 و في جبهات فقيهين

انجاء حال الخراج الحنو الغيبة

٣٥

العلامة حاكما عن الشيخ كلامه فلا حاجة الى التطويل به وهذا واضح جلي وليس المقصود بالنظر
واما في حال الغيبة فهو موضع الكلام ومطعم النظر ولو تأمل المنصف لو جدد الامر فيه ايضا
بتنا جليتا فان هذا النوع من المال مصرفه ما ذكر ليس للامام عليه السلام فليدفع لاكثر
وهذه المصارف التي تعدد فاهما لا يعطل كلها في حال الغيبة وان يعطل بعضها وكون خراج
الخراج تقبيل الارضين اخذ وصرفه موكولا الى نظره عليه السلام لا يقتضي تحريمه حال
الغيبة لبقاء الحق ووجود المستحق مع نظائر الاخبار عن الائمة الاطهار ونظاير كلام حجة
الاصحاب متقدمي السلف ومناخيرهم بالترخيص لشيعة اهل البيت عليهم السلام
في تناول ذلك حال الغيبة بما مر الجابر فاذا انضم الى هذا كله امر من له النيابة حال الغيبة كان
حيثما بدافع الاوهام واضمحلال الشكوك ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكتان **الاول**
في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام في ذلك وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ
عن ابى بكر الحضرمي قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام وعند اسمعيل ابنه فقال
ما يمنع ابن ابي سمالك ان يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس يعطهم ما يعطى الناس
قال ثم قال له لو تركت عطائك قال قلت مخافة عرج بني قال ما يمنع ابن ابي سمالك ان يبعث
اليك بعطائك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قال قلت هذا نص في الباب فانه عليه
السلام بين الناس اهل بيت حيث قال انه ترك اخذ العطاء للخوف على دينه بانه لا خوف عليه فانه
انما اخذ حقه انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد تقرر في الاصول بخدي الحكم بالعلية
المخصوصة ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن عليه
السلام لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيفا قال قلت نعم فان شئت وسعت علي
قال اشتره وقد اجمع بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج **والثاني**
ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن ابى المعز قال سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا
فقال اصلحت الله امرى بالعامل فخيرني بالدرهم اخذها قال نعم قلت واجج بها قال نعم ومثل
هذا من عدة طرق اخرى كذا ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح قال اراد
بيع عمر بن ابي باد فارد ثمان اشترى به ثم قل حتى استثنى ابا عبد الله عليه السلام **الثاني**

في انجاء الناطقة
جابر الخراج

مصادف فاسئلته قال فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشتره غيره قلت قد اخرج هذا الحديث
 لحل ذلك العلامة في المنهوي صححه لكن قد بسئل عن قوله فان لم يشتره اشتره غيره فان شراء النسا
 للبشر لا مدخل له في صبره و ربه حلالا على تقدير ان يكون حراما فاي مناسبة له ليعمل به ولا
 بعد ان يكون ذلك اشارة منه عليه السلام الى معنى لطيف وهو ان كل من يدخل في مقام
 دولة الجور ونفوذ او امرها و قوة شوكتها وضعفت وله العدل يحرم عليه هذا النوع
 ونحوه بشره وغيره بخلاف من لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في انه لا
 يعطل امره وله الجور ولا ينافض بل واجها بجلاله فاشار عليه السلام بقوله ان لم يشتره
 اشتره غيره الا انه لا مانع له من الشراء اذا دخل له في دولة الجور بتقوته ولا غيرها فان
 لم يشتره لم ينفذ في الحال بل بشر به غيره ومنها ما رواه ايضا اسحق بن عمار قال سئل عن
 الرجل يشتري من العامل وهو يظلم قال يشتري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احد وهذا
 الحديث نقلته من المنهوي هكذا وظن انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة و
 منها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال
 سئل عن الرجل منا يشتري من السلطان من ابل الصد و غنمها وهو يعلم انهم ياخذون
 منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والغنم الامثل الحنطة والشعير وغير ذلك الا با
 حتى تعرف الحرام بعينه فبل له فتاوى من اغنا منا في مضد و يجيئنا فياخذ صدقات اغنا
 تقول بعناها فبيعناها فتاوى في شرايها منه قال ان كان اخذها وعزها فلا بأس فبل له
 ترى في الحنطة والشعير يجيئنا القاسم فيقسم لنا حظنا فياخذ حظه فيغرل بكل فتاوى في شرا
 ذلك الطعام له فقال ان كان قبضه بكل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشراء منه بغير كل
 ومنها ما رواه الشيخ ايضا باسناده عن يحيى بن ابي العلا عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 ابيه ان الحسن الحسين كانا بقبيلان جوارين معاوية قلت قد علم ان موضع الشبهة حقيق
 بالاجتناب الامام عليه السلام لا يوافقها وما كان يوافقها عليهما السلام لجوارها الا انها
 من الحق في بيت المال مع ان يصر في كان بغير رضى منهم عليهم السلام فتناولها حفيها عليهما
 السلام المرتب على يصر في دليل على جواز ذلك لذوي الخوف في بيت المال من المؤمنين نظرا

بيان الاتفاق على حل الخراج

٣٧

الى الناس في دينه شيخنا في سن على المعنى وقرن بين الجائز من الظالم وبين اخذ الحق
الثابت في بيت المال اصاله فان ذلك قول الاول افضل بخلاف الثانية ومثل هذه
الاخبار كثير لن تتبع وحصره ولست اصدق ذلك فان في هذه غيبه في الدلائل على
عن السعي في تتبع ما سواها وكون بعضها قد يعزى بعض جال اسناده طعن او جهالة
فادح في شيء منها بوجه من الوجوه على ان اسناد كثير منها صحيح كما قد مرنا ومع ذلك
فان الاصحاب كلهم اوجبوا مضافوا مضمونها في كتبهم وعلومهم فيها بلغنا عنهم والجرح الضعيف
الاسناد اذا انجز بقول الاصحاب وعلمهم ارتقى الى مرتبة الصحيح وانظم في سلك الحجج
الحق المشهور فان قيل ههنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشراء خلا
من ابن بثر حل الشاؤل مطلقا الثاني هذه الاخبار انما دلت على جواز تناول من الجا
بعد اسبلا له واخذ من ابن بثر حل الاسبلاء والاخذ كما يفعل الجاير فانما الجواب
الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطالان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب النقل كال
والهبة لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك التقدير بطريق اولي لان شرط
صحة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك بل يستلزم قبول جوازه به وهو في يد
المال والحواله به لما عرفت من ان ذلك غير مملوك له بل انما هو حق تسلط على تصرف الغير
فيه وقد سوغ ائمتنا عليهم السلام ابتداء تملكه على ذلك التصرف الغير النافع لان
مخرجه انما كان من جهنم عليهم السلام فاغفر والشيعتهم ذلك طلبا لنزول المستفد
فعلهم من الله المحبة والسلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب في تذكره فيما بعد
شاء الله تعالى اما الجواب عن الثاني فلان الاخذ من الجاير والاخذ بامره سواء على
اذا لوحظ ان الماخوذ حق بئث شرعا ليس فيه وجه مخرجه لاجتهه غصب لا فيجب ان
هذا هو مفروض على هذه الاراضى المحدث عنها وكونه منوطا بنظر الامام انفي الحظر
اللازم بسببه من خسر الامام في تناوله من الجاير سقط السؤال بالكلية اصلا و
المسألة الثانية اتفاق الاصحاب على ذلك وهذه عباراتهم بحكمها شيئا
من كلامهم بعينه من غير تغيير على حسب ما وقع اليها من مصنفاتهم في وقت كتابة هذه الرسالة



خراج محقق ثاني

١٣٥

فمن ذلك كلام شيخ الطائفة وربها وفيها ومعتمد هاشم بن الحسن الطوسي في كتاب
 المكاسب من كتاب النهاية وهذا الفطر لا يأمن بشراء الاطعمة وسائر الجوز والغلات ^{على}
 اختلاف اجناسها من سلاطين الجوز وان علم من احوالهم انهم يأخذون ما لا يستحقون ^{بغصب}
 ما ليس لهم مما يعلم شيئا من ذلك بعينه غصبا فان علم ذلك فلا ينصرف لذلك فاقاما
 يأخذونه من الخراج والصدقات ان كانوا غير مستحقين لها جاز شرائها منهم هذا كلامه
 وقال المحقق نجم الدين في الشرايع ما هذا الفطر يأخذ السلطان الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه}
 والاموال باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز ابتياعه وقوله هبته ولا
 يجب عادته على اربابه وان عرفت بعينه وقال العلامة في المنهاج يجوز للانسان ان يبيع ما
 يأخذ سلطان الجوز بشبهه الزكوات من الابل والبقر والغنم وما يأخذ عن حق الارض من
 الخراج وما يأخذ بشبهه المفا^{سه} من الغلات ان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا
 ان يبيع له شيء بانفراذه انه غصب فلا يجوز له ان يبيعه ثم اخرج لذلك برواية جميل بن
 اسحق بن عمار وابي عبيد السالفات الى ان قال اذا ثبت هذا فانه يجوز ابتياع ما يأخذ
 من الغلات باسم المفا^{سه} او الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة
 وقوله هبته ولا يجب عادته على اربابه وان عرفت بعينه دفعا للضرورة قلت هذا بعينه
 ما اسلفناه سابقا وقال في التذكرة ما هذا الفطر ما يأخذ الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه}
 ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شرائه وانها به ولا يجب
 على اصحابه وان عرفوا الان هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله
 اخذ غير مستحق فبرئت ذمته وجاز شرائه ثم اخرج لذلك بخبر ابي عبيد وعبد الرحمن بن
 وقال في بر ما يأخذ ظالم بشبهه الزكوة من الابل والبقر والغنم وما يأخذ عن حق الارض
 بشبهه الخراج وما يأخذ من الغلات باسم المفا^{سه} حلال وان لم يستحق اخذ ذلك
 ولا يجب عادته على اربابه وان عرفهم الا ان يعلمه في شيء بعينه انه غصب فلا يجوز
 ولا شراؤه وقال في الفوائد والذي يأخذ الجاهل من الغلات باسم المفا^{سه} ومن الاموال
 باسم الخراج عن حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز شراؤه وانها به ولا يجب عادته

نقل عن الشيخ العلامة

نقل اتفاق الأصحاب على حل الخراج

٣٩

على اصحابه وان عرفوا في حواشي شيخنا الشهيد قدس سره على الفواعل ما صورته وان لم يقبضها الجابر وكذا ثمرة الكرم والبستان وقال في الارشاد عطفاً على استثناء مما صح بيعها وشاؤها ما باخذ الجابر باسم المقاسمة من الغلات الخراج عن الارض والزكاة من الانعام وان عرفنا مالك وقال شيخنا في المدرس كلاماً في هذا الباب من اجود كلام ^{المختصر} اذا نامله المنصف الفطن علم انه يعتقد في الخراج من جملة الاموال الخالصة من الشبهة البعيدة عن الاوهام حيث ذكر الجواب وجعل ترك قبولها افضل وبالغ في احكام الخراج بما ^{يستحق} مفصلاً وصورة كلامه يجوز شراء ما باخذ الخائر باسم الخراج والزكاة والمقاسمة ولا يمكن مستحاله ثم قال ولا يجب والمقاسمة وشبهها على المالك ولا يعتبر رضاه ولا يمنع نظمه من الشراء وكذا لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم الظلم بعينه نعم بكرة معاملة ^{ظلمة} ولا يحرم لقول الصادق عليه السلام كل شيء فيه حرام وحلال فهو حلال حتى يعرف الحرام بعينه ولا فرق بين قبض الجابر اياها او بكرة وبين عدم القبض فلو احواله بها ومثل الثلث او وكله في قبضها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته جاز الشاؤ ويجوز على المالك المنع وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعايضات والطبقة والصدقة والوقف ولا يحمل ثباته بغير ذلك والتفداد رحمه الله في الشفيع شرح النافع اخذ حاصل هذا الكلام واورده بصورة الشرح مطوكة ولم يحضر في وقت نقل كلام الاصحاب سوى هذا المقدار من الكتب فنانقل كلام الباقيين لكن فيما اوردناه عنه وبلاغ لا ولي الا لبيان كلام الباقيين لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف لحكاة من عثرنا على مصنفاتهم وطلعتنا على مذاهم لما علمناه من شدة حرصهم على ايراد خلاف الفقهاء وان كان ضعيفاً ولا سيما الى القول الساذ وان كان اهاباً فيكون الحكم ذلك اجماعاً على انه لو كان فيهم مخالف مع وجود فتوى كبار المتقدمين والناظرين واستفاضته الاخبار عن ائمة الهدى مصابيح الدين وصحة طرق كثير منها واشتهار مضمونها لم يكن خلافه قادحاً فكيف الحال كما قد علمت فيها نحن قد فرغنا من هذه المسئلة واوضحنا لك من مشكلها ما يجلي صدق القول ويزيل اذى الصدور ويرغم انوف في الجبل ويشوه وجوه اولى الحسد الذين يعرضون ^{الاميل}

نقل كل من شيخنا في المدرس والمختصر



خارجية محقق ثالثة

٢٤

عظما وحفا وبلجون في شغبس كبريهم الى التفكير في الاعراض النذية على ما بعد و منهم
 بزعمهم من العورات ويطعون بما لا بعد طعن في الدين بمهدون بذلك في انفسهم في قلوب
 وهما العامة وضعفاء العقول وسفهاء الاحلام محلا ولا يعلمون انهم قد هدموا
 دينهم واسخطوا الله مولاهم وهم يحسبون انهم يحسبون صنعا فان ما وردناه من الاخبار
 عن الائمة الاطهار وحكناهم عن بعضهم العرف النبوية المبررة من الزنج والزلل ان كان
 حنا يجب بئاعه والافناء دالبه فناهيك وكانوا احب بها واهلها واي ملامه على
 من اتبع الهدى والحق وتمسك طبدى فاده الخلق لولا العنه عن صوب الصواب الغشا
 عن نور البصيرة ان كان باطلا مع ما اثبتناه من الاخبار والكثرة والافوال الشهيرة فلا
 سبيل لنا الى مخالفتهم وسلوك غير جادهم والحال انهم قد وثقوا في اصولك بديننا وعمدتنا في
 اركان مذهبنا وكيف تتبعهم حينا ونفارقهم حينا محلوته عامما ومحرر مونه عامما وما انا
 الا من عزيم ان غوث عويث وان ترشد عرنة ارشد على ان الحاسد لا يرضى وان فرغت
 سمعه الايات والمغض لا يفرض ان الى بالحي البينات ولوراجع عقله وتفكر لم يجد فرقا
 بين حل الغنايم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبته من ذلك فانه اذا كان المسيح له
 والاذن في تناوله واحدا فاقى مجال للشك واي موضع للطعن لولا عين البغضا وطوبه
 الشجنا وجد برين علم كيف كان طعن الحاسدين وانكار المغضين على سيد الكونين و
 امام الثقلين منهم اليه الا باطل وبدا انهم عليه في الاندبه بالا فاعيل مما يذهب اليه
 ويثبت قلوبهم ويالبصا ان يكون عليه مثل هذه الافوال السخيفة والانكارات الفا
 شعر فتاني حريم بعد هاهم يخرج ولا هنك ستر بعد هاهم يخرج وما ازلنا نسمع في
 خلال المذاكرة في مجالس التحصيل من اخبار علمائنا الماصين وسلفنا الصالحين ما من
 جملة الشواهد على ما ندعبه والدلائل الدالة على حقيقته ما نتجبه من ذلك ما نكوري
 سمنا عنا من احوال الشريف الرضي علم الهدى في المحمد بن اعظم العلماء في زمانه الفاضل
 بعلوم الرتبة في اوانه على بن الحسين الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما اشتهر من
 جلاله قدومه في العلوم وانه في الرتبة التي تقطع انفس العلماء على اثرها وقد اشد

عن
 حزنه

فلاح السالكين

نقل سيرة العلماء على حل الخراج

٢٤١

به كل من اخرج عنه من علماء اصحابنا بلغنا انه كان في بعض دول الجور ذاحشته عظيمة وثمر
جسيمة وصورة مجبة وانه قد كان له ثمانون منزلة وقد وجدنا في بعض كتب الآثار ذكر
بعضها وهذا اخوه ذو الفضل الشهير والعلم العزيز والعفة الهاشمية والنخوة القز
السيد الشريف الرضي رضى الله روحه كان له ثلث ولايات ولم يبلغنا عن احد
صلحاء ذلك العصر الا انكار علمهما ولا الضمنهما ولا نسبتهما الى فعل حرام او مكروه
او خلاف الا الى مع ان الذين في هذا العصر من يزاحم بدعواه الصلياء لا يبلغون رجاء
البيع اولئك والمفتدين بهم ومضى خفي شي فلا يخفى حال اسناد العلماء المحققين السنا
في الفضل على المتقدمين المتأخرين العلامة نصير الملة والحق والدين محمد بن محمد بن الطوسي
قدس الله نفسه وطيب مسه وانه كان المتولي لحوال الملك والفائز باعباء السلطنة
وهذا وامثاله انما يصد عن اوامره ونواهي ثم انظر الى ما اشتهر من احوال ابيه الله في الشا
بحر العلوم مفتي القرن جمال الملة والدين ابي منصور الحسن المطهر قدس الله لطيفه وكيف
ملازمته للسلطان المقدس المبرور محمد خدابنده وانه كان له عن فرى كانت شفعا
السلطان جوايزه واصالة اليه وغير ذلك مما لو عدد وطال ولو شئت ان احكى من احوال
عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف كانت احوالهما في دول زمانها الحكيم شيئا
عظيما بل لو تأمل المتأمل الخالي من المرض قلبه لو جد المرء من العلماء والمرقج لاهولهم
انما هم الملوك وادكان وطير وهذا لما قلت العنايه بهم وانقطع توجههم بالنسبة اليهم ضعف
احوالهم ونضعفت اركانهم وقلت ان دية العلم ومحافظه في جميع الارض ليس لاحد من البقيين
ان يقول ان هؤلاء اجبوا هذه البلاد وكانت قبل موالاتنا لان هذا معلوم البطلان بيده
العقل اما اولافلان بلاد العراق على ما حكناه كانت بينهما مصورة لم يكن لاحد حال
ان يجرى وسط البلاد فرى متعددة وما كان بين القريتين من البلد بين البعد قد
فرسخ الا نادرا كيف مجموع معورها من الموصل الى عبادان سنة وثلثون الف الفجر
واما ثانيا فلان عمارة الفري مرعظم يحتاج الى ان من طوبل وصرف مال جزيل هم كانوا
يعبدون عن هذا الاستعداد مع هذا النحلات بعد ما ثلونا عن كلامهم في احكام

نقل سيرة العلماء على حل الخراج



هذه الارضين واحوال خراجها وحل ذلك من التكاليف الباردة والامور السانحة
 نعوذ بالله من الغول بالهوى وبجانبه سبيل الهدى وهو حسنا ونعم الوكيل **الحكمة**
 في التواضع واللواحق وفيها مسائل **الاولى** في ان الخراج ليس من جملة مواضع الشبهة
 لما فرنا فيما قبل انه من جملة الغنائم اذ هو من الارض المفتوحة فالحال تابع لحالها بغير
 تفاوت وامننا الدلائل على ذلك وحكنا ما صدر عن الاصحاب رحمهم الله فيه وليس له
 ما بنا في ذلك الا اخذنا بامر سلطان الجور وهو موقوف على امر الامام ونظره وهذا لا
 يصلح للمنافاة لان الائمة عليهم السلام اباحو الشيعتهم ذلك في حال الغيبة وازالوا ما
 من جهتهم فلم يكن فيه شيء يقتضي الشك ولا يعبد من ضي الله سبحانه ورضاهم لاسيما اذا انضم
 ذلك نظرا باب الغيبة واتى قارئ بدينه وبين ما اخلوه لشيعتهم حال الغيبة بما في خوفهم
 وهؤلاء الذين يزرون على هذا النوع لا يتجشون ما فيه حقهم عليهم السلام بل ولا يستطيعون
 فان هذه الجوارح العبيد ومصرفات الغنائم وما يحصل من البحر بالغوص وغيره لا يستطيع
 احدا الانفكاك منه وهم لا يخرجون من هذا القسم ولا ينفرون منه وبها الغون في التشيع
 على القسم الاول لما يلحقه من الحرمات ومواقع الشبهات ويجعلون انفسهم في ذلك مفتك
 للعامة يفتنون نارههم ولا يخافون الله سبحانه حيث انهم قد حرموا بعض ما احله الله وانكروا
 بعض ما علم ثبوته من الدين بنالون من الاعراض المحرمة بما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق
 المفت من الله سبحانه بين استحقاق الحرام وبين تحريم الحلال فان علمنا انكر حل المنع
 ما زال الائمة عليهم السلام ينكرون عليه ويؤجعون من فعله وافترائه وحثوا على فعلها
 وعدوا عليها بمضاعفة الثواب فظلموا للنفوس عن متابعتها على ضلاله والشبهة انما سميت
 شبهة لانها موضع الشبهة وليس هذا النوع موضعاً للاشبهة كما نقول في اموال الظلمة والغنائم
 فانها مواضع الشبهة ومطابق الحرمات فان الحل والحرمه حكمان شرعيان انما يثبتان بنفيان
 بقول الشارع فما كان امر الشارع فيه الحل فهو الحلال وما كان امره فيه الحرمه فهو الحرام ولا
 هو الحلال بحسب الظاهر لكنه مظنة الحرام في نفس الامر كما مثلناه في اموال الظلمة **الثانية**
 قد عرفت ان الخراج والمفاسمة والزكوة الماخوذة بامر الجابر او ناسبه حلال لانها قبل ان تكون

في النسخ كجملته
 الغنائم

الخامس في النواحي والحوادث

١٤٣

حلالا لا أخذ مطلقا حتى لو لم يكن مستحقا للزكاة ولا إذا نصبت في بيت المال حين جود الإمام عليه
 السلام أو إنما يكون حلالا بشرط الاستحقاق حتى إن غير المستحق يجب عليه صرف ذلك إلى
 مستحقه اطلاقا لا اختيارا وكلام الأصحاب يقتضي الأول وتعليقهم بأن لا أخذ نصيبا في
 المال وإن هذا هو الله بشعره الثاني وللوقوف فيه مجال وإن كان ظاهر كلامهم هو الأول لأن
 دفع الضرورة لا يكون إلا بالحكم مطلقا **الثالثة** قال في بر روى عن الصادق عليه السلام
 أنه سئل عن النزول على أهل الخراج فقال ثلثة إمام وعمن الشجرة في الفري وما يؤخذ من العلوج
 الأكراد إذا نزلوا في الفري قال بشرط عليهم ذلك فيما شرط عليهم من الدراهم والشجرة و
 ما سوى ذلك وليس لك أن تأخذ منهم شيئا حتى تشارطهم وإن كان كالمسكين إن من نزل تلك
 الأرض أو الفرية أخذ منه ذلك قلت الرواية في التهذيب فيها بدل الأكراد والأكرة
 كأنه جمع أكار وفي معناها ما رواه عن اسمعيل بن الفضل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اشترى أرضا من أرض الخراج إلى أن قال أنا من أهل الذمة نزلوها الله أن يأخذ
 منها اجرة البيوت إذا دواجزية رؤسهم قال تشارطهم فما أخذ بعد الشرط فهو حلال ولكن
 روى عن علي الأرقط قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول أوصى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عليا عندما موته فقال يا علي لا تظلم الفلاحون بمحضرتك ولا تزد على أرض و
 عليها ولا شجرة على مسلم وفي معنى ذلك ما رواه أيضا عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 روى الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن يقطين قال قلت لأبي الحسن الأول عليه
 السلام ما تقول في أعمال هؤلاء قال إن كنت لا بد فاعلا فائق أموال الشيعة قال فاجري
 على أنه كان يجبرها من الشيعة علايته ويردها عليهم في السر وفي معناه ما رواه الحسن
 الحسن الأبتاري عن الرضا عليه السلام قال كتبت إليه أربع عشرة سنة أسأله في
 عمل السلطان فلما كان في آخر كتبت إليه أذكر أنني أخاف على جنط عني وإن السلطان هو
 رافضي ولست أشتك في أنك تركت عمل السلطان للرفض فكتبت إليه أبو الحسن عليه السلام
 فمضت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فإن كنت تعلم أنك إذا وليت عملت في عملك
 بما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يصير أعوانك كتابك أهل ملتك وإذا

الرابعة



مخارجة محقق ثاني فله

١٢٢

صار اليك شيء واسبت به فقرأ المؤمن بين كان زابدا والافلا فلك في معنى هذين الخدين
احاديثا خروا ليس هذا مما نحن فيه بشئ لان موضوع هذا نولي اعمال سلطان الجور
اخذا الجائزة على ذلك وهذا خارج من بحثنا بالكلية وما ورد في الحديث الاول انه كان
يجي اموال الشيعة حلانية ويردها عليهم سرا يمكن ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من
وجوه الظلم الحرمة ويمكن ان يراد به وجوه الخراج والزكوات والمفاسمات لانها وان كانت
حفا عليهم فليست حفا للجابر فلا يجوز جمعها لاجله الا عند الضرورة وما زلنا نسمع من كثير
من عاصرناهم لاسيما شيخنا الاعظم علي بن هلال قدس الله روحه خالطني انه بغير
واسطه بل بالمشافهة انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمفاسمته سرفته ولا جوده ولا منعه
لا شيئا منه لان لك حق عليه والله اعلم بمخالف الامور وحيث انتهى الكلام الى هذا
فلنجد الله الذي فتننا للتمسك بعروة الشيعتين ابي المصطفى وخلاصه خاصه
الوصي المرتضى احد السببين ثاني الثقلين ضياء الكونين وعصمة الخلق في الدارين
وساوت محبتهم والاس تضامه بانوار حجتهم ونسئل الله جل اسمه ان يصلي
وسلم عليهم اجمعين صلوة يظهر بها شرف مقامهم يوم الدين
وان يحشرنا في مرهم ومحت الويتهم وينوفانا على حجهم
معتفين هديهم في صدورهم وورودهم وان
يصفع عن نوبنا ونجاوز عن سبائنا

ولله الحمد والمنة اولا واخرا

ظاهره وباطنه

منها البقية

المعرف بدينه علي بن عبد الله طهها الاثنى عشر شهر

ربيع الثاني سنة ثمان وخمسة وستمائة حامدا مصليا على

محمد وآل الطيبين الطاهرين هذا

اخر من خط المؤلف

محمد



هذه
رسالة الرضا
مؤلف العلم العالم
المقام سلك الفقه والمحققين
أمره المجتهد شيخ الباع
الصفي شيخ اهل القطيف
قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من فطرنا بطرته وخلقنا بدينه ادم على صورته وجعل منه الانس بزوجه وصورها
في الارحام كيف يشاء في قدرته خلفا بعد خلق في ظلمات ثلاث محكمته ثم اخرجنا الى فسحة
بسطه برحمته وارضعنا ثدي الايمان بجوده ومثله فحبه البناء وزينه في قلوبنا بحبته و
كرهنا الكفر والفسوق والعصيان بلطفه ومعرفته واحيانا من عدم الجهل بمدد وقوته
وحانا من اختلاف الباطل وحماة وحشته كما صلبت وباركت على ابراهيم والابراهيم فضل
وبارك على من اتبعه من ذريته محمد المصطفى والاصفياء من عترته واجعلنا من جنات
امته الوارد بن علي الحوض على وصيه من المتمسك بكتاب الله وسنته والاشباع للمعصومين
من ال علي وذريته وانلنا صالح شفاعته يومئذ من فطرنا على اضاءته ومجد
هذا بقول المعترف بقله بضاعته فقير عفوريه الراجي لكرامته المتمسك بولائه سبيل
الله تعالى واقامته المحتاج الى الله التسان العلي ابراهيم بن سليمان القطيفي المجاور بالغري
اني وفقت في تاريخ شهر ذي الحرام اخر شهر سنة ست وعشرين سنة ثمان على سالة بعض
الفهائي الرضاع واوردها مسائل زعم ان عليها الاجماع وزعم انها ظاهرة لا تشبه الا
من يهصر عن الاستنباط وهو كما رأيت ونرى لا يتفكر عن المبالغة والافراط والمناهل المخلص
عسى ان يهتدك الى سواء السبيل فيفهم ان المبالغة بخيبين اللفظ خاصه ببناء من غير
كان بسبب فرفي عليها ان بعض الطالبين التمس مني فرائضها ليحصل منها فائدة فلما علمت

بهارات مبدئها عثارا فبليته له واربته عليه اثارا فناملته افاذا هي مما لا ينبغي سطره
ولا يحسن بين الطلبة ذكره فاعرضت عنها اعراض من لا يارى من هزمها ولا يلتفت الى انقض
مبرمها ثوابا في ذلك بدخل في كمال العلم الواجب اظهارا لثلاثي على الفاضل انوار
فان الشخص المنسوبة اليه قد ينسب اليه كمال الفضل من لا يظهر عليه خصوصاً انه في الحل
والحرمة المتعلقة بالنكاح ومن العلوم لمن اهل الشريعة انه يخاطب فيه بما لا يخاطب في
غيره وقد افنى بالحل لا مقصرا على القوي بل نافلا للاجماع وهو الداهية الدهماء والزنا
والبلوى ولا عجايب لم يعرف موافق الخلاف لانه بمنزل عن امعان النظر اعمال الفكر
وحفظ الآثار والعرفان وجبت على نفسي تالف هذه الرسالة وجعلتها واصحها المقالة
وظاهر الدلالة وقد احببت ان اكمل الفائت بقواعد حسنة نفية ونكات غريبة منتفحة
في هذا الباب لانه مما يحتاج اليه الطلاب اجعل بعض حشو من جملة المباحث والمسا
ئله عليها الناظر ويستفيد ومن الله اسئل العصمة والتداد من الحلال والاضداد
والايراد وانه الممدد الكرم الجواد وربها على مقدمة ومباحث وخاتمة وباللغة الوفية وهو
ولي التحقيق **اما الفصل** فيشتمل على قواعد **الاولى** الرضاع بفتح الراء مصدر وضع
الضاد الصبي امه رضعها مثل سمع بسمع سماعا وجاء رضاع بكسر الراء لغة كما جاء
المصدر رضعاً من وضع بفتح الضاد بوضع بكسرهما مثل ضرب يضرب ضرباً قال الشاعر وعوا
لنا الدنيا وهم يرضعونها اذا وثق حتى ما يد لها نفل وراضع فلان ابنه اي دفعه الى
الضرع ويقال للمرأة مرضع ومرضعه باعتبار وصفها بفعل تفعله وبفعل ليس منها فالاول
بالهاء والثاني بغيره قال الخليل امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال امرأة مطفل ذات طفل بلا
هاء لانك لا تضفها بفعل منها واقع ولازم فاذا وصفها بفعل هي تفعله قلت مفعلة
كقوله تعالى نذهل كل مرضعة عما رضع **الثانية** الرضاع سبب للحرمان بالنكاح
والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واما انكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم
من الرضاعة نص بظاهر اللفظ على الامهات والاخوات ودل بقوله على من عداها ممن
يحرم بالنسب لهما لان المرضعة اذا صار بالرضاع اخا ومن يرضع بلبن الفخا اخاً فصلاً

في فقهنا

معنى محرم من النسب
معنى محرم من النسب

الذين أبوا إخوة الأب وأخوة الأم وأخوة خالاتهم وهكذا إن قلت فجاز
لفظه تعالى إن أمهاتكم إلا اللاتي ولدنهم فلا يطردهن فلو أنما طردهن هنا ثبت بالنسب
الاجتماع ولا ياتر من لادلالة في الكتاب على العموم من حيث القيد إذا ما منع من كون
ثبت عموم الكتاب بما يدفع الاحتمال وكذا الاجتماع وقد لا يخلو من مسامحة وأما السنة
فقوله عليه السلام ز الله حرم من الرضاعة من حرم من النسب قوله يحرم من الرضاعة ما
يحرم من الولادة الرضاعة كالحمة النسب قول الصاوي عليه السلام في رواية عبد الله
بن سنان الحسنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من القرابة وفي رواية صحيحة أبي الصباغ الكاظمي
يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وأما الاجتماع فالنقل عن علماء الاسلام فانهم لا يختلفون
في التحريم به وإن اختلفوا في بعض مسائله فكما اختلفوا في بعض مسائل غيره مما اجمع على اصله
الثالث معنى قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب يحرم بعبارة الرضاعة وسببه
الذي يحرم بعبارة النسب وسببه فان من هنا تعليل كقول الفردون بعضي جاء وبغض
من عابته فلا يتكلم الا حين يلبس وتوضيح معناه ان الرضاعة اذا حصل شرطها كان
علة في التحريم كما يكون النسب علة في التحريم فاما يحرم على ذي النسب يحرم على ذي الرضاعة وما
يحرم على من انشأ الى ذي النسب من ينسب اليه يحرم بالمصاهرة على ذي الرضاعة ومن ينسب
اليه وكذا قول النبي عليه السلام الرضاعة كالحمة النسب معناه انه يحصل من النسب من
الحمة المناسبة وهذا الفرق يصف ما قد يغفل به بعض اصحابنا احد قولنا الشافعي بعض
المسائل انها لا تحرم بانه قال عليه السلام يحرم ما يحرم من النسب ولم يغفل من المصاهرة و
كيف يصح التعليل بمثل هذا وعند عليه مع ثبوت محرم اشياء من حيث الرضاعة لا يغفل
الا كونها يحرم على ذي النسب بسبب المصاهرة كما في زوجة الابن من الرضاعة فانها تحرم
على الاب كما عايناه في كنفه والمقداد في كنف العرفان لا وجه له الا المصاهرة اذا كانت بينهما
وبين الاب لا رضاعة كما سئله انشاء الله تعالى وتوعد ما ذكرنا تعليل الاصحاب للتحريم في
ونحوها بالخبر القائل يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ولا ما حقهناه لم يكر التعليل به لان هذا
يحرم بالمصاهرة فمن علل الشيخ رحمه الله في التبيان قال وقولنا تعالى وحده ان ابناكم الذين

رضا فاضل طبه

٢٨

مِنْ أَصْلَابِكُمْ بِعَنِ نِسَاءِ الْبَنِينَ لِلصَّلَاتِ خَلَّ بَيْنَ الْبَنُونَ أَوْلَهُمْ يَدْخُلُوا وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ
 أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ مِنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ وَأَمَّا قَالَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ لَيْلًا بَطْنُ إِنْ أَمْرًا مِنْ بَشَرٍ حَرَّمَ
 عَلَيْهِ وَقَالَ عَطَانُ لَيْلًا الْآبَةُ حِينَ نَكَحَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرًا زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ
 فِي ذَلِكَ فَزَلَتْ وَحَلَّ أَمْلُ آبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَذْهَابَكُمْ إِبْنَاءَكُمْ مَا
 كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ فَمَا حَلَّ أَمْلُ الْإِبْنَاءِ مِنَ الرِّضَاعِ فَمَحَرَّمَاتُ بِفَوَاهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ الْعَلَامَةُ الطَّبْرَسِيُّ وَالْفُطَيْبِيُّ الرَّائِدِيُّ فَهَذَا مَا لَا كَمَا
 قَالَ الشَّيْخُ بَعْضُهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكَرُّرِهِ **وَأَمَّا الْمُبْتَاحُ فَثَلَاثَةُ الْمُبْتَاحِ وَالْأَوَّلُ**
 فِي تَدْرِيسِ الرِّضَاعِ الْحَرَّمَ وَهُوَ أَوَّلُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ لَا كَلَامَ فِي التَّجَرُّعِ لَوْ جَوَّهَ
 الْأَوَّلُ صَدْرًا لِاسْمِ الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ التَّجَرُّعُ فَإِنْ مِنْ أَرْضَعَتْ حَتَّى أَشَدَّ الْعَظْمُ وَنَبَتَ اللَّحْمُ لَمْ يَسْمَعْ
 مَرْضَعُهُ وَأَمَّا الْغَنَاءُ وَعَرَفَ جَزْمًا فَبَيَّنَّا الْحَرَّمَ وَبَشَرًا حَرَّمَ بِإِشْبَاهِهِ الثَّانِي الْحَدِيثُ رَوَى الْعَلَاءُ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الرِّضَاعُ مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَمِنْ طَرَفَيْنَا
 رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا
 أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَحَمَادُ بْنُ يَحْيَى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَ
 الدَّمُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الثَّلَاثُ لِاجْتِمَاعِهَا فِي عَامَّةِ أَصْحَابِنَا الْأَجْمَعِينَ فِي تَشْرِيعِ الْحَرَّمَ
 بِذَلِكَ قَالَ الْعَلَاءُ فِي ذِكْرِهِ بَعْدَ ذِكْرِ الْعَدَدِ وَلِلرِّضَاعِ الْحَرَّمَ عِنْدَ عَلَائِنَا شَرْطَانِ أَحَرَّانِ
 أَحَدُهُمَا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَلَا خِلَافَ فِي تَشْرِيعِهِ بِهَذَا لِقَوْلِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا
 يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ أَقُولُ لَا يَنْفِي الْحَدِيثُ الْمَذْكُورَ بِالطَّرَفَيْنِ وَ
 تَمَاقُفُ مَعْنَاهُ بِدَلٍّ عَلَى انْحِصَارِ التَّجَرُّعِ فِي مَا أَنْبَتَ اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ وَأَنْتُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ لَنَا يَجِبُ بَوَاحٍ
 أَحَدُهُمَا أَنْ هَذَا نَحْنُ مِنْ مَبْدِلِ الْعُمُومِ وَيَجُوزُ تَخْصِصُ قَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ
 مُحَرَّمًا عَلَى طَائِعِ بَطْنِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنًى أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فِسْقٌ
 أَهْلُ لَيْعَنِ اللَّهِ بِهِ الْمُخْصَصُ يَقُولُهُ تَعَالَى وَالْمُخْتَفِةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمُرْدِيَّةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا
 أَكَلُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَكَفَى تَخْصِصُ لَا يَنْفِضُ الْوَضْعُ إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْ طَرَفَيْنِ الْأَسْفَلَيْنِ
 بِمَادِلٍ عَلَى النِّفْضِ بَعْضُهُ وَغَيْرُهُ ذَلِكَ وَثَابِتُهُمَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ وَحَمْدُ اللَّهِ وَالْأَسْبَابُ

الرضا فاضل طبه
 كتابه في
 الرضا فاضل طبه

بيان الاموال في الرضاع

١٤٩

حيث قال فلا تنافي بين هذه الاخبار والخبر الاول الذي عولنا عليه لانه ليس في هذه
 الاخبار عدد الرضعات التي معها يثبت اللحم ويشد العظم فلا يمنع ان يكون مقدار لبن
 ما نشره في الخبر الاول وهو خمسة عشر رضعة او رضاع يوم وليلة اقول في هذا الجواب
 لانه يقتضي كون المقدار احدا الامر من خاصته وان الخبر يوجب بسبب كونه معروفا وعلاوة على
 نبات اللحم واشتداد العظم وهو ينافي ما صرح به الاصحاب من ان نشر الحرمه يكون باحدا هو
 ثلثه كما صرح به العلامة وغيره الا ان ظاهر الشيخ في الكتاب المذكور التزام ذلك واختيار
 حيث صدر به الباب عادة فيه انه انما يصدر بما هو مختاره وقد كان قبل كلامه
 محتملا فاندفع الاحتمال الاضعف لكن العلامة كما حكينا عنه نقل ذلك عن علمائنا واكده
 بعد قوله اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل منه احد النقاد الثلاث عند
 علمائنا وهو دليل الاجماع وبوتن ان الشيخ رحمه الله وافق على ذلك في الفتاوى فاذا لم يخالف
 انه قسم براسه اذا علم نشر وان قصر ما علم به من المقدار بين الآخرين ولم يفت على ما اعتمد في قد
 من حيث هو منفصلا عن احد المقدارين فالمرجع فيه الى العرف نعم روى ابن ابي عمير عن بعض
 اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرضاع الذي يثبت اللحم والدم هو الذي يرضع
 حتى يضيع وينتهي نفسه وابن ابي عمير قال سئل عما يحرم من الرضاع قال اذا وضع في بطنه
 بطنه فان ذلك يثبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم وحمل ذلك الشيخ رحمه الله على نفسين
 الرضعة قال قوله اذا وضع حتى يمتل بطنه نفس لكل رضعة لانه المعبر في هذا الباب
 دون ان يكون المراد بالرضعات البصات على ما يذهب اليه كثير من الناس فان ذلك
 هو الذي يثبت اللحم والعظم اقول كلامه رحمه الله غير بعيد من الصواب الا انه يستلزم
 عند حصول النباب والاشتداد بدون العدد في الجملة وليس بجيد الا ان يحمل على الغالب
 مع ان الروايتين ضعيفتان لا رسالتهما نعم روى في الصحيح عن ابن مهزيار عن ابي الحسن عليه
 السلام انه كتب اليه بسئل عما يحرم من الرضاع فكتب قلبه وكثيره حرام وعمر بن خالد
 عن يدي عن علي عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال الرضعة الواحدة كالمائة لا يحمل ابدا
 وعنها وعما سبق لنشاء مذهب ابن الجبند منار والشيخ رحمه الله حملها على ما زاد عموما

رضاعه فاضل فطيف

٥٠

يبلغ الحد الذي يحرم وهو بعيد جدا وعلى التفتة وهو متوجه على ان الخبر الثاني ضعيف
 يؤول الى الاول وهو خبر واحد لا ينافي الاخبار الكثيرة وسنسمع ما يثبت من قريب ان شاء الله
 تعالى والمعمد عدم النشر انك نعم لو امكن فرض نبات اللحم واشتداد العظم بالرضعة الواحدة
 نشر الحرة جزما الثاني المعدد ويعبر حيث لا يعلم نبات اللحم واشتداد العظم ويمكن
 ضبطه وفي فتن احوال احدها ما ذهب اليه ابن الجنيدي وهذه عبارته وقد اختلف
 الرواية جميعا من جهتين في قدر الرضاع المحرم الا ان الذي وجبه الفقه عندنا وانما
 المرء لنفسه ان كلما وضع عليه اسم رضعة وهو ما ملأت بطن الصبي اما بالمص او بالجوهر
 محرم للنكاح اقول وكانه يخرج بالترايات الاربع السابقة وقد تقدم جوابها والعلامة
 في المختلفات ورد له اشبه منها واجاب ببعض ما ذكرناه ويمكن ان يخرج له بعموم الكتاب
 السنة اعني قوله تعالى **وَأَمَّا نَكْوَاؤُهَا الَّذِي تَارَضَعْنَكُمْ** وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب قال اللسان السليم اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره محرم في
 بقوله تعالى **وَأَمَّا نَكْوَاؤُهَا الَّذِي تَارَضَعْنَكُمْ وَأَنوَاعُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ** وهو مصدق في القليل
 الكثير وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب العلامة اجاب عن ذلك
 بعد الدلالة لان الآية والرواية تدل على الكثرة قال فانه لا يقال فلان الذي يفعل كذا
 اذا كان منه مرة واحدة في الغالب فيه بحث ظاهر والمعمد في الجواب عنه اجماع الصنف
 واخبارهم على اعتبار العدد وما روي عن علي عليه السلام يحرم الرضعة ما يحرم المحولان غير
 صحيح لعدم نقله عن ائمة الظاهرين وهم اعلم بمذهبه مع توفير الدواعي الى فعل مثله
 وجوب المحظ عليهم بل المنقول عنهم عليهم السلام ما يخالفه روى ياد بن سوفة عن الباقر
 عليه السلام قال قلت له هل للرضاع حد فهو يؤخذ به فقال لا يحرم من الرضاع اقل من
 رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفضل
 بينهما رضعة امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشرة رضعات من لبن
 فحل واحد لم يحرم نكاحهما وروى عبد الله بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت
 له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعتان والثلاث قال لا الا ما اشتد عليه العظم ونبت

الكتاب ما تقدم به العلم

الكتاب ما تقدم به العلم

اختبار نفيد الرضا بالعد

٥١

الحكم وغيرهما في الروايات وما نقله اللبث من إجماع المسلمين ظاهر البطلان بانها حاشية
 رضاءات من روايات اختبار المعبود وسلاسل الفاضل والنفى وابن حنبل والحسن العلامة في لف
 عموم الكتاب السنة بترك العمل به فيما دوز العشر فيبقى فيها على طلاقه وخصوص الروايات
 فيها ما رواه الفضل بن يسار في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاعة إلا
 المحبوظة وما المحبوظة قال امرئ بن اوطر لسناجر وامه فبشرى ثم رضع عشر رضعات برك
 الضوى بنام وما رواه عبيد بن زياد في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث سئل ان
 ان قال فما الذي يحرم من الرضاعة قال ما انبت اللحم فقلت وما الذي يثبت اللحم والدم فقال كما
 يقال عشر رضعات وما رواه عمر بن زبدي في الموثق قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال لا يحرم فعددت عليه حتى اكملت عشر رضعات
 فقال اذا كانت مبصرة فلا دل بمفهومة على التحريم مع عدم التفريق ولا نه احوط واشهر اذ
 عمل الاكثر عليه اقول هذه خلاصته ما اناده العلامة في مختلفه من الاستدلال ليس
 بجيد لا ناوجب من عموم الكتاب السنة بانه غير وارد بالاجماع فيبقى الا باخه على اصلها ما
 لا يخفى الدليل على البعد المحرم بعينه من رواية او اجماع وعن الرواية الاولى بوجوه ثلثة
 الاول انها متروكة الظاهر بالاجماع لانه قد يحرم من الرضاعة ما ليس بمحور كما المنبرعة او المدعوة
 للرضاعة وغير ذلك من الاسباب لا يوق الدلالة في قوله ثم يرضع عشر رضعات فلا يضر ذلك
 ظاهرها فيما سواه لا نأقول فاعل يرضع هي المحبوظة فالمعنى لا يحرم الا المحبوظة التي يخرج
 يرضع عشر رضعات وليس كذلك اجماعا على ان اشمال الرواية على ما لا عمل على ظاهره
 بالاجماع بعينه فضعفها بلا شبهة الثاني في طريقها محمد بن سنان فيه قول فلا يصح الا جماعا
 عليه الثالث الصدوق روى هذا الرواية بعينها ولم يذكر فيها ثم يرضع عشر رضعات
 رضاءات وانما روى الشيخ في محتمل ان يكون زيادة من الراوي في هذا نظر لا مكان الحديث
 من حيث رواية الشيخ الا ان عدم اتفاق الروايات على نقل الزيادة يقتضي قد حاق في الجملة
 وعن الرواية الثانية انه عليه السلام قال كان يقال فحكي انه بن ولده يرضع عن نفسه شيئا
 وتمام الرواية فقلت فهذا يحرم بعشر رضعات فقال دعه فاذا قال ما يحرم من النسب فهو

في الصحيح
 في الصحيح
 في الصحيح



من الرضاع ففهم الراوي انه قال كان يقال ليس نفوى قاعا عاد السوال فاعرض عنه
بقوله دع ذا فسقط الاحتجاج بالخبر أصلا والعجب من العلامة كيف استدل بهذا في
مخالفته وترك عجزه عن الذكر وعن الثالثه بضعف السند ولا وبضعف المفهوم ثانيا
وبمعارضته بالمنطوق ثالثا قال الشيخ رحمه الله وقد يترك دليل الخطاب عند
بصحة لفظه دليل على وجوب تركه قلت فمن المنطوق ما رواه زباد بن سوفه وقد نقل
وما رواه في الصحيح على بن ثابت عن الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضاع
قال ما انبت اللحم وشدا العظم قلت فحرم عشر وضعات قال لا انها لا تنبت اللحم وشدا
العظم عشر وضعات وما رواه عبيد بن زياد عن الصادق عليه السلام قال سمعت
يقول عشر وضعات لا تحرم شيئا وما رواه عبد الله بن بكر عن الصادق عليه السلام قال
يقول عشر وضعات لا تحرم وعن الاحتياط بانه معارض بانه البرائة وهو مجرود
وقد يكون ضد الاحتياط في بعض المواد وعن الشهرة بانها لا تقوم دليل من حيث هي
نفوية للدليل وقد تخفنا ضعفه وقوة معارضته بما يقضي الرجحان به على اننا لان
ان الشهرة في تلك هل الشهرة ان التحريم بالخمس عشرة قال العلامة في تذكرته اختلف علماء
في العدد المقتضى للتحريم فالشهور ان المقتضى للتحريم خمس عشرة وضعه فامات ومن اختلف
كل في العلامة في كتابه وقد يجمع بين كلاميه فيهما فاذا الاقوى ان العشرة لا تحرم وثالثا
خمس عشرة وضعه مؤلهاث ولا اعلم خلافا صريحا لاحد من اصحابنا في نشر الحرمة وفي عبارة
الشكره ما يدل على انه اجماع ويدل عليه من الحديث خبر زباد بن سوفه وقد تقدم
قد روى عن بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس عشرة وضعه لا تحرم
هذه الرواية لا ينج من ضعف لان صفوان بن يحيى رواها عن حماد بن عثمان وعنه عن
وعنه قد يكون ضعيفا على انما حملها على ما حملها عليه الشيخ من ان المراد اذا كان في فترات
بين الروايتين ان قلت لم يجمع كذلك في العشرين يحمل ما دل على عدم التحريم بها من الروايات
على المنفقات قلت ما دل على العشرين من الروايات لا ينصح الاعتماد عليه على ما بيناه انما
فلا يحسن حمل صريح الروايات بالنفي على المنفقات بخلاف هذا الصريح الدلالة المقصودة

لست انا صاحبها
ابن القاسم
في نسخة
خمس

احكام الرضاع بالزنا

٥٣

بفعل الاصحاب مع ضعف المعارض ففي هنا شيء هو ان قد روى عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم الا ما ارضع من ثدي واحد ولين كاملين وروى العلان بن زين الفلاني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضاع فقال لا يحرم من الرضاع الا من ارضع من ثدي واحد سنه وحمل الشيخ الاول على ان المراد بالحولين ظرف الرضاع لا ان يكون المراد به المدة في الخبر ثم قال فكانه قال لا يحرم من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد في حولين كاملين ورد الثاني بانه شاذ ناد ومرد في العمل بالاجماع قال وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار والكثرة قلت ولو شويح في الحمل الاول فلنا هو اوليها احب به عن الثاني كما لا يخفى **الامر الثالث** الزمان يعبر حيث لا يضبط العدد ومقدار يوم ليلة لا يخلها رضاع غير المرضعة وهو كالحج عشر رضعه في عدم الخلاف فالدليل من الحديث لا يشترطه واباه في خبر بن بادين سوفه ومادل على الاجماع من عبارة التذكرة حيث قال فيها اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل فيه احد النقاد الثلاثة اما رضاء لان يوم وليلة ان لم يضبط العدد او رضاء خمس عشرة او ما ثبت للحم وشدة العظم عند علمائنا الامامية وجه الدلالة انه نسبة الجمع المضاف وهو المحرم كما نقرر في الاصول ولستم هذا البحث بنكته هي ان الاصحاب كالمحقق في الشرايع والعلامة في الفواعل اطلقوا نشر حرمه الرضاع باصالة امور ثلثه وعدم النشر بمادون العشر رضاء قطعاً بمادون الخمس عشر في الخلاف فبرهان عدم النشر بمادون كرمع اطلاق النشر برضاء يوم وليلة وبما انبت اللحم وشدة العظم غير منوجه فان اشتداد العظم ونبات اللحم قد يحصل بدون الخمس عشر وبدون العشر وكذا رضاء يوم وليلة قد ينفق انه احدهما فلا معنى لنفي النشر بمادون فيقال في الجواب صرح بعض الاصحاب كالشيخ في النهاية وابن ادريس في السرائر بان نشر الحرمه بما انبت اللحم وشدة العظم فان لم يعلم فبالعدد فان لم يضبط فهو يوم وليلة و اشار الى الثاني العلامة في التذكرة كما نقلناه سابقاً فاطلاق من اطلق ان فلنا علة ذلك وقلنا اطلاقهم انكالا على معرفة الفقه القانون الموطوء فلا يبراد اصلاً ولا اجنباً بان ما ينقص عن القدر المذكور انما يحرم حيث لا يصيدون عليه احداً لغيره فان كل واحد

بما
الثالث في الرضاع
الزمان



رضا عید فاضل طیف

هـ

من الثلثة سبب نشر الحرمة فالعشر مثلاً من حيث لا محرم وإذا انفقر أحد ضامع ليلة العشر
 حرمت لا باعتبار كونها عشر ولا حرمت لو وقعت في يوم دون الليلة بل من حيث حصول
 مستحق ضامع يوم وليلة بها وكذا الكلام في العقد الذي يحصل معه ثبات اللحم واستداد
 وإن كان دون العشر وليس إلا بقبول النص على أنه محرم فكذا اليوم والليل من غير فرق
 بينهم من قول الشيخ في الاستنباط سبب الكلام عليه **المبحث الثاني في شرائط الرضا**
 المقصود بالخبر وفد جرت عادة الأصحاب بذكره على الإطلاق وأنا أقصد ذلك بالنسبة
 الأمور الثلاثة وأبين ما يشترك فيه وما ينفرد به البعض عن الآخر ولنبين بما يشترك
 وهي أمور **الأول** كون الرضعة امرأة حية حصل لها نكاح صحيح أو شبهها ففهم
 أو لها كونها امرأة وهو اجتماع فلا اعتبار ببلين البهيمة ولا بلين الرجل حتى أنه لو رجم
 أو قتل مخزوم عليه ولا بلين حتى يبدل على ذلك مع الاجتماع قول الباقر عليه السلام
 امرأة واحد وثانيتها كونها حية فلا اعتبار ببلين البهيمة حتى أنه لو أكل العقد حال
 لم ينشر الحرمة وأسندل عليه بانها خرجت بالموت عن النكاح الأحكام فاشبهت
 وهذا الميثاق المصاهرة بوطئها حال الموت وبفعله تعالى وأما نكاح اللاتي أرضعن
 وهذا لم يثبت مرضعه وفيه نظر نعم الظاهر أن المسئلة وفاق عندنا قال العلامة
 النذرية ويشترط في المرضعة الحيوان فلو أراضع الصبي من ثدي أمه الرضعات النامية
 فنشر الحرمة وكذا لو أراضع أكثر الرضعات من الرئة حال الحيوان وأكملها بعد الموت ولو
 إذا لم يكمل الأخيرة حال الحيوان عند علمائنا نسبه إليهم بالجمع المضاف الدال على العود
 ورد في الشرايع بعد الجزم لاحتمال الدليل وثالثها كون اللبن عن نكاح فلو دزلين امرأ
 وإن كانت كبيرة من غير نكاح لم ينشر حرمة ودليله مع اجتماع علمائنا ما رواه يعقوب بن شبيب
 عن الصادق عليه السلام قال قلت له امرأة در لبنها من غير ولادة فارضعت ذكراً وأنا
 المحرم من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا إلا يقال إنما اشترط النكاح والزواجة ذلك
 اشترط الولادة فقول المراد بكونه عن نكاح كونه عن وطئ يشتمل على الحمل وعبر عنه
 بالولادة لأنه يؤل إليها فوق هذا الجواب كما لا يخفى لا يخلو من كلفه **كتاب حجاز**

ويعتبر في
 النكاح

شروط الرضاع المحرم

٥٥

اجتنابه لان ظاهر الاصحاب عدم الفرق بين لبن الحمل ولبن الولادة وهو مصرح الفواحد و
 الشرايع وغير بعيد من الصواب التزام ظاهر الرواية فلا يبشر لبن الحمل والشيخ في طائفة اشار الى ذلك
 بعد كلام طويل في المطلقة بعد الدخول اذا وطئت بالشبهة قال لان اللبن الذي ينزل على
 لآحرمته له وانما الحرمة بما ينزل على الولادة قال العلامة وفي رواية يعقوب بن شعيب وذكر
 الرواية ثم قال وفي هذه دلالة على ان لبن الاحبال لآحرمته له لان قوله من غير ولادة يدل
 قلت مع انه صرح في اكثر كتبه باعنيان والشيخ في طائفة موضع اخر صرح به ورابعها كون
 النكاح صحيحا على الاقوى بشرط الحرمة بالوطئ بالشبهة وهو قول اكثر الاصحاب نفاه ابن ادريس
 ثانياً وقواه اخرى ثم قال في ذلك نظرفناء مل والدليل عليه عموم الابه والرواية عامة غاي
 ما في الباب انه اشترط كونه عن وطئ وهو حاصل والاصل البرائة من اشراط صحته قبل
 في العموم ولا يختص صانها للتخصيص على ان اطلاق الاصحاب كون الشبهة كالصحح في الاحكام
 يدل على ان بشر الحرمة ^{تليها في الاول} صرح لآفرق بين الدائم والمنقطع وسلك اليمين والتحليل ولا بين كون
 كون الشبهة بعقد ظهرفساد او لا عن عقد كالموطوءة لكونه على فراشه الثاني لو كان الو
 عن نال يبشر الحرمة مطلقا في ظاهر الاصحاب قال ابن الجهم ولو ارتضعت بلبن حمل
 من نأحرمت واهلها على الرضع وكان اهلها تحت الزاني احوط اقوى ويمكن ان يخرج له بعموم
 قوله تعالى **وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ** وهو عام وكون الولد لا
 الى الاب بشرعاً انما يقتضي عدم تغلق الحكم بالنسبة اليه والى افاربه لا الى الام لصحت
 كونها مرضعة وليس شرط صدق اسم المرضعة عليها انشابة لدها الى الاب فلا بين
 بهذا القول الا انه غير مشهور وفي التذكرة قال واما لبن الزاني والثاني للولد باللعان
 فلا يبشر الحرمة منهما وهو احد قول الشافعي وبعض الحنابلة وقال بعضهم يبشر الحرمة
 بينهما والوجه عندنا الاول لان الحرمة بينهما فرع لحرمة الابوة فلما لم يثبت حرمة الابوة
 لم يثبت ما هو فرع لها ثم قال واما المرضعة فان الطفل المرضع محرم عليها ومنسوب
 اليها عند جميع العامة فكذلك مجرم جميع اولادها واهلها الذين يجرمون على اولادها
 على ما المرضع كما في الرضاع باللبن السباح وان كان المرضع جارية حرمت على المولود

فمن اشترط النكاح

رضاعية فصل طبعي

٥٤

بغير خلاف ايضا لانها ربيبة فانها بنت امرأته في الرضاع وتحرم على الزاني عند من يرى تحريم المصاهرة ولذلك تحرم بناتها وبنات المرنضع من الغلمان كك وعنتا في تحريم المرنضعة من الزنا على المرنضع نظر قول يمكن ان يستدل من اطلاق من الاصحاب بخبر زباد بن سوفه حيث قال فيه من لبن ثحل واحد شرط في التحريم انساب اللبن الى الفحل وحدثه فاد لم يكن منسوباً الى الفحل فلا تحريم ولو ائف من الثفت الى هذا من الاصحاب لا يقال هذا التحريم مطلقاً ونحن نسلمه وانما يحرم الام واقرار بها هنا لا يقال في الخبر في التحريم الامع ذلك وهو عام وصالح للتخصيص عموم التكاثر السنة فلا يثبت تحريم في الجملة الامعه فمن خص الخبر بان المراد التحريم مطلقاً يحتاج الى دليل **فروع** الاول لو وطئ رجلان امرأة بالشبهة فانت بولد فارضعت بلبنه طفلاً صار ابناً لمن ثبت له المولود له شرعاً بالفرعة ولو كانت جارية حرمت عليه ما تحريم المصاهرة ومحرم اولادها عليها ايضا لانه ابنه موطئاً فهو بلبنه لها كذا اطلقه العلامة في التذكرة وفيه نظر فان مجرد الوطئ بالشبهة لا يصح البنت ربيبة مع كون الولد ينسب الى احد الواتئين وقد ينزل كلامه على كون طئ كل واحد بعقد ولا يخفى من نظر الثاني لا يشترط الارضاع مباحاً فلو رضعت المملوكه بدون اذن المالك والزوجه بدون اذن الزوج مع استلزامه منع حق الزوج او مطلقاً على القول بان اذنه نشر الحرمة لصدق الاسم واصالة عدا شرط ذلك في النشر الثالث لا يشترط كون الزوجه مخشنة بالفعل بل يكفي كون اللبن عن وطئه فلو طلقها او ماتت وهي حامل او رضع زوجته بغيره ام لا دخل بها الغير ام لا وارضعت من لبنه نشر الحرمة ولا اعتبار بدخول الثاني نعم لو حملت منه واحتمل ان يكون اللبن منه فالنشر بالنسبة الى الثاني وانما يحمل مع انقطاع اللبن وعوده في محل يمكن ان يكون من الثاني وهو الذي رجحه الشيخ واطلقه العلامة في الفواعل ويحمل ان يكون من الاول مما لم يولد واحتمال ان يكون منهما ضعيفاً ما لو اتصل فهو للاول الى الوضع عملاً بالاستصحاب لا كلاماً لو لم يزد ولا مع زباده في محل لا يحمل كونه من حمل الثاني ومع الاحتمال نظر اقر به الاول للاستصحاب الزيادة محتمل فان اللبن في ذنبه ويحمل ان يكون الثاني لان الظاهر انه لا حمل الحبل والاول هو المختار عندنا **باب**

شبهه
لكن لا يثبت

شروط الرضا المحرم

٥٧

بأنى على الاحتمال لاحرفه له أن اللبن أم لا ولأنه لا يشترط قبل الولادة وهو ظاهر الأمر
الثاني كون المرضع حياً يصل اللبن إلى معدته بمضه وله دون الحولين أن كان لو ولد
 المرضع أكثر منهما بشرط أن يكون خالصاً منها فإود أولها كون المرضع حياً ولا إشكال فيه
 لعدم صدور الرضاع بوصول اللبن إلى معدته حال الموت ولما ذكر فعله من الحديث أنه
 لا يجرى من الرضاع إلا ما شدد العظم وأثبت اللحم ومن المعلوم عدمه بعد الموت وثانيتها
 وصول اللبن إلى معدته بمضه وهو حكاية وصول اللبن إلى المعدة ولا خلاف في اشتراط
 لما تقدم وكونه بمضه وهو المشهور وكاد أن يكون اجتماعاً بل هو في الحقيقة اجتماع فأن لا
 نعرف خلافاً صريحاً إلا لابن الجبب أما الشيخ فانه وان قال في المبسوط الوجود كالرضاع
 عند الفقهاء وقال عطاء وداود لا يشترط حرمة وهو الأقوى نعم قوله عندنا لشعر يخالف غيره
 بل القول منسوب إلى الفرقة الحنفية قال العلامة في المختلف لما حكى قوله وهو يدل على عدم
 جزمه وقد يجمع بين كلاميه بما هو ظاهرهما وهوان اجتماع الوجود والارضاع يكفي في إثبات
 نشر الحرمة اقامه انفراد الوجود فلا ولعل سببه صدور اسم الرضاع على الجميع مع الاجتماع
 بخلاف الانفراد ولا يخفى ضعف التمسك بهذا فان الوجود وان لم يصدف عليه اسم الرضاع
 فصدفه عليه مع الاجتماع بطريق المجاز والحكم بفعل بالحقيقة لانصراف اللفظ اليها عند
 الاطلاق وتبين ما قلناه من انه في الحقيقة اجتماع قول العلامة في التذكرة بشرط كون اللبن
 الناشئ للحرمة واصلاً إلى معدة الصبي بمضه والقيامه ثدي المرأة فلو حلب اللبن في اناء
 وصب في حلقه صباخاً وصل إلى جوف الطفل لم ينشر الحرمة عند علمائنا اجمعين فلو كان ذلك
 اعتمد في الاستدلال على هذا الشرط بعد ما نقل من الاجتماع كون اسم الرضاع لا يصدف
 الا على تناول بالمص لثغته وعرفاً بفعل الحكم به لتغلبه على الرضاع قال الله تعالى و
 أمهاتكم اللائي أرضعنكم وآخاؤكم من الرضاعة وما استدلل به العلامة في لفظة كره
 من قول الصادق عليه السلام لا يجرى من الرضاع إلا ما أرضع من ثدي واحد حولين
 كاملين قول الباقر عليه السلام لا يجرى من الرضاع أقل من يوم وليلة أو خمس عشرة فصعة من
 امرأة واحدة قال جعل الرضاع المحرم مبني من المرأة لا ينجي فيشعرون على المتأمل

فرع لو سطره باللبن أو حش به أو صب في أحلبه أو جرحه فيه تحببه أو جبن لفاطمة
 بعشر عند علمائنا لعدم صدق اسم الرضاع على ذلك وثالثها نقض عن الحولين والدليل
 الإجماع قال العلامة في كراهة شرط في الصبي الرضاع أن له دون الحولين أن يكمل العدة بأسره
 في الحولين عند علمائنا اجمع وعموم قوله تعالى والوالدان برضيعن أولادهن حولين كاملين
 لمن أراد أن يسم الرضاعة جعل تمام الرضاع في الحولين وهو بدل على أن بعد الحولين بخلافه
 وما رواه حماد بن عثمان في الموثق قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا رضاع
 بعد فطام قلت جئت فذاك وما الفطام قال الحولين اللذين قال الله تعالى لا يقال قد
 خالف ابن الجبند في ذلك فقال إذا كان بعد الحولين ولم يسقط بين الرضاع وغير فطام
 بعد الحولين حرم وأسنده عليه رواية داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قال الرضاع في الحولين قبل أن يفطم محرم فقول خلاف الواحد المعلوم لا يفطخ في الإجماع
 والرواية التي أسندل بها شاذة قال الشيخ رده أنه خبر شاذ لا يعارض ما قد مضى من
 الأخبار لكثرة ما يجوز أن يكون خرج مخرج النفقة لانه مذهب لبعض العامة **فرع**
 الأول لو اكمل الرضاع الرضاع المحرم نشر الحرمة لأن الاعتبار بالحولين فلا يشر ما بعدهما
 وإن لم يفطم ويشر ما وقع فيها وإن يفطم لقوله تعالى والوالدان برضيعن أولادهن حولين
 كاملين وللرواية السابقة وههنا دلالة على أن الفطام شرعا يكون في الحولين وإن فصل
 بالفعل ومنها علم جواب ما أسندل بروايته الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه
 السلام قال الرضاع قبل الحولين قبل أن يفطم على أن الرضاع بينهما بعد الفطام لا محرم
 قال العلامة في لفت بعد أن ذكر قول الحسن الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل
 الفطام فمن شرب بعد الفطام لم يحرم ذلك الشرب بعد أحجابه له بالرواية المذكورة
 والجواب المراد بذلك الفطام الشرعي أي قبل أن يسقط الفطام قال وبالجملة فكل ما بين
 عقيب اللبن صريح في مخالفة علمائنا فظاهره أنه وفان قال قلت لي تأمل من حيث
 أنه قبل أن يفطم يكون كالمسند له حيث قدم قوله قبل الحولين فهو تأكيد وحمله على
 التأسيس ولي من حمله على التأكيد ومرة أن ما بعد الفطام لا يثبت اللحم ويسند العظم

رواية بالبحر
 الحولين

غالباً إلا أن ذلك هو المشهور بين علمائنا منضمماً إلى عموم وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
 ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث إذا وقع الرضاع وللمرضع دون الحولين
 ولولدها المرضعة كذلك نشر اجتمعوا ولو كان لولدها المرضعة حولان فصاعداً فيه قولان
 أشهرهما أنه بشرط رضاع لا اعتبار بذلك في عدم النشر ونقل عليه ابن إدريس الخلا
 من المصنفين الدليل عليه عموم الكتاب السنة والاحاديث السابقة والأصل
 براءة الذمة من اشتراط نقص الحولين من ولد المرضعة وتوقف العلامة في ذلك ^{لغير}
 دليله وهو عموم قوله تعالى لمن أراد أن ينمي الرضاعة دال على أن ما خرج عن ذلك
 ليس له حكم وليس رضاعاً معبراً في نظر الشرع ولبنه من ناسر الحرة وعموم قوله عليه ^{السلام}
 لا رضاع بعد فطام أقول لا يخفى فصور ذلك فان ولد المرضعة بعد حوله إليها قصد
 عليها أنها أرضعته في الحولين له فدخل تحت العموم ولو قبل المراء بالولد حفيضة
 فلنا فلا رمة ناع له بعد الحولين ولا دالة على أن من أرضع من لبنه ليس مرضعاً ^{شاعراً}
 بوجه ونفي الرضاع بعد الفطام نقول بوجهه فان ظاهره أن المرضع بعد أن قطم لأحكام
 لرضاعه لأن المرضع قبل الفطام لأحكامه لأن من كان مرضعاً من اللبن قد قطم ولو
 حملنا الحديث على عمومته لدل على ما نفى حكم الرضاع مطلقاً بعد الفطام كذلك وليس
 بمراد باجماع الأمة فحين حمله على ظاهره الواجب يعتبر أخوة بالاهلة لأنه المتعارف
 فان انكسر الشهر الأول اعتبر ثلثه وعشرون شهراً بالاهلة وبكلهم المكسب بالعد
 من الشهر الخامس والعشرين بحسب ثلثين يوماً ويحمل فدونما نقص منه باعتبار اهلاله
 ووقت ابتداء الحولين من وقت انفضال الولد بمأمله ان لم يرضع قبل تمام الخرج
 فان أرضع قبل تمامه ففي احتساب ذلك من الحولين نظر اقربيه الاحتساب لو تأخر
 خروج بعضه زماناً بعدد به ففي احتساب مبدئ الحولين من خروج البعض نظراً ^{لأن}
 كون اللبن خالصاً فلو مزج بان رضع في منه ما بيع فامتنع وامتنع فوصل إلى جوفه ^{فإن}
 العلامة في الذكر أم بشر حرمته عند علمائنا لقوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
 ولا ينقض هذا مع المزج وفيه نظر والذي اعتمد أنه ان لم يخرج بالمازجه عن صدق

رضا و فاضل

اسم اللبن نشروا نخرج له نبشرو هو ظاهر الفواعل حيث قال ابو الفتح في فم الصبي ما يبع
ينسج باللبن حال ارضاعه حتى يخرج عن مستى اللبن لم ينشرو حرمه ومقتضى الدليل
اسم الرضاع مع عدم الخروج عن الاسم فطعا ولو مزج ما لا يخرج عن اسمه لم يمكنه في
رضاع محرم لان ما يدخل الى الجوف يخرج بربن الطفل ولو قبل ذلك لا يخرج عن الرضاع
لصدقه معه قلنا فالمفروض كذلك من غير فرق الثالث كون اللبن لفل واحد من امرأ
واحدة فلو ارضعت لبن فل واحد والعدد المحرم واكملته من لبن فل اخر كما لو طلقها
مريضة فترقيت وحملت ولم يقطع اللبن ولم يزد فارضعت قبل الوضع بعضا و
متصلابه كمال العدد فان اللبن الاول للنرج الاول والثاني للثاني لو ينشرو حرمه و
هذا اولى مما صوّره العلامة في عد حيث قال ولو ارضعت خمس من لبن فل ثم اعان
بالغذاء وفارقت ونكت اخرى واكمل العدد من لبن الثاني لم يخلل رضاع اخرى لم يضر
اما ولو لم تحرم هي ولا اولادها عليه الا على ان في هذا الذي صوّره الى بحث مع اتحاد الفل
باني انشاء الله تعالى ولو كان لرجل زوجتان فارضعتا بلبنه صبيّا او صبيّة احد
ثلاث رضعات مثلا والاخرى سبع رضعات لم ينشرو حرمه ولم يصح صاحب اللبن ابا
لعدم اتحاد المريضة والدليل على ما ذكرناه مع اصحابنا فانهم يختلفون فيه ما تقدّم
من قول الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمسة عشر
رضعة متواليات من امرئة واحدة من لبن فل واحد لم يفصل بينهما رضاع امرأة
غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او حاربه عشر رضعات من لبن فل واحد ارضعتا
من لبن اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما وما رواه الحسن بن محبوب عن هشام بن
سالم عن عمار الساباطي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام وضع امرئ
ايحل ان يزوج اخنها لانها من الرضاعة قال فقال لا وقد رضعها جميعا من لبن فل
واحد من امرأة واحدة قال قلت يزوج باخنها لامتها من الرضاعة قال لا باس بذلك
ان اخنها التي لم ترضعها كان فلها غير فلها الذي ارضعت الغلام فاختلف الفقهاء
فلا باس وما رواه الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سئلت ابا

شروط الرضا المحرم

٤١

عبد الله عليه السلام عن الرجل رضع من امرأة وهو غلام هل يحل له ان ينزوا عنها
 لاقتها من الرضا عنه قال ان كان المرثان رضعنا من امرأة واحد من لبن فحل واحد فلا
 حل وان كانت المرثان رضعنا من امرأة واحد من لبن فحلين فلا باس بذلك **فروع**
 لو ارضعت امرأة بلبن فحل واحد ماء مثلاً حرم بعضهم على بعض كذا لو نكح شخص ماء
 امرأة مثلاً فارضعت كل واحد واحد او اكثر حرم المناكح بينهم جميعاً هذا ما اشتهر
 فيه الامور الثلاثة من الرضاع فداثبتنا عليه بدليل وبقي امور لا يخلو من اثباتها
 بالنسبة الى الاشتراك وعدمه وانا افصلها محققه ان شاء الله تعالى فمنها كمال
 الرضعات بمعنى ان يكون كل رضعته موضوعاً بانها ثامة فلا يكفي صدق مستحق الرضعة
 الرضعة عندنا اجماعاً وما المناط فيها قال العلامة في التذكرة اما كالبه الرضعة
 فالمرجع فيه الى العرف اذ الشارع لم يعين لها قدراً مضبوطاً فلورد الشرع بهذا مطلقاً
 ولم يتحددها بزمان ولا بمقدار فدل ذلك على انهم ردوهم الى العرف كما هو عادته في مثلهم
 كالقبض شبهه فاذا ارضع الصبي روى قطع قطعاً بقينا باحتمال واعراض اعراض
 ممثل باللبن كان في ذلك رضعته وان قطع لا يثبت الا اعراض بل قطع نصف نفس او
 للشفتين او اللثغات الى ملاعب والالفاف من ثدي الى اخرى وقطعت عليه الرضعة
 اولفظ الشدي ثم عاد في الحال الى الالفام وانتهى عن الامتناع من الشدي ثم فيه ثم
 في الحال الى الالفام وانتهى عاد ونحوه عن الهدى لبعاد ما فيه الى اخره ونحوه
 الخفيفا ونقوم الرضعة بشغل خفيف ثم يعود الى الارضاع كان الكل رضعته واحد واذا منع
 قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العد عند علماءنا اقول لا يخفى ان كلامه دل على ان المناط في
 العرف وما ذكره مفصلاً هو العرف عند وفي عد قال والمرجع في كماله الى العرف فدل
 ان بروى يصدق من قبل نفسه فلو لفظ الى اخره فجعل ما هو عند هنا قولاً ونحوه في
 المحقق في الشرايع والذي يقتضيه نظري ان المرجع هنا ليس الى العرف لوجود النص
 الشرعي لا يرجع الى العرف معه روى الشيخ رحمه الله عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد
 بن محمد بن محمد بن اسمعيل قال حدثني ابو الحسن طريف بن ثعلبة عن ابان عن ابن ابي

رضاعه فاضل طيفي

قال في ذلك يثبت اللبن والدم وذلك الذي يجرى قال الشيخ في ذلك إذا رضع حتى يمتلئ بطنه

يعقوب قال سئل عنه عما يحرم من الرضاع قال إذا رضع حتى يمتلئ بطنه تفسير لكل وضعا
 لانه المعبر في هذا الباب من ان يكون المراد بالرضعات المصات على ما ذهب اليه
 كثير من الناس فان ذلك هو الذي يثبت اللبن والعظم قلت لا يفسد فيها ارسالها
 مؤيد بالظن وما ذكره المحقق في تفسيره الخلل يؤيد هدمه ايضا وروى ايضا عن محمد
 بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ^{عليه}
 السلام قال لا يحرم من الرضاع الا المحبورة او خاد من رضع ^{او طهر} عشر رضعات يروى الصبي و
 وينام وهو من الصحيح لا ينفك تكلم عليها فيما مضى وبهم انها مذكورة الظاهر بالاجماع
 فكيف يستدلون بها هنا فنقول لا شك انها صحيحة السند ترك الفعل بها اجماعا ولا
 ينافي ذلك العمل بها فيما لا معارض له اعني ما نحن بصدد من تفسير الرضعة ومثله ^{لك}
 كثير في الروايات يعرفه من اعشى ينظرها والبحث فيها روى علي بن الحسين بن محمد بن الحسين
 عن محمد بن عمار عن بعض اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ما ذكرنا كمال الرضعة
 يروى الصبي يمتلئ بطنه شرعا وفي الحنفية انما المراد بما ذكرنا البيضة على النص بالنقد
 حيث لم يتعرض له احد فيما علمناه والافنا ذكرناه من مقتضاه هو قريب مما ذكرنا في
 مقتضى الحرف هنا ولعل القول المحكي في عدد والشرائح اعتمادا فائده على ما ذكرناه اذا
 عرفت هذا فكمال الراعي في العدد عشر اكان وخمس عشر بلا خلاف ولا يراعى في رضاع
 يوم وليله تمتك بعموم النص على نشر الحرمة برضاع يوم وليله والاصل برأية الزمة من
 اشراط كمال الرضعة والنص ورد بذكرها في العدد ولم يتعرض للرضعة في رضاع
 وليله ولان العلة في اشراط الكمال ذكر الرضعة ولا يصدر عرفا وشرعا الا مع الكمال
 فثبت لا يذكر لوجه لا اشراط وفي مراعاة ذلك فيما انبث اللحم ونشد العظم وجهان مما
 ذكرنا انباء من رواية ابن ابي يعقوب لتأنيده والافز عدم مراعاة لان مناط ذلك العرف
 فاذا ائتمن عرفا ونشر الرواية مرسله وانما انجبتا بها في كمال الرضعة لتأنيدها بالانظر
 وبغيرها بل وما به العرف في الحنفية فلا يصح التمسك بها فيما اذا انفرد به عن الاستدلال
 بها لا يخرج من فصور وكذا رواية ابن ابي عمير وهو اننا نقول لم يقم ^{دليل} اشراط على الرضعة فيما ^{ثبت}

رضاعه فصل في

٤٢

قول الباقر عليه السلام وقد تقدم غير مرة فلا ينبغي اذا عرفت هذا فاعلم انه يغلق
 هذا الامر **الأول** لا كلام ان تخلل رضاع غير الرضعة فادح في النثالي بالحديث و
 الاجماع اما الحديث فتقدم من قول الباقر عليه السلام واما الاجماع فنقلنا
 نقل العلامة في كره له لكن هل يشترط في التخلل صدق اسم الرضعة حتى انه لو ار
 ما لا يسمى رضعة عرفا لم يعد فصلا مانعا او يكفي صدق مسمى الرضاع ولو مص من يد
 غير الرضعة مصته واحد مثلا تحقق تخلل الفصل ولم يحصل النثالي نظرا للدليل
 اشترط تخلل الرضعة فلا اعتبار بتخلل مادونها لما سبق من قول الباقر عليه السلام لا
 يجر من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة مثنويات من امرأة واحدة
 من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما رضعة امرأة اخرى ولو استنبت صحتها وما عليه لا
 ومن الاصول المصححة رضعة والعلامة اورد الرواية في مختلفه وكرهه بلفظ رضعة و
 قال في الفواحد ولا يشترط عدم تخلل المأكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تخلل رضعة
 وان كان لاقل من رضعة فظاهر الاكفاء بمسمى الرضاع ولعله اعتمد على ما ذكرناه من النسخة
 او على ظاهر اطلاق النثالي وفيها نظر اذا انفتح هذا فلا شك ان هذا شرط في الرضعات
 العشر والخمس عشرة على اختلاف القولين لصريح النص والاجماع عليه وفي رضاع يوم
 وليلة لان جيفته معناه انفراد الرضعة بالرضاع يوما وليلة لا حصول الرضاع في اليوم
 والليلة في الجملة فاذا تخلل الفصل لم يصدق رضاع يوم وليلة وهو ظاهر لكن هل يشترط
 في الفصل صدق اسم الرضعة نظرا لربه عدم الاشتراط ولا يلزم من اشتراطه في الحد للرواية
 اشتراطه هنا نعم قد توجه اشتراطه بان يكون الضمير في بينهما في الرواية يرجع الى الرضعات
 التي في اليوم والليلة والمذكورة بعد ويكفي في عوده الى اليوم والليلة اشمال الرضعات
 بينهما على الرضعة غالبا ويلزم منه اشتراط كمال الرضعة في اليوم والليلة ايضا وهذا
 وان كان محتملا الا انه لا يقوم دليلا يقضي بمضمونه وهل يشترط فيها ان يثبت اللحم وشدة العظم
 لم افق على ما يصح الاعتماد عليه في اشتراطه فيه وظاهر الكتاب السنة والاثر عن اهل
 البيت عليهم السلام يقتضي عدم الاشتراط وما تقدم من رواية ابن ابي عمير وابن ابي

في التخلل رضاع

شروط الرضا المحرم

٤٥

بغور وانزل في غير الفضل بن شاذان ذلك فانما يدل على اشراط كمال الرضعة
ولادلالة فيه على اشراط التالي اذ المناط بنبات اللحم واشتداد العظم فاذا تحقق من
نشر وان تحقق الفصل الا ان يقال انه لا يتحقق مع الفصل عرفا وهو ممنوع ولو سلم فلا فرق
اذ لا خلاف في اشراط النبات لا اشتداد عرفا فاذا لم يصدق مع الفصل في العرف لا شرط
جزما على ان نقول في دلالة الروايات الثلاث على اشراط كمال الرضعة نظرا فليس فيها
الا اشراط امتلاء البطن وروى الصبي وقد يكون بعد الرضعات لاصالة البرائة
من اشراط وقوعه في رضعة واحدة حيث لا يشترط العدد ولولا الاجماع على اشراط كمال
الرضعة في العدد امكن ان يمنع لعدم نصريح الدلالة عليه اذ ليس الا صدق اسم الرضعة
وقد يمنع عدم الصدق الا بالكمال فصرح لو اشترطنا عدم تخلل الفصل فيما ابتدئ به
وشد العظم اكتفينا بما يستقي فصل الآتي كلام العلامة في التذكرة بدل على ان اشراط
عدم الفصل اجماعي فنقول ظاهره انه في العدد وكلامه بدل عليه وكذا اطلاق غيره
من الاصحاب واعلم انه لا يمكن الاستدلال على عدم اشراط الفصل بوضع امره اخرا
بان المشرطين مثلا اذا تناوبا زمانا طويلا ثبت لبيهما اللحم وشد العظم جزمنا بنشر
الحرمه فلا يشترط عدم الفصل لان هذا الدليل بان نبات اللحم واشتداد العظم انما
حصل جزما بهما معا اما صدق اسمه لكل واحد فغير محقق من حيث هذا الاستدلال
واكثر هذه المباحث لم ارها محققة لاحد من اصحابنا بل بعضهم يروى عبارة الى غير ذلك
فإن قيل ان الاول ظاهر الاصحاب ان الفصل بغير رضاع اخرى لا يفيد في
نشر الحرمه ولا اعتبار عليه فيما ثبت اللحم وشد العظم لان المناط فيه الى العرف وقد
يصدق مع تخلل بعض المأكول والمشروب ما في رضاع يوم وليلة ورضاع خمس عشرة
رضعة فليفيه نظر من حيث ان المفهوم من الاول ما هو الغالب عرفا من الاطلاق ولا
لا يكون الا بعدم الفصل والا لا يمكن بخلق الحكم برضعتين بل برضعة مفترقة في اليوم
والليلة وهو بعيد وان اشراط التالي في الرواية في الثاني بدل على عدم تخلل الفصل
عرفا فان قلت التالي مفترق بعد تخلل رضاع غير الرضعة في اخر الحديث قلت لا نسلم

رضاعه فاضل فطيف

٦٤

ان ذلك تفسير له بل هو حكم اخر لا ينافي في اشراط الاول فمن علم انه معناه ليس الا هو عليه
 الدليل المقتضى لما يعرض به عن ظاهر النص فان من المعلوم ان من ارضع خمس عشرة
 رضعه وضعه في ثلثين يوما مثلا الاستغناء بالطعام لسائر الفطام لا يصدق عليه انه
 رضع خمس عشرة مثالبه وابلغ من ذلك ما صور العلامة في قواعد وفدا شرنا اليه فانه
 قد يكون بين بعض الرضعات حول فريد ولو جعلنا التقدير باليوم والليله والخمس عشرة
 لا ينافي الاستناد بل يحصل بذلك جرما كما اشار اليه الشيخ في كتاب الحديث جرما بعد
 الاستناد مع الفرقة في بعض الصور وكما قد تكلمنا في ذلك سابقا ونفدح في تفصيله
 المناقاة بينك وبين كون الامور ذلك اذ نقول يحصل البناء الاستناد شرعا جلا
 الخمس عشرة واليوم والليله ويصدق عرفا بغير ذلك وهذا يكفي في كون التقادير ثلثة وفيه
 جمع حسن بين الاحاديث بين من يثامله هذا ما يقتضيه النظر فان كان على المسئلة اجماع
 ائبع والا فلا وظاهر الفاضل ابن اديس انه اجماع حيث نفى الخلاف بقوله فاما ان فصل
 العشر رضعات بشرب من غير رضاع فلا ينافي له في الفصل باحكم التوالى بان بلا خلاف بين
 اصحابنا في جميع ذلك قول وفيه مع تخصيصه فصور ومنع الثاني الاعتبار في تحق الرضاع
 الناشئ له بالعلم الذي يصح استناد الحكم الشرعي اليه ومنه شهادة العدلين بغير
 مقام العلم شرعا فلا ينفق له بغيره لم يثبت له حكم ويتضح هذا برسم مسائل **الاولى**
 لو شككنا في عدد الرضاع وبافي حكم العدد من فوعه يوما وليله وبنبات اللحم واستناد
 العظم فالاصل البرائة فلا يجزىم لا ينفق الا حنطا في طريان النحر فاما سبق تحليلة اما
 عدم التعرض لما هو جائز لولا فلا مانع منه فلو شك في العدد فاحنط بعدم تزويج
 بالرضعته لم يكن به باس وكذا القول لو اريد الاحنط بالنسبة الى مذهب القديم **الثانية**
 اذا تخفنا المحرم وشككنا في فوعه بين الحولين او بعد ها ولو بالنسبة الى بعض ففيه تردد
 ينشأ من اصالة البقاء في الحولين حتى يعلم الانتقال فيشر التحق الموجب ولا مانع الا ما
 ذكر والتمسك باصالة البقاء بدفعه ومن اصالة الاباحة ما لم يثبت السبب المحرم
 بثبوته موقوف على تحقق الوقوع في الحولين فلا يشر لا صالة الاباحة الخالي عن رضاعه

شيخ في هذا

شيخ في هذا

الحرم وهذا أقوى في الجبته لا اشكال هنا لان الخبر يطار وله شرط بنوى وقوعه في
 الحولين ولا يكفي فيه التمسك باصالة البقاء لانه لا يقتضي شرعا فلا يتحقق للشرط غايته
 جاء في الباب انه محتمل وهذا مناسخه لا يخفى **الثالث** لو شككنا في كون اللبن من
 امرأة او رجل او في كونه عن نكاح او عن غير نكاح او في وصوله الى معدته وعدم وصوله
 او في كونه بمقسه او في الوجور ونحوه او في كون اللبن لفحل واحد واكثر او في كمال الرضا
 او في ثوابها لم ينشأ كما قلناه في الاول لو شككنا في كون المرضعة امة حرة او وقع
 العدد بعد موتها ففيه التردد كالثاني والمعدن الا باسائه كما قلناه فيها **المبحث**
الثالث في اصول الرضا ومتصل ما يحرمه وفيه فصول **الاول** في اصوله
 وفيه فوايد **الاولى** اصل الرضا الذي يدور عليه الاحكام الناسبة عنه هو
 كونه كالنسب فاذا تحقق الرضا مع شرايطه انشئت عنه الحرمة كما ينشأ عن النسب
 المراد بالنسب هنا ما يعم النسب حقيقته ^{نظيره} والضمير عليه يحمل قوله عليه السلام الرضا
 لحمة كلمة النسب كما اشارنا اليه في المقدمة او نقول قوله كلمة النسب للاشارة الى شدة
 مسما يحصل به وفوته فان المصاهرة اضعف يشبه بالا قوي منه يعلم انه يكون مشا
 للنسب فاذا حرم على النسب شيء بسبب المصاهرة حرم على من هو بحكمه وذلك ظاهر في
 الاصحاب كما حكيناه في المقدمة محرم المصاهرة بالخبر دليل على ما قلناه والحاصل ان الرضا
 اذا حصل على الوجه كان الموضع ابنا للمرضعة ولصاحب اللبن فالمرضعة امة كالتى ولدته
 والفحل ابن كالتى ولده وحكما بالنسبة نسبوا الى من ينسب اليه نسباً ومصاهرة وضلعا
 وكذلك حكمه بالنسبة اليهما من غير فرق وهو ظاهر الخبر والاصحاب الاحاديث فهذا
 اصل الرضا الذي يدور عليه فروع **الثاني** قال الشيخ في المبطل الذي يدور
 عقد النكاح عليه جملة ان امرأة الرجل اذا كان لها لبن فارضعت مولودا خمس عشرة ر
 صار كانه ابنتها من النسب فكل من حرم على ابنتها من النسب حرم على هذا لان الحرمة
 انشئت منه اليهما ومنها اليه فالتى انشئت منه اليهما انه صار كانه ابنتها من النسب
 الحرمة التى انشئت منها اليه وقعت عليه وعلى نسله دون من هو في طبقة من بعده

الغالب على الاول

ينسب
 الغالب على الثاني



رضاع فاضل عظيم

وأخوانه وأعلى منه أبائهم وأمهاتهم فيجوز للفحل أن يزوج بأم هذا الموضع وبأخته وبنته
 وجدته ويجوز لو ولد هذا الموضع أنه يزوج بالتي أرضعته لأنه لا نسب بينهما ولا رضاع
 ولأنه لما جاز أن يزوج أم ولد من النسب فيجوز أن يزوج بأم ولد من الرضاع فكيف
 هذا وقد قلنا أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أم ولد من الرضاع النسب
 ما حرم بالنسب ما حرم من جود النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما قال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يقل يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة أقول
 هذا الكلام من الشيخ رحمه الله مما لا يعرج عليه عندنا بل هو جار على أصول الشافعية
 وقد اشرفنا إلى ما يدل على بطلانه في الهندية وأومأنا إليه في الفوائد السالفة ونوا
 هذا بما لا يحتمل معه بوجوه الأول أنه دعوى محضه عارية عن الدليل منافية لهو
 الخبر فلو لم ينأ قال الخ قال ما التزممت به دال على مطلوبينا فإنه قوله عليه السلام يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب يدل على أن ما يحرم بعد النسب ولما يحرم بعله الرضاع
 ولا شك أن أم الولد نسبا يحرم على الولد نسبا فيحرم على الولد رضاعا ولا يحرم من
 النسب شيء ولا يحرم من الرضاع **الثاني** أن زوجة الابن من الرضاع حرام على
 الابن رضاعا اجتماعا وقد قد منافعنا الاجتماع عليه ودليله الخبر وقد قد مناسك
 أصحابنا به عليه وهو في تفسيره البيان ولا وجه له مع كلامه هذا إذ تعليله الجارى في أم
 الولد يجري بعينه في زوجة الولد فأمّا أن يكون الخبر على ما قرأناه أو يقال بتجليل جليله
 الابن من الرضاع فسقط كلامه هنا بالكلية **الثالث** أنه موافق لغیره في بطلان هذه
 القاعدة في كسبه بل في مبسوطه أيضا فيكون هذا الكلام في الخيفة خارجا عن سنن
 الأقوال ولعله من حكاية حال وتورد شيئا من الاستشهاد على ما قلناه قال في طكلا
 هذا أن جميع أولاد هذه المرضعة وجميع أولاد الفحل يحرمون على أولاد هذه المرضعة وعلى
 أبيه وعلى أخوته وأخوانه لأنهم صاروا بمنزلة الأخوة والأخوات قلت ومن المعلوم أن
 يحرم أولاد الفحل والمرضعة على أبي المرضعة نسباً وعلى أخوته وأخوانه لا وجه له غير المصا
 إذ لا نسب بينهم ولا رضاع وهو خلاف قاعدة وقال في ف إذا حصل الرضاع المحرم

قالوا لا يجوز أن يزوج أم ولد من النسب

بيان أصول قاعدة الرضا

٤٩

لم يحل للبعل نكاح اخت هذا المولود المرضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير الرضعة
 منها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده واسندل باجماع الفقه وطريقه الاجتهاد
 وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال ولين في الشرع
 جواز ان يتزوج الانسان باخت ابنة علي خال فحكم الرضاع مثله اقول وهذا صريح في عموم الخبر
 وكون معناه ما فهمناه واسلفنا وفي بطلان قاعدته قال في الشرائع لما حكى قول الشيخ المذكور
 في المبسوط ما هذا لفظه قال محمد بن ادريس مصنف هذه الكتاب مما تزوج به باخته ويحد
 فلا يجوز بحال لا تاتي النسب بجوزان يتزوج الانسان باخت ابنة ولا بام امرائه وانما الشك
 علل ذلك بالمصاهرة وليس ههنا مصاهرة وكذا في قوله وسواء له نفسه اليس لا يجوز
 امام ولد من النسب بجوزان يتزوج ام ام ولد من الرضاع احاط بان ام ولد من
 النسب حرم بالنسب وانما حرمت بالمصاهرة قبل وجود النسب علل ذلك بالمصاهرة
 فلا يظن ظان ان ما قلنا كلام شيخنا ابي جعفر والذي يقتضيه مذهبنا ان ام ولد من
 الرضاع محرمة عليه كما انها محرمة عليه من النسب واصل في الخبر من غير تغليل **الرابع**
 الروايات الصحيحة كرواية علي بن مهزيار وعبد الله بن جعفر وسباني تفصيلها عند
 ذكر ما يحرم على اب المرضع انشاء الله تعالى **الخامس** انه خلاف الاجماع الذي
 هو في خلافه ولو شويح في صحة نقله فلا اقل من حمل نقله الاجماع على المجاز لانه المشهور
 الذي شد عزه وكفى به سنداً مع معاضد ظاهر الحديث اقول اذا تحققت بطلان هذه
 القاعدة وعرفت فعل الرضاع الذي عليه الاعتماد لم يكن يشبهه عليه مسألة في
 الاستخراج ان اعطيت النظر حقه مع اتانكهيك هم ذلك بما تنشر من التفصيل انشاء الله
 تعالى ولا نقل هذه القاعدة ذكرها بعض اصحابنا ايضا كالعلامة في تحريرها فانه انما
 ذكر نقلها عن الشيخ فقال قال الشيخ الى اخره نعم احمل في عد ذلك وسباني عن قريب ان
 شاء الله تعالى **الثالث** قال في التذكرة اذا ولدت المرأة من رجل فارضعت بلبنه
 طفلاً رضاعاً محرماً صار الطفل ابناً للرضع اجماعاً وصار ايضاً ابناً لصاحب اللبن
 فصافي الخبر وباباؤه الخاوي ولداً لها واولاده من البنين والبنات اولاداً ولها جميع

يتزوج

مع
 انما
 اصل
 الرضا

مغليق فاضل قطيعة

٧٠

اولاد الرجل صاحب اللبن من المرضعة ومن غيرها اخوة الموضع واخوانه واولاد اولادها
 اولاد اخوته واخوانها وان زلت درجاتهم وام المرضعة جدته وابوها جده واخوانها اخوة
 واخوانها خالاته وابو الرجل جدته وامه جدته واخوته اعمامه واخوانه عماته وجميع
 اقاربها ينسبون الى الموضع كما ينسبون الى ولدها من النسب لان اللبن الذي صار من
 المنة مخلوق من ماء الرجل والمرنة فنشتر الخمر بينهما ونشتر الحرمة الى الرجل والى اقاربه وهو
 الذي يسمى لبن الفحل وباجله اصول الخمر ثلثة المرضعة والفحل والطفل وينشتر منهم الخمر
 الى غيرهم اما المرضعة فنشتر منها الخمر الى ابائهم من النسب الرضاع فهم اجداد الرضيع
 فلو كان الرضيع انثى حرم عليهم نكاحها والى امهاتها من النسب الرضاع فهم جدات الرضيع
 فيحرم عليه نكاحهن اذ كان ذكر والى اولادها من النسب خاصته دون اولادها من
 الرضاع الا ان يكون رضاع من لبن هذا الفحل لانا نشتر كون اللبن لفحل واحد وعند
 العامة يحرم اولادها من الرضاع ايضا لانهم لا يشترطون وحد الفحل فهم اخوته واخوانه
 والى اخوانها من النسب والرضاع فهم اخواله وخالاته واولاد اولادها من النسب عند
 ومطلقا عند العامة لانهم اولاد اخوة واخوات الرضيع ولا يثبت الحرمة بين اولاد الرضيع
 وبين اولاد اخوة المرضعة واخوانها فانه لا رضاع هناك وقال علماء ان جميع اولاد
 هذه المرضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الموضع وعلى ابيه وجميع اخوته
 اخوانه فانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك اقول الى هذا كلام
 بعينه فلا وفيه دلالة واضحة على ان القاعد التي ذكرها الشيخ للعامة وان علماء ان
 عاملين بها ويظهر من كلام الفاضل ان ذلك اجماع حيث نسبته الى جميع علماء الان
 المضاف للعموم كما ذكر في الاصول **الرابع** قال في كراهة يحرم من النسب شيئا
 في الرضاع وقد لا يحرم من الاولى اما الاخ والاخت في النسب حرام لانها اتمام اودوية
 اب وام في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم تحرم كما لو ار
 اجنبية اخاك واختك لم تحرم الثاني اتمام ولدك حرام لانها اتمام بنية اوز وجبائته
 وفي الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان يرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد

الفاضل في
الكتاب
اصح

في أصول الرضا وفصل في حرمته

ليس حراما الثالثة جنك الولد في النسب حرام لانها اما امك او ام زوجتك وفي الرضا
فلا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته وليس بها امك ولا ام
زوجتك الرابعة اخت ولدك في النسب حرام عليك لانها ابنتك او ربيبك فاذا ارضعت
اجنبية ولدك فبنتها اخت ولدك وليس بنت ولا ربيبة ولا محرم اخت في النسب
ولا في الرضا اذ لم يكن اخناله بان يكون له اخ من الاب واخت من الام فانه يجوز للاب
الاب نكاح الاخت من الام وفي الرضا لو ارضعت امرأة وارضعت صغيرة اجنبية
منك يجوز لاخت نكاحها وهي اختك من الرضا وهذه الصورة الاربع مستثناة من قولنا
يحرم من الرضا ما يحرم من النسب وفيه قول سباني اقول هذا قوله في كراهة حرقا وشقاق
به امران الاول ان المذكور صريح الدلالة على ما حفظناه من عموم التحريم وانذار الحرمة اذ
لو علمنا فاعك الشيخ وهي ان الحرمة التي تنشر من الرضا موقوفة عليه وعلى نسبه دون
من هو في طبقة واعلى منه كما قال العلامة وحكاها العلامة عنهم لو يكن الاستثناء بعضا
ذكر محل كجن الولد فلا يكون الاستثناء الا لما فهم من عموم الفاعل وهذا واضح لمن يتأمله
الثاني ان هذا الاستثناء لو نفق عليه الادعوى محضه لادليل عليه من كتاب لاشته
وطريق الاستدلال لا يقتضيه فان منه جنك الولد وقد قد منا كلام ابن ادريس في هذا
اعراضه على كلام الشيخ واخت الولد وقد قد منا نقل العلامة في تذكره ايضا التحريم
عن علمائنا حيث قال وقال علمائنا في الخ وسباني تفصيله وبالحجالة فهذا الكلام بما لا يخفى
التعويل عليه ولا الا التفات اليه نعم العمل على ما يقتضيه الفاعل وجودا وعدما
وقد قد منا حكاية كلام الشيخ في الخلاف ودعواه الاجماع وهو خلاف الاستثناء
الخاصة قال في كراهة الام من الرضا كل امرأة ارضعتك على الشرايط او ارضعت
ارضعتك بواسطة او بغير واسطة وكذا كل امرأة ولدت المرضعة او الفحل واما البنت
كل امرأة ارضعت بلبنتك او بلبين من ولدته او ارضعتها امرأة ولدتها فهي بنتك وكذلك
بناتها من النسب الرضا واما الاخت فكل مرضعة ارضعتها امك او ارضعت بلبينك
فهي اختك وكذا كل امرأة ولدتها المرضعة والفحل واما العتات والخالات فاخوات الفحل

في الرضا

رضاعاً ضد فطرية

٧٢

والرضعة واخوات من ولدهما من النسب الرضاع عما نكح وخالاً لك وكذلك امرأة ^{صغيرها} ار
واحدك من جدائك وارضعته بلبن واحد من اجدادك من النسب الرضاع واماً بئناً
الاخت وبنات الاخ فكل اولاد الرضعة والفحل من الرضاع والنسب بنات اخيك و
اخذك وكذلك كل انثى ارضعها اخذك وارضعته بلبن اخيك ربناتها وبنات اولاد
من الرضاع والنسب بنات اخيك وبنات كل ذكر ارضعته امك ارضع بلبن اخيك
وبنات اولاده من الرضاع والنسب بنات اخيك وبنات كل امرأة ارضعته امك
اذا ارضعته بلبن ابيك وبنات اولادهما من الرضاع والنسب بنات اخيك ^{سنة} **الكتاب**
لا فرق في التحريم بالرضاع بين السابق واللاحق بعد النكاح بطله ثم الرضاع الطاري
يقطع النكاح من غير ان يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى تحريمها مؤبداً على ما سباني امثله
ذلك انشاء الله تعالى وكل امرأة يحرم على الرجل ان ينكح ابنتها لو ارضعت زوجة الرجل
الصغيرة ^{الرضاع} حرمت عليه ولو ارضعت ام الرجل من النسب والرضاع زوجته الصغيرة
النكاح المحرم بشرطه حرمت عليه الزوجة اجماعاً لانها صارت اختاً من الرضاع
انفسخ النكاح وكذا لو ارضعتها جدته من النسب والرضاع لان الجدة ان كانت ام الآ
فالرضيعة عنه وان كانت ام الام فالرضيعة عنه فلو صارت خالته وهما محرمان من النسب
دائماً وكذا من الرضاع وكذا لو ارضعتها ابنته من النسب والرضاع لانها نصير بنت
ابنته وكذا لو ارضعتها زوجة ابيه بلبن ابيه لانها نصير اخته وكذا لو ارضعتها زوجة
اخيها بلبن اخيه لانها نصير بنت اخيه ولو كان اللبن من غير الاب والابن والاخ و
غير محرمان على الرجل وكذا لا تحرم لو ارضعتها عنه او خالته لان بينهما من النسب
حلال له وكذا من الرضاع راعى موضع فلنا انه يحرم فان نكاحها منه تنفسخ لان تحريم
الرضاع تحريم مؤبد فاستوى فيه الابداء والاستدامة بخلاف العتق والردة حيث ^{يختلف}
فيها ابداء النكاح واستدামته لان تحريمه غير مؤبد اقول كلامه رحمه الله لا عتقاً
عليه الا في حكمه او لا بان الطاري قد يقع من غير ان يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى التحريم
المؤبد وحكمه ثابتان عليه الا نفساخ والتحريم المؤبد فان الجمع بين الكلامين شكل

الرضاع
الرضاع
الرضاع

مسائل فاجحة على ابن الرضخ

٧٣

ولاشك في تحقق الفسخ مع عدم التحريم المؤبد في مواضع مشهورة وسدسها مفضلة
 عن ربنا شاء الله تعالى **الفصل الثاني** فيما يحرم على ابن الرضخ وعلى الفحل وهو
 صاحب اللبن على امرأته وعلى الرضخ وما يتبعه وفيه فوايد الأولى فيما يحرم على
 الرضخ وفيها مسائل الأولى لا يحرم على ابن الرضخ المرضعة قطعا لأنها كزوجه فله ان
 يعقد عليها مع خلوها من المانع بخلاف كتاب الاجنبات وكذلك من هو في طبعها كاخواتها
 ومن عدلها نكاحا من هو على منها كعنايتها وخالاتها لانهن اجنبات لان مثلهن يجوز في
 النسب فلا يحرم من الرضاع ولا يحرم عليه بناتها ولادة سواء كن من الفحل اعني صاحب اللبن او
 من غيره لانهن اخوات ابنه واخوات الابن في النسب لا يحل فحرم من الرضاع لعدم التحريم
 يحرم عليه بنات صاحب اللبن وان كن من غير المرضعة بعين التغليب المذكور انفا
 الثالث لا يحرم عليه بنات المرضعة من الرضاع اذا كان اللبن من غير الفحل التي ار
 ابنه بلبسه لان اتحاد الفحل شرط عندنا ويحرم من اذا كان اللبن منه لانهن اخوات ابنه
 من الرضاع واخوات الابن من النسب لا يحل فكذا اخوات الابن من النسب لا يحل من الرضاع
 لعدم التحريم وهذه المسائل لاخبار عليها عند اصحابنا ولا خلاف بعندها فيها ومطهر
 مصرحه بها بغیر ذکر خلاف نعم ذكر في القواعد احتمالا لمنشأ الالفاظ الى ما يقبها
 غير مرة من عدم التحريم بالمصاهرة وفي الصورة المذكورة اعني اخوات الابن احتمال المصاهرة
 لان اخوات الابن في النسب ما بنت واما ريبة والريبة التحريم فيها من حيث المصاهرة
 وهذا احتمال نادر ضعيف لا يبرج عليه ومن تتبع كتب اصحابنا علم ضعفه ومنه يعلم
 ضعف احتمال عدم التحريم من حيث المصاهرة وان قاعدته منه دمه المباني وان الار
 بعموم الخبر كما اسلفناه ومما يؤكد هذا وزيد بيا نادر يرفع اللبس عنه ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل عيسى بن جعفر بن عيسى ابا جعفر عليه السلام
 عن امرأة ارضعت لي صبيها فهل لي ان اتزوج ابنة زوجها فقال لي ما اجد ما سئلك
 من ههنا يوثق ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لا
 غيره فقلت له ان الجارية ليست ابنة المرء التي ارضعت له هي ابنة غيرها فقال لو كن عشرين

روى محمد بن ابي حمزة عن
 ابي جعفر عليه السلام

روى محمد بن ابي حمزة عن
 ابي جعفر عليه السلام

منفردات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك وما رواه ابن محبوب في الصحيح
 الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت ولدا لرجل هل
 يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة ام لا فوقع لا يحل له وما رواه ابي جعفر
 قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت لذي هل يجوز ان يتزوج
 بعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لان ولدها صار بمنزلة ولدك اقول فيمن عدها
 روايات باسناد معتبر في حق واحد يشهد لها النظر من عموم الخبر وقول الامامية
 حتى انها كاد ان تكون اجماعا بل ادعى بعضهم الاجماع عليها ولو لا مخافة الاطالة
 اوردت عبارات الاصحاب فيها لكنها غير خفية على من له ادنى اطلاع على الفقه ومصنفاته
 ثم اقول ان الرجل المعاصر الذي هو عن ادراك الكتابين بل معرفة الدقائق فاصرت كل هنا
 بكلام رث وحش ولا طائل محته وذلك انه لما عرف ان الروايات هادئة لما بناء اراد
 ان يحاول خلاف ذلك وهذه عبارته فان قيل اليس قد روي ثم ذكر الروايات الثلاث
 وقال فيهن الروايات الثلاث دالة على ان من صاوب بالرضاع في الموضع المحرم حرم
 نكاحه وذلك دال على التحريم في المسائل المتنازع فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه
 الاول ان الروايات الثلاث تضمنت واقعة معينة فلا عموم لها وما هذا شأنه لا يكون
 حجة على محل النزاع فان قيل اليس قد تضمنت تغليب التحريم بانهم في موضع بنات ثم الموضع
 فاذا انتفت الدلالة الصريحة كفي الاسناد لال بحجة منصوص العلة اجتنابا بان الثابت
 منهن لا تغليب فيها فلا دلالة لها بوجه واما الاولى والثالثة فانهما وان تضمنتا
 كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يفي بما ادعاه الخصم لان التغليب في النصوص انما
 يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت تلك العلة بعينها لا حيث ثبتت ما اشبهها فان ثبت
 خبر القياس المجمع عليه ونحن نقول بالموثق فاعبد تسليم الدلالة المذكورة وانتفاء
 الفوادح المذكورة تحكم بالخبر بحيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص المتنازع
 فيه ما اذا صارت بمنزلة المحرم مطلقا وابن هذا من ذلك فبقا بعد هذا الحكم
 المستند الى العلة المنصوص عليها الى موضع انتفت فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما

هو شبهة فساد ركن العمل بالقباس خرج عن الاصول المقررة وذلك باطل فطما اول
بعد ذكره هذا الوجه الخ لا يحتاج من الذكر الفطن الى بيان ظاهل وذلك لانه قد رآه
على ان العلة في تحريم من صار بالرضاع في موضع المحرم الروايات الثلاث ثم استغل في تكليف
الجواب عنه واحد لم يدع هذا ولم يشبهه عليه حتى يسئل عنه ليجاج الى جواب انما
يحمل لو لم يكن دليل على تحريم من صار في محل المحرم الا بذلك وليس الامر كما زعم بل الدليل
ما سبق من الاحاديث الدالة بعمومها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن آله
الطاهرين كقوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وغيره مما سلفناه والفتاوى
من الاصحاب والاسند لال منهم من الاخبار العامة على التحريم في محل يكون قد صار
بالرضاع في موضع المحرم صريح في ان العلة ما ذكر من عموم الحديث والاحاديث المذكورة
ونحوها مما دل على التحريم في الموضع المذكور في الشارح والمبين والمعتبر والمقرب و
المؤكد لعاني الاخبار العامة وكذا التغليل في الروايات المذكورة كما لا يخفى على من له أدنى
معرفة وادنى تأمل ومطالعته كتب لغوم على ان ما ذكر في الجواب عن التغليل ليس
التحريم في شيء اذ التغليل دل بصرحه على التحريم في الصورة المسئول عنها ودل بفجواه على
التحريم في كل صورة يكون من صار بالرضاع في محل المحرم لان اخذ الرضاع اذا كانت بسبب
الرضاع في موضع البنت فلا يخفى ان عنها في موضع عنه البنت وخالة البنت وبنتها
في موضع بنت البنت وغير ذلك ولا شبهة واحتمال في ذلك اذ البنت حاصلة بالنسب
والنسبة اليها حاصلة جزما بنسبها بسبب البنت بلا شبهة ونحو ذلك وهذا ليس من القياس
في شيء ومما يؤكده باننا ونزيل اللبس عنه وجوه الاول ان الاصحاب حكموا بتحريم من صار
في موضع المحرم بما لا دليل عليه الا عموم الخبر مع كونه في محل لا يحرم مثله في النسب الا في
المصاهرة كزوجة الابن من الرضاع وقد قدمنا الكلام فيها الثاني انهم فهموا من الكلام
تحريم سائر المحرمات من النسب من حيث الفحوى لا يذكر فيه نصري بما الا لامهات و
الاخوات قال الفاضل العلامة القضاة الراوندية في شرحه الايات المتعلقة بالاحكام
ما هذا لفظه والمحرمات بالنسب لامهات من الرضاعة والاخوات ايضا من الرضاعة

كل من يحرم بالنسب يحرم مثله بالرضاع ففصل الله من جملتين على الامهات والاخوات
 بظاهر اللفظ ودل بجواه على ان من عداها ممن يحرم بالنسب بها لان ثلاث اذا صارت
 بالرضاع امما وهذا اخذنا قلعه والخالة بصيران عنه وخاله وكذلك من سواهما ولد
 قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث قول العلامة في لف ما حاكم
 في ام الولد من الرضاع بين الشيخ والفاضل ابن ادريس كلاهما قد اسلفناه في الفائد
 الثانية من البحث الثالث في اصل الرضاع وكذا عياره والمعمد يحرم الام من الرضاع
 وقول الشيخ في وان كان فوبا لكن الرواية الصحيحة على خلافه فان علي بن مهزيار روي
 في الصحيح وذكر الرواية الخ وقد اسلفنا هاهنا ثم قال فقد حكم عليه هنا عليه السلام
 اخذ البنت من الرضاع وجعلها في منزلة البنت ولا ريب ان اخذ البنت انما يحرم بالنسب
 لو كانت بنتا او بالسب لو كانت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
 وليس فباسا لانه بنه بجرقي من كل حكم كل قال ثم قال المصنف لولا هذه الرواية لا عند
 على قول الشيخ لقوته اقول فانظر ايتها المناهل الى فهم الاصحاب نصهم على ان البنت ليس
 فباسا والى فهم هذا الفاصر واغراضه بانه فباس في ابضاع السعيد عند شرحه
 لقول ابيه ويحمل فوبا عدم التحريم بالمصاهرة بعد توجبه القوة ووجه التحريم الرواية
 المتقدمة وتعليل تنزيل اخوة الابن منزلة اولاده فنقول امهم بمنزلة زوجته وامها بمنزلة
 ام ام اولاده من النسب لئلا يزد الاضافات اقول فقد عرفت اتفاق الفضلاء على الاستدلال
 بالرواية وانه ليس فباسا وان اختلفت عباراتهم وان من عم فباس فهو فاصر عن مدارك
 الاحكام والله يفتح مسامع من يشاء قال المعاصر الفاصر الثاني يعني من جوه جوابا بانه مما ورد
 من الروايات ان في التعليل اجمالا لان موضع البنات الجففي ومنزلتهن في قوله وكن في
 موضع بناتك وقوله عنا بمنزلة ولدك غير مراد قطعا اذ لا معنى له والجاز غير متعين لاجمال
 ارادة المساواة في الوصف المقتضى للتحريم وارادة غير ذلك كالاحرام واستحقاق الشفعة
 مثلا ومع الاحتمال المذكور كيف يمكن الحمل على المساواة لتعبته فما المراد من هذا المسألة
 ان بعض الوجوه ام من جميعها لاجازان براد البعض والالتصاف بالتحريم بالرواية في امها

فيما يحرم على أبي الموضع

٧٧

فيما يحرم على أبي الموضع
 فيما يحرم على أبي الموضع

صلا بمقتضى التعلييل المذكور ولا جازان براد المساواة من جميع الوجوه لاستماع تحفته و
 لا من وجه معين مخصوصه لعدم اشعار اللفظ بشئ يقول الاخضر عملا الاكثر للافتقار
 الى الله المنان ابراهيم بن سليمان مؤلف هذه الرسالة اشهد بالله ان جهاد مثل هذا
 الرجل على الغلط والاعلاط في المسائل افضل من الجهاد بالضرب بالسيف في سبيل الله في
 هذا الكلام لا يمكن ان يخرج من بين كجني منفعل ونظر الفهم فيه كاف فيما فيه الا اني اذ
 ايضا حاو له في التعلييل اجالا لا يلبس اقول لبث شعري في لبس واجمال في تعلييله عليه السلام
 فانه حكم بغيره ان تزوج وبين انه من قبل لبن الفحل وعلل بانه تهن بنات من الرضاع والبناء
 من الرضاع كالبنات من النسب في مساوطين في الاحكام الشرعية الا ما يخرج بدليل يخص
 ومن المساواة في الاحكام يعلم تحريم التزويج واحتمال ارادة غيره لك كالاحرام واستحسان
 الشفعة مما يستجيب منه كل سامع من اهل البيت شعري كيف يحتمل كلام الامام ذلك وهو في
 معرض التعلييل للتحريم التزويج من حيث انهن في محل الشفعة والاحرام بالنسبة اليك وهذا
 في الحنفية نفق على الامام عليه السلام فانظر لسوء فهم هذا الرجل الى ان يبلغ به وقوله
 سلمنا الخ من هذا القيل بعينه لانه ابراد في الحنفية على انطباق التعلييل على المدعى وهما
 من الامام عليه السلام ونقول في جوابه ان المراد المساواة في الاحكام الشرعية الا ما خرج
 بدليل عقل شرعي ونقول المساواة في الاحكام بالنسبة الى النكاح لان النص ورد فيه
 قال العلامة في كثره واتما شتبه الرضاع بالنسب في النكاح لان النص ورد وبث به المحرمة
 المفيد لحل الحلو والنظر لا تنافر على التحريم اذا كان بسبب مباح واما بان احكام النسب
 النفقة ورد الشهادة وسقوط الفضا ومن غير ذلك فلا يتعلق بالرضاع الخ وسبب مقتضا
 انشاء الله تعالى فكان هذا الرجل مع فصور فهمه لم يعرف اصطلاح الفن ولم يسمع ما
 حال اهله فيه قال المعاصر ايضا الثالث انا اذا اسناد لالة الزوات المذكورة على
 المراد بغير مانع مما ذكر امكن القدر بوجه اخر وذلك لان حكاية الحال في السؤال
 قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنة زوجها يحتمل كون وجهها
 صاحب الدين وغيره ومع ذلك فيحتمل كون البنات المذكورة منها ومن غيرها وترك الا

رضا عید فضل فطیفة

۷۸

فی نحو ذلك لبيل العرف ففصل في بيل الزوج من غيرهما وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن
وهو باطل بالاجماع ومثل هذه العبارات في الثانية والثالثة لان قوله في السؤال
يجل لذلك الرجل ان يزوج ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز ان تزوج بعض لدها
كما يحتمل ان يكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن يحتمل ان يكون لغيره ايضا وكما يحتمل كونها
ابنة لها من النسب يحتمل كونها ابنة لها من الرضاعة فيقتضي ذلك الاستفصال في بيل
المرضعة من الرضاعة بلين فحل اخر على ابنة الصبي هو باطل فطعا ومع ذلك فهنا مكانا
وما هذا شأنه كيف يمسك به بل كيف يغدي حكمه الى غير قياس القول رحمه الله حتى من
يحب من هذا الكلام ومن نسب صاحبه الى الفضل فان هدام غراب الدهر ووارد
العروج حيث افضت البلوى من تماث الطالبين ونفاذ ازمته العالمين الجواب عنه
بمحتمل اذى الجواب عملا يحتاج الى الجواب اذ هو لا عرض جيق فقول والله المستعان ولا
ما ذكره من الاحتمال لا يليق بمن يسمع الرواية بل بمن نسي ما فيها او غوى عنه عن القلب فانها
لا تغنى لا بصار ولكن يغنى القلوب التي في الصدور فان الامام عليه السلام قال ما الجواب
ما سئلت من ههنا توتي ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل لبن الفحل هذا هو
لبن الفحل لا غيره وهذا صريح ان المراد ابنة زوجها التي ارضعت بلبنه بل نص لا يحتمل غمضا
فهم منه نعم السؤال غير مصرح فيه بذلك فاما ان يكون الامام عليه السلام علم مراده ان
المسئول عنه ابنة ذى اللبن وهو ظاهر الكلام او اظهر واجاب عن ابنة صاحب اللبن فان
الفتح ح في الرواية وابن ترك الاستفصال اعوذ بالله من الشهود في الدعوى بغير الحق
قوله وهذا التفسير ان في الثانية والثالثة اقول الثانية والثالثة فليس فيها الا ذكر
الابنة والولد ومعلوم انهما اذا اطلقا انما يراد بهما حقيقتهما وهو الولد للصلب فينصرف
اللفظ اليه وينطبق الجواب الجواب عليه كيف لا والولد من الرضاعة مجاز لا يفهم عند
اطلاق الولد واستعمال اللفظ في حقيقته مما لا شبهة فيه ولا يعارضه مجازة واستعمال
فيهما مع كونه في الحقيقة مجازا فيهما اشدا لخلاف في الاصول فابن الفتح يارباب النظر
والمعرفة وثانيا ان غاية ما ذكره ان الجواب عام يدخل فيه ما لا يخرج من هذا القدر

في الاعتراض على الحق الكركي في النفا

٧٩

في شيء لأن ذلك خارج عن العام وخروج بعض ما يدل عليه اللفظ لدليل عقلي أو شرعي هو الإجماع أو غيره لا يكون في دلالة اللفظ على المعنى المطلوب بوجهه فإن العام المخصوص حجة في الباقي وقد تقرر في الأصول وأتى عمومه خلا من تخصيص يخرج بعضه روى عن ابن عباس كل عام مختص لا قوله والله بكل شيء عليم وقوله ومع ذلك فهذا مكابنة أو كونه مكابنة ينفي نفيضا عن غير المكابنة من الرقابة إلا أنهما اعتد بصحة على بن مهران وقد كانت كافيه في المطلوب لصحة سندها فوجب العمل بها من دونها فكيف إذا ورد ما مع ابن المكابنة فيه غيره يخرج عن كونها حجة ولا يضر لأن الخبر عام يقتضون لك وهو قول الأصحاب **فتم** لهذا البحث تشمل على فائدين من الأولى قال المعاصر القاصر في آخر رسالته الثانية من المسائل الثلاث التي تكلم بها الأصحاب أولاد الفحل ولادة ورضا عاقل مجرم على أب الموضع أم لا الخلاف فيها كالحلاف فيها سبق غير أن الخبر هنا راجع عمدا بظاهره لالة النص من السابقة ولا محذور في استثنائها هذه المسئلة من قاعد عدم الخبر في الرضا عاقل بالمصاهرة لا اختصاصها بالنظر في مثل النصوص السابقة ذلك على مجرم أولاد المرضعة وهو يقتضي شيئين أحدهما عدم الاستعارة مجرم أولاد الفحل من غيرها فكيف عم الخبر والثاني مجرم أولادها من الرضا عاقل وإن كان بلين فحل آخر لعموم صدور أولادها عليهم وأنتم لا تقولون به فلنا أمّا الأمر الأول فصحيح بالنسبة إلى الروابطين الآخرين وأمّا بالنسبة إلى الأولى فلا لأنها مقتصرة بمجرم أولاد الفحل فإن السؤال معنون به ولا يضر التعيين بالزوج فانه وإن كان من الفحل إلا أن الأصحاب يطبقون على راد صاحب اللبن ولعلمهم فهو من لفظ وأهمل إليه باقتضاء الإجماع له وأمّا الأمر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الإجماع منعقد على اعتبار اتحاد الفحل في ثبوت الخبر أقول هذا الرجل لا يضطر به لا يبالى بما قال وبما قيل ولفظة فهمه لا يندرج ما أسلف ولا ما أسلفه إذ لا ينحى على التامل أن ما أجاب به دافع لما جعله سابقا فصور في الروايات وفي لالتها وقد جاء ما نفا من التمسك بها حيث يقول هناك الثالث أنا إذا سلمنا دلالة الروايات المذكورة على

وروى ابن مهران



المسود بغير مانع مما ذكره يمكن الفتح بوجه آخر الى ان قال وما هذا شأنه كيف
 به مع انه يقتصر هنا على الجواب بل قدم ان الخبر يردح عملا بظاهره لانه النص
 المتألفه فاذا كان الفتوى به واجاود لانه ظاهره فابن الفتح اذا الفتح وان
 قام بالاحتمال المرجح لا ينفي الفتوى بوجوب العمل بمظنون الرجحان في الشرعيات
 فانظر ايها المتأمل في حظ هذا الرجل وقلة تحصيله واستقامته على ان يقر قوله فان
 قيل الخ ركاكة ظاهرة لان السؤال فيه افضاء النصوص شيئين احدهما عدم الاشعار
 ومع عدم الالتفات فصور العيان اذا النص اذا لم يقتض شيئا لا يقال يقتضي عدمه بقول
 لا يحسن تقديره الا عارض في موضع يكون الكلام غير محتمل لتقديره اذا النص الاول مقترن
 بخبر يولد الفحل فتد سلم في الجواب فان الاستثناء المقتضى لتقدير السؤال غايه ما في الباب
 ان بعض النصوص عن الروايتين لا اشعار بينهما واذا كان كذلك فالعارض ان حسن فاما
 بحسن بالنسبة اليهما لا بالنسبة الى النصوص المتألفه فلا معنى له في الحقيقه الا ان
 النصوص على الروايتين فيه فصور والجواب ايضا لا يساعدا الحل قوله ولعلمهم فتموه
 من لفظ قلت فهو من صريح جواب الامام عليه السلام كما اشرنا اليه سابقا وقوله و
 لا يحدوني استثناء هذه المسئلة الخ قلت قد بينا ان لم يجه الاجماع غيرها وما قام
 الدليل عليه من حديث العموم على عدم اعتبار ما ذكره وسباني غير ما ذكر ايضا
فرعان الاول لو ارضعت احدى بنات الفحل مطلقا او بنات المرضعة نسبنا
 حرمت على اب المرضع كما تحرم عليه بنتها من النسب لان بنت البنت حرام نسبيا
 وضاعا الثاني لو تزوج احدى اولاد الفحل مطلقا او احدى اولاد المرضعة ولادة زوجيه
 احتمال تحريمها على اب المرضع لانها زوجة من هو بمحكمها ولد شرعا ولا يبرم مفهومه
 لما تقدم وعدم التحريم لانه ليس ولد نسبيا ولا وضاعا وثبت انهم بمحكم الولد لانهم اخوة
 لابن فيقتصر عليه ولا يتعدى فان وجه اخ الابن نسبيا فحل على الاب كما لو
 تزوج اخوانه من امه من غيره ونحو هذا خبر يردح اولاد الفحل على اولاد اب المرضع و
 فيها قولان ولعل الاثر بالخبر فيها الثاني لو ارضعت جدت الولد ولد ابها الرضا

لا يحسن تقديره

الثاني
 العاشر

فما يحرم على الفحل صاحب اللبن

٨١

المحرم حرمت على زوجها لانها بنت صاحب اللبن وقد فرغنا ان يثبت صاحب اللبن المحرم
 على اب الرضاع والرضاع يحرم لاحضا كما يحرم سابقا فكلما لا يحرم لاب الرضاع ان ينكح في اول
 صاحب اللبن فكذا ينسخ نكاحه من لو كان قد سبق نكاحه لوجود علة التحريم الطارئة
 فيحرم استدامة النكاح وينسخ وهذا مما لا شبهة فيه الا ما في اصله وقد بيناه ايضا
 الرابع يحرم عليه ام الرضعة على الاقوى انه ام ولد وام لم الولد يحرم من النسب فحرم
 من الرضا عذوقه لا يحرم لعدم المصاهرة بالفعل ومثابها انما يحرم من المصاهرة وفيه
 ما تقدم وكذا البحث في ام الرضعة وقد سمعت ان هذه المسئلة من المسائل المستثناة
 وصحت ما بينها وعلى المحرم لو ارضعت ابنة ولده حرمت زوجته وهي امها على لانها
 جد ابية حينئذ وفي محرم مرضعة ولدا لولد وجهان هي من المسائل المستثناة وقد
 فتاوى الخامسة في محرم عليه ام الفحل على اب الرضاع وجهان من حيث انها جدة ابية
 جد الابن محرم من النسب من حيث انها مثلهما نسبيا لا يمكن فرضه لاستحالة فرض
 ابوين من حيث النسب او المصاهرة بخلاف ام الام فانها تنص في النسب بان يكون ام الوالد
 وفي المصاهرة بان يكون ام الرضعة وللمرئية حكم البنت نسبيا والاصل الاباحة منتظما
 الى عموم الكتاب الستة فيستحب كذا البحث في اقارب الفحل كاخواته وعماته و
 خالاته ولعل الانساب الحلي بهذا تمام ما يحرم على اب الرضاع الفائدة الثانية فيما يحرم على الفحل
 هو صاحب اللبن فيها مسائل **الاول** لا يثبت محرم الرضعة وبناتها وبنات الرضاع على
 صاحب اللبن لانهم اولاده من الرضا عذوقه وكذا لا يثبت محرم ارجاج الرضاع وازواج اولاده
 وقد تقدم مع مثل الاجماع عليه **الثاني** لو ارضعت بنته من الرضا عذوقها
 حرمت عليه لانها بنت بنته من الرضا عذوقه ويحرم عليه اخوات الرضاع على الاقوى ذلك
 لانهن اخوات ابنة من الرضا عذوقه وله حكم الابن من النسب اخذ الابن من النسب لا لخالها
 اما بنت اوزيبته واحد مما لا يخل في ابن النسب بوجه فلا يخل في صون الرضا عذوقه كذلك
 لعموم الادلة وما يحمل من الايراد بالمصاهرة وان التحريم لا يكفي فيه كونه في المحل من غير
 تحقق رضاع بالفعل ولا مصاهرة فقد زيفناه غير مرة وبين ان المراد بالخير ما يشتمل

المحرم حرمت على زوجها لانها بنت صاحب اللبن وقد فرغنا ان يثبت صاحب اللبن المحرم

الرابع يحرم عليه ام الرضعة على الاقوى انه ام ولد وام لم الولد يحرم من النسب فحرم

في كتاب الفضل الثاني

رضاعه فاضل فطنه

٨٢

نقل عن الشيخ الفاضل في المسائل

ذلك ليللا واستشهاد هذا بما ذكره الشيخ رة من الفاعل و اشار اليه فاعل عن علامه
في الخبرين ان الخبرين موقوف على الموضع وعلى نسله دون من هو في طبقة كاخوانه او على
منه كامهاته وعمناته وخالاته وفدا وضحنا الجواب عنه سابقا وذكرنا ما قاله ابن ابي
فيه وستمع في هذه المسئلة وفي غيرها زيادة تبين لك بطلان الفاعل المذكور
وللمعاصر الفاضل هنا بحث لا بد من ابراده وحيث كانت هذه المسئلة اول رسالته و
الموضع الذي اشار اليه عن الشهيد في مبدئ كلامه اجبت ان اورد كلامه من اوله الى
اخره قال علم وفعل الله انه قد اشهر على السنة الطلبة في هذا العصر خبر بمائة على
بارضاع من سنذكره ولا نعرف لهم في ذلك اصلا يرجعون اليه من كتاب سنة او اجماع او
لاحد من العرفين او عبارة بعد بها لشعرب ذلك او دليل مستنبط في الجاه يقول على مشله
النفهاء واما الذين شاهدناهم من الطلبة وجدناهم يزعمون انه من فتاوى شيخنا الشهيد
قدس الله روحه ونحن لاجل مباينة هذه الفتوى لاصول المذهب سنبعدنا كونه مقالة
لشيخنا على غرارة علمه وقوة فهمه لاسيما ولم نجد لهؤلاء المدعين لذلك استنادا
ينقل شيخنا في هذه الفتوى بعد بها ولا مرجعا يركن اليه ولسانا فبين هذه النسبة
عنه رحمه الله استغاثه على القول بفساد هذا الفتوى فان الادلة على ما هو الحق البين و
اخبارنا المبين بحمد الله كثير جدا لا نستوحيش معها من فلة الرقيق نعم اختلف اصحابنا
في ثلث مسائل قد يتوهم منها الفاضل عن رجح الاستنباط ان يكون ليللا شيء من
المسائل التي نحن بصدد هاتما لم نعرض له الا صواب الثلث التي ذكرنا هاتان للاضحا
فيها اخلافا معطين البحث حقه في المسلكين سالكين محجة الانصاف في المفضلين
غير تاركين لاحد في ذلك تغليلا مادام على جادة العدل متحليا بجلية التجميع وهذا
او ان الشروع في المصنوعون الله تعالى فنقول المسائل المنصون في هذا الباب كثير
لانكاد نخصر والذي نسخ لنا ذكره خارجا عن المسائل الثلث المشار اليها بصور الاول
ان نضع المرتبة بلين فحلها الذي هي في نكاحه حين الارضاع اخاها او اخنها لا يوهبا
واحد من الثانية الخ ثم قال اذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم الخبر في المسائل الاول

نفك كلام المحقق الكركي في المفاتيح

٨٣

وجه الأول التمسك بالبرائة الاصلية فان التحريم حكم شرعي فيوقف على مشند شرعي فان قيل كما ان التحريم حكم شرعي فكنا الاباحه ايضا حكم شرعي فالمطالبه بالسند تكون ايضا قائمه اجبتا بوجهين احدهما انه قد تقرر في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحه والمنازع متفعه بمباحه الثاني ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالاياحه مانع وقد تقرر ايضا ان الثاني لا دليل عليه فمخصص مدعي التحريم بالمطالبه بالدليل فان قيل القائل باحدى المفالتين ناف للآخرى فلم يخص بالقائل بالاياحه كونه ناهيا فلنا معلوم ان التحريم امر زائد على اصل الذات والمانع له يقتضي في المنع برده ولم يصرح بدعوى الاباحه وجبت الاباحه ثابتة بطريق اللزوم **والجواب** ان يقال ان اردت بالاياحه الادب الصريح المستوع له فسلم توجه المطالبه ونحن لا ندعيه فان مطلوبنا غير متوقف عليه وان اردت الاباحه المستفاده من الاصل المفرد المذكور سابقا فهو مدعانا ولا نسلم توجه المطالبه حينئذ فان قيل الاصل جزم مع عدم الدليل النافل وقد وجدنا ههنا فان الروايات التي سندكرها تدل على التحريم فلنا اما الروايات فسياتي الكلام عليها في المواضع اللاحقة بها ونثبت ان لاجه فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه ونتبع ذلك بما وجدناه من كلام الفقهاء الدال على المراد **الثاني** عمنها بات الكتاب العزيز الدال على الاباحه مطلقا مثل قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فانها بعمومها فتناول محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى وانكحوا الاباة منكم والاباة جمع ايم وهي التي لا زوج لها بكر اكانت او ثيبا والجمع المعروف باللام للعموم فيمثل محل النزاع وغير ذلك من عمومات الكتاب السنة الدالة على الترويج من غير تعيين فانها بعمومها فتناول محل النزاع وهي كثيرة جدا بل لا تحصى ظاهر العموم حجة كما تقرر في الاصول فان قيل العموم فيما ادعيته غير مراد فطعا لتناول ظاهره ما ثبت تحريمه فينتفيح لانه فلنا ما ثبت فيه التحريم يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان العام المخصوص حجة في الباقى فان قيل يخص العموم في المنازع ايضا فلنا انما يخص من غير دليل باطل ولا دليل سوى القياس على ما ثبت فيه التحريم من الروايات بالرضاع



لا يجوز التمسك به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب **الثالث** قوله تعالى واحل
لكم ما وراء ذلك بعد تعدد المحرمات المذكورة في الآية وذلك نص في الباب
دلالة على المطلوب اظهر فان المعنى والله اعلم واحل لكم ما عدت تلك المحرمات المذكورة قبل
هذه ومعلوم ان شيئا من المتنازع فيه ليس ^{عنه} شيئا من المحرمات المذكورة في الآية و
لا دخلا في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعبر في الدلالة واذا عد الحكم
انواعا وخصها بالتحريم احل ما سواها امتنع عدم الحل في المذكورات والا كان مغربا ^{لغير} بل
فان قلت قد ثبت التحريم في البعض في غير المذكورات كالمطرفة شعاع العتق والحقود
عليها في العتق مع العلم او الدخول وغير ذلك قلنا انما يثبت المنع ويلزم المحذور و
لا يمكن هناك معارض ينهض مخصصا للكتاب ما معه فلا محذور ولا شيء مما ادعى تحريمه
خارجا عن المذكورات في الآية بما ثبت فيه التحريم الاوله شاهد بمسك بمثله و يصلح
لتخصيص الكتاب الغرض ان المتنازع لا شاهد له اصلا وراسا فمن ادعى شيئا فاعل البيان
الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت اقوالهم واشتهرت مصنفاتهم
عدوا المحرمات في النكاح بل ولا ينقل واما حوا نكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شيئا
من المتنازع في جملة المحرمات بل لا ينقل عن احد من الاعيان الذين يرجع الى اقوالهم ويعول
على امثالهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى وسنشير اليه في موضعه فمن ادعى
التحريم في شيء من ذلك مع افعاله الدليل الى سلف يوافقه خذرا من ان يكون خارفا
للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجماعا سكونيا وهو غير حجة
عند المحققين كما نفرد في الاصول قلنا الاجماع السكوني حقيقته ان يفتي واحد من اهل
العصر بحضرة الباقين فلا يصحون بوفاء ولا يردون فتواه ولا كذلك محل النزاع لان
الفقهاء لما عقدوا المحرمات في النكاح بابا واستوفوا اقسامهم فيه ونحو وان لا
يدعوا من اقسام المحرمات شيئا الا ذكره كان ذلك جارا بما جرى التصريح بمحرمات ^{هذه} سواها
وهذا حقيقته لا سكوني فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد
فقد ثبت القائل بالتحريم من محصل السلف وان دفع المحذور قلنا هذا ^{سنة} غير

بيان كلام الأئمة في المنها

٨٥

ثابتة عندنا فانما لم نجد لها في مصنف منسوب اليه رة ولا سمعنا لها من يركن الى قوله سماعا
 يوثق بمثله ويستند اليه وانما كانا نجد لها مكتوبة في ظهر بعض الكتب لفقهية منذ
 اليه وفي خلال الحاضرة نسمعها من بعض الطلبة الذين عاصرناهم وهؤلاء ايضا طلبوا
 باسناد في ذلك يسكن النفس في مثله ولم نجد واليه سبيلا ومثل هذا الاشقي عليه
 ولا يقطع غلته وقد رايت في عصرى كثيرا من الحواشي في القود منسوبة اليه رة وانما لم
 نفتش تلك النسبة والسر في ذلك تصرف الطلبة الذي يعسر سلامته من الزيادة و
 النقصان والخطاء وسوء الفهم وما هذا شأنه كيف يجوز ان يجعل قول الاحد من المتعبين
 او يجترأ به على مخالفة الاجماع او ما يكاد ان يكون اجماعا ويخالفه ظاهر الكتاب السنة
 والادلة الجلية الصريحة وبحكم لاجله بخره ما هو معلوم الحل ويقطع به عقد النكاح
 وتحل في وجه الرجل بسببه لمن سواه وبحكم بسقوط احكام الزوجية الثابتة شرعا بغير
 شبهة ان هذا الامر عظيم وبلاء مبين **الخامس** الاستصحاب هو من وجوه الاول
 استصحاب الحال فان الزوجية حل قبل الرضاع المذكور والاصل بقاء ما كان على ما كان الى
 ان يثبت لنا قل عن حكم الاصل الثابت ولم يوجد ومن ادعى شيئا فغلبه البيان و
 ما يمكن ان يعلو به الخصم من الاخبار فاضعف سبب سنبتين ما فيه مستوفى انشا
 الله الثاني استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان المرئية قبل الرضاع المذكور حلال
 اجماعا فكذا بعد عملا بالاستصحاب هذان النوعان من الاستصحاب حجرا كما تبين في
 موضعه الثالث ان حقوق الزوجية ثابتة قبل الرضاع المذكور من الطرفين فكذا
 بعد لما تقدم من الاستصحاب فقبحها يحتاج الى دليل **السادس** الاحتياط فان الفروج
 مبينة على الاحتياط التام ولا ريب ان حل المرئية المذكورة تعبر من هي وجه له بمجرد
 الرضاع المذكور امر بجانب للاحتياط بل للسندين وفيه من الاقراء على الله والمخالفة
 لارشاد السنة المطهرة ما هو ^{بين} جلي فان قبل بقاء المرئية المذكورة على حكم النكاح مع
 جعلها ايضا مخالفا للاحتياط فيعارض الاحتياط بمثله فلنا الاسلام فان ذلك انما هو
 الاحتياط بمثله لو كان الدليل من الكتاب السنة او الاجماع على خلافه او كان ثم اخلافا

الفقهاء ظاهر شهره على انه لو ثبت ذلك لم يثبت بان الحكم محل ما ثبت تحريمه ليس
 كحكم محل ما كان حلالا واهن هذا من ذلك **الشامخ** انتفاء المقضي للتحريم في
 المسائل المذكورة من حيث المعنى اما في الاول فلان الرضخ اعني اخ المرضعة صار لها
 لها وللخول واخا لولدا مما يحرم بالبنوة او بالدخول بامتها ولهذا اذا انتفى الامر ان جاز
 النكاح كما في اخ الاخ والولد مع اختلاف العلاقة مع لزوم انتفاء الامر من هنا
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اخا لولدا
 انما يحرم من جهة النسب اذا كان بنتا والافخر بمها بالمصاهرة اعني كونها ربيبة يدخ
 بامتها والرضاع كالنسب كما لمصاهرة اليها كلامه **يقول** الفقيه في الله المتان
 ابراهيم بن سليمان هذا الكلام من الجواب لى لم يسبق مثلها الا ان يشاء الله تعالى
 وانا ابتد على ما فيها البغضى الناظر فيه حق التعجب من غير تعرض لجزئيات اسند لاله
 فان فيها من القصور ما لا ينبغي فاقول بالله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق قد
 انحصر اسند لاله بالوجوه وما ذكره فيها من الاذلة على التاكيد في خمسة اشياء الاول
 التمسك بما بقى من العام من الكتاب السنة بعد تخصيصه بما اعترف به على القول بان العام
 المخصوص حجة الثاني التمسك باصالة البرائة من التحريم واستصحاب الحل وحاصلها
 عند التام لم طلب الدليل على التحريم فان جد فهو المراد والا فلا تحريم وهذا مما لا شبهة
 فيه فان كل مسند على تحريم شيء لا بد له من الدليل والا فالاصل وغيره يساعد على
 الحل لولا الدليل وقد اعترف بذلك في خلال اسند لاله حيث اعترض تحريم المنكوحه
 في العتق والمطلقة نسبا للعتق فالبحث في الدليل هو مناط اشهر واستفاض نفعه بل هو
 بين الامة من قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ما في معناها والتحريم
 المنقول بخبر الواحد يخص الكتاب السنة كما نفرد في الاصول فما ظنك بما هو موافق فلم
 الا البحث عن معناه وعن شموله موضع النزاع وقد بيناه واوردنا الاستشهاد بكلام
 اهل الفضل فيه فسقط اسند لاله بذلك الثالث انتفاء المقضي من حيث المعنى اقول
 وقد ثبت من حيث عموم شمول الخبر وشموله لموضع النزاع كغيره مما انفق عليه الاصحاب

في الاصل من على نقله
 المتعلق

في الاعتراض على المحقق الكركي

٨٧

استدلوا بالخبر عليه وقد قدمنا فسط قوله هذا ايضا الرابع الغرض من الشناعة والاعتراض
 للقول بالخبر ولعمري ان من قصر وتوسع على في الفصل وان عيان العلماء لقصوره وحد
 معرفته اولى بما يشنع واستعظام استعظامه للقول بالحق لعدم معرفته اياه اشد ذكره
 القياس غير مرفوع مع ان الدليل ليس منه في شيء بشهادة النظر المؤكد بكلام من اتفق على
 فضله وبسبب فضله وهو محبت كان مضاراه نفي الثبوت عنه غير مستحق الخامس اجماع
 الذي بالغ فيه واكد بنفي احد من السلف وزاد في التاكيد بانه ليس اجماعا سكونيا بل
 اجماع حقيقي وادعى انه اخباره لذلك معين لا مزيد عليه اقول وهذا من المصائب
 في الدين الحق والله ليس بهتة قال الشاعر مصائب نبانا نهبونا وانما مصائبنا في الدين
 هن العواقب وانما كانت مصيبته لان هذا الرجل قد نسب اليه بعض العاقلين الفضل
 بل كماله فاذا ادى سيرا واصر وظهر له ان الحل اجماع حقيقي وانه لا يجوز لمن قام له الدليل
 المخلاف بل الدليل لا يكفي من دون موافقة احد من السلف ثم اعترض على نفسه بقل عن الشاهد
 سلفا اجاب بان النقل مجزوم بفساده وان عاتبه بغير الطلب بالخطاء لا جرم جزم العاقل
 بانه كذلك وبطلانه من ثنائيك وهذا انما ثبت القائل به من الاصحاب الذاكرون
 حتى النافق نفسه في سألته من حيث لا يشعر لقصور مفكرته وقوة وهمة وضعفه
 فاقول والله المستعان قال ابن ادريس في السراير لما حكى قول الشيخ بن بجوزان بنزوح
 بام الموضع واخيه وجدته قال محمد بن ادريس ما نزل به باخه وجدته فلا يجوز بحال
 لانا لا يجوز في النسب ان بنزوح الانسان باخا ابنه ولا بام امراته الخ وقد تقدم و
 مال اليه العلامة في لف وان لم يصرح به لكن ظاهره الفتوى به لانه رجح قول ابن ادريس
 وعلل برواية ابن مهزيار وقال لولا هذه الرواية لا عمدت على قول الشيخ ومعلوم عدم
 الفرق بين ام الولد من الرضاع واخيه لانا ان اعتبرنا المصاهرة ادخلنا بهما وان لم نعتبر
 اخرجنا بهما وفي عدم التحريم بالمصاهرة وجعل عدم تحريم الاخوات وغير
 من ليس في الطهارة بل اعلى منفردا على الاحتمال منه يعلم ان التحريم ان لم يكن فتوى حجة
 فهو موضع الخلاف حيث جعل غيره احتمالا بل الاحتمال من حيث هو لا يدل على وجود القائل

سنايك

رضا عفاضل فطيفة

بل في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم محل للفحل نكاح اخيه المرضع وبنته ولا لاحد من
 اولاده من غير المرضع ومنها لان اخوته واخواته صاروا بمنزلة اولاده وليس بمعتد وفي
 الفتاوى بعد ان توتى عدم التحريم بالمصاهرة فرع عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة
 وصرح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال فلا محل لنكاح ام المرضع واخيه وحديثه
 والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى اب المرضع واخوات المرضع بالنسبة
 الى الفحل نظرا الى العلة المذكورة في الحديثين السابقين فان كان حجة وجب التمسك
 بمقتضى العلة المنصوصة والا انفى التحريم في المقامين على كل حال فالعمل بالاحتياط
 فيهما اولى واخرى **يقول** الفقير الى الله المنان ابراهيم بن سليمان ختم الله له بالصالحات با
 اهل البصائر بصروا ويا اولى الافكار تفكروا ويا ارباب التدبر تدبروا فان الرجل الذي
 بالغ بنفي الخلاف وان الاجماع على الحل وغير ذلك مما لا فائدة في اعادته اعترف بالخلاف
 جعل الفتوى مساوية للتحريم اولاد الفحل على اب المرضع الذي هو مشهور الفتوى والفحل عن ائمة
 الهدى جعل النكاح مساويا في الصور بان واعترف بالنص على العلة وقد كان قبل اعرف
 بان الفتوى راجح بظاهر النصوص فيكون هناك كذلك وصرح الان بان المعتدل عمل بالاحتياط
 وهو التحريم فيهما اولى واخرى فذلك من ادلة سابقا على الحل الاحتياط ثم افرد تفكر
 في هذا مرات ان سبب ذلك ظنه ان تحريم اخن الولد على الفحل لا يستلزم تحريم الزوجة
 المرضعة لاجلها على زوجها وذلك بنهاية الفصور فان الزوجة اذا رضعت اخاها كان
 زوجها الفحل واب المرضع هو اب الزوجة والزوجة بنته فاذا حرم على الفحل ان يتزوج بنت
 المرضع حرمت عليه زوجته بلا خلاف لا استثناء لان الرضاع يحرم به لاحكاما
 يحرم به سابقا فعوذ بالله من غفلة وتفكر في صور توقع في مثل هذا حتى يكون صاحبه
 المطلوب الى يوم الحشر والمآب **الرابع** يحرم عليه جد الولد لان مثلها في النسب
 لا يصح فكذا مع تحريم الرضاع وقد اسلفنا ما فيه كتابه من كلام الشيخ ورد ابن ادريس عليه
 ونقل كلام العلامة في لف واخبراره ذلك وبنيتها على ما استدلل به الاصحاب وحكينا
 عنهم انه ليس بفاس للمعاصي القاصر هنا بحث هو انه لما ذكر الخلاف في المسئلة وكسر في

في راجع على
 الحق

في راجع على
 الحق

نقل كلام الكوفي في جلد الولد

٨٩

بالحل قال الثاني يعني من القولين التحريم وبه اتفق الشيخ في ف ونصروه ابن ادريس وخار
العلامه في لف مع اعترافه بقوة المذهب الاول وفي كرهه يصح بشي لكن الظاهر من
الى التحريم وجهم ما تقدم من الاخبار الصحيحة ووجه الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام
اخت الابن من الرضاع وجعلها في موضع البنت واخت الابن محرم بها بالنسبة اذا كانت
بنت الزوجة والتحريم هنا بالمصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسبة ذلك فيكون حينئذ
اما الام كذلك وليس فيها سالانه به بجرمته على حكم كل كذا صرح شيخنا في شرح
وفيه نظر اما اول فلان المشار اليه في قوله في ذلك هو محرم بنت الزوجة اي جعل
الرضاع كالنسبة محرم بنت الزوجة اي كما يحرم بالنسبة محرم بالرضاع ومعلوم ان
محرم بها اذا لم تكن بنتا ليس بالنسبة نعم هو بالمصاهرة فلا يستقيم قوله جعل الرضاع
كالنسبة ذلك قول من عرف خط هذا الرجل لا يشجب من مثل هذا الكلام وفساد
وجه الاول ان العبارة المذكورة ليست عبارة شرح الارشاد وهذه عبارة الشيخ
وجه الدلالة انه عليه السلام حكم بجرم اخت الابن محرم بها بالنسبة اذا كانت بنتا
وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة فالنكاح هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كذلك
وليس فيها سالانه به بجرمته من حكم الكل الثاني ان هذا مضايقة لفظية فلا يكون
من النظر في شيء الدليل نظر الى المعنى تام فلا يضرب شيئا اطلاق لفظية فيه فتصور
اذا كان المعنى حاصل وهذا ظاهر حلي الثالث ان النسب قد يطلق ويراد به ما فابل
الرضاع فيشمل المصاهرة وقد قدمناه واوردنا جملة من كلام الفقهاء استشهدوا
عليه ثم عطف ذلك بقوله واما ثانيا فلانه لا يلزم من التحريم في هذا الفرع المعين مع
خروجه عن حكم الاصل وظاهر القواعد المقررة لورود النص عليه بخصوصه ^{تقديره}
الحكم الى ما اشبهه من المسائل فان ذلك غير القياس وادعائهم نفى القياس عنه و
بانه ينفى بجرمته من كل حكم الكل لا يفيده شيئا لان بغيره القياس صادق عليه ^{فقد}
عرفت بان تعدد الحكم من الاصل الى الفرع بعله مخد فيهما والاصل فيما ذكره هو
اخت الولد من الرضاع والفرع هو جد الولد من الرضاع والحكم المطلوب بتعدده هو ^{التحريم}

رضاعه فاضل فطيف

الثابت في الاصل بالنسبة لما يظن كونه علة التحريم هو كون اخت الولد من الرضاع في موضع
 من محرم من النسب عني البنت النسبية وهذا بعينه فاشتم في حد الولد من الرضاع فانها ^{في موضع}
 جديده من النسب بل ما ذكره اسوء حالاً من القياس لانك قد عرفت ان القياس بعد الحكم
 من جرت الى اخر الاشياء فيها بظن كونه علة للحكم وهو رحمه الله قد حاول بعبارة الحكم
 من الجرت الى العلى وبنته على العلة وثبوتها في الفرع اول كلامه واغرب في عبارته وسمى
 ذلك تشبيهاً على الحكم وتقي عنه اسم القياس وذلك لا يحصى من الاراد والاعتراض
 ولا يلزم على الناظر المتأمل كونه قياساً انتهى كلامه اقول هذا الرجل يخط خطا عشوائياً
 لا يتأمل المعنى بعرضه على الفضل اعرف غير موضع الاعتراض اصلاً وهذا الكلام لا يخفى
 الشاهد بل هو في الحقيقة كلام امام المجتهدين العلامة في لغته وبسببه افترق عدل عن
 قول الشيخ رده لبيت سقري ما ينظره من بعض القياس وحواله ^{نظراً} على مثل هؤلاء فلم
 يعرفوا موضعه واتي استنباه ههنا حتى يخفى عليهم لكن هذا الرجل لقوة وهمه وقصور
 فهمه وعدم رويته ^{ذوقه} من طعم الفقه واصوله من اتباع الذين لا عهد لهم بذلك الاكالات
 الاحلام لا يتألى ابن رامي الكلام وحقيقة معنى الكلام اهل الفضل لا يخفى فانهم انما ارادوا
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته عم قالوا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 جعلوه اصلاً يرجع اليه الفقيه ويستنبط منه فروع ومذوق اختلاف بين فقهاء ^{لشعة}
 وغيرهم في معناه فبعضهم يجعل المعنى ان يحرم بعبارة الرضاع ما يحرم بعبارة النسب اي الذي
 لو كان هناك سبب للرضاع يحرم اذا كان رضاع وهو الذي حقيقته سابقاً وبعضهم يجعل
 المعنى انما يغرب في شيع الرضاع النسب مطلقاً ويحرم ما يحرم به دون المصاهرة فلما اختلفوا
 في بعض اقواله عدم تحريم الحجت معللاً بالمصاهرة ردوا عليه بان المراد ما يشملها من
 عموم الاخبار وذكر وان الامام بنه على ذلك بما لا يخفى في صورة اخت الابن فهم في
 موضع منه ما قاله الشيخ من تخصيص المعنى بشبه والمعنى بالنص على لا يخفى الا ^{المصاهرة}
 فكانهم قالوا والاولا ان يكون الخبر عاماً لم يحرم هذه ولم يفضل الامام عليه السلام لاهل في
 موضع بناتك وابن هذا من القياس وحاشا لهم من القياس والعمل به ومن قواهم عدم

في الرضاع عني
 في الرضاع عني
 في الرضاع عني

لوارضعت لولدها حرمت على فحلها

٩١

فهمهم له كيف هم يعرفون ذلك ومحتشوه ومعرفوه ومفهموه وقد صرح الشيخ رحمه وغيره من
الفقهاء بالتعليق في الخبر في اخت الولد وجده لعموم الخبر وقد ذكرنا جملة من ذلك غير
مرة **فرعان** الأول لوارضعت امرأة ولد ولد لها حرمت على زوجها لانه الفحل وهي
الثاني لوارضعت احدى وجته ولد ولدا لآخرى حرمت لانه صار له حدة ابنة
ومن العجائب ان المعاصر القاصر عد هذين الفرعين في المسائل التي عرّفها اجماع وقد
حكينا عبارة من اول رسالته الى قوله الاولى ان نرضع المرأة بلبن فحلها التي هي في نكاح
حين الارضاع اخاها واختها لا يوجبها ولا حدها ثم قال الرابعة ان نرضع ولدا ولدها
ابنا وبنتا ومثله لوارضعت احدى وجته ولد ولدا لآخرى وقالت في الاستدلال كما
حكاه عنه والذي يدل على عدم الخبر في هذه المسائل وجوه وذكرنا سمعته مماثلوناه و
منه الاجماع الجبهي وبالغ بما ذكرهما لا يحتاج الى اعادة مع ان الخلاف في هذه كما حكينا
مشهور مذکور سند اول بل ربما كان المشهور الخبر فيمن يكون بهذا المشابهة ان مسئلة قد اشهر فيها
الخلاف الى رتبة تكون اظهر من ان يذكر خبري على دعوى لاجماع وببالغ في الاستدلال و
الشناعة على نسبة الفتوى الى الشهيد وينبغي كراخ ما سمعت من قوله الذي لا يخرج من بين
لحي من له ادنى معرفة بمواضع الخلاف ومدارك الادلة واعجب من ذلك انه قال كما حكناه عنه
نعم اختلف اصحابنا في ثلاث مسائل قد يؤول منها القاصر عن رجة الاستنباط ان يكون لبلد
من هذه المسائل او شاهدا عليها وسنتين المسائل التي نحن بصدد هاتما لم نعرض له الاصحاح
والثالث التي ذكرناها ان للاصحاب فيها خلافا معطين البحث عنه في المقام بين سالكين محجة
الانصاف في المقصد بين غير تاركين لاحد في ذلك تعليلا ما دام على جادة العدل متخلبا بحلقة
الحجوب يقول الفقير الى الله الثاني ابراهيم بن سليمان اصلح الله امره دار به قد بينا ان العلامة الذي
هو امام المجتهدين وغيره من الفقهاء كالشهيد الذي عم انه غير العلم ثاقب الفهم حكموا
بالدلالة واستشهدوا ببعض المسائل كما حكناه عنهم وهو ايضا عن الشهيد وليث شعري
اعتمد مع علمه وفعله لذلك انهم من القاصرين عن رجة الاستنباط وهو البالغ لد رجه
الا يستحي هذا الرجل من مثل هذا الكلام واعجب من الامر ان المسائل التي عرّفها من يؤول منها

مرضاة ضد طه

ان دليلا او شاهدا على صحة المسائل التي نعلم انها اجماعية ولم يذكرها احد من الاصحاب
فهو فاصري رحمه الاستنباط وهو قد عد منها احدى من المسائل الثلاث التي فيها الخلاف ما هو
عن بعض المسائل التي هي اجماع جيني عند هذه عبارته واما المسائل الثلاث التي تكلم فيها الا
قال اول امام الموضع نسب او رضاء اهل محرم على صاحب اللبن اعني الفحل ام لا قولان للاصحاب
وقد حكينا كلامه للاصحاب فيما سبق ونقله المحرم عن الشيخ والعلامة وابن اديب وغيرهم
هذه من الطرائف والغرائب قد تأملت فرائد ان وهذه نشأت من غايبة فصوره التي لا توصف
ذلك لانه لم يفهم ان الجن نسب اذا جدد رضاع يصدر عن مفهومه ان وجهه وجت ابن الفحل
من الرضاع انها محرم لا ادرى لان الرضاع يخرجها عن كونها جن مع انها كذلك نسب او ان
الرضاع ليس من الطوارى الذي يقضى الانقضاء بعد لا بد ان يسجل الواصل الى درجة لاسيما
او من عم انه واصل لمحسن الجواب لكن قد اعترضت على نفي ان هذا الوهم ان يعلق به
غفلته ونصوره كما يعلق به في المسئلة الاولى اعني اخا لابن كما اوضحناه الا انه هنا قال
اخر الابدال بعد ان ذكر الاجماع ما هذا الفظه السابع انتفاء المقتضى للمحريم في المسائل
المذكورة من حديث المعنى ان قال واما في الرابع فلان فصوصها قال ان المرضعة صارت
جنت ولد من الرضاعة او نفي محريم جنت الولد من الرضاع سبحانه بيانه في الكلام على المسائل
من موضع خلاف الاصحاب على انه لو ادعى انتفاء المحريم فيها بغير خلاف امكن نظرا الى كون
الرضاع المشكوك في كونه محرما للنكاح المعلوم محله وان بعد لان الظاهر عدم الفرق اقول هو
حينئذ قد علم انها في موضع الخلاف واسا الى احتمال نفيه للطريقتين واعترف بانه بعيد
الظاهر عدم الفرق فكيف حينئذ يجري على نسبة الاجماع وما ذكره من الكلام فقد انفتح
في خاطري جواب عنه حسن هو ان كثير الدعوى مفترط في الشناعة اذ الله ان يبين فصوره
عن وجه الاستنباط بشهادته على نفسه ويضربه بخبطة وقله فهمه فان سألته هذه
لا يبلغ كرايمهم وقد اضطرب خبط فيها هذا الخبط فما ظنك بها لو طالت والله يقول الحق
بهدي التبيين **الخامسة** يحرم عليه عمات الموضع على الاقوى لان عنه الاب
نسبا لا محل لانها لا تكون الا اخا لاب فعمته الابن رضاعا في حكمها لما حنفناه من الكفا

على الفحل عمت
الرضع

في ما يحرم على الفحل

٩٣

بكونها في مقام من يحرم في صورة النسب هو ظاهر ولا من الرضا عنه وهو ايضا اذ لا رضاع
 بين الاب والعم غايه ما في الباب انها عنه ابنه وليس في الكتاب السنة ما يدل على تحريم عمه
 الولد بل انما فيها ما يحرم الاخت وهذا ليس اخفا فقول كون الولد الرضيع ابنا يصير هذا
 من حيث الرضاع على معنى ان لها هذا الحكم بسبب حدوث الرضاع كما كان للاخت المرضع نسبا
 بالنسبه الى الفحل واو لا الفحل بالنسبه الى المرضع من غير فرق وليس اسما كما مروى في
 عموم الخبر شمله كما اشترنا اليه سابقا والاباد لو لم يحرم في شيء يكون بهذا المشابهة وان
 كذلك فلا فلاح به فعلى هذا لو ارضعت امرأة ابن اخها حرمت على وجهها وليس كذلك الا
 الولد لانها في صورة النسب لا يحرم من اذا اخت الام يحل على الاب انما يحرم بسبب الجمع وليس
 من التحريم في باب الرضاع في شيء **السادس** يحرم على الفحل بنت اخ له من النسب
 وكذا لا يجوز له في ابنه من الرضاع فعلى هذا لو ارضعت زوجته عمها واخوها حرمت
 لانها بنت اخ من صا ابنه من الرضا عنه **السابع** يحرم عليه بنت اخ وان من
 الرضاع نسبا لانه لا يجوز في النسب فعلى هذا لو ارضعت زوجته خالتها او خالتها حرمت
الثامن يحرم عليه ام اخيه من الرضاع نسبا الى الام من الرضاع لاحبه نسبا
 تحرم عليه كما لو كانت امه نسبا لانه لو كانت نسبا لم يحل لانها ام الام وزوجها اب فعلى
 هذا لو ارضعت امرأة اخا زوجها واخته حرمت عليه بخلاف ما لو ارضعت لداخيه او
 ولداخته لان ام ولد الاخ لا تحرم نعم لو ارضعت والد ولد الزوج حرمت لانها نصبر او ولد
 ولد وبنته في نفسى عدم التحريم في الصور بان لان التحريم هنا لا يكون الا من حيث كونها ام
 اخ الزوج او ام ولد ولد وتحريمه في النسب غير محقق اما في الاول فلا احتمال ان يكون موطنه الا
 بالشبهة والغرض ان الصورة مبيدة فلا تحريم عند من لم يشر به ولا عند من يشر به اذا
 لم يكن لاحقا واحتمال النسبه مطلقا ليس شيء واذا احتمل في صور النسب عدم التحريم لم يحكم
 مع الرضاع به واما في الثانيه فلان التحريم ليس الا من حيث كونها ام ام ولد والاحتمال
 كذلك واول عدم التحريم من العدم احتمال النسب قول وهذا الاحتمال يجري في كل موضع
 اذا لم يكن عليه نص او اجتماع فتأمل

كما جاز في النظر

هذه
الرسالة السنية
الوضائية من شيخنا
العلامة الزاهد العبد
الفقيه الجليل
الشيخ أبي
الفضل
الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يعرفه البعض فظهرت للعارفين حقايقه واوضح لطلابه اعلامه ويات
للساكن طرابيه الذي يقذف بالحج على الباطل فبده منه فاذا هو زاهون والصلوة على
المختار للمهداية فهو فابد الخبر وسابته محمد المصطفى الذي صفت جميع صفاته وخالقه
وعلى احببه الذي جعل في النبوة فهو موازن وموافقه ذلك امير المؤمنين حقا
المتبر به صادق عهد الله ومنافقه صلى الله عليه وعلى آله وسلم الذين هم سوابق الفضل
لواحقه **ولجاء** فيقول الفقيه الى الله المنان ابراهيم بن سليمان ان الزمان ان يفاقت
ضلالته وبعثت هدايته ورجع الفهم على عينه وافعى افعاء الكلب على ذنبه
كل من لاهل الفضل نابا وفتح لهم مضلات الفتن بابا ونادى بخدايه في الشهوات
الذين انكبهم الغفلة والطفوات هلموا الى بيعة الله للدين وحفظ الحج والبراهين فلا
يهم من الناس ارا ولا في عمران الارض اثارا فان ولي النعم ودافع النقم بمد لا وليا
بالارقاد وهو الفاعل بعد ربه في سماءه وارضه فوز العباد وقد صرح عنه بكلامه
فصبح النادى فسمع من كان له قلب انى يسمع وهو شهيد من الحاضر والبادى المور
كفت فعل ربك عباد ارم ذات العباد لم تجلوا مثلها في البلاد ومود الذين جابوا
المصخر بالواد وفرعون ذى الاوتاد الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصبت عليهم
ربك سوط عذاب ربك ليالمريضا وانا لننصر رسلنا والذين في الحق الدنيا

في بيان حرمة كتمان العلم

٩٥

وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ هَذَا وَإِنْ بَعْضُ أَخَوَاتِنَا فِي الدِّينِ قَدْ آلَفَتْ سَأْلَهُ فِي حُلِّ الْخُرَاجِ وَسَمَاسِهَا
فَاطِمَةُ الْجَلَّاحِ وَأُولَى بِاسْمِهَا أَنْ يَقَالَ مِثْرُ الْعَجَاجِ كَثِيرَةُ الْأَعْوَجَاجِ وَلَوْ أَنَّ كُنْ طُفِرَتْ بِهَا مِنْذُ
الْقَهْمِ الْأَمْرَةِ وَاحِدَةٍ فِي بِلَدِ سَمَنَانَ مَا نَأْمَلْنَاهَا إِلَّا كَلْبَةً الْعَجَلَانِ فَاسْأَلِ الْفَرَجَ طَائِعَتَهُ
بِنَفْسِهَا بِتَحَاوُرِهَا مِنَ النَّاسِ بِرَفْضِهَا فَأَعْذَرَتْ بِأَعْذَارِهَا لِأَنْ مَا بَلَغَتْ مِنْهَا
حَقِيقَةُ تَعْرِيفِهِ بِبَصَرٍ بِأَنْوَاعِ الشَّيْبَعِ وَمُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ فَلَمَّا نَأْمَلْنَاهُ الْآنَ مَعَ عَلِيٍّ
مَا فِيهَا أَوْ هِيَ مِنْ نَتِجِ الْعَنَاقِبِ فَمَعَ الشَّرِيعَةُ عَلَى مَا فِيهَا مِنْ مُضَادِّهَا سَاكِبٌ هُوَ مَعَ ذَلِكَ
لَا بِأَلِيٍّ جَهْدًا بِأَنْوَاعِ التَّعْرِيفِ بِلِ التَّضَرُّجِ بِمَا يَكَادُ يَخْفَى مُقْصِدُهُ فِيهِ عَلَى أَهْلِ الْبَصَائِرِ مِنْ
هُوَ عَلَى حَقَائِقِ أَعْوَارِ الْمَقَاصِدِ عَاثِرٌ لَكِنْ الْمَرْءُ الْمُؤْمِنُ بِسَبِيلِ نَفْسِهِ بِالْخَيْرِ الْمَقُولِ عَنْ أَهْلِ الْمَنَازِلِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَخْلُو الْمُؤْمِنُ مِنْ جَنْسٍ إِلَى أَنْ قَالَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ يُؤْذِيهِ فَيُقْبِلُ مُؤْمِنٌ يُؤْذِيهِ فَيُفَارِقُ
نَعَمْ وَهُوَ شَرُّهُمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِيهِ مُقْصِدٌ وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ تَقَوُّوا وَتَصَبَّرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ
مِنْ عَرَفِ الْأُمُورِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَقَوُّوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ
أَنْتُمْ دَلَالَةٌ سَلَوُوا فَدَحْسَنَ بِأَنْ تُمَثِّلَ يَقُولُ عَنْهُ الْعَبَسَى وَلَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ
وَلَا أَرَى لِلْحَرْبِ نِزْرَةً بَابِي غَمَضِي شَانِي عَرَضِي لِمَا شَنِمَهُمُ وَالنَّاذِرِينَ ذِمَّ الْقَهْمَا
ذِي فَاسْتَحْرَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَفْسِنَا وَأَبَانَةِ مَا فِيهَا مِنَ الْخَلَلِ وَالزَّلَلِ لِيَعْرِفَ أَرْبَابُ النَّظَرِ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ الْحَقِيقِيِّ فَيَتَّبِعُوهُ وَالْبَاطِلِ فَيَجْتَنِبُوهُ فَخَرَجَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ فَامْتَلَتْ قَائِلًا
مِنْ فَرْجِي الْفَائِزَةِ عَلَى السَّبِيلِ بِهِنَّ الْحَاضِرَةُ ثَلَاثَةُ أَبْيَاتٍ فَشَرَحْتُ عَنْ سَائِلِ الْجِهَةِ مَعْرِفَةَ الْفَرْجِ
بِمَرْبُوعِ أَبْدِي بَنِي سَبَا وَتَفَرَّقَتْهَا تَفَرَّقَ بَيْنَ غَيْمٍ تَغَيَّضَتْ لَهُ رَجَحُ خَسْفٍ صَبَرَتْ جَمْعُهُنَّ
إِنَّ اللَّهَ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَرَادَ الْعَاقِلُ كَذَلِكَ الَّذِي اللَّهُ يَفْعَلُ فِدَائِي قَالَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ وَحِيلَتْهَا
وَاضِحَةُ الدَّلَالَةِ وَسَمِيحَةُ السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ لَدَفْعِ عَجَاجِ فَاطِمَةَ الْجَلَّاحِ وَمِنْ اللَّهِ تَقْدِيرُ سَمَاسِهَا
اسْأَلِ الْعَصْمَةَ فِي الْمَقَاصِدِ وَالْمَصَادِرِ وَالْمَوَارِدِ وَلَا تَقْدُمِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ مِنَ النِّفْضِ
فَوَائِدُ **الْفَائِدَةِ** الْأُولَى قَالَ الْعَلَامَةُ فِي تَجْرِيدِهِ فَضْلٌ وَبِحَرَمِهِ كَمَا فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ
فِي الْكِتَابِ وَلَئِنَّكَ بِلِقَاءِ اللَّهِ لَلْأَعْيُنُونَ وَقَالَ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا

باب في حرمة كتمان العلم

خراجة فاضل فطيف

٩٤

مختار فضائل

أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ بُشْرًا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَ
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَسَمَ عَلَى الْحَيْجَةِ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلُجَامٍ مِنَ النَّارِ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا
 ظَهَرَ الْبِدْعُ فِي أُمَّةٍ فَلْيُظْهِرِ الْعَالَمُ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلِبِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ **الثانية**
 قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْفُقَهَاءُ أَمْنَاءُ الرُّسُلِ مَا لَهُمْ يَدْخُلُونَ فِي الدِّينِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ فَتُأَدَّبُ لَهُمْ
 فِي الدِّينِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ السُّلْطَانُ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَاحْذَرُوا وَهُمْ عَلَى نَبَأٍ أَوْ رَدِّ ذَلِكَ الْعَلَاءِ
 فِي تَجَرُّبِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعُلَمَاءُ أَحِبَّاءُ اللَّهِ مَا أَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ
 وَلَمْ يَمِيلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي الْبَوَابِ لِسُلْطَانٍ فَإِذَا رَأَوْهُمْ مَا لَوْ إِلَى الدِّينِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَوَابِ
 السُّلْطَانِ فَلَا تَخْلُوا عَنْهُمْ الْعِلْمَ وَلَا تَصْلُوا خَلْفَهُمْ وَلَا تَعُودُوا وَأَمْرًا لَهُمْ وَلَا تَشْبَعُوا جَنَابَهُمْ
 فَإِنَّهُمْ أَفْئِدَةُ الدِّينِ وَفَنَاءُ الْإِسْلَامِ يَفْسُدُونَ الدِّينَ كَمَا يَفْسُدُ الْخَلُّ الْعَسَلُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ النَّظَرُ فِي وَجْهِ الْعُلَمَاءِ عِبَادَةُ سَيِّدٍ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ فَفَاءُ
 هُوَ الْعَالَمُ الَّذِي إِذَا تَنَظَّرْتَ إِلَيْهِ ذَكَرَكَ الْآخِرَةَ وَمَنْ كَانَ خِلَافَ ذَلِكَ فَالنَّظَرُ إِلَيْهِ فِتْنَةٌ وَفِي
 حَدِيثٍ خَرَّاجٍ رَأَيْتُ الْقَارِيَّ يَلُودُ بِالسُّلْطَانِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ أَنَّكَ تَجِدُ وَتَقَالُ بِرَدِّ مَظْلَمَةٍ
 يَدْفَعُ عَنْ مَظْلُومٍ فَإِنَّهُ هَذَا خَدْعَةٌ أَبْلَسُ أَخَذَهَا فُخَاوُ الْفَرَانِ سَلَامًا وَرَوَى الشَّيْخُ بِاسْمِهِ
 إِلَى مَعْنَى الْأَسَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ يَقُولُ
 أَعَاوَالَهُ أَنْكَرُ لِعَلِيِّ بْنِ اللَّهِ وَمَلَأَتْكَ فَأَعْيَنُوا عَلَى ذَلِكَ بَوْرِعٍ وَاجْتِهَادٍ عَلَيْكُمْ بِالْأَعْلَى
 وَالْعِبَادَةُ عَلَيْكُمْ بِالْوَرَعِ وَالْإِنِّي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ التُّفَيْفِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا
 يَقُولُ لَأَدِينَنَّ لِمَنْ لِي بِأَدَانٍ بِطَاعَةِ تَقْصِي اللَّهِ وَلَأَدِينَنَّ لِمَنْ دَانَ بِغَيْرِهِ بِأَطْلَعُ عَلَى اللَّهِ وَلَأَدِينَنَّ
 لِمَنْ دَانَ بِمَجْدٍ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَالْإِنِّي عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ
 جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ لَا صِحَابَةَ إِلَّا أَنَّهُ قَدَّ بِكُمْ دَاءُ الْأَمَمِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَهُوَ الْحَسَدُ لَيْسَ
 بِخَالِقِ الشَّعْرِ لَكِنَّهُ خَالِقُ الدِّينِ وَيَنْجِي مِنْهُ أَنْ يَكْفَلَ لِنَاسٍ بَيْنَ لِسَانِهِ وَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ
 عَلَى حَبِيبِهِ الْمُؤْمِنِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَنَاوَلُوا فِي
 الْعِلْمِ فَإِنَّ خِيَانَةَ أَحَدِكُمْ فِي عِلْمِهِ أَمَّا مِنْ خِيَانَةٍ فِي نَهَالِهِ وَإِنْ اللَّهُ مَا تَدْرِكُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

اخيار فضل العلماء والفقهاء

٩٧

بجذات الاسناد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم وديعة الله في ارضه والعلماء
امنائ فمن عمل بعلمه اذا امانته ومن لم يعمل بعلمه كسب في علم الله من الخائبيين **الثالثة**
بجذات الاسناد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اعان طالب العلم فقد اعان
الانبياء وكان معهم ومن ابغض طالب العلم ابغض الانبياء فجزاؤ جهنم وان لطالب العلم
شفاعة كشفاعة الانبياء وله في الجنة الفردوس والف قصر من ذهب في جنة الخلد
مائة الف مدينة من نور وفي جنة الماوى ثمانون رجة من باقوته حمراء وله بكل
درهم نفقة في طلب العلم جوار بعدد النجوم وبعد الملائكة ومن صالح طالب العلم
حرره الله جسده على النار ومن اعان طالب العلم اذ مات غفر الله له ولمن حضر جنازة
قالوا الثالث بنو باربا يحيى طلب علم الدنيا فقال ويحكم ليس له يقال طالب الدنيا
وهذا موافق لقوله عليه السلام ولستم تطلب الدنيا بافجع ما يطلب به خير من ان
يا حسن ما يطلب به الاخرة وقال عليه السلام من اذى طالب العلم لعنة الملائكة
والى يوم القيامة وهو عليه غضبان من اهان فقهها مسلما لى الله وهو عليه غضبان
الرابع الفقهاء افضل الناس بعد المعصومين اذا عملوا بمقتضى علمهم واستعملوا
الورع في افعالهم وكفوا السننهم عن الغيبة لانها افهم فان الجرحم اللعين قد علم لهم
اشد الخليفة عليه لانه انما طلب النظرة لا غواء النوع وهم هداة الطريقة وطذا
وردان فقهها واحدا اشد على ابلهين من الف عابدا فمخترهم بحسب التمتع وبالنسبة
لان الاولى علامة المرائى والثانية الطاعات معاصي الثانية تاكل الحسنا كما تاكل
النار الحطب قد ورد فيها ما لا يحصى منه عن امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام
الغيبة ادام كلام النار وعنه ايضا كذب من زعم انه ولد من الحلال وباكل لحوم الناس
وزن ايضا لهم ما وجب عليه الشرع عنه من اعمال الحبل والشيء في الدين لبس
امانهم عند الله ومحلمهم عند قلوب الانبياء فان بمنزلة المضدى انما يكون بما ينفر
عن انبياء النوع فكيف اذا فعل ما يتعفف عنه اكثر افرادهم لاجرم لبس محله فلا يكون
السب في الدين لانه ظالم لنفسه فدخل تحت عموم قوله تعالى ولا تذكروا الى الذين

قال في العلم قال الله

من فقهه
رأى

بيان الجليل

ظَلُّوا فَمَتَّكُمْ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ **الخامس من الجليل** ^{عنه}
 على اقسام منها ما لا ينال في الامانة ومنها ما ينال فيها ولهذا صابط هو ان ما اخل بالملوك
 الشرعي لتأني عن حكمه ربابه بها يتم صلاح النوع واحوال معاشهم فلا شك في كونه
 منافيا للامانة وما ليس كذلك لا ينال فيها لكن منه ما يكون الشرع عنه اولى ومنه ما لا
 يوصف بذلك وتفرض سورا ينضج للتأخر لها جلبة الحال الاولى اذا باع الانسان ^{زنا} مو
 او مكيلا بمثله جنسا متفاضلا فهو ربي فجاز ان يتجمل بما يخرج به عن الرتبة اما بضم ^{الجنس} غير
 اليه او غير ذلك من الصور المذكورة شرعا وهذا غير منافي للحكمة بل موافق لها وليس
 تركه اولى وذلك لان تحريم الربا امر عتيدي لا يتعلق بمصلحة المتعاوضين اصلا
 بل مصلحة ما نظر الى عمل العاشر في جعل المتعاوض تابعي لثرائسهما ومن ثم اجاب تعالى
 المنكر حيث قال حكايه عنهم ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا بقوله واحل
 الله البيع وحرم الربوا ففرض الشارع بهم بالتخلص منه بائ ووجه انفق اذ لا يخرج
 له منوطا الا بعد التفاضل مع الشاوي مثل هذه الجملة لا سقاطا لشفعة فان ^{الاشغال} لا
 ان نزع المال من المالك لا يكون الا عن رضاه خرج منه ما كلف به الشارع عند وقوع
 البيع ونسأب العفود في الاراضي التي يمكن ضمها من ثبوت حق الشراي وهو الاخذ ^{لشفعة} با
 وليس يلزم على الشراي ان يوقع البيع لشفعة منه بل له ان يوقع الصلح لهسلم من التكليف بالحكم
 الشرعي والحق تعالى انما اوجب حكم الشفعة مع البيع ولم يوجب البيع الثاني اذا دفع
 الى فقهاء ما لا يصرفه على الحاجب وبأخذ منه لنفسه ان كان محتاجا وهو غير محتاج فذلك
 ماله من يثق به كولد وزوجه ليكون محتاجا واخرجه على نفسه ثم استعاد ماله كان
 ذلك من الجليل المنافيه للامانة لتافاته حكمه طلب اخراج الزكوة لان الغرض مساواة
 الفقراء ودفع ضررهم وانهم يدفع الحق المفروض لهم وقد ورد استخباب نقلها الى الفقهاء
 لانهم اعلم بموافقتها وبما قبل بالوجوب فاسل الفقهاء ذلك كان خاسا لامانة ^{هو} من
 موثون بديانته وهو ممن نصب للدين فحاصطاد به ومثل هذا من الى مال مسلم
 يد عليه بتسلط باليد الغالبة حتى اخافه وعلم منه انه ان لم يوافقته اضطره الى ما ^{هو}

بيان الحيل الشرعية في الربا وغيرها

٩٩

ابلاغ بما يلهي منه ثم طلب منه ان يبيعه نصف نخيله ولبا يئنه التي يكون فيه الواحد
منها الف دينار وهي خمسون مثلاً ديناراً لثمناك نصف ذلك باخذ منه وذلك
لانه منافع المطلوب لشارع من عدم اكل المال بالباطل الا ان تكون نجاسة عن نواحي
الناس عن حكمه لسلطان المسلمين على اموالهم الا عطيبي من انفسهم ليستم نظامهم وينور
دواعيهم الى حاجاتهم المنفعة عن غنائم ونحو ذلك من امره ظالم بمال على حامل لا يستحق
شياً كشار مثلاً فاخذ رطل ابريسم مثلاً فباعه عليه باثني عشر نو مانا وفيه الرطل و
المامور عليه لا يقدر ان يمنع لحوف من الظالم فان ذلك خيانة واعانة على منكر وهو
امر الظالم على المظلوم بما لا يستحق وعدم ان يجار العامل عن عمله فانظر ايها العاقل
اللييب كم بين الصوريين اللذين في المسئلة من الف الف جريب بعض فاصري لظفر
عادي الفكر يسلط على جواز التصور بوزود هاني مثلاً فاع الربوا والشفعة وليس الا
من غلبته حب الدنيا المقضي لعدم البصيرة ونعوذ بالله من ذلك الثالث اذا كان على
فقيه من السادة او العوام دين لرجل وعلى الاخرى من الخمس والزكوة وعلم كل منهما ان
المدين لا يتمكن من اداء الدين لا عساره فصالح ذو الحق صاحب الدين على ما في فقهه
الفقيه يثني نذر رضى به صاحب الدين لعلمه بعدم تمكنه من الاستيفاء ثم احتسب في
الحق ما يستحقه في ذمة الفقير من حق الله تعالى عليه فانه يصح ولا ينافي الحكمة لكن
احتساب قدر ما دفع وبراء الفقير وانظروا بالباقي ودفع باقي ما في ذمته من الحق
الى الفقراء اولي ولهذا اورد في الشرع المطهر كراهته صرف الصدقات الواجبة
الى من يعتاد صلته من الاخوان ربما كان من هذا الباب الصور الشرعية في دفع الدين
بزيادة عليه وحكي لي من ائمة دينه ان الشهيد بن مكي نعمت الله برحمته واسكنه جنة
جنته سئل لما قدم المدينة حاجا عن الماء يزداد عليها عشرون فقال ربوا والله ربوا
والله فقال لواله ليس كما تذهب لكن نحن نفرض المائة ونستوهب عشر منها ثم نقص
العشرين فقال حيلة حيلة لا ادري فاع نظر الى تورع هذا الفقيه واجبا طه في عدم الحيلة
المحملة وما نال الفقهاء المرتبة عند الله تعالى والزلفة لديه الا بالورع وما حكامه

اضافة

حاشية على المتن

خارجة فاضل فطين

١٥٥

السعيد عن والد في تلخيص الزبيب فيه كتابه لمن لكل لبيب اربيب حيث امننا على ما اوردناه من
 المصنفات فلمنرجع الى المقصود بالذات **قوله** حيث اننا الزمان الاقامة ببلاد العراق ^{تعد}
 علينا الانتشار في الافان لم نجد بدا من التعلق بالغربة لرفع الامور الضرورية من لوازم
 مهمات المعيشة **اقول** لا ينبغي على كل ناظر ان هذا العذر لا ينهض على مخالفة الشرع
 القويم والطريق المستقيم فالتعلق بالغربة اما ان يكون مشروعا خالبا عما يدين عن غرض
 الشريعة او لا يكون فان كان الاول لم ينسفر الى نوطية العذر بما ذكر على وجه هو ^{اظهار}
 عدم حبان زياده وطبيعته بعض المكلفين مشعوفة بها كما لا ينبغي وان كان الثاني ^{تعد}
 غير مقبولا فكيف يستجبر من ادعى الارتقاء في العلم ان يتكلم بنحو هذا بعد سماعه قوله تعالى
اِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُرْآنِ الْمَبِينِ وبعد قوله عليه السلام من طلب العلم بكفله
 برزق وفوله عليه السلام الرزق كاللوت بائيت وان هربت منه وغير ذلك من
 الآثار على ان الناظر بين البصيرة يرى ما قاله غيره واضح فان اقامته في العراق لم يكن لازما
 خصوصا حينئذ وعده وجدانه بداء من التعلق غير واضح فانه لم يقيم فيها وفي مثاها
 الاربيب بطرح الاعيان ثم اخذت منه وهو مستقيم في الحالين لا نقاش عليه فيها
 فالعذر اذا مزج الاعمال من ان على قلبه مما كسب **قوله** مقتضيه في ذلك اثر
 كثير من العناء وجم غفير من الكبراء الانقباء **اقول** لم ير من هذا المعذر ان ^{تلك}
 ما ارتكبه الابان ينسب مثل فعله الى الانقباء على قاعدة قوله تعالى **وقول رسول**
 المعلومين لاهل العلم وتوكتا ذكره بعينه حذرا من خط الجهاال في المثال ^{يت شعري} **قوله** انك
 ما ارتكبه من اخذ من غير سلطان من غير سبب العناء وغيره من الاسباب ^{الملك}
 فان كان همه هذا الى مثل العلامة جمال الملة والدين الحسن بن يوسف بن المطهر
 قدس الله سره فهذا من الذي يجب عنه الاستغفار ويطهر الضم بذكر ان ^{المصنف}
 فان الذي كان له من الفريضة انهارها بنفسه واحباها بما له لم يكن لاحد فيها من ^{الناس}
 تعلق ابداء هذا مشهور بين الناس بدل عليه ونزهد بيانا انه وفق اكثر من
 حبه وفما مؤبدا ورايت خطه عليه وخط الفقههاء المعاصرين له من الشيعة و

كلامه انتهى

فما الزن الإمام من ثناء والخراج

١٠١

السنة ومنه الى الان ما هو في يد من ينسب اليه بقبضه بسبب الوفاء الصريح وفي
صدر سجل الوفاء نه احباها وكانت موثقا والوفاء الذي عليه خطه وخط الفناء هو
الان مع ذلك فالظن بمثله لما علم من ثنائه ونوره يجب ان يكون حسنا مع انه يتمكن
الامور على ما في نفسه ولو لم يكن من ثنائه الا ان اهل زمانه فيه بين مفند فيه ما
لا يذكر واخر مفند فيه الامر المنكر وبالفن في نفسه ويعلمون بفنل المبتدئين
قوله كما صرح به هو عن نفسه وهو في اعلى مراتب القدر عليهم وله بعض الغرر لا
باكتساب الفضائل العلمية والاحكام النبوية واجبا دارس الشريعة المحمدية لكان
كاتبها في كمال ورعه وجمال سيرته ونحو ذلك يقال في مثل علم الهدى واحبه رضوان
الله عليهم ما على ان الذي يجب على هذا المشهد نظر الى طريقة العلم وادابيه وافناء
اثار المشهدين انه ينقل عنهم ولو جبروا احدا منهم اخذوا الطريقة الفلاسفة او طريقة
لغيرهم تخلفوا بها الامر السلطان لهم بذلك حتى يثبت استشهاده اما مجرد ان يكون لهم
وحي اموال ونحو ذلك لا يدل على انهم فعلوا كمثل فعله ليصح استشهاده فهذا ايضا
مزيه وحسن ان يمثله بقول الشاعر
واخش عيب المرء ان يدفع الفتي
انوى النقص عنه بانتفاص الا فاضل قولهم اعتمادا على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من اهل العراق ونحوها بما فتح عنوة بالسيف لا يملكها مالك مخصوص بل
هي للسلبيين فاطبة يؤخذ منها الخراج او المقاسمة ويصرف في مصارفة الى اخره
اقول سباني الجواب ان شاء الله تعالى عن هذا في محله مفصلا بحيث يكشف عن
النسابة ويعرف المستضي بنور الحق موضع اقتباسه قولهم وفي حال الغيبة عليه
السلام فاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور **اقول**
الذي اذن ائمتنا عليهم السلام لشيعتهم في زمن الغيبة المناكح وفي وجه قوي له بشا
من الاثر الساكن والمناجر وهو في الارض بين مختص بما كان حتم عليهم السلام كالا
اما الارض المفتوحة عنوة فهي للسلبيين فاطبة فتصرفهم فيها جائز مع عدم ظهور
الامام وبدل عليه ما بان من الاحاديث وما اشار اليه بعض الاصحاب كالشيخ في

فما الزن الإمام من ثناء والخراج
في حال الغيبة



خارجية فاضل طه في

١٠٢

التي هي في غيره والظاهر سقوط الخراج زمن الغيبة عن الشيعة لظاهر الاخبار ويؤيد انه
 لم ينفصل عن السلف منهم والخالف عزل من سقط شيء من الاراضي ان لم يؤخذ منهم الخراج مع
 اعتنائهم بالنفوس والخراج عن الاشتغال بالحنون وقد يستدل على سقوط الخراج عن المسلمين
 كانه مع عدم ظهور الامام بظاهر بعض الاحاديث وسباني نعم الظاهر انه لا ينفصل الضمان
 على غير الشيعة لظاهر حديث عمر بن يزيد اذ اعرفت هذا فقلوه وفي حال غيبته عليه السلام
 فذاذن ائمتنا عليهم السلام لشيعة في شاول ذلك من سلاطين الجوران اراد به انهم اذ
 نوا في شاول الاراضي فهو ممنوع ولا يعرف ثلثه ولا اثر من الحديث يدل عليه وهو
 قد سلم ذلك في رسالته حيث عرض بعد ذكر الحديث الثاني في زعمه على باحة الخراج
 باعترافين احدهما ان الاحاديث في الابتياع فلا يجوز غيره والثاني انها في الشاول لما
 باخذ الخراج فلا يسلط على الاخذ من دون اخذ سابقا لانه غير مدلول الاحاديث و
 فصاراه في الجواب عن الثاني المساواة وعن الاول المساواة مع النبيه الدال على الاول
 وستتمها مع ما عليها مفضلا انشاء الله تعالى وان اراد انهم اذ نوا في ابتياع ما باخذ
 الجاه فليس مخصوصا بالخراج فانهم اذ نوا في ابتياع ما باخذ من كوة من اسلم طوعا من
 الاراضي بل من الانعام ولا بالشيعة مع انه لا يدل على ما هو فيه من حل الضريبة بشيء من
 الدلائل وستتمعه عن قريب انشاء الله تعالى **قول** فلهذا ندوله العلماء الى اخر
اقول ان اراد بما شاولوه ما اجازة الائمة عليهم السلام لشيعة من حل الثلثة
 او ابتياع ما باخذ السلطان فقد يتبين انه لا دالة فيه على مطلوبه وان اراد انهم ندوا
 اخذوا من المسلمين وضع يدهم عليها فحق لا نسلم فعل واحد منهم له او اشارته الى اجته
 فضلا عن نداهم له وعلى طريق اداب البحث على المدعى هنا يصح النقل بما ثبت به شر
 ولو يجبر واحد انهم ندوا لو اذلت اما الدعوى المجردة فلا يقبل في مواضع النزاع هذا وقد
 يمنع دلالة التداول ما لم يخفوا اجماع او ما يفهم مقامه من الادلة التي يصح الاعتماد عليها
 قال السيد الثقي الورع ابن طاووس الحسيني يجب المن او رد عليه لما ترك التقديم والتفافية
 الاعراض بفعل المرفضي علم الهدى احبه بعد ان قال ان اولئك قد يملكون في زعمهم

في اقسام الارضين

١٠٣

بما لا تقدر عليه ما معناه ان قلت بذلك على سبيل التاويل معهما والافلت براض
عليهما ولا على فعلهما وليس ما معصومين حتى يكون فعلهما حجة فهذا اعلان بحث من رتب
عليه مثل هذه الافعال **قوله** مع اني لو انصرفنا لشرنا اليه على محبة ما بنيت عليه
بل اضغث الى ذلك من الاسباب التي يثر الملك فييد الحل ما لا يشوبه شك ولا يلحقه
ليس من شراء حصته من الاشجار والاختصاص بمقدار معين من البلد فقد ذكر اصحابنا
طرفا للخاص من الربوا **قوله** هذا لا يحتاج الى بيان طابل بعد ما حفظناه في المقدمة
وذلك لانه ان بنى الحل على الملك فالصورة جميلة تنافي الامانة بل غير جائزة لان اهلها
مفهورون مخافون ولهذا لما اخذت القرية منه لم يمكنه ان يدعي عليهم ولا ان يطالبهم
بما ابتاعه منهم لانهم يخشونه باننا انما فعلنا ذلك خوفا ولو كان عن رضى ائثار لا يستقر ملكه
عليه كسائر الاملاك المتباعة وان لم يبين عليه فوجوده كعدمه بل عدمه اولى ومن هنا
علم ان الاحتياط لا بد منه من المعرفة والتقوى الورع ومن العجب ان الخراج عند ليس
من الشبهات ولا من الشبهات وظاهره ان القرية مساورة للخراج والاحتياط انما
يكون المقتضى من الخلاف الشبهة وهذا خلف على ان الصورة التي عليها مقتضى دخوله
بحث الملك والزراريج الذين يلزمهم الخراج فظاهره كما استشهد به اخر رسالته ان
كم الخراج وسرفته والجملة عليه لا يجوز وجب عند يلزمه الخراج لدخوله بحث اهله
خلف فزج ما عمله على اصله بالابطال **قوله** المقدمة الاولى في اقسام الارضين وهي في
الاصل على قسمين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي عامرة موات فالعام ملك لاهله
لا يجوز التصرف فيه الا باذن مالكه والموات ان لم يجز عليه ملك مسلم فهو لامام ^{مسلم}
يفعله ما يشاء وليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني ما ليس كذلك هو ان
اقسام احدهما ما يملك بالاستغناء الى اخر وثانيهما ارض من اسلم اهلها عليها طوعا
ومنه قوله اذا عرفت هذا فاعلم ان العلامة في المختلف اخرج بها بين الربا بين قلت يعني ما
يذكره عن قريب على مختار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة على مختار ابن حمزة وابن البراج
اظهرتم اخرج لهما رواية لا يدل على مطلوبنا بل لا بد منهم مع مقالتهما الى **قوله** لا يخفى

في اقسام الارضين
والاخر



خراجة فاضل فظيفي

١٠٤

على من عرف الشريعة بأعلى مراتب المعرفة أو وسطها أو أدناها هذا الكلام من لا يخفى شيئا
ومن ليس له اطلاع على هذا الفن ولا على اصطلاح أهله وذلك لأن أصحابنا في باب أحباب
الموات يفتنون الأراضي إلى قسمين أرض بلاد الإسلام ولا يخرج عنها ويقابلها أرض بلاد
الشرك وفي باب الجهاد يذكرون للأراضي أصناما أربعة المفتوحة عنوة وأرض الصلح
التي أسلم أهلها عليها طوعا ولا نقال ففهمته هنا الأراضي في الأصل على قسمين أحدهما
أرض بلاد الإسلام وثانيهما ما ليس كذلك وهو أربعة عن التخصيص بمجزل فإن أرض الإسلام
لا تخلو مما أن يكون ما أسلم أهلها عليها طوعا أو ما قابل بلاد الشرك وما قابل بلاد الشرك
ينقسم إلى المفتوح عنوة وما أسلم أهلها عليها طوعا وغيرهما ولتبت شعري كيف جعل أهل
بلاد الإسلام فيما قابل الأربعة وكيف حصروا ليس أرض بلاد الإسلام في الأربعة المذكورة
ثم لتبت شعري كيف جعل القسم الذي هو أرض بلاد الإسلام ليس من محل البحث المقصود
فلتبت شعري ما المقصود بالبحث حتى لا يكون منه ومن أي وجه اختصر ما سواه بأنه المقصود
بالبحث بحيث لا يشاركه فيه فبنا وبه ويمكن الجواب بأن هذا من مخترعات الجهاد
معناه في نفسه ويظهر بعد السؤال عنه فاعبروا يا أولى الألبصار بملتبس إيهام
أن كنت في شك مما استرنا إليك فاستمع لما سيلي عليك قال الشيخ في المبسوط فصل
في حكم أراضي الصلوة وغيرها الأرضون على أربعة أقسام حسب ذكرناه في النهاية ف ضرب
منها أسلم أهلها عليها الخ والضرب الآخر من الأرضين ما أخذ عنوة بالسيف والضرب
الثالث كل أرض صالح أهلها عليها وهي أرض الجزية الخ والضرب الرابع كل أرض انجلا
أهلها أو كانت موافقا الخ وإنما لم تذكر منه كلامه في الأرضين لعدم تغلق عرضنا به
ولأنه نفي في كلام النجاشي الذي نقضه المؤلف فلا فائدة في تكراره وقال في كتاب
أحباب الأموات والبلاد على ضربين بلاد الإسلام وبلاد الشرك فبلاد الإسلام على ضربين
عامر وغامر فالعامر ملك لأهله لا يجوز لأحد الشروع فيه والنظر فيه الآبا ذن
صاحبه الخ وأما الغامر على ضربين عامر لم يجر عليه ملك أسلم وغامر جرى عليه ملك
الخ وأما بلاد الشرك فعلى ضربين عامر وغامر فالعامر ملك لأهله وكذلك كل ما كان

كل من شئ في كتابه

في فئتنا الارضين

١٥

به صلاح العام من العام فان صاحب انما راجع به كما قلنا في العام في بلاد المسلمين و
 لا فرق بينهما اكثر من ان العام في بلاد الاسلام لا يملك بالفهر والخلية واما العام
 فعلى ضربين قال ابن ابراهيم في السراي باب احكام الارضين وما يصح التصرف فيه بالبيع
 الشراء وما لا يصح الارضون على اربعة اقسام ضرب منها اسلم اهلها عليها طوعا
 والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عوة بالسيف والضرب الثالث كل ارض صالح
 اهلها وهي ارض الجزية الخ والضرب الرابع كل ارض انجلا اهلها الخ ثم قال والبلاد على
 ضربين سائر البحث على نحو ما ذكر الشيخ في المبسوط وقال العلامة في الارشاد المطلب
 الرابع في الارضين هي اربعة الخ ثم قال سبانه لا يجوز احبب العام ولا صلاح العام كالشراء
 والطريق في بلاد الاسلام والشرك الا ان ما في بلاد الشرك يغم بالخلية ونحو ذلك قال
 في عقد وقال المحقق في بيع وغير ذلك من كتب الاصحاب من ارادها وقف عليها فلا حاجة
 الى سطرها مفصلة وفيما ذكرناه كتابه **قوله** القسم الثاني الخ **اقول** هذه الاقسام التي
 ذكرها هو كلام العلامة في محبره الاما شد فليس الكلام منسوب اليه ليكون الجناية
 فيه ان كانت عليه الاما اشار اليه من الدليل فانه كلام المختلف وانا الان اذكر كلام
 المحبر بعينه لتعرف لنا طرانه اخذ منه نقشا من غير تغيير واذكر كلام العلامة في
 لف وأشار الى ما ينبغي الاشارة اليه قال العلامة في محبره الثالث في الارضين فيه ثمانية
 مباحث الاول الارضون على اربعة اقسام احدها ما يملك بالاستغنام ويؤخذ منها
 بالسيف فانها للمسلمين فاطبته لا تجزى لها المقاتلة ولا يفضلون على غيرهم ولا يجزى الامام
 بين فئتها ووقفها وتجزى اهلها بالخراج ويقبلها الامام لمن يقوم بعمارها بما يراه من
 النصف والثالث وعلى المستقبل اخراج مال القبالة وحق الرقبة وفيما يفضل في بدء اذا
 كان نصيبا بالعشر ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض بالبيع والشراء والوقف
 غير ذلك وللإمام ان ينقله من مستقبل الى غيره اذا انقضت مدة القبالة وله التصرف فيه
 بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين وارتفاع هذه الارض تنصرف الى المسلمين باجمعهم وليس
 للمقاتلة فيها الا مثل ما لغبرهم من النصيب في الارتفاع الثاني ارض من اسلم اهلها عليها

في العلامة في تفصيل

في العلامة في تفصيل

في العلامة في تفصيل

خراج فاضل فظيف

١٠٦

طوعاً من قبل نفوسهم من غير قتال فشارك في أيديهم ملكاً لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشراء
والوقف وسائر أنواع التصرف إذا عروها وفاموا بعمارتها وبوحدتهم العشر ونصف
العشر زكوة إذا بلغ النصاب فان زكوا عمارتها وزكوها خراباً كانت للمسلمين فاطبة و
جاز للامام ان يبيعها بمن يراه من النصف والثلث والرابع وكان على المنقل
بعد اخراج حق القبالة وموتة الارض اذا بقي معه النصاب العشر وعلى الامام ان يعطي
ارباعها حق الرتبة الثالثة ارض الصلح وهي كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجزية
ليس لهم ما يبيعونهم الامام عليه من نصف وثلث ورابع او غيره لك وليس عليهم غيره
واذا اسلم ارباعها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعاً ابتداءً وسقط عنهم الصلح لانه
جزية ويصح لارباعها التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وعنده لك وللامام ان يبيع
وينقص ما يبيعونهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الجزية
ونقصانها ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها الى رتبة البايع هذا اذا
صالحوا على ان الارض لهم اما لوصولها على ان الارض للمسلمين وعلى اعدائهم الجزية
كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للمسلمين موانئها للامام الرابع ارض الانفا
وهي كل ارض انجلا اهلها عنها وزكوها او كانت موانئ الغنم لك فاحييت او كانت اجاراً
وغرها بما لا يزرع فاستحدث مزارع فانها كلها للامام خاصة لا نصيب لاحد معه فيها وله
التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء بحسب ما يراه وكان له ان يبيعها بما يراه من نصف
او ثلث او ربع ويجوز له نزعها من يده متباعها اذا انقضت مدة الزمان الا ما احببت بعد
موتها فان من احبها اولى بالنصف فيها اذا نقلها بما يبيعها غيره فان ابي كان الامام من
من يدين وتقبلها من يراه وعلى المنقل بعد اخراج مال القبالة فيما يحصل في حصة العشر
او نصف العشر الثاني قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشر ونصف العشر من اقسام الارضين
اذا اخرج الانسان مؤنته وموتة عبالة لسنته وجب عليه فيما بقي بعد ذلك الخمس
لا اله الا قول الى هنا كلام الجليل وهو قريب من عبارة الشيخ في ذكرها في اخر فصول
الكتاب الزكوة ولا يخفى ان المؤلف قد اخذها بعينها وبتعلق بها فوايد منها ان الشيخ

رضي الله عنه

رضي الله عنه

أحوال القوم في أحكام الرضخين

٢٠٧

العلامة اقتصر على قول وللامام ان ينقلها من منبيل الى اخر اذا انقضت مدة القبالة و
 زاد المؤلف وانقضت المصلحة ذلك وظاهره ان اقتضاء المصلحة بتجبر النقل قبل انقضاء
 المدّة وهو غلط لان الامام يجب عليه الإلزام بما عاهد عليه اذا كان مصلحة ج وهو لا
 ينقل الا ذلك ومنها قول العلامة رحمه الله ولو باعها المالك من مسلم صح وانقل ما
 ما عليها الى رقبته التابع قلت خالفني ذلك النفي محتاجا بانه قد ثبت في الارض فاذا بيعت
 فلا ضمان اجاب العلامة بانها جريه على المالك متعلقه بشيء من ماله فاذا خرج منه
 المال استغنى في ذمته كالدين الذي عليه رهن والمشهور ما قاله العلامة ومنها قول
 الشيخ وبعده العلامة او كانت موانا الغريم مالك فاحييت او كانت اجاما بما لا يزرع ^{شجر} فاحييت
 مزارع قلت هذا القيد اعني الاحياء والاستحداث ليس بشيء لان الموات التي لا مالك لها
 والاجام للامام احييت واستحدثت ام لا بل القيد لا يخلو من نظر لان الاحياء والاستحداث
 ان كان للامام فهو ليس بشرط لانه مالك قبله وان كان من غيره امكن القول بان ذلك
 الغير يملكها لان الموات يملكها المجبي على وجه وقد يحمل على الاحياء مع ظهوره ولا شعور في
 الكلام به فحذف القيد اولى ومنها قول الشيخ والعلامة اما احييت بعد موانها فان
 من احياها اولى بالتصرف فيها اذا قبلها بما يقبلها غيره اقول لا يجب على الامام تقريرها
 في ذم لانها ملكه وهو مختبر في وضع من شاء عليها واجبي المجبي ان اذ ملكا لم يجوز رفع يده
 والاجاز مطلقا نعم يستحب ذلك للامام فان اراد الاستحباب فلا بحث فيه الا ^{طها}
 قال فان كان الامام نزعها وظهر ذلك انه ان لم يات لم يكن له النزع عملا بمفهوه
 الشرط الذي هو حجة عند المحققين وقولنا سابقا اولى لا يدل على الاستحباب لان
 اولوية السيد قد ثبت الوجوب كافي اولوية الشجر هذا مما يتعلو بكلام الخبر الذي نسخته
 المؤلف في رسالته اماما قال العلامة رحمه الله في مختلفه فلهذا عبارته **مسألة**
 ارض من اسلم اهلها عليها طوعا عملت لهم ينصرفون فيها كيف شاؤوا فان تركوا اعمارها
 قبلها الامام ممن يحسرها ويعطي صاحبها طسفا واعطى المستقبل حصته وما يبيع فهو من
 اصالح المسلمين في بيت ما لهم قاله الشيخ رحمه الله وابوالصلاح وقال ابن جرير اذا تركوا



خراج فاضل فظيف

٨

عمارها صارت للمسلمين امرها الى الامام وقال ابن البراج وان تركوا عمارتها حتى صارت خرابا
كانت حجة لجميع الاسلام بقبلها الامام عليه السلام عن يقوم بعمارها بحسب ما يراه من ينسب
ثلث اربع وعلى من قبلها بعد اخراج مؤنة الارض وخر القبله فيما يبغي في خاصته من
اذ يفي خمسة اوسون اكثر من ذلك العشر ونصف العشر قال ابن ادريس الاولي ترك ما قاله الشيخ
فانه مخالف للاصول والادلة العقلية والتمعية فان ملك الانسان لا يجوز لاحد
اخذ ولا التصرف فيه بغير اذنه واختياره فلا يرجع عن الادلة باختيار الاحاد والافراد
ما قاله الشيخ لانا انه انتفع للمسلمين باعود عليهم فكان سابقا واي حصل منع من الاستفاد
بارض ترك اهلها عمارتها وبيعها لارض مع ان الروايات متضادة بذلك
وروى صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الكوفة وما وضع عليها من الخراج
وما سار فيها اهل بيته فقال من اسلم طوعا ترك ارضه في يد واخذ منه العشر مما سفت
السماء والانهار ونصف العشر مما كان بالرشا فيما عدا منها وما لم يعبر منها اخذ
الامام قبله من يجره وكان للمسلمين وعلى المنقبين في حصصهم العشر ونصف العشر
في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا لابي الحسن الرضا الخراج وما سار به اهل
فقال العشر ونصف العشر فيما عدا منها وما لم يعبر اخذ والى قبله من يجره وكان
وليس فيها اقل من خمسة اوسون شيئا ما اخذ بالتسبف فذلك للامام بقبله بالذي يركب
كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بخبر ابي السؤال ورفع عن ارض الخراج ولا
نزاع فيها بل في ارض من اسلم اهلها عليها طوعا لانا نقول الجواب فاع اولاهن ارض من اسلم
اهلها ثم انه عليه السلام اجاب عن ارض العنوة واجيب ابن حمزة وابن البراج بمارواه معونه
بن وهب في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايمارجل اني خربت فاستخرجها
وكر انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارض الرجل مثله فغاب
عنها وزكها واخر بها ثم جاء بعد بطلبها فان الارض لله عز وجل ولن يعمرها والجواب
انه محمول على ارض الخراج او على ان الجي احو ما دام يقوم بعمارها واداء حقها من مالها
اذا اراد خرابها تاروا الحلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام الى ان قال وعن الرجل

بيان الخراج في
سنة اهلها

اقوال العلماء في حكم الأرضين

١٠٩

بأن الأرض الخربة المبتة فبئس خرجها وبكرى نهارها وبغيرها وبزوعها ماذا جلب منها
الصدقة قلت فان كان يعرف صاحبها قال فليؤد اليه حقه الى هنا كلامه وهو كلامه ^{منكم} وفيه
في فقه عالم باعوان نظر في دفايقه وذلك لانه حيث علم ان كلام الشيخ رحمه الله مركب
من عو بين احدهما جواز النصف وهو موافق لمذهب الشيخ وعدم دفع الطسوق وظاهرها
انها تخرج عن ملك المالك وهو مخالف لمذهب الشيخ وكلام ابن ادريس يقتضي المنع
النصف مطلقا وهو مخالف لمذهب الشيخ والتقي القاضى هو اعنى العلامة فحار
لمذهب الشيخ اسندا ولا على صحة دعواه من جواز النصف وهو مشترك بينه وبين
التقي القاضى وداعلى ابن ادريس بقوله انه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان منا بغاف
واى عقل يمنع من الانتفاع بارض ترك اهلها عمارها متجبا من قول ابن ادريس بالمنع وادى
بقوله وابصال اربابها عن الارض اذا لا عجب من المنع اذا لم يصل المالك نفع لانها ملكه
ومجرد ترك العمارة ليس من الاسباب النافذة للملك عن ماله فطعا بل الاراضى بقصد
المالك لا يخرج الملك عن المالك وان كان الملك جونا يخرج الى الامتناع كالصيد وقد
صرح به الاصحاب في محله مستدلين بعدم تحقق سبب لازالة شرها فكيف بغيره ثم أكد
الاسند لال بظاير الروايات واوردها روايات بين فبطل مذهب ابن ادريس فصار الحال
مشركا بين الشيخ والتقي والقاضى لآما يفهم من اطلاق قوله في الرواية وكان للمسلمين و
المراد ليس الآمال القبالة واطلق اللفظ لذلك ايضا فدل على ان ابن ادريس لا خيار عليه
لا الشهرة التي عضدت خبر الواحد بجواز الانتفاع ولا نصريح في الروايات بخروج الملك
عن المالك لا مكان حمل ما يحمل منها ذلك على التما والارتفاع فدل عليه بالنسبة الى بقا
المالك لا معارض له اصلا ويؤيد ما دل من الروايات على لزوم انه ان قال قائل اذا كان
الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم النسخ منها وكذا الغنائم وكان احكام الارضين ما
بينتم من وجوب الاختصاص بالنصف فيها بالامنة عليهم السلام اما الاختصاص بها كالا
وللزوم النصف فيها بالتفصيل والنظمين لهم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يحمل لكم منكم ولا
مخلص لكم منكم ولا يوسع لكم مطعم على وجه من الوجوه فيل له ان الامر ان كان كما ذكرتم من اختصاص

خارجية فاضل قطبي

الأئمة عليهم السلام بالنسبة في هذه الاستثناء فان لنا طريقنا الى الخلاص ثم اورد الحديث
 الذي وردت بالاذن للشيعة في حقهم عليهم السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قائل ان
 ما ذكرناه انما يدل على اباحة التصرف في هذه الارضين لا يدل على صحة تملكها بالشرأ
 والبيع ومع عدم صحتهما لا يصح ما ينزع عليهما ما قبل له فذهب الارضين على ثلثة اقسام
 ارض يسلم اهلها عليها فهي ملك لهم يتصرفون فيها وارض تؤخذ عنوة وضاح اهلها ^{عليها}
 وقد اجناس اثنان وبعها لان لنا في ذلك شيئا لانها اراضى المسلمين وهذا القسم ايضا
 يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الاغفال وما يجري مجرى غفلتها فليس يصح تملكها
 بالشراء وانما يصح لنا التصرف حسب استدلال على حكم اراضى الخارج بر واية ابي بردة بن رجا
 السابقة الدالة على جواز بيع اثار التصرفات دون رتبة الارض وهذا كلام واضح السيل ووجه
 من حيث المعنى ان التصرف في المفتوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن
 لشيعة حال الغيبة فيكون اثار تصرفهم محترمة بحيث يمكن ترتيب البيع نحوه عليها وعبارة
 شيخنا في من اصبنا رثا الى ذلك حيث قال ولا يجوز التصرف في المفتوحة عنوة الا باذن ^{الامام}
 عليه السلام سواء كان بالوقف وغيرها نعم في حال الغيبة ينفذ ذلك واطلوا في المبسوط
 ان التصرف فيها لا ينفذ اي لا ينفذ بحال ظهور الامام ولا عدمه ثم قال وقال ابن ادريس انما
 يباع ويوقف بحجرنا وبنائنا ونصرفنا لانفس الارض مراده بذلك ان ابن ادريس ايضا
 اطلق جواز التصرف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه والصواب التقييد بحال الغيبة
 لنفذ وعدمه بعده وهذا ظاهر مجد الله الى هنا كلامه **يقول** الصغير الى الله المذا
 ابراهيم بن سليمان ان هذا التنبية لثاني من كرامات القرن العاشر حيث اظهر ان من ^{سبعة}
 بالعلم ويوصف به ويجلس منتصباً للفتوى ببسط مثل هذا في مصنف وليس اعجب من ذلك
 الاسماع اهل القرن لهذا الثالث من غير ان ينكره منكر منهم انكار اربع مثل هذا المؤلف
 ان يؤلف مثله ولا اعرف جوابا من هذين الا ما قاله عليه السلام ان الله لا يفيض العلم
 انزع الخ وها انا ذا انفة على الدين ورعاية للبح والبراهين ابي من مافيه على وجه يظهر
 لكل مناهل **قول** نفوذ هذه التصرفات التي ذكرناها انما هو في غيبة الامام ^{عليه السلام}

احكام الارضين

انما في حال ظهور فلا لانه انما يجوز التصرف فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينفذ
 في تصرفات التصرف فيها استغلا لا **اقول** لاحق انه اراد بالتصرفات التي اشار
 اليها البناء والتعمير من نحو ذلك ولا شبهة في ان نفوذها على معنى كون البيع مثلا يصح فيه
 لا ينعين بظهور الامام ولا غيبته لان حله النفوذ كون الاثار المذكورة مملوكة للتصرف
 وعلى عيان لا يخرج عن ملكه الا بسبب شرعي هذا لا يخالف الامر به بين غيبته والامام
 وظهوره وهذا المؤلف قد سلم ذلك حيث حلل في التبيين الاول الجواز بقوله قلت
 هذا واضح لا غبار عليه يدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشرحته
 فيها وانه اشرحه ولو لم يخرج عن ملكه ما لكه **سئل** من الاستيثار النافذة فيكون قابلا لتعلق
 التصرفات فانظر ايها الشامل الى تناقض كلام هذا الرجل وخطبه وعدم ضبطه ثم لا يرضى ان
 بنا حجة اخرى القدر بل لا يزال يدعي الفضل والعرفه لكن هذا من ذلك كما في المثال السابق
 السببه كما لا تجله كالتلاح وقوله في التعليق لانه انما يجوز التصرف فيها باذنه مطلقا فلا
 شيء من تصرفات التصرف فيها استغلا لا كلام غير مربوط لان عدم جواز التصرف لا يقتضي
 عدم جواز بيع اثار التصرف فان الغاصب لو غرس او بنا جازع عرسه وبنائه ولا ينفذ
 هذا من كونه قاصبا ثم ان كلامه هذا يبطله ما صرح به العلامة في المتن وغيره من الاما
 من اطلاق جواز بيعها بغير اثار التصرف من غير تعيين لكون التصرف وقع مباحا ام لا والروايات
 مرجه بذلك ايضا وفي بعضها على حله السلام هكذا رفع اليه رجل اشترى ثوبا فكتب مخصوص
 بحال الغيبه والدليل الشرعي الذي قد تناه وسلمه هو يوجب ذلك فاعبروا يا اولي الابصار
قول وقد رشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في التهذيب **اقول** لست شعري كيف ارشد
 كلام الشيخ في التهذيب الى ما ذكره ثم لست شعري تابنا وما لثا كيف وكلام الشيخ الاول انما
 وقع لغايتك جواز نفق التصرف على معنى عدم تحقق الاثم فيه وليس من البيع والشراء و
 نحوها **سئل** قد صرح به عند استفتاء الاستدلال على ابا حنيفة لا ريب في بقوله واما
 ارض المحرج وارضى لا يقال والحق قد اقبل اهلها عنها فانما قد اجنا ايضا التصرف فيها ما
 دام الامام مستورا فادخله في حيزه لست وانه يكون ممن في تصرفنا غير ائمة

في البيع والتملك

ارضا من ارض المحرج

كيف سار في الامر رخص الخراج والانتقال فلولاً ان المراد بالنصف هو نفس الانتفاع
 لا غير فالامر انما في الاحكام بالنسبة الى البيع ونحوه كما لا يخفى وبسبب ان المؤلف ما
 يدل عليه وما يؤيد ما ذكرناه ويزيد به ان الشيخ لما استوفى غرضه من بيان جواز
 النصف بالانتفاع قال فان قال قائل ان جميع ما ذكرتموه انما يدل على اباحة النصف لكم في
 هذه الارضين ولم يدل على انه يصح لكم ملكها بالشراء والبيع فاذا لم يصح الشراء والبيع فما
 يكون من عاقله ايضا لا يصح مثل الوصف والخلعة والهبة وما يجري مجرى ذلك قلت وهذا
 صحيح ان ما تقدم ليس الا في اباحة نفس النصف ولهذا انى بقوله انما الدلالة على الحرمة لم
 يجب ان البيع ونحوه يجوز في زمن الغيبة بل اجاب بما نقله عن المؤلف وما صله جوازات
 والشراء في الارض التي اسلم اهلها عليها طوعا وجواز بيع ارض الضوة والصحة لان المتابع منها
 سها لانها اراضى المسلمين فيجوز بيعه وشراؤه على هذا الوجه وعدم جواز بيع اراضى الكفا
 بل يجوز النصف فيها حسب لا يخفى من له تأمل ومسكن من عقل النظر ان ما ذكره الشيخ
 لا يدل على مدعى هذا المؤلف باحد الدلائل ولا ينطبق عليه لان الشيخ علل اولا ابا
 النصف بالجواز حال الغيبة وليس من المدعى المراد في شيء وحل جواز البيع والشراء
 بقرار المالك فيها اسلم اهلها عليه وبالشركة في ارض المفتوحة عنوة فلا مدخل لظهور
 الامام ولا غيبته بوجه من الوجوه ولا عرف من ابن تيمية لهذا المؤلف كون كلام الشيخ
 يرشد الى ما ذكره ويؤيد المؤلف ثم اسند على حكم الخراج برواية ابي بردة كلام لا يرتبط
 بالخصواص ولا لان رواية ابي بردة عامة بالنسبة الى الظهور والغياب الى كون النصف
 فيها جائزا وغير جائز وكون النصف شعبيا وغير شعبي فانظر ايتها الناظر بعين البصيرة
 الى كلام هذا الرجل بحر العجب العجائب فدا حبيبان ان ورد كلام الشيخ في التهذيب من
 اوله الى آخره من كل وجهين اخرين يخرج من الاجمال الى التفصيل ويبين الناظر على سوا
 السبيل قال رحمه الله فان قال قائل اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم
 منها وكان احكام الارضين مما يبين من وجوب اختصاص النصف فيها بالائمة عليهم
 السلام اما لانها مما يختصون برفقها دون سائر الناس مثل الاراضى التي يملكها

منه
 في
 النصف
 من
 الارض
 التي
 اسلم
 اهلها
 عليها
 طوعا
 وجواز
 بيع
 ارض
 الضوة
 والصحة
 لان
 المتابع
 منها
 سها
 لانها
 اراضى
 المسلمين
 فيجوز
 بيعه
 وشراؤه
 على
 هذا
 الوجه
 وعدم
 جواز
 بيع
 اراضى
 الكفا
 بل
 يجوز
 النصف
 فيها
 حسب
 لا
 يخفى
 من
 له
 تأمل
 ومسكن
 من
 عقل
 النظر
 ان
 ما
 ذكره
 الشيخ
 لا
 يدل
 على
 مدعى
 هذا
 المؤلف
 باحد
 الدلائل
 ولا
 ينطبق
 عليه
 لان
 الشيخ
 علل
 اولا
 ابا
 النصف
 بالجواز
 حال
 الغيبة
 وليس
 من
 المدعى
 المراد
 في
 شيء
 وحل
 جواز
 البيع
 والشراء
 بقرار
 المالك
 فيها
 اسلم
 اهلها
 عليه
 وبالشركة
 في
 ارض
 المفتوحة
 عنوة
 فلا
 مدخل
 لظهور
 الامام
 ولا
 غيبته
 بوجه
 من
 الوجوه
 ولا
 عرف
 من
 ابن
 تيمية
 لهذا
 المؤلف
 كون
 كلام
 الشيخ
 يرشد
 الى
 ما
 ذكره
 ويؤيد
 المؤلف
 ثم
 اسند
 على
 حكم
 الخراج
 برواية
 ابي
 بردة
 كلام
 لا
 يرتبط
 بالخصواص
 ولا
 لان
 رواية
 ابي
 بردة
 عامة
 بالنسبة
 الى
 الظهور
 والغياب
 الى
 كون
 النصف
 فيها
 جائزا
 وغير
 جائز
 وكون
 النصف
 شعبيا
 وغير
 شعبي
 فانظر
 ايتها
 الناظر
 بعين
 البصيرة
 الى
 كلام
 هذا
 الرجل
 بحر
 العجب
 العجائب
 فدا
 حبيبان
 ان
 ورد
 كلام
 الشيخ
 في
 التهذيب
 من
 اوله
 الى
 آخره
 من
 كل
 وجهين
 اخرين
 يخرج
 من
 الاجمال
 الى
 التفصيل
 ويبين
 الناظر
 على
 سوا
 السبيل
 قال
 رحمه
 الله
 فان
 قال
 قائل
 اذا
 كان
 الامر
 في
 اموال
 الناس
 ما
 ذكرتم
 من
 لزوم
 منها
 وكان
 احكام
 الارضين
 مما
 يبين
 من
 وجوب
 اختصاص
 النصف
 فيها
 بالائمة
 عليهم
 السلام
 اما
 لانها
 مما
 يختصون
 برفقها
 دون
 سائر
 الناس
 مثل
 الاراضى
 التي
 يملكها

في الغنائم والمناجر والمناجير من جهنم والآما

١١٣

عنها وللزوم النصرف فيها بالنسبيل والضمين لم مثل ارض الخراج وما يجري مجرىها فنجب
 لا يجل لكم منك ولا يخلص لكم منجرو ولا يسوغ لكم مطعم على وجه من الوجوه وسبب من الاسباب
 مثل له ان الامران كان على ما ذكرتموه من السؤال من اختصاص الائمة عليهم السلام بالنصرف
 في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص مما الرهنونا اما الغنائم والمناجر والمناجير وما
 يجري مجرىها مما يجب للامام فيها الخمس فانهم عليهم السلام قد اباحو ذلك لنا وسوغوا
 النصرف فيه وقد قدمنا فيما مضى ذلك وتوكل ايضا ما رواه سعد بن عبد الله عن احمد
 بن محمد بن احمد بن محمد بن علي نصر عن عماره عن الحرث بن مغيرة البصري عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال قلت له ان لنا اموالا من غلاة وبخاراة ونحو ذلك وقد علمت ان لك فيها حقا
 قال فلم احللنا اذ شيعتنا الاطبيب لادانهم وكل من والا ابائي فهم في حل مما في ايديهم ^{فلينقل}
 الشاهد الغائب وعنه عن ابي جعفر عن علي بن مهزيار قال فرئت في كتاب لابي جعفر عليه
 السلام رجال يسئلون ان يجعله في حل من ما كله ومشربه من الخمس فكسب بحظه من اعوزه
 شيء من جهنم في حل ^{او} محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الوشا
 عن القاسم بن يزيد عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال من وجد برد جفائي كبده
 فليجد الله على اول النعم قال قلت جعلت فداك ما اول النعم قال طيب الولادة ثم قال ابراهيم
 الله عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام لفاطمة عليها السلام احلي نصيبك
 من الفء لا باء شيعتنا بالطيبوا ثم قال ابو عبد الله عليه السلام انا احللنا امهات شيعتنا
 لا بائهم للطيبوا ^{او} محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن الحسن ومحمد بن علي وحسن بن علي
 بن يوسف جميعا عن محمد بن سنان عن حماد بن طاهر صاحب الساري عن معاذ بن كثير بن
 الاكسبه عن ابي عبد الله عليه السلام قال موسع على شيعتنا ان ينفقوا مما في ايديهم بالمسرة
 فاذا قام قائمنا حرم على كل ذي كثر كثره حتى بالوجه به بسعين به فاما الارضون فكل ارض
 نصبت لنا انما بما اذا سلم اهلها فانه يصح لنا النصرف فيها بالشراء منهم والمعاوضة و
 ما يجري مجرىها واما اراضي الخراج وارضى الانفال والى فذا نجلى اهلها عنها فانا فذا نجنا
 ايضا النصرف فيها مادام الامام مسترا فاذا ظهر يرى وانه ذلك رايه فتكون نحن في نصرتنا



خروج جليل
قطعة

غير اثنين وقد قدمنا ما يدل على ذلك والذي يدل عليه ايضا ما رواه سعد بن عبد
الله عن ابي جعفر عن الحسن بن محبوب عن عون بن يزيد قال رايته ابا سفيان مع بن عبد الملك
بالدينية وقد كان حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فزده عليه قلت
له لورده عليك ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني قلت حين حملت
اليه المال اني كنت وليت القوص فاصبت وبعاه الف درهم وقد جئت بجسمائها من
الف درهم وكرهت احبس عنك واعرض لها وهي حفت الذي جعلها الله تعالى لك في اموالنا
فقال ومالنا من الارض وما اخرج الله منها الا الخمس يا ابا سفيان الارض كلها لنا فما اخرج
الله منها من شيء فهو لنا قال قلت له انا حمل اليك المال كله فقال لي يا ابا سفيان
الارض قد طيئناه لك فقم اليك مالك وكل ما كان في ايدي شعبتنا من الارض فمهم محال
حل لهم ذلك الى ان يقوم قائمتنا فنجبرهم طين ما كان في ايدي سواهم فان كسبهم من الارض
عليهم حتى يقوم قائمتنا فخذ الارض من ايديهم ونخرجهم عنها صغارا ومارواه محمد بن علي
محبوب عن محمد بن الحسين بن محبوب عن عمر بن يزيد قال سمعت رجلا من اهل الجبل يسئل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها اهله فغصروها واكرى غصروها وبنى فيها
بيوتا وغرس فيها نخلا وشجرا قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فهي له وعليه طسها يؤديه الى الامام في
حال الهدنة فاذا طهر الفائم فليوطن نفسه على ان ياخذ منه وما رواه علي بن الحسن بن فضال
عن جعفر بن محمد بن حكيم عن عبد الكريم بن عمر الخثعمي عن الحارث البصري قال دخلت على
جعفر فجلست عنده فاذن نجية فذا سئاد من عليه فاذن له فدخل فجلس على كنبه ثم قال
جعلت فداك اني اريد ان اسئلك عن مسئلة ما اريد بها الافكالك ومبني من النار فكانه
ردن له فاستوى جالسا فقال يا نجية سلني فلا تسئلي اليهود الا اخبرتك به فقال جعلت
فداك ما تقول في فلان وفلان فقال يا نجية لنا الخمس في كتاب الله ولنا الانفال ولنا
المال هو والله اول من طلبنا حقنا في كتاب الله واول من حمل الناس حلي رقابنا ودمائنا
في اعناقنا الى يوم القيمة بظلمنا اهل البيت وان الناس ينقلبون في حرامنا يوم القيمة

في حكم شراء الخراج من أهل الجبل

١١٥

بطلنا أهل البيت فقال بحجة الله وإنا إليه راجعون قلت مرات هل كان رب الكعبة
 فرفع فخذه عن الوسادة واستقبل القبلة ودعا بدعاء لم أفهم منه شيئا إلا أنا سمعنا في
 آخر دعائه يقول اللهم أنا أهلنا ذلك لشيعتنا قال ثم أقبل إلينا بوجهه وقال يا نجبة ما
 على قطرة إبراهيم غيرةا وغيرة شيعتنا قال قال فائل ان جميع ما ذكرتموه انما يدل على انا باحة النص
 لكم في هذه الارضين ولم يدل على انه يصح لكم مملكتها بالشراء والبيع فاذا لم يصح الشراء
 البيع فما يكون فرها عليه ايضا لا يصح مثل الوقف والخلة والهبة وما يجري مجرى ذلك
 مثل قد قسمنا الارض فيما مضى على ثلاثة اقسام ارض مسلم اهلها عليها فهي ترك في ايديهم
 وهي ملك لهم فما يكون حكمه هذا الحكم صح لنا شرائها وبيعها واما الارضون التي
 نؤخذ عنها او يصابح اهلها عليها فقد ايجنا شرائها وبيعها لاننا في ذلك قسمنا لها
 اراضي المسلمين فهذا القسم مما يصح الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما يجزى
 مجزئها فليس يصح مملكتها بالشراء وانما ايج لنا النصرف حسب الذي يدل على القسم الثاني
 ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن ابي بن نوح عن صفوان بن يحيى قال حدثني ابو بردة
 بن رجا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام كيف راني شراء ارض الخراج قال ومن
 يبيع ذلك في ارض المسلمين قال قلت يبيعها الذي في يده قال ويصنع بخراج المسلمين
 فانما ثم قال لا بأس بشرهته منها ويجوز للمسلمين عليه ولعله يكون اقوى عليه و
 امين بخراجهم منه وروى علي بن الحسين بن فضال عن ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى
 عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء من ارض اليهود والنصارى
 قال ليس به بأس فظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اهل خيبر فخارجهم على
 ترك الارض بايديهم يعملونها ويعمرونها فلا ارى به بأسا لو انك اشتريت منها شيئا وانما
 قوم اجوا شيئا من الارض وعملوها فهم اهلها وهي لهم وعنه عن علي بن حماد عن جرير عن محمد
 بن مسلم وعمر بن حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن ذلك فقال لا بأس بشرها
 فانها اذا كانت بمنزلة ما في ايديهم يؤدى عنها كما يؤدى عنها وعنه عن علي بن حماد بن عيسى
 عن ابراهيم بن ابي نجاد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن شراء من ارض الجزية قال

ما ذكره في
 كتاب الخراج
 والجزية

فقال اشترها فان لك من الحق ما هو اكثر من ذلك وبهذا الاسناد عن حماد عن حريز عن
 زاره عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان كذلك كنتم الى ان تزدوا واغريب منكم الى
 تنقصوا وبهذا الاسناد عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول رفع الى
 المؤمنين عليه السلام رجل اشترى رصا من ارض الخراج فقال امير المؤمنين عليه السلام
 له ما لنا وعليه ما علينا مسلما كان او كافرا له ما لاهل الله وعليه ما عليهم **يقول**
 القسري في المصنفان ابراهيم بن سليمان الى هناك كلام الشيخ في المذهب لا ينبغي على ناظره
 قد اشتمل على امرين الاول اباحة التصرف للشيعة في الجس والارض الى ان يقوم قائم آل
 محمد عليهم السلام الثاني اباحة البيع والشراء للاراضي من غير تقييد بمن الغيبة ولا يكون
 البائع شيعيا بل ولا مسلما ولا يكون البيع مختص باثار التصرف نعم ربما فهم منها سوء له
 الاختصاص لكن بوجه لان الجواز مطلقا يقتضي الجواز للشيعة في جملة من يجوز لهم والدليل
 دل على الجواز مطلقا فلا شبهة وها هو قد تجل لناظره فليطالع به عين البصيرة وقد اشتمل
 على احكام وانظار لولا الخروج عن المقصود لاشرا **بها قول** ووجهه من حيث المعنى ان
 التصرف في المقتوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال
 الغيبة فيكون اثار تصرفهم محرم بحيث يمكن زنتا لبيع ونحوه **اقول** هذا كلام في جوابه
 الركاه والسقوط عن درجة الاعتبار لا يخرج من الحجة مماثل ذلك ان مطلوب المؤلف كما
 هو ظاهر منه صريح ان التصرف بالبيع ونحوه بغير الاثارة انما يصح زمان الغيبة فلا يصح
 اثباته الا بامرين الصحة مع الغيبة وعدم الصحة لامعها وكلامه هناك لانه على الصحة
 زمن الغيبة فلا يصح دليلا على المدعى على ان المقصود بالذات تخصيص الصحة بزمن الغيبة
 لان الصحة قد ثبتت على جهة العموم بما مضى من الادلة واشار اليه ايضا من الاحاديث و
 لادلالة فيما ذكره عليه اصلا هذا والصحة لا تنوقف على اباحة الاذن كما فرقناه سابقا
 وبنقنا على انه اشار اليه فيما سبق ايضا فلا مدخل لثوسط قوله ان التصرف انما يكون باذن
 الاعلاء فهذا الكلام عند التام لا يصح له وبحسن التمثيل فيه بقوله تعالى والقي ما
 في يمينك ما صنعوا ان ما صنعوا كيد ساخر ولا يفلح الساجر حيث ان **قوله**

كلام شيخنا في من انصار يشد الى ذلك **اقول** ظاهر كلامه في الدرر غير مفيد بانار
 النصف وحمله عليه تكلف غير حسن فداثرنا اليه سابقا وفي خلال كلام الشيخ في التهذيب
 ما يدل عليه **قوله** واطلق في طان النصف لا ينفذ اي لا ينفذ بحال الظهور ولا عدمه **اقول**
 مسلم انه اطلق لكن مراده بالاطلاق عدم النفوذ على الاستمرار لا عدم نفوذ البيع بغير الاثار
 النصف لان ذلك جاز لا يختلف فيه احد من الاصحاب فيما علمت **قوله** ثم قال وقال
 ابن ادريس انما يباع ويوفى بخبرنا وبنائنا ونصرتنا لانفس الارض مراده بذلك ايضا
 ان ابن ادريس اطلق جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه **اقول** استدل
 نفسه بصيغة الحق الى اهل زمانه ظاهر وهو زمن الغيبة فلا اطلاق بالنسبة اليها ولو شج
 في ذلك مع فساد المشاعة كما لا يخفى قلنا ظاهر كلامه فيما سوى الارض ظاهر الشهاد الاطلاق
 والا لم يكن لابراده قول ابن ادريس لانفس الارض فامكن وكلام الشهيد يقتضي نفوذ النصف
 مطلقا في الغيبة وكلام الشيخ يقتضي المنع وكلام ابن ادريس يقتضي تخصيص الجواز بما سوى
 نفس الارض فمن اين علم ان كلام الشهيد يشد الى كون البيع لاثار النصف مخصوص بالغيبة مع
 انه خلاف ظاهره كما حررناه واذ لنا اللبس عنه والحمد لله **قوله** في المقدمة الثانية في
 بيان ارض الانفال والاجام وبطون الادرية ورؤس الجبال **اقول** لا نقض يتعلق بهذا
 الا ان فيه نكته احببت الاشارة اليها حيث اهلها ام لا اختياره الاطلاق كغيره او لغير
 ذلك وهي ان المراد بما ذكر كل ما كان كذلك او ما كان في ملكه اعني ما ليس في يد مسلم من الارض
 التي اسلم اهلها عليها طوعا وجهان في فوج التعادل قال العلامة في لف لما نقل القولين
 الاثر بلاطلاولنا ما رواه محمد بن مسلم في الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول الانفال
 ما كان من ارض لو يكن فيها هراة دم او قوم صولحو واعطوا باديهم وما كان من ارض خراب او
 بطون اودية فهذا من الف والانفال لله وللرسول فكما كان لله فهو للرسول بصنعة حيث
 يجب ما رواه محمد بن مسلم ايضا بسند اخر عن الباقر عليه السلام وفي حديث سماعة بن
 مهران وقد سئل عن الانفال الى ان قال الطعن للمالك والشهرة عليه فيمنع من الحمل
 على ما ذكرناه فقم الاستدلال والتردد ثم اخرج لها بما هو دليلها ولا اشكال ولا مشك في دلالته

من الارض الاجام
 والارض الجبال

خارجية فاضل فطيفي

على مطلوبتها والنباهة مع مثاليهما الان الرواية ذات على ان من عتار صاخر به لها مال
 يكون له وليس للمالك اذا طلبها ان يزعمها منه فذلك بعومها على ارض من اسلم اهلها عليها
 طوعا مع خرابها لدخولها تحت اسم الارض الخربة ونظايرها على خروجها عن ملكه ولهذا احتاج
 العلامة الى حملها على ما ذكره ولولا ظهور ذلك لانتها على المدعى لم ينجح الى الحمل فان الحمل لا
 يكون الا من خلاف ظاهر المحمول وهذا واضح ثم اورد سند على حمله هو بعينه صالح للاستدلال
 على شئ كلام الشيخ الثاني الذي هو الفتوى المشهورة بين اصحابنا فتم مطلوبه ودليله ولم ينقص
 عن مدعاه ولا اورد الا ما هو دليل منجح للمدعى فانظر ايها النصف كيف اجزاء هذا الخل
 على امام المجتهدين عماد الدين حتى قال ثم اخرج لها رواية لا تدل على مطلوبها بل لا تلزم
 مع مثاليهما فاذا كان هذا قوله في هذا الرجل الذي هو علم التفسير والتدوين فكيف لا يسمع
 على غيره ووجبان بمثل ما يقول الشاعر وكمر من جانب فولا صحبنا وافته من الفهم
 الشفيهم واتى شناعة على العالم اكبر من انه لا يفهم عدم انطباق الدليل على المدعى حتى
 يستدل بما يدل ولا يلتزم مع المدعى ولتب شرى كيف توهم ان الدليل لا يدل ولا يلتزم
 فان كان سببه ذكر الغياب في الرواية فلا يخفى فصوره لانه قال ورزكها واخرها فالعلة هي الغياب
 والخراب لو شرح بان الرواية ذات على ان العلة المجموع والثمن والقاضي عما ان العلة الخراب
 مطلقا اجبنا بوجهين احدهما انه لا قائل بمدخلية الغياب مع الخراب فاعبانه خارج
 عن الاقوال فخصوصية هذا الغياب ملغى بلا خلاف فذكره في السؤال وقع للشيخ على سبب
 الخراب نظر الى الغالب لانه شرط ومثل هذا كثير في الروايات يعلل من طالعها وثانيتها
 ان الغيبه هنا محولة على عدم ملاحظته ومراعاته فان مثل ذلك ينبغي عيبه فان من
 توجه الى شئ مبدنه ولم يكن متوجها اليه بقلبه يقال انه غائب القلب عن اقول ونحو
 هذا الخيال الواهي مخبري على مثل هذا الفاضل بانه يستدل على ما يدل على المطلوب
 لا يلتزم مع المقالة وليس لقائل ان يقول ان العلامة حاله بالقصور في استدلال النفي والقائ
 لانه سلم الدلالة واجاب عنها بالحمل ولو لم يكن الدليل الا كان سوء الفهم منسوب اليه
 حاشا بل حاشا لها ايضا منه فانظر ايها الناظر سمناحي متجيبا لغيره ولا يبيع الطوفى

عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب
قوله في خلال كلامه وكلام شيخنا الشهيد في الدروس من ترتيب من كلامه مما فاته
قال بغيرها الامام بما يراه وبصرفه في مصالح المسلمين ابن ادريس منع من ذلك كله وقال
انها باقية على ملك الاول ولا يجوز التصرف فيها الا بآذنه وهو منزه **اقول** كان الخطأ
والسهو لا زفر هذا الرجل فلا يفتك عنه حتى انه لو نقل عبارة لم ينقلها صحيحا لا ادري
لاي شيء فان كان يقول ان الرواية يجوز بالمعنى فلنا فلا بد من مراعاة عدم الاختلاف
هذه عبارة الدروس فلنا قل هل هي مخالفة لما نقله او موافقة قال ولو تركوا اعمادها
فالمشهور في الرواية ان الامام بغيرها بما يراه وبصرفه في مصالح المسلمين وفي النهاية دفع
من خلاصه طسفيها الاربابها والباقي للمسلمين ابن ادريس منع من التصرف بغير اذن
اربابها وهو منزه ولا شك ان الشهيد في هذه العبارة افترض على كون المشهور في
الرواية ما ذكره وحكي الطوس عن النهاية وهي كتاب جبر حذف اسانيد وكانه اشار الى
مقتضى رواية الحلبي الساقفة وذكر قول ابن ادريس هو المنع من التصرف بغير اذن اربابها
وانه منزه عما حكاه المؤلف يفهم منه بغير ارباب لو كان هو عبارة الدروس انه
مفت بغيرها وصح في المصالح من غير اشارة الى غير ذلك الا قول ابن ادريس
وقد ذكر انه منزه فان عبارة مما حكاه فاعبروا يا اولي الابصار وارتدوا زبادة
الايضاح فبين ما نقله وبين عبارة الدروس فرق من وجه الاول ان عبارة ثلث
على القوي عبارة الدروس لا تدل عليه بل على ان الشهوة في الرواية ذلك الثاني
ان عبارة لا اشعار فيها بالاشارة الى الرواية وهو يدل ظاهرا على عدم قول غيرنا
حكاه عن ابن ادريس فاذا كان منزه كائنا في الحل به وعبارة من تدل على نقل الخلاف بل
الرواية لان النهاية كتاب خبر في الحقيقة الثالث ان عبارة تدل صريحا على نقل بقاء
الملك الاول ويفهم منه ان ما سبق يدل على عدمه وليس في عبارة الشهيد يدل
على عدم الملك اصلا بل ربما كان في نقله بكلام ابن ادريس اشعار بل بابقائه عليه على
الملك على القولين حيث افترض على نقل شرط الاذن من اربابها الرابع ان عبارة الشهيد

فمنع صاحب النهاية
عن ابن ادريس

كون البقاء على الملك منزه كالأله قول ابن ادريس المذنب وعبارة الشهيد لا احتمال فيها لذلك
وكيف يكون البقاء على الملك منزه كما هو قوي الاكبرين من اصحابنا نعم اشراط الاذن كما قال
الشهيد منزه فهدا كلام من لا يحمي شيئا اللهم الا ان يكون نقل كلام الدروس من
عند لفظه انه منوهم لم ينظر هو ولا غيره بعد ذلك ومثل هذا التضيف يجري مجرى
التلاعب بالعلوم ونقل اقوال الفقهاء بالخيال الموهوم نعوذ بالله من ذلك **قول**
المقدمه الثانيه في حكم المفتوحة عنوة اه **اقول** لانواع النار لا رد على حكم المفتوحة
عنوة فان حكمها مشهور متداول بين الاصحاب قد ذكر المؤلف عبارة بعضهم بعضها نعم
لنا في هذا الباب الذي ذكره نكت الاول لم يذكر من حكم المفتوحة عنوة اخراج الخمس منها او
من خاصلها بل ظاهره عدم ذلك حيث اطلق الحكم بيقيلها واخراج خاصلها فيما ذكره
لاوجه حسنه فان الله تعالى يقول واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسة الايه
وهي عامه والشئ قال في صدر كلامه الذي نقله والذي يقضيه المذهب ان هذه
الاراضي وغيرها من البلاد التي فتح عنوة ان يكون خمسها لاهل النحر واربعه لغيرها يكون
للمسلمين فاطبه للغائبين وغير الغائبين في ذلك سواء ويكون للامام الخ ما ذكر عنه
وقال الفاضل ابن ادريس في سرائره والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عنوة بالسيف
يفتح العس وهو ما اخذ عن خضوع ونذلل قال الله تعالى وعسى الوجوه للفقير الضعيف
وذلك فان هذه الارض يكون للمسلمين باجمعهم المتانله وغير المتانله وكان على الامام
ان يقبلها لمن يقوم بعبادتها بما يراه من النصف والثالث والرابع او غير ذلك وكان على
الخارج ما مثل به من حق الرتبة باخذ الامام فيخرج منه الخمس فيضمه على مسخفه و
الباقى منه يجعل في بيت مال المسلمين يصرف في بيت مال المسلمين بصرف مصالحهم من
سد الثغور وتجهيز الجيوش وربما اهل ذلك بعض الاصحاب تكالا على ما سبق منهم قبل
قاله في البحث لا بد وان يتعرض لذلك لئلا ينوهم عموم الحكم في المفتوحة عنوة بل هو الظاهر
خصوصا عند غير العالم بالاحكام الثانيه **قول** وهذا الحديث وان كان من المراسيل الا
ان الاصحاب تلقوا بالقول ولم يجدوا رادا وقد علموا بمضمونه واجتمع به علماء فقه من

منه
في حكم

مسائل هذا الباب العلامة في المتن وما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب **اقول**
 ما ذكره لا اعتبار عليه الا ان يسود ما هو ابلغ شهرة منه مع انه رده بقرينة ليس بشي منه
 انه من سلك كلامه هنا يكون حجة عليه هناك تذكرنا هذا للتنبية على اختلاف قوليه
 وعدم ضبطه للمناون وعدم وفوفه بحسب مقتضى الدليل الثالث قال في آخر كلامه يعني
 هنا بشي وهو انه يعني الخبر المرسل الذي استدل به نضمن وجوب الزكاة قبل حيا الارض
 وبعد ذلك يؤخذ اهل الارض المشهور بين الاصحاب ان الزكاة بعد الموت نعم هو قول
 الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا
 عليه السلام قال وما اخذ بالسيف فذلك للامام يقبله بما يرى كما صنع رسول الله ^{صلى}
 الله عليه وآله وسلم بخبر قبل ارضها ونخلها والناس يقولون لا يصح قتاله الارض والنخل
 اذا كان البياض اكثر من السواد وقد مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبر وعلهم
 في حصصهم العشر ونصف العشر وفي معناه ما رواه ايضا مفظوحا عن صفوان بن يحيى و
 احمد بن محمد بن ابي نصر **اقول** ظاهر ايراد الخبر وما في معناه الاستدلال على كون الزكاة
 بعد الموت ولا دلالة في ذلك بوجه من الوجوه الا بالمفهوم على وجه بعيد كما لا يخفى ولا
 حجة فيه فالاستدلال ساقط والمعتمد في الاستدلال على عدم وجوب الزكاة في مجموع
 الخاصل كما تضمنه الخبر ان شرط الزكاة ملك النصاب لمالك واحد ولا كلام ان ارتفاع
 الارض للمسلمين فلا يبلغ نصيب كل واحد منهم قطعا فلا يجب فيه الزكاة لاختلال شرط
 الوجوب هو ملك النصاب لمالك منقسم وهذا يتم الاستدلال وان قلنا ان الزكاة تقدر
 على الموت وما ذل على الوجوب في الخبر لا يصح الاستدلال به لانه من سلك الاعتماد عليه
 الا بسبب الاعتقاد بالشهرة ولا شهرة هنا فسط الاستدلال به على هذا الحكم **قول**
 الثالث من موات هذه الارض اعني المفتوحة عنوة وهو ما كان وقت الفتح مواتا للامام عليه
 السلام خاصته لا يجوز احبائه الا بآذنه ان كان ظاهرا ولو نصرت فيها منصرف غير
 اذنه كان عليه طسفتها وخال الغيبة بملكها المحي من غير اذن ويرشد الى بعض هذه
 الاحكام ما وردناه في الحديث السابقين عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه

جاء في
الشيخ
في الصحيح
عن احمد بن محمد بن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا عليه السلام

خراجته فاضل ضيف

١٢٢

رواه الخ وروى الشيخ ايضا عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن
 الشراء من ارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال ايما قوم احبوا شيئا من الارض
 وعملوها فهم احب بها وهي لهم **اقول** لا نزاع لنا في ان موات المفتوح عنق من الانفال
 يخص به الامام عليه السلام لكن لنا في كلام المؤلف مكانان الاولى انه سلم ان المجبي
 مملوكها اذا كان الامام غير ظ من غير اذن ولا اعتبار عليه الا انه يقول عن قريب في سألته ان
 ما في يد غير الشيعة من ذلك حرام وهو خلاف ما سلمه هنا وخلاف ما افاد الدليل عليه
 هناك من العموم وسنشير الى الدليل هناك ايضا بما يظهر به خطأ ولولاه لا يمكن ان يجاب
 بانه اراد الخاص بغيره ما ياتي من كلامه الثاني انه استدل بخبر محمد بن مسلم الذي
 ذكرناه عنه ولا دلالة فيه بل هو دال على ملك المجبي من غير تفصيل ولولا خصوص ما دل
 من الاضاحات امكن الاستدلال به على العموم فلا يلحق ذكره دليلا على ما ادعاه لانه
 لا بد ان يثبت منه وقد بعدد عنه انه اراد الاستدلال على كون الموات بالاحياء مملوك
 في الجملة وهو غامض بخلافه ملكه في زمن العينة وخبره دل على عدم الملك في زمن الظهور
 وهذا لا يخلو من تكلف **قوله** الثالث قال الشيخ في طويفة وكافة الاصحاب لا يجوز
 بيع هذه الارض **اقول** قد ثبت ان النافل يجب عليه تصحيح ما نقله وقد نقل عن
 كافة الاصحاب ذلك فعليه تصحيح نقله على انما نقول قال الشهيد رحمه الله في الدرر ولا
 يجوز التصرف في المفتوح عنوة الا باذن الامام سواء بالوقف او بالبيع او غيره هنا نعم في حال
 العينة ينفذ ذلك وهو يدل بظاهرة على خلاف ما نقله عن الكافة وربما فهم المؤلف من
 كلام الشهيد هذا شيئا غير ما هو معناه وسباني الكلام عليه في محله انشاء الله تعالى
 على ان هذا كله بحث في المسئلة من حيث هو الا فلا فائدة للمؤلف في ذلك نظر الى ان
 ما هو مقصوده اذ لا يلزم من كون هذا حكم المفتوح عنوة حل الميرية الامع دعاء وسنسمع
 عن قريب بطلانها **قوله** في التذكرة رواه كذا قال بود بالواو بدل الاء من الاداء
 مجزوما بانه امر للغائب محذوف اللام وما ذكرناه اولى **اقول** الاولوية هنا لا معنى
 لها اصلا بل النظر في تعلق الترواية ولا بد للجهل من اصل صحيح عليه بعد ان كان فيه

في كتاب الفقه
في البيع
في البيع
في البيع

ادعاء

الوارد وجبا بيباعه وان كان فيه التراء البع وليس الاولوية في فضل القاطن الاختيار مدخل
قوله فان قلت اذا جازم البع ونحوه سبعا الاثار النصف فكيف يجوز اولى الا مراعاة
 من الشري كيف يسرد راس ماله مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الاثار قلت لا ريب ان
 ولي الامر له ان يذرع ارض الخراج من مستقبلها اذا انقضت مدة القبالة وان كان له فيها
 من الاثار فانتزاعها من يد الشري اولى بالجواز وحينئذ فله الرجوع براس ماله لسلايقوت
 الثمن **المش اقول** نفى التريب عن جواز الانتزاع من المستقبل مع انقضاء مدة القبالة
 مسلم لا اعتبار عليه اما كون انتزاعها من يد الشري مساويا له فضلا عن كونه اولى بالجواز
 ثم استدلت بلطاهر الطلان لان يد الشري يد معاوضته بذل فيها جزء من ماله ويد
 المستقبل ليس كذلك بل هي في معنى المزارعة والمساقاة يستحق جزء السبب بسبب عمله والا
 للمالك فابن هذا من ذلك وهمل يستحق يحصل ان يستحق نصيبه نظيره الارزكاء مثل
 هذا لولا فله التامل وعدم لسان النظر ومن الجايب الغراب قوله وكيف يسرد راس ماله
 مع انه قد اخذ عوضه اعني تلك الاثار انه مثل البائع فلا يسرد من الاخذ في شيء وان اراد
 ان ملكها مع انتزاع الامام باق له لم يزل فلا معنى لترد الثمن ولا لقوله لسلايقوت الثمن
 المثل وان اراد غير ذلك فهو غير معقول الا ان يكون من مخزعات اجتهاده فلا بأس **قوله**
 لكن الذي يرد بحتم ان يكون هو الامام عليه السلام انتزاع ذلك ويحمل ان يكون البائع لما
 في الرد من الاشعار بسبق **الاخذ اقول** لا يحمل ان يكون المراد الا الامام عليه السلام لا
 البائع باع ما هو جائز له شرعا بمعاوضته صحيحة ثبت جوازها بالنصف فاستحق العوض فلا وجه
 لردّه وكيف يحتمل ان يردّه مع ان المنتزع الامام عليه السلام وهي في يد ولو احتل ان
 يردّه البائع وجب الحكم بعوده اليه كما كانت ما لم يعاوضه الامام لان من اثار النصف ما
 هو مملوك للبائع كالبناء والغرس وغيرها ومن العجب ان المؤلف ما فادق قوله الاول
 بفيلسوف احمّل ما لا يجمع معه وقوله الاول واذا نصرت فيها احد بالبناء والغرس صح
 له بيعها على انه يبيع ماله فيها من الاثار وخص الاختصاص بالنصف ثم قال بعد بما سطر
 وهذا نصير في جواز بيعه حقه اعني اثار النصف قلت فاذا كان ما باعه حذاله والامام عليه



السلام له الاشرع من حيث ان الارض لم ينقل كبت يحمل ان برد الباع من ما هو حق له وقد
 عارض عليه بعد صحيح لازم ولعل هذا من مخترعات اجتهاد المؤلف في المسائل الفقهيّة وبعد
 هذا باسطر قال قلت هذا واضح لا غبار عليه بدل عليه ما تقدم من قول الصّان عليه
 السلام اشرع منه منها وان اشرع مملوك لم يخرج عن ملك مالكه بشئ من الاسباب
 النافلة فيكون قابلا لتعلق التصرفات فانظر بها الشامل الى كلام هذا المؤلف سابقا
 ولا حنا وفي الوسط نظير بعض الخراب فيه **قوله** في التنبه الاول رد اعلى العلامة
 ثم يعود الى كلامه في المختلف فانه قال فيه في اخر المسئلة ويحمل قول الشيخ على الارض
 المحبأة دون المحاث قلت هذا مشكل لان المحبأة هي التي تغلق بها هذه الاحكام
 المذكورة واما الموات فانها في حال الغيبة مملوكة للجمهور مع وجود الامام لا يجوز لغيره
 فيها الا باذنه مع ان الحمل لا بد من ما فيه من مختار ابن ادريس لان مراده بارض العراق
 المعونة المحبأة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض الخراج اليها كلامه
 وقيل التعرض له نذكر كلام العلامة في قلت قال مسئلة الارض المفتوحة عنوة قال في
 ط لا يصح بيع شئ من هذه الارض ولا ان يبنى ودا ومنازل ومساجد وسقايات
 ولا غير ذلك من انواع التصرف التي يثبغ الملك ومضى فعل شئ من ذلك كان التصرف
 باطلا وهو بان على الاصل وقال ابن ادريس فان قيل تراكم يبيعون ولشرون وثقون
 ارض العراق وقد اخذت عنوة فلنا انما يبيع وثقف تصرفنا ويحجرنا وبنائنا فاما نفس
 الارض فلا يجوز ذلك وهو يشعر بجواز البناء والتصرف وهو اقرب ويحمل قول الشيخ على
 الارض المحبأة دون الممأة الى هنا **قوله** لا يخفى على الناظر ان الشيخ اطلق المنع من غير
 بالمحبأة ولا الموات وان ابن ادريس اطلق الجواز من غير تشديد وان العلامة قد جمع بين
 القولين بحمل كلام الشيخ على المحبأة دون الموات وطرب كلام ابن ادريس مع الحمل المذكور
 وهو عين حمله مخصوصا بالموات ولا يرد ان ابن ادريس منع من جواز البيع في الارض فاذا
 حمل كلام العلامة على المواة لا وجه للمنع لا نأجب ان العلامة لم يتعرض الا للتفريق بين
 البناء والتصرف لا غير كما لا يخفى فاستشكل المؤلف سببه فلة التدبر في كلام الفضلاء وغيره

من
 تنفي
 كذا
 في
 من

نقل كلمات الاصحاب في الباب

١٢٥

الهم عليهم بالظن كما هو دأبه كثيراً ولبت شعري كيف لم يفتن في كلام هذا الفاضل حتى قال
لا بد في ما ذكره فانه لم يضر بالاجواز المقابل للمنع المطلق وحمل كلام الشيخ على المجاهة
فلم تفصيل مذهبه نعم لم يضر من كلام ابن ادريس في منع بيع نفس الارض لعدم تعلّق غرضه
به في المسئلة التي ساقها وبالحجة فهذا الرجل لم يضر من فاطم على العالم لم يعرف مقاصده
وبال مطالبه فلو مشى الهويني وناخر حيث اخره الفدر كان انب بمقامه **قول** نعم
يحل كلام الشيخ على حال وجود الامام وظهوره لا مطلقاً **قول** هذا من غريبه وعجابه
فان كلام الشيخ عند مخصوص بالمجاهة وفي الفتح فاذا حمل المنع على حال ظهوره عليه
السلام لا مطلقاً جاز ذلك في عينه واذا جاز بيع الارض ونحوه في الغيبة كان ذلك
منافياً لما سبق منه مما نقله عن الكاظم وطلوبه الذي هو بصدده ولا حيلة الا ان
فان التزمه فباحثاً لكنه لا يلزمه بل هو لفظه لا بدري بقنا في كلامه ويمكن ان
حمل ثوقه ان كلام الشيخ مخصوص بالمنع من البيع متجلاً في التصرف وهو بمغزل عن
كلام الشيخ لان صريح كلامه المنع من بيع نفس الارض حيث قال لا يجوز بيع شيء من هذه
الارض ولا ان يبي الخ مع اناسين ان بيع آثار لا يخص بزم من الغيبة فانظر انما المثال
الى رد كلام العلامة وحمله اقول ومن مختلطات رسالته قوله الثانية نفوذ هذه
التصرفات الخ فلو رده بعينه بلفظه ثم تنكلم عليه قال الثاني نفوذ هذه التصرفات
التي ذكرناها انما هو في عينه الامام اما في حال ظهوره فلا لانما يجوز التصرف
فيها مطلقاً باذنه وعلى هذا فلا ينفذ شيء من التصرفات في الغيبة فافهم
وقد ارشد الى هذا الحكم كلام الشيخ في المذهب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا
محصلاً من رعاية الفاطمة بحسب الامكان الى ان قال ومنها الجبرين لم يوجب عليها الجبر
ولا ركاب ما رواه حسن بن راشد عن ابي الحسن الاول عليه السلام وله رؤس الجبال
ومطون الاروبة والاجام الخ ابن ادريس بان الاصل اباحه ذلك للسلم وعدم
تخصيص الامام عليه السلام فلا يعذر عنه بمثل هذه الاخبار الضعيفة والجواب بالمنع
من اصاله الا باخه بل الامام اولى لانه قائم مقام الرسول عليه وهو اولى بالمؤمنين

من انفسهم وبالجملة ففي المسئلة نظر الى هنا كلام العلامة رحمه الله اقول لا ينبغي ان
جوابه الذي اجاب به عن حجة ابن ادريس غير ناهض لانه لا يلزم من كونه قائما مقام الرسول
عليه السلام وهو اول المؤمنين من انفسهم ان لا يكون الاصل الا باحة للمسلمين ان ملك
به المسلم اذا سلم عليه لا يكون له ويختص به عليه السلام بل يستحب البحث في الرسول
عليه السلام بالنسبة الى ذلك قال المحقق في المعبر قال الشيخان رؤس الجبال والاجام
من الانفال وقيل المراد به ما كان من الارض المختصة به وظاهر كلامهما الاطلاق
ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن ابي الحسن الاول قال وله رؤس الجبال و
بطون الاودية والاجام والراوى ضعيف **قوله** وفي مرسل العباس الوران عن رجل سئما
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كان الغنيمة كلها
للامام واذا غزا باذن الامام فغنموا كان للامام الخمس ومضمون هذه الرواية مشهور
بين الاصحاب مع كونها مرسلة وجهها له بعض رجال اسنادها وعدم امكان التمسك بها
اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمسها غنيمة كلها للامام **اقول** هذا الكلام من المؤ
عجب غريب لانه ان اراد بما ذكر من الارسال وغيره بيان صورة الحال مع كونها حجة فلا
مزيد فيه وان اراد الطعن في العمل بالرواية فهو ساخط بالكلمة لا يحتاج الى جواب بل بعد
كونها في الاشهاد بين الاصحاب بالغته حدا لا يذكر في الاشارة الى خلاف عند الفتوى
بمضمونها ولم اسمع لها راد من الاصحاب ما هذا حاله في الاشهاد حجة بلا اشكال وقد
سلم نحو ذلك فيما مضى بقوله وهذا الحديث ان كان من المراسيل الا ان الاصحاب تلقوه
بالقبول ولم يجد له رادا وقد عملوا بمضمونه واجمع به على ما تضمن من مسائل هذا الباب
العلامة في المنتهى ما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب وان ما بينه من الضعف نجبر
هذا القدر من الشهرة انتهى كلامه ولا شائان شهرة هذا الخبر كاد ان لا يلحقه شهرة
شي من المراسيل بل صرح بعض الاصحاب بنقل الاجماع على مضمونها ولم وعدم امكان
التمسك بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمة كلها للامام اعجب من اهل
لوجه بين احدهما ما هو مقرر بمذكور مشهور متواتر بين الاصحاب بعرفة كل من خالف الا

كذا في نسخة

بالحدوث وهو ان الخبر اذا اشتمل على ما هو معمول به اما لا يشتمل عليه او لعدم المعارض له كما
 الفتوى به وان كان مشتملا على شيء له معارض او لا يصح الفتوى به ولا يفسد في جواز العمل
 بما فيه ذلك ولو لا خوف الاطالة اوردت من ذلك جملة من الاخبار وكان المؤلف لم
 يلاحظ ما ورد في ذلك في منزهات البر وغيره من الاحكام الشرعية ولا وصية المعبر
 ذلك والدليل العقلى بما عد على ذلك فان المعارضة والتخصيص قد يخص بعض ما دل عليه
 الخبر فيكون الباقي سليما من المعارض فيكون راجح الدلالة فيجب العمل به وثانيهما ان اسناد
 الخبر اليه عليه السلام لانه القابض له والمنصرف فيه والحاكم فيه بما شاء كيف لا
 الاضافة تصدق بادي ملائمة على ان قال لو قال الخبر كله له للرواية لم يكن رد كلامه لا
 بثبوت الدليل على عدم الاختصاص فلا بد من الجمع ولا جمع الا بان اسناده اليه بكونه له
 من حيث انه يرفع اليه او باخذنا بصطيغته وبضمه فباخذنصفه وبضم النصف على
 الاصناف وما يفضل عن كتابهم في السنة فهو له وما يعوز فهو عليه فكان له وكانهم
 واجبو النفقة عليه لبث شمرى كيف كان مثل هذا الذي فهم بظيغته بادي تاقل
 يقتضي عدم امكان التمسك بظاهرها حتى يكون قد حانها وهل مثل هذا يصدر من نفسه
 تكلف الجمع بين الاخبار المختلفة والنظر في دقايق معانيها ولا ورد ما يحق شهره
 العمل بالرواية ويدفع احتمال الرد عليها بالارسال ونحوه فيما ذكرناه من الحكم قال الشيخ
 في المبسوط الانفال هي كل ارض جزية ياد اهلها الى ان قال فاذا قوتل قوم من اهل حرب
 بغير اذن الامام فغفموا كان الغنمة للامام خاصته دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبية
 صلى الله عليه وآله وسلم خاصته وهي لمن قام مقامه من الائمة في كل عصر فلا يجوز
 المنصرف في شيء من ذلك الا باذنه الخ ولم يذكر فيه الا قولا ولا خلافا وقال في النهاية
 واذا غزا قوم اهل حرب من غير امر الامام فغفموا كانت غنمهم للامام خاصته دون غيره
 وليس لاحد ان ينصرف في شيء مما يستحقه الامام من الانفال والاستخاس الا باذنه الخ
 وقال في فت مسئلة اذا دخل قوم دار الحرب قاتلوا بغير اذن الامام فغفموا كان ذلك
 للامام خاصته وخالف جميع الفقهاء في ذلك دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وقال



ابن ادريس في باب ذكر الانفال وفتحها ولو قاتل قوم من اهل الحرب غير امير الامام
فغنموا كانت الغنمة خاصة للامام دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للشي عليه انه لا
خاصة وهو ان قام مقامه من الائمة في كل عصر لا جل المقام لا وراثته الخ قلت ومن ^{هـ} من
ابن ادريس عدم جواز العمل بخبر الواحد وان صح مستند مطلقا فضلا عن الضعيف ^ب فضلا
عن كونه مختصا بالكتاب افي مضمون الرواية فلو لا انها عند من المشاهير التي يجب
العمل بها لو ثبت مضمونها بل الظاهر انه لا خلاف عند في مضمونها لان مجرد
الشهرة مع ضعف المستند لا يقوم حجة عند خصوص في تخصيص الكتاب العزير وكلا
المحققين لا يكره صريح في انه انما اعتمد على الاجماع على مضمونها وقد سبق نقل الشيخ في
الخلاص الاجماع عليه وقال العلامة في المسمى اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا
كانت الغنمة للامام ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى رحمهم الله وابناءهم وقال
الشافعي الخ ثم قال اخرج الاصحاب بمأواه العباس الوران عن جل سماء الخ قلت ظاهره
ان مضمونها متفق عليه حيث لم يذكر الخلاف الا عن المخالفين وقال اخرج الاصحاب الجمع
المحلي للعموم وقد يمكن ان يقال الالف واللام للعهد فلا يرجع الا الى الثلثة وابناءهم
لكنه لا يندرج الا في الدلالة على الاجماع ولا يخرج من مشايخه لا حاجة الى الاطالة بها
قال في بر في الفصل الثالث في الانفال واذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا كانت
الغنمة للامام عليه السلام خاصة ولم يشر الى قول ولا خلاف ولا احتمال الى غير ذلك
من مضامينه كالقواعد والارشاد وغيرها وعبارات ساير الاصحاب بما يخرج بغداده
الى الاطبات يقال قد قال المحقق رحمه الله في النافع وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه ^ب فغنموا
له والرواية مقطوعة فحكاها فولا وأشار الى ضعفه بكون الرواية مقطوعة وقال في العزير
الثاني قال الثلثة اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فغنموا فالغنمة للامام وقال الثاني
الخ ثم قال وما ذكره الاصحاب بما عولوا عليه على رواية العباس الوران عن جل سماء
عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنمة
كلها للامام وان غزوا بامرهم كان للامام الخمس وبعض المشايخ ينسب ^ب صحة الدعوى

حكم غنائم الغار في غير الزمان

١٢٤

مع انكاره العمل بخبر الواحد فتجوز بدعوى اجماع الامامية و ذلك من كسبنا حش اذا هو موقوف
 ان الاجماع انما يكون حجة اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا
 يكون علمه حجة على من لا يعلم الى هنا كلامه وبظهر منه انكار الفتوى فنقول كلامه في الثاني
 لا يظهر منه خبر انه حكاه فولا واستار الى ضعف مستند وخاتمة ما يلزم منه عدم قطعه به
 على ان المعلوم من قاعدته في النافع ان ما يقول فيه وقيل هو ما اذا لم يكن مستند مطلقا
 به عند وهو لا يدل على اخباره فلا يثبت مع انه صرح في شرايعه بالفتوى من غير اشارة الى اخلا
 ولا ضعف حيث قال في اخر المقصد الاول من الانقال وما يغتمه المقاتلون بغير اذنه فهو له
 عليه السلام فلو كان مخالفا في النافع صريحاً لم يفتح خلافه في الانقال لسبق دعوته مع حكا
 وكلامه في المعبر لم يرد على ما ذكره في النافع الا بتعقيب الثلاثة وبانكار الاجماع لا على طريق
 نقل الخلاف بل على طريق عدم ثبوته عند وهو مرتكب لا يخفى من نظر لان الاجماع المنقول
 بخبر الواحد حجة عند ابن ادريس من اجله الاصحاب ولو قدح فيه فلا قدح في الشيخ
 قد نقله في ف وهو يدعى لطايفة وامامهم ومعهدهم في الاقوال والروايات على انا
 نقول الجب زرد المحقق او عدم جزمه بالفتوى وقد اعتمد في خبره ذلك على ما هو اقل شهرة
 مع ضعف مستند حيث يقول رواية يجر ضعفها الشهرة وهذا شد شهرة وايضا قد
 جزم بالفتوى في شرايعه ولا مستند له الا هذه الرواية فلو لا اخبارها بالشهرة او
 الانفاق لم يجر له الفتوى بحال وعلى كل حال فلا محيص ولا سانس من الشهرة التي يتحقق
 معها صحة الاستدلال بالخبر وان كان مرسل قال الفاضل المقداد في تنقيح شرح
 قول المحقق في النافع وقيل اذا غزا قوم بغير اذنه فغني عنهم له والرواية مبطوحة قال
 الثلاثة وابناهم والرواية رواها عباس الوران عن الصادق عليه السلام وهي مشهورة
 بين الاصحاب عابها عليهم وقال الفاضل ابن فهد في مهذب في شرح كلامه في الرواية
 اشارة الى ما رواه العباس الوران عن رجل ستماء عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا غزا قوم بغير اذن الامام فغنموا كانت الغنيمة كلها للامام وان غزوا بامرهم كان
 للامام الخمس وعابها على الاصحاب بوقد ها ان ذلك معصية فلا يكون وسيلة الى

خارجية فاضل فاضلي

١٣
كذلك في نسخة

في نسخة أخرى

الفائد ولأنه ربما كان نوع مفسد فالمنع أو عزلم إلى تركه فيكون لطفاً فضعفها بإرسالها
 يؤيد بعمل الأصحاب بما وجهناه قلت وفي كلاهما ما يدل على الانفصال وفي هذا القدر
 كفاية شافيه ووفاية رافيه والله الفلاح **قوله** وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الأرض ^{والموت} المعد
 من الانفصال إما أن يكون محباً أو مواتاً وعلى التقديرين فإما أن يكون الواقع به عليها
 من الشيعة أو لا فلهذا اقسام أربعة وحكمها أن كلما كان سبب الشيعة من ذلك فهو
 حلال عليهم مع اختصاص كل من المحباة والموات بحكمه لأن الأئمة عليهم السلام أحلوا
 ذلك لشيعتهم حال الغيبة وأما غيرهم فإنه عليهم حرام **أقول** في هذه نوع فصور و
 الأنسب أن يقال إما أن يكون محباً أو مواتاً وحكمها أن كل ما سبب الشيعة ^{الخ} والامر سهل
 في هذا لكن قوله وأما غيرهم فإنه عليهم حرام وباطل فإن ظاهر المذهب أن الموات من
 الانفصال يصح إحياءه لجميع المسلمين ولا يحرم على أحد منهم في زمن الغيبة فبذلك علم
 بدإباحته وهو مدلول إطلاق الروايات وفناوى الأصحاب حيث حكموا بجواز إحياء
 الموات من غير تفريق لها بكونها من غير الانفصال بل في الجيفة عند التامل أكثر موات
 الأرضين من الانفصال وبطل عليه أيضاً إطلاق إحياء ما ترك عنارته غائباً كان
 المالك وحاضر انعم الكلام في الكسب فإنه لا يحمل على الإطلاق على عدم وجوب شيء
 على المكسب إلا للشيعة في وجه حسن وبين ذلك وبين تحريم وضع اليد على الأرض
 بون بعدد المؤلف لم يلبثت إلى ذلك لأنه من المجازين ولهذا استدلل على مدعاه
 بقول أبي عبد الله في رواية حميد بن زيد وكل ما كان في أيدي شيعةنا من الأرض فهو مخلوق
 محل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا فيحسبهم طوعاً ما كان في أيدي سواهم فإن كسبهم من الأرض
 حرام حتى يقوم قائمنا فإنا خذنا الأرض من أيديهم ولم ينقض لعدم دلالة الحديث على تحريم
 وضع اليد واختصاصه بالنكس بخبر نجيه ولا دلالة فيه إلا من حيث المفهوم و
 التحقيق أن مفهوم خبر نجيه لا دلالة فيه أصلاً لأنه عليه ^{عليه السلام} قال لنا الخمس في كتاب الله
 ولنا الانفصال ولنا صفو المال ثم قال اللهم إنا أحلنا ذلك لشيعةنا ومفهومه أنهم
 لم يحلوا ذلك لغیر شيعةهم وذلك إشارة إلى ما هو حرامهم من الأمور المذكورة ولا

نفا الاجناف في رجي الوقت

١٣١

بل من عدم احلاطهم الجميع عدم احلاطهم البعض ولو سلمت الدلالة فهي محمولة على الكسب بالنسبة
الى الاراضي جمعا بين الاخبار ويمكن ان يحل ايضا الحل للشيعة على الحل الخاص اعني ما يختلف
الحال فيه بين الحضرة والغيبه بحيث لا يرفع ابداهم عنه بعد الظهور كما دل عليه بعض الاخبار
وكلام الاصحاب كالعلامه في المنتهى وغيره اقول لا يشبهه على من ينظر بعين البصيرة الشافيه
عن ثوب كدر طلب غير الحق انه لا يكاد يفتي شيئا ولا ورد ما يزيل الشبهة عما ذكرته من
الاخبار ومن كلام الاصحاب الدال على الاباحه في الارضين باطلافه ومثله ذلك اقدم سؤالا
وجوابه اما السؤال فهو ان الامام عليه السلام اطلق تحريم الكسب من الارض وحملهم بعض
الاخبار على ذلك لا يثبت على اصول فواعدا الشرعية من ان الزرع لزارة ولو في الارض وغيره
كذلك الغرس لغارسه وانما يثبت له الاجرة في الذمة والجواب ان اطلاق التحريم على الكسب باعتبار
لزومه الحق للغريم مع عدم بطلانه اياه من باب اطلاق السبب على السبب ونقول ان حق الامام
عليه السلام متعين في العين لا اطلاق الطسق وهو الرقبة من خراج الارض ولا يكون ذلك
كتابا مكتوبا الذي يكون المدين فيها بالخيار في جهات الفضا ولزج الى ما قلناه فنقول اما
الدلالة من الاخبار فانه ما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن
السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غرس شجرة
او حفروا داباء بالمرسيفه اليه احدا واحدا ارضا ميسرة فهي له فضاء من الله عز وجل هو
له وعنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
ايها قوم احبوا شيئا من الارض وعمرها فمهم احب بها وهي لهم وعن الحسن بن محبوب عن معونه
وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايما رجل اى خربة بايرة فاستخرجها و
كرى انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضا لرجل مثله فغاب عنها
ثمنها واخر بها ثم جاء بعد فطلبها فان الارض لله عز وجل ولن عمرها وعن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير وفضيل وبكر وحماد
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من احب ارضا مواتا فهو له وعن الحسن بن محبوب عن هشام



عن ابن عمر عن خالد الكابلي عن ابي جعفر عليه السلام قال وجدناه في كتاب علي عليه السلام
ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين انا واهل بيتي الذين اورشنا
الارض ونحن المنفون والارض كلها لنا فمن احب ارضا من المسلمين فليعمرها وليورثها بها
الامام وله ما اكل منها وان تركها او خربها فاحذها وجعل من المسلمين من يحب فعرها واصحابها
فهو احب بها من الذي تركها فليورثها بها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر
القائم من اهل بيتي بالسيف فجو بها ومنعها ونحرهم منها كما حواها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ومنعها الا ما كان في ابدى شعبتنا فمقاطعهم على ما كان في ابدىهم وبترك
الارض في ابدىهم اقول قطع تفصيل هذه الرواية وفتح عن التراد وفيها وفيما سبق جملة
كافية من الاخبار واما الدلالة من كلام الاصحاب فاكثر من ان تحصى فانه ما ذكره العلماء
في التمهيد وهذه عبارته واما الموات منها وقت الفتح فهي للامام خاصة لا يجوز لاحد
احبائه الا باذن من كان موجودا ولو تصرف فيها بغير اذنه كان على المتصرف طمعا وملكها
الحجبي عند غيبته من غير اذن الى ان قال وبدل على ان الحجبي للموات في غيبته عليه السلام
ملكها بالاحياء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن عبد الله قال سمعت رجلا من اهل الجبل يسأل
ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها اهلها فعرها واكرى انهارها
وبنى فيها بيوتا وعمر فيها نخلا وشجرا قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فمولى له وعليه طمعا يورثها الى الامام
فمولى في حالة الهدنة فاذا ظهر القائم عليه السلام فليوطن نفسه على ان يؤخذ منه قلت
والمراد بالمؤمنين في الخبر المسلمون لان الشيعة ما دونهم انما فاجعل الفاضل
الخبر ليدل على الملك من غير اذن بدل على انه فهم ما ذكرناه من ان المراد المسلمون و
الغرض الاستشهاد بكلام الاصحاب فلامثا حقه في دلالة الخبر وعدم حجة فهم العلامة
اذ الدليل قد تقدم في الاخبار وقال في الخبر في كتاب احبائه الاموات لو كان الامام
غائبا كان الحجبي احب بها الامام قائما بعمارتها فان تركها فزال انارها فاحبها غيره كان
لثاني احب فاذا ظهر الامام كان له ورفع يد وقد سمعت ما ذكره في باب فدية الاراضي عند

ذكر الانفال في صدر الرسالة وقال في الارشاد ويجوز احياء الموات باذن الامام و
بدون اذنه مع غيبته ولا يملكه الكافر وقال في القواعد وكل ارض لم يجز عليها ملك
مسلم فهي للامام وما جرى عليها ملك مسلم فهي له وبعد لورثته فان لم يكن لها مالك
معين فهي للامام ولا يجوز احيائها الا باذنه فان باء راحباها بغير اذنه لم يملكها
فان كان غائبا كان احق بهما مادام قائما بجوارثها فان تركها فبادت اثارها فاحباها
غيره كان الثاني احق وللامام بعد ظهوره رفع يد وقال الشهيد رحمه الله في درر
ونفى بالموات ما لا ينفع به لعطلته اما لانقطاع الماء عنه او لاسيلائه عليه او
لاستيجابه مع خلوه من الاختصاص بشرط في ملكه بالاحياء امور ثلثة احدها
اذن الامام على الاظهر سواء كان في زمان من العمران ام لا وفي غيبة الامام يكون المحي
احق بهما مادام قائما بجوارثها فان تركها فزال اثاره زالت يد وثابنها ان يكون المحي
مسلم الخ وعبارات الاصحاب في هذا كثيرة لا يخلو منها سطور واشترك معنى في ان احياء
الموات في حال الغيبة لسائر المسلمين جائز وبغض ثبوت اليد وكون المحي احق بالارض وهذا
بما شك فيه ولا شبهة لديه ولا عيب عليه وفي هذا القدر كتابه ونفع والله يقول الحق وهو
يهدي السبيل **قوله** المقدمة الرابعة في تعيين ما فتح عنوة من الارضين **الاول** لا
بحث لنا منوطا بهذه المقدمة الا في العراق والموت قال واما ارض العراق التي تسمى بارض السواد
وهي المفتوحة من الفرس التي فتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها فتحت عنوة اقول ان
اراد بقوله لا خلاف في انها فتحت عنوة انه لا خلاف في كونها فتحت بالسيف في الجملة على معنى
ان فتحها لم يكن بالصلح ولا هربا اهلها وسلمها ولا باسلامهم طوعا بل بالحاربة فهو حق
البصير لانه من التوارث لكن لا يجذب في مطلوبة نفعا وان اراد انها بحكم المفتوحة عنوة
على معنى ان عامرها للمسلمين وعامرها للامام على ما سبق من تفصيل الاحكام فهو معلوم
اذ الخلاف متحقق بل لو شئت ان اقول لا خلاف في كونها من الانفال لانها غنمية الغازي
بغير اذنه فيكون منها الفلث وما يوجد من بعض الروايات فهو محمول على الغنمة وعبارات
الاصحاب لا يخرج عن شيء يمكن تطبيقه على ما بينا في الانفال والان فلنا بصدد دعوى في ذلك

بشأن ارضي المستوفين في حق الحق

بطلان

خبر جليل فاضل وضيء

١٣٤

لنحفظه بل بصدق بيان بطلان قوله لأخلاف ومن العجب أنه لم يأت بدليل على الاجتماع أكثر
من إيراد عبارتين أو ثلث لبعض اصحابنا وروايته أو روايته من الحديث وليس من الأدلة
على الاجتماع في شيء بل لو كانت دعواه ترجح أحد المذهبين لم يعم ما ذكره دليل على المدعى
لأن قول رجلين أو ثلثة في اصحابنا ليس بدليل وخبر الواحد مجرّد قد يمنع دلالة ومع تسليمها
فمع الخلو عن المعارض والمعارض هو ما علم من انها فحتم في زمن الثاني وقد سلم معلوم واذن
على عليه السلام غير معلوم وليس حمل الخبر على ما يقتضي الاذن أولى من جملة على التفتة للجزء
بانها فحتم في غير من الامام الظاهر البعد وكلام الشيخ يدل على ان عدد الاذن محقق وسبب
واعجب من ذلك ان العلامة في السهو والخبر يقتضي عن الشيخ ما يدل على انها من الانقال سقط
حتى اورد الكلامين اورد هو قول الشيخ في المبسوط وجعل اخره ايراد ثم اجاب عنه بكلام
دست ريك لا يفوه به مما مل وحيث كانت هذه المسئلة من المهمات علماء وعلماء ونقضا
وجب ايضا حيا على وجه لا يبي معه اشياء مفعول وبالله التوفيق ثبت بما لا اعتبار على ان
الثاني بحث عسكرا وفتح العراف وولي الامر عندنا وهو على عليه السلام حينئذ مفهوما البعد
عامل بالفتنة متابع خوفا على نفسه للثاني لا يثبت فيها احد من علمائنا ومن المعلوم ان
عليه السلام عند الثاني في ظاهره وعند من يدين بامامته من الرعية لا حكم له من
حيث الامامته ولا امر ولا اذن ولا غير ذلك وهذا مقطوع به ايضا فالغنية التي
عنهما العسكر غنية عسكرا ليس من مثل امام عادل عندنا فهي من الانقال على الرواية المشهورة
بين الاصحاب قد اسلفنا ما وما يدل على شهرتها ونقل الاجتماع عليها فالمراد حينئذ
من الانقال ولا يحمل ان يكون بحكم المفتوحة عنوة الا على احد من الاول كون العسكر
الى باذن ولى الامر وهو غير معلوم والاصل قدمه بل لو قيل انه ثابت لعدم امكان لانه
اعانة على اشياء امامته وعموم رياسته وهو اعزاء بالبيع لا يلبس من المعصوم الا على
وجه لا يخفى من نظر هو ان ذلك لا ينافى مع اشياء واسم الاسلام من التناء على الكفر ولا
يجزى على المتأمل ما فيه وما يؤيد عدم تحقق الاذن ويؤكد امور يستمعها ان شاء الله
تعالى ولنورد منها هنا شيئا واحدا هو ان السيد الفاضل الكامل العالم العادل على بن عبد

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

مختصر تصنيف في احوال ارض العراق

١٣٥

الحبيب الحسيني قدس الله سره قال في شرحه الذي بلغ فيه الغاية ونجاوزه فيه النهاية للشيخ
وظاهره انه حكاه عن شيخه فخر الدين رحمه الله ما هذا لفظه واما العراق فقبل فتح
عنوة فهو للسلبيين كانه لا يباع ولا يوفى ولا يوهب ولا يملك لان الحسن والحسين عليهما السلام
كانا مع الجيوش وفتح باذن علي عليه السلام وميل لم يفتح عنوة لان الفتح عنوة هو الذي يكون
بمحور الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس شيء من ذلك معلوما وكذا فظهر ان
الحسن والحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحا عنوة فيكون
للامام عليه السلام وهو المقتضى به وكذا قال والد الى هنا كلامه رحمه الله اقول
افف على حديث احمد عليه ولو خبر واحد في انه عليه السلام اذن في ذلك والاصل
مطابقان على عدمه فيكون منفتحا على كل تقدير فائدة الاجماع الذي ادعاه مع النص
بالخلاف كما سمعته الثاني الشك في مقتضى الرواية وليس بمبوجه لما قررنا سابقا و
لاورد عبارات بعض الاصحاب في هذا الباب قال الشيخ رحمه الله في المبطل واما ارض السواد
فهي الارض المفتوحة من الفرس الذي فتحها عمرو بن سواد العراني فلما فتح بعث عمر عتار
باسر امير او ابن مسعود قاضيا والبا على بيت المال وعثمان بن حنيف ماسحا ففتح عثمان الارض
واختلفوا في مبلغها فقال الساجي اثنان وثلثون الف جريب قال ابو عبيد سنة وثلثون
الف جريب هي ما بين عبادان والموصل طولا وبين القادسية وحلوان عرضا ثم ضرب على
كل جريب نخل ثمانية دراهم والرطبة سنة والشجر كذلك والحظوة اربعة والشعيرة رهن
كتب الى عمر فامض وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وستين الف رهن فلما ولي
عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف في اول سنة وفي الثانية بلغ ستين الف الف فقال
او عشت سنة اخرى لرد دنها الى ما كان في ايام عمر فمات تلك السنة وكذلك امير المؤمنين
عليه السلام لما قضى الامر اليه امض ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يحب عنده
والذي يقتضيه المذهب ان هذه الاراض وجزرها من البلاد التي فتح عنوة ان يكون
لاهل الخس اربعة اخماسها التي يكون للمسلمين قاطبة يكون الغائبين وغير الغائبين في
ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها وتقسيمها بما شاء وبأخذ ارتفاعها وبصرفه

خارجة من فضلي

١٣٤

في مصالح المسلمين ما يورثهم من هذا الثغور ومؤنة المجاهدين وبناء القناطر وغير ذلك
 من المصالح وليس للغايمين في هذه الارضين خصوصاً شيء بل هم والمسلمون في سواء ولا
 يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا هبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وقفه ولا اجارته ولا
 ارضه ولا يقع ان يبنى ورا ومنازل ومساجد وسفارات لا يخرج ذلك من انواع النصرف الذي
 تتبع الملك ومضى فصل شيئاً من ذلك كان النصرف باطلاً وهو باطل على الاصل وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزيت بغير اذن الامام فغنت تكون الغنمة للامام
 خاصة هذه الارضون غيرها مما فخت بعد الرسول الامام فتح في ايام امير المؤمنين ان
 شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشرك فيها
 ائوالاً لاختفاء ولا شبهة ان الشيخ رحمه الله بهذا الكلام حاكمان الفتح كان بغير اذن على
 عليه السلام لانه حكم بانه على الرواية يكون من الانفال والرواية مضممة ان ما فتح له بغير
 اذنه يكون له فلو لا ان عدم الاذن محقق عنده لم يحكم بانها من الانفال على الرواية بلا ضرورة
 لانه لا يلزم من الرواية ان ما فتح باذنه من الانفال بل ما فتح بغير اذنه وقد حكم على الرواية
 بان السراى وسائر ما فتح في غير ايام عليه السلام يكون من الانفال وهذا صريح بنادي
 من له اذن تام لم يان غزو العسكر لم يكن باذن امير المؤمنين عليه السلام وان مذهب
 الشيخ انها من الانفال لانه مضممة بمقتضى الرواية وجازم بها في كتابه بل ادعى في بعضها الكلام
 على مقتضى ما كما اسلفنا حكايته عنه ان قلت ما قد قال سابقا والذي يقتضيه المذهب ان هذه
 وعبرها بنادي حكمه بكونها من الانفال على الرواية لان الرواية عند محققه مخروم بها كما ذكر
 عنه في هذا الكتاب خبره كالتحابة فما الجمع بين كلامه ان مجمل الكلام الاول على السر على العامة
 بنقد الفتح عنوة فان الذي يقتضيه المذهب في المقنوح عنوة ما ذكره وعند الشافعي ان
 حكمه حكم ما ينقل بجواز به قال التبريزي ذهب قوم الى ان الامام مخبر فيه بين شيئين بين
 نفسه على الغايمين بين ان ينصفه على المسلمين ذهب اليه عمرو ومعاد الثوري عبد الله بن
 المبارك وذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان الامام مخبر فيه بين ثلثة اشياء بين ان ينصفه على
 الغايمين بين ان ينصفه على المسلمين بين ان يفر اهلها عليها ويضرب عليهم الجزية باسم الخراج

في فتح العرف بلزن الاما

١٣٧

فان شاء الله اهلها الذين كانوا فيها وان شاء اخرج اولئك واتى بقوم اخرين من المشركين
واقرهم فيها واضرب عليهم الجزية باسم الخراج وذهب ما لكالى ان ذلك يصير وفقا على
المسلمين بنفس الاغنام والاخذ من غير انفاق الامام ولا يجوز بيعه ولا شرائه فلما علم الشيخ
انهم انفقوا على انفسا تحت عنوة وان اكثر مذاهيم ليس على ما هو الحق في المفتوح عنوة اشار
الى ان الذي يقتضيه المذهب في المفتوح عنوة ما ذكره بين ذلك لاراد عليهم ثم اشار الى ان
هو مذهب الامامة واختيارهم وذكر سند اخبارهم وهو الرواية في هذا الحديث كلاً
الشيخ رحمه الله يعرف من عاه ومن تدبر مباحثه في كتبه خصوصاً المبسوط وكيف يلقى
غير هذا وهو حاكم يفت بمقتضى الرواية وحاكم ان الامر على مقتضاها ان يكون الحراف من
الانفال قال المؤلف في اخر هذه المقدمة فان قلت اليس قد قال الشيخ في المبسوط ما صورته و
على الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وفرنجة غرت بفراذن الامام ففتت تكون
العينة للامام عليه السلام خاصة تكون هذه الارضون خبرها مما فتحت بعد الرسول
الامان فبعد ان اقام المؤمنين عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة
ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العرفان
من المفتوحة عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ قال هذا على صورة الحكماء
وفتواه ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما قاله الشيخ في
اول كلامه والعلامة في المنهاج التذكرة اورد كلام الشيخ هذا حكاه وابراد بعد ان
افنى بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الارض فتحت عنوة الخ ولم يغيرض لما
ذكره اخر الشيء الثاني ان الرواية التي اشار اليها ضعيفة الاسناد ومرسلة ومثل هذه كيف
يجب به اولسكن اليه مع ان الظاهر من كلام العلامة في المنهاج ضعف العمل بها الثالث اننا
لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العرفان فتحت عنوة بغير امر
الامام فقد سمعنا ان عمر استشار امير المؤمنين في ذلك وما يدل على ذلك فغل عارفاته
من خالصاء امير المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما ساغ له الدخول في امرها الى هنا اول
هذا الكلام مما يجب ان يشار منه على سائر وينظر لدن الله منه فانه مع بطلانه لا يصل

هذا الحديث في
فتح العرف بلزن الاما



الى مرتبة الشبهة بل هو اوهى من بيت العنكبوت وذلك لان قوله في الوجه الاول من الاجوبة
 ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية وقواه ما تقدم في اول كلامه ليس بمعقول لان الشيخ حكم
 على نقد الرواية بان العرفان من الافعال فهو حكم معلق على نقد جواز العمل بالرواية وبلز
 منه ان العسك الذي افصح العرفان كان بغير اذنه لان مقتضى الرواية ليس الا مع ذلك فليت
 شعري كيف ^{يختل} ان يكون هذا حكاية لا ادري عن حكمي واما الحكاية التي حكى ليس الا انه حكم
 على نقد رفاً ان يمنع الملازمة رداعليه ومنع الاصل الذي يبنى عليه واما كون كلاً
 حكاية فهو حكاية لايج من نكابة **قوله** مع ان جميع اصحابنا يصرون في هذا الباب بما
 قاله الشيخ في اول كلامه **اقول** قد سمعت ما حكاه عن فخر الدين رحمه الله والذي
 اعرفه ان اكثر الاصحاب لم يتعرض لذلك بنفي ولا اثبات نعم ذكره افراد منهم كالعلامة و
 الشيخ على ما سمعته من قوله الدال على انها من الافعال وابن ادريس اشار الى ذلك في
 سريره اشارة فليت شعري كيف كان قول افراد فليبين مع عدم النصريح من بعضهم ^{جميع}
 الاصحاب ان هذا الشيء عجائب واغرب منه النصريح من بعض الاصحاب بالخلاف و
 باخبار العكس جزماً او معلقاً على ما هو مسلم فكيف يدخل مثل هذا في الجميع اعجب
 منه النصريح من الجميع قوله والعلامة في التمهيد المذكورة اورد كلام الشيخ هذا
 حكاية وابراد اعدان افني بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الار
 فمحت عنوه لم يتعرض لذكره اذ ابي اقول انما كان اعجب لانه اورد سنداً للرد على
 قول الشيخ بانه مخالف لما قاله جميع الاصحاب مع ان الذي اشار اليه من الاصحاب لم
 يسكنوا عن كلام الشيخ بل اوردوه حكاية وفيه دلالة ظاهرة على فهمهم منه ما يخالف
 فتواهم وعلى اعتبار القول حيث اوردوه بعد فتواهم وهذا يؤكدهم اطلاق فتوى من
 افني من الموردين لكلامه بدون ايراد قوله والاشاره اليه فكيف يكون سنداً على ان
 قول الشيخ خلاف الاجماع او انه حكاية نعم ما ذكره العلامة عنه حكاية فاعبروا يا اولي
 الابصار هذا وكلام العلامة في التمهيد ليس فيه دلالة على انه مفت بانها بحكم المفتوح
 عنوه بشي من الدلائل لان قال مسئلة ارض السواد هي الارض المفتوحة من الفرنس

هذا من التمهيد
 عباد الله
 رضى الله عنه

تبيين العلامة في أرض السواد

١٣٩

التي فتحها عمر بن الخطاب وهي سواد العراق وحدث في الأرض من منقطع الجبال إلى طرف
 القادسية المتصل بعدد من أرض العرب من نحو الموصل طولاً إلى ساحل البحر
 ببلاد عبادان من شتر في دجلة فاما المغرب الذي يليه البصرة فاما هو اسلاوي مثل شط
 عثمان بن لبي العاص وسميت هذه الأرض سواد الان الجبل لما خرجوا من البلاد به راوا
 هذه الأرض والنفات شجرها سموها السواد لذلك وهذه الأرض فتح عنوة
 عمر بن الخطاب ثم بعث إليها جديده ثلثة ائمن عمار بن ياسر على صلواته اميراً وابن
 مسعود فاصبوا والباعلي ببيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض وفرض لهم
 كل يوم شاة شطرها مع السقوط لعمارة وشطرها للآخرين وقال ما ادرى ضرباً يؤخذ
 منها كل يوم شاة الا سبيع في خرابها وسمح عثمان بن حنيف أرض الخراج واختلفوا في
 مبلغها فقال الساجي اثنان ثلثون الف الف جريب قال ابو عبيد بن سئد وثلثون
 الف الف جريب ثم ضرب على كل جريب نخل عشرة دراهم على الكرم بمائة دراهم وعلى جريب
 الشجر والرطب سنة دراهم وعلى الحنطة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك
 الى عمر فامضاه وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر مائة وسين الف درهم فلما كان
 زمان الحجاج رجع الى مائة عشر الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف
 الف درهم في اول سنه وفي الثانية بلغ الى ستمين الف درهم فقال لو حدثت سنة
 اخرى لردتها الى ما كان في ايام عمر فثبات تلك السنة ولما افضى الامر الى امير المؤمنين
 علي عليه السلام افضى ذلك لانه لم يمكنه ان يخالف ويحكم بما يجب عند فيه قال
 الشيخ والذي يفضيه المذهب ان هذه الاراضي غيرها من البلاد التي فتح عنوة
 يخرج خمسها لارباب الخمس واربعة اخماسها للباقيين يكون للمسلمين فاطبة الغنائم
 غيرهم سواء في ذلك ويكون للامام النظر فيها وتقسيمها بما شاء وباحد
 ارتفاعها وبصرفه في مصالح المسلمين وما يؤتوهم من سدا الثغور وتقوية المجاهدين
 وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغنائمين في هذه الارضين على وجه
 التخصيص شيء بل هم والمسلمون فيه سواء ولا يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا



خارجية فاضل مطيعي

١٢١

هيبته ولا معاوضته ولا تملكه ولا وفقه ولا رهنه ولا اجارته ولا ارثه ولا يصح ان
 يبنى ورا ومنزله وما احد وسعنايات ولا غير ذلك من انواع النصف التي تتبع الملك
 ومن فعل شيئا من ذلك كان النصف باطلا وهو باطل على الاصل ثم قال رحمه الله وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا وفرة غزت بغير اذن الامام غنمت يكون الغنمة للامام
 خاصة يكون هذه الارضون وغيرها بما فتح بعد الرسول الا ما فتح في ايام امير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شي من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي
 له خاصة لا يشرك فيها غيره فانظر ايها المتأمل بعين البصيرة الى قوله فانه لا مل هذا الرجل
 وجرائه على دعوى الاجماع ونفي الخلاف في النفل عن جميع الاصحاب مع ان عبارات امثلهم كما
 نلونا عليك فان العلامة قد حكى كلام الشيخ حكاه وهي كما ذكرناه عنه في ط وقد ذكره في
 سبوح حكم المفتوحة عنوة فلو كان ارض السواد بما فتح عنوة عند لقائه بجزما من غير ان
 يحكم قوله مع انه حكاه ولم يتعرض له بنفي او اثبات ثم حكى قول الشيخ وعلى الرواية بعد
 فان كان حكاه القول وعدم التعرض له دليلا على عدم الاختيار فهو مشترك وما هو جواب
 هو جوابنا ولما سبق منه شيء غير قوله فتح عنوة فتحها عن غير الخطاب لانه لا فيه لانه
 من المحذور به انها فتح بالسيف فتحها الثاني اما ان لها حكم المفتوحة عنوة شرعا فلا
 بل لو قيل ان قوله فتحها فيه دلالة على انها ليست بحكم المفتوحة عنوة عنه كان صوابا
 لان جزم بان المغنوم بغير اذن الامام للامام وقوله فتحها من غير ان يذكر شيئا غير ذلك فيه
 دلالة على انها من الانفال خصوصا اذا انضم الى جملة كونها بحكم المفتوحة عند حكاه
 وعبارته في الخبر قريب من هذا حيث قال ارض السواد وهي الارض المفتوحة من الفرس
 التي فتحها عمرو وهي سواد العراق وحدث من سطح الجبال بجوان الى طرف القادسية المتصلة
 بفرس من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي
 دجلة فاما الغزاة الذي يليه البصرة فاما هو اسلامي مثل شط عثمان بن ابي العاص وما
 والاها كانت شباخا وموانا واحباها عمار بن ابي العاص سميت هذه الارض سوادا
 لان الجبل لما خرجوا من البادية راوا النفاق شجرها فسموها سوادا وبعث عمر اليها بعد فتحها

عبارته في الخبر قريب من هذا حيث قال ارض السواد وهي الارض المفتوحة من الفرس التي فتحها عمرو وهي سواد العراق وحدث من سطح الجبال بجوان الى طرف القادسية المتصلة بفرس من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي دجلة فاما الغزاة الذي يليه البصرة فاما هو اسلامي مثل شط عثمان بن ابي العاص وما والاها كانت شباخا وموانا واحباها عمار بن ابي العاص سميت هذه الارض سوادا لان الجبل لما خرجوا من البادية راوا النفاق شجرها فسموها سوادا وبعث عمر اليها بعد فتحها

في كتاب الخصال في النجاشي

١٢١

ثلاثة أنفس عمار بن ياسر على عساو وهم امير وابن مسعود فاصباو والبا على بيت المال و
 عثمان بن حنيف على مساحة الارض قال ابو عبيد بن رافع فبلغ مساحتها سنة وثلثون الف الف
 ففرض على كل جرب نخل عشرة دراهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب الشجر والرطب
 سنة دراهم وعلى الحنطة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب الى عمر فامضا وكان
 ارتفاعها مائة وستين الف درهم ولما انتهى الامر الى امير المؤمنين عليه السلام افضى
 ذلك ورجع ارتفاعها في زمن الحجاج الى ثمانية عشر الف درهم قال الشيخ ^{تقضي} والذين
 المذهب ان هذه الاراضي غيرها من البلاد التي تحت عنوة يخرج خمسها لاربابه واربعه
 الاخماس للباقيين للمسلمين فاطبته لا يصح النصف فيه ببيع ولا هبة ولا اجارة ولا
 ارث ولا يصح ان يبيع ورا ومنازل ومساجد وسعائب ولا خير في ذلك من انواع النصف التي
 يبيع الملك ومعنى فعل شيئا من ذلك كان النصف باطلا وهو بان على الاصل قال وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او قرية غرت بغير اذن الامام يكون تلك الغنيمة للامام ^{خاصة}
 يكون هذه الارضون وغيرها مما فتح بعد رسول عليه السلام الاما فتح في ايام امير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له
 خاصة لا شريك فيها غيره الى هنا فنظن ايها النصف هل حكم بانها تحت عنوة في كلامه
 هذا واحترز عنه بقوله المفتوحة من الفرس التي فتحها عمر ثم حكى قول الشيخ ولم يفرض
 له مع انه صرح في باب الخمس بحكم المفتوحة عنوة ولم يذكره هنا الا قوله وهذا بعينه هو كلامه
 في المنتهى من غير فرق ولوهم الفرض بقوله في المنتهى فتح عنوة من فتحها عمر في غابة الضعيف ^{بعد}
 ما ذكرناه فابن الدلالة من كلام العلامة فضلا عن كلام جميع الاصحاب الله يهدي الى طريق
 الصواب اعلم ان في عبارة الشيخ والعلامة دلالة على ان عليا عليه السلام ما مضى ما فعله
 عمر الا بقبلة والظاهر انه لكونها من الانفال لانها غنيمة من غزاه غير انه ^{قوله} ان الرواية
 التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد **اول** هذا الاحتجاج الى رد ما اثبتناه وحققناه
 من انها معصية بعل الاصحاب مشهورة القوي منهم بل مضمونها في الحقيقة اجماع وقد
 تقدم فلا يغيب والمؤلف قال سابقا ومضمون هذه الرواية مشهور بين الاصحاب

كونها مسجلة ولا شك ان الشهرة بغضد الضعف وتحتجوا بالعل جزم ما قولهم مع ان الظا
من كراه العلامة في المنهى ضعف العمل بها **قول** لا ادري قوله هذا الاي شيء نشأ ولا
اي شيء قصد به وذلك لانا اذا سلمنا ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف العمل بها لم يبعد
في حجة المستند الى شهرتها بين الاصحاب بوجه من الوجوه اصلا بل لا يبعد في الاجماع
لان العلامة افي بها فمما تقدم المنهى ما نأخر عنه فلا يندح خلافه فيه في الاجماع لو
كان عريحا فضلا عن ان يكون ظاهرا على انا لا نسلم ان ظاهر العلامة في المنهى ضعف
العمل بها وهذه عبارة فيه واذا قائل قوم من غير اذن الامام فغنموا كانت الغنمة للامام
ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى وابناهم وقال الشافعي حكمها حكم الغنمة مع اذن الامام
لكنه مكروه وقال ابو حنيفة هي لهم ولا خمس ولا حمد ثلثة اقوال كقول الشافعي وابو حنيفة
وثالثها لا شيء لهم فيه اخرج الاصحاب بمارواه العباس الوران عن رجل سماء عن ابي عبد
الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام كانت الغنمة كلها للامام واذا غزا با
الامام فغنموا كان للامام الخمس اخرج الشافعي بعزم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
الآية وهو ينال الماذون فيه وغيره وخرج ابو حنيفة بانه الكتاب مباح من غير حياء
فكان كالحظايب الاحشاش وخرج احمد على ثالث اقواله بانهم عصاة بالفعل فلا يكون
ذريعة الى الفائد والملك الشرعي والجواب عن الاول انه غير دال على المطلوب اذا الآية
ندل على اخراج الخمس في الغنمة لا على المالك وان كان قول الشافعي فيه قوة وعن الثالث
بالمع من المساواة لانه منى عنه الاباذنه عليه السلام وعن الثالث بالنسليم فانه غير
دال على المطلوب الى هنا ولا اعرف وجه ظهور استعطاف العمل بالرواية من هذا الكلام فان
كان المؤلف توهم ذلك من قوله ذهب اليه الشيخان الخ او من قوله اخرج الاصحاب او من
قوله وان كان قول الشافعي فيه قوة فليس من الظهور الذي ذكره في شيء كما لا يخفى فان قوله
الاول ذهب اليه بعد فتواه ظاهرا وقوله اخرج الاصحاب مؤيد في الحقيقة وكون قول
الشافعي لا يخلو من قوة لا يدل على ضعف العمل بضد مع انه اورد ذلك بعد جوابه بقصور
استدلالة عن الدلالة على مطلوبه **قوله** الثالث لو سلمنا صحة الرواية المذكورة

في
هذا الكتاب
الغنية
الغنية
الغنية
الغنية

لم يكن فيها دلالة على ارض العراق فثبت عنوة بغير اذن الامام عليه السلام **اقول**
 لم يدع الشيخ ولا غيره ولا فاه به فوعا امران الرواية تدل على عدم الاذن حتى يكون ثالث
 الاجوبة عدم دلالتها على الفتح عنوة بغير اذن فهذا الجواب لا يفتي ولا يشق على قانون اهل النظر
 بوجه من الوجوه اصلا وحاصل الامر ان الشيخ حكم بان العراق من الانفال على الرواية ففضته
 شرطية بيان ملازماتها لم يضر من له الا انه من كلامه انه يعتقد وقد وجهناه سابقا فاجابه بان
 الرواية لا دلالة فيها بغير اذن **فقط ظاهر قوله** فقد سمعنا ان عمر اسندنا امير المؤمنين
 في ذلك **اقول** السماع لا يكون ليلا الا اذا ثبت بطريق شرعي ولو احاد او لم يثبت والاصل
 عدم الاذن فيثبت به الى ان يقوم ما يخالفه **قوله** ويتبادل عليه فعل عتار فانه من خلاص
 امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما سأل له الدخول **اقول** هذا من او هي الادلة
 لان عمر كان في الظاهر اما مجب متابعه ثقة وقد بعث عتاله الى البلاد وفيهم خواص
 على عليه السلام فلم يشعروا فعد امتاعهم لا يدل على جوب ابتاعه لانه اهل لذلك ولا على
 صحة تصرفه على ان عتار لو تمكن من عدم الطاعة له وسلمنا انه اسناد من عليه السلام
 فاذن له لم يدل الا على ان فعل عتار لم يكن معصية لان فعل عمر كان صحيحا وفعله كان صحيحا
 وتوليته كانت صحيحة وكيف يخفى هذا على من له ادنى عقل وفكر هذا والجميع انها حمله
 الامام عليه السلام لانها من الانفال فلو اذن لعتار لكان اذن له فيما له واذنه فهو عليه
 السلام فيما له جائز وكذا اذنه في تصرفه في مصالح المسلمين لو ثبت وجوز هذا كما في عدم
 صحة الاسند لال ولا ثبعين مناصر بالجملة فهذا الكلام بعيد عن التحقيق وبالله التوفيق
قوله وبما يقطع النزاع ويدفع السؤال مارواه الشيخ في الصحيح عن محمد الحلي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين **اقول** هذا
 خبر واحد يمتنع بالاجماع بل ولا شهرة وهو محمول على الثقة فلا يبرج على مثله **محتل**
 وقد مر في خلال كلام الشيخ والعلامة الاشارة الى الثقة في امضاء عليه السلام
 بعد توليته **قوله** وروى ايضا عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا عبد الله عليه
 السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى بن جعفر في السواد وارضاه فقلت ان ابن ابي ليلى قال انهم

خزاعة ضد طيفي

١٢٤

اذا اسلموا احرار وما في ايدهم من ارضهم لهم وابن بشر وقال في الرجال ما قال ابن ابي ليلى بانهم
اذا اسلموا فانهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلناه لا سيما وقوى اصحاب نصرتهم
لذلك فلا مجال للتردد **اول** هذا عن الجنب بمجل لا فاذا اسلمنا الحبر ولو تعرض لضعف
وقلنا بمضمونه لم يلزم اكثر مما دل عليه وانما دل على ان الارض ليست لهم وكونها لا تدل على
انها فئت عنوة لانه اعم ولا دلالة للعام على الخاص كيف ونفى كونها لهم بجميع مع ما هو الحق
من كونها من الانفال والانفال للامام عليه السلام فلا يكون لهم فانظر ايها المتأمل
الى كثرة خبط هذا الرجل خبط عشواء فلا يكاد ان يرتد دليلا على محله فمن هو بهذا الفصور
اولى ان يجذر عن الفصور ومن العجبان دليلا غير منطبق على مدعاه وهو يقول وهذا قاطع
في الدلالة على ما قلناه واما قوله لا سيما وقوى اصحاب نصرتهم موافق لذلك فلا
مجال للتردد علم جوابه فيما مضى فلا يحتاج الى بيان **قوله** واما ارض الشام فقد
كونها مفتوحة عنوة بعض اصحاب بمن ذكر ذلك العلامة في كتاب احياء الاموات من
التذكرة لكن لم يذكر احد حد ودها واما البواني فذكر حكمها المظلم لراوندی في شرح
نهاية الشيخ واسند الى المبسوط وعبارته هذه والظاهر على ما في المبسوط ان الارضين
التي هي من ارض خراسان الى كرمان وخوزستان وهدان فردوز وما حوالها اخذت ^{لست} بنا
هذا ما وجدته فيما حضرني من كتب اصحاب **قول** هذا كلام لا يحتاج الى انقضائه
يزد فيه على كون بعض اصحاب كذا ذلك وهو حكاية حال ولا يخفى ان مجرد الفتوى ليس
دليلا وقد صدق المقام بقوله في تعيين ما فتح عنوة فان اراد ان هذا القدر يقضي المعين
فلا يخفى ضلاله وان اراد انه يقيد الدعوى فلا نزاع معه على ان ما في المبسوط قد سمعته
سمعت ما ذكروه من قوله وعلى الرواية واذا قدرنا ما افدناه وضعف ما استدلل به
فالعلم انما امر اذا نظره المتأمل بعين البصيرة لم يجد معه لهذا الرجل المتجمل في حل هذه الشبهة
وجها وانما فيها فضل والفت لا يخلو من امرين فصور في العلم اسقط فيما فعل او شذ في فهمه
لحت جمع الدنيا لا يبالى معه من ابن اصاب ذكر ما ذكره مؤهال دفع الشناعة من بعض قاصري
النظر ولعل الثاني هو الوجه فان ولاية العراق قد اهلوا اهلها بنجر مال لا شئ في بنجره

ما ابرئهم من غيرهم انهم احرار وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن سبويه

صلى الله عليه وسلم

ضرب في تحصيله السيد والعامى بكثر من صنون ذمه الفقير والمسكين وكنت من الشاهدين
لذلك حوّن ان الخائب وحسن من ارباب الصنائع من المؤمنين المكسبين يؤخذ منهم الى
مرتبهم الدرهم والدرهمين جموا ذلك وجعلوه في وجه المعونة للزاد والراحلة وما
بغيرها عند توجهنا الى الرضا عليه السلام باثبات من خلقت دولته فبولغت فيه فكان
جوابي بخبره هذا المؤلف وحضرات اكاراهل العراق من السادة والعوام انه دامت سلطته
بعث اليه من افاضى خراسان ونخج في طرف عراق العرب طالبنا لزوج الدين واظهار
فضل الشيع واهله المستبين بسنة اهل بيت النبوة عليهم السلام فاذا تركنا الدين واخذنا
الحرام كيف نكون اهلا لزوج الدين فلم البت قليلا واذا به قد اخذ وصرفه فيما يشاء غير
مناثم ولا خائف من موقف العرض ولا مستخ من مشاعة اهل الايمان واهل الخلاف على
دين الشيع نظر الى فعل من هو مستحق فيهم بالرتبانه وروايتهم انه عمل حيلة له فطبع
كيف كانت تلك الحيلة مع ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يقتضى جوب السعي في رده الى
الى اهله على الفور بجميع انواع القدر فلو لم يكن على المفضل في اخذ الاعدام رده والسعي فيه
لكان من موبقات الذنوب بل الرضا والتكوت عنه مع الملكة من موبقاتها وانما ذكر
هذه الحكاية في هذا المحل لانها مشهورة بلغت مرتبة لا يمكن احدا ان ينزع فيها ولا
يمكن من الجواب عنها هو وقد زعم انه قد عمل عليها صون وجاز امره مع ذلك عند اهل
الدين العاقلين عن مصالح العباد فكيف لا يجوز ما يحمل ان يكون شبهة وقد كنت اكره
ان وقعها في مثل هذه الرسالة لولا ما علمت من وجوب السعي لاهل الله لباخذوا
الحذر من مثله ولينصوا من تقليد ما بشرط في صحة اخذ من مثل الثقة والامانة
قال الله في الشهادة ولا مثلك في كونها دون مرتبة الانصاف في منصب النبوة للقوى
تكلمه الاستقامة فان عثر على انهما استحقا اثما فاخران بقومان بمناهما
واكثر فائق في ذكرها غريب هل الخلاف لنا ان ديننا ومذهبنا لا يقتضى ذلك فانه
فداشهر عنهم بسبب مثل هذه الافعال بمن زعمه انه من رؤساء المذهب ما
لا يكاد يقال قاتل الله وايا الله واجعون ولزج الى ما نحن بصدده فنقول لا مثلك ولا خفا

خبر فاضل في

١٤٥

ان المفتوحة عنق موافقا للامام وعامرها للمسلمين فاعلم انه عامر وقت الفتح فهو للمسلمين
 وما علم انه موافق فهو للامام وما لم يعلم فهو محتمل وكونه عامرا الان اعلم دلالة فيه على
 كونه عامرا وقت الفتح والاصل عدم العمارة حيث يثبت فلا يجوز التسلط على اخذ الخراج
 شرية الان الا اذا علم انها كانت وقت الفتح عامرة وهو في اخر رسالته قال وليس لاحد ان
 يقول هؤلاء اجهوا هذه البلاد وقد كانت قبل موافقا الان هذا معلوم البطلان ببديهة
 العقل اما اول فلان بلاد العراق على ما حكينا كانت بنماها معمورة لم يكن لاحد محال
 ان يحمرها في وسط البلاد فري متعدده وما كان بين الفريقين والبلدين في البعد
 فرسخ الا نادرا كجوف مجموع معوهما من الموصل الى عبادان ستة وثلاثون الف فرسخ
 واثنا سبعمائة فرسخا من عظيم يحتاج الى زمان طويل وصرف مال خربل وهم
 كانوا يعيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه التغيرات بعد ما نلتوا من كلامهم في
 احكام هذه الارضين احوال خراجها وحلها من التكاليف الباردة والامور
 الشامية اولئك بنسبها لاهل العقول باولى الالباب نظروا باذوى البصائر ففكروا
 كيف جعل الاراد كون البلاد ومجاء بعد المواء وهذا لا يعترض به احد ومن ثم قال انه
 معلوم البطلان ببديهة ثم مضى في توجيه معلومته بالسبب به بما يشعر بان مراده
 اعم من احباء الجميع والبعض نحن بفضل الجواب عن كلامه على طريق البحث النظر فيقول
 اما ان يريد بقوله هذه البلاد مجموعها اي مجموع بلاد العراق والبلاد التي يتخلق بها
 فرضه كالقربه مثلا فان اراد الاول مسلم انه مسلم البطلان بالسبب به فلا حاجة الى
 الاستدلال عليه بل الاستدلال الذي ذكره عليه لا يخلو من فساد فوله لم يكن لاحد
 محال ان يحمر في وسط البلاد فري ممنوع اسد النع اذا شاهد له من الادلة وكون معروفا
 ما ذكر لا يدل عليه الا اذا تحقق ان ذلك هو قدر مجموع اراضيها طولا وعرضا وهو ان
 لم يكن معلوم البطلان بالضرورة فيشترط اثباته الى دليل وقوله واما ثانيا الى اخره فكذلك
 جدا لانه محجج استبعاد وخطابه ومن العجب اسناد ما هو معلوم البطلان بالسبب به
 بمثل هذا وان اراد الثاني فمعلوم انه ليس معلوم البطلان بالسبب به ودعا مكابرة وما

في الحاشية

سند من الوجهين ظاهر الضعف كما بنهنا عليه انفا وما يؤكده ويزيد بيان ما هو في
 الاشهاد كالشمس في رابعة النهار من مجرد رؤية بلاد بعد الفتح لو تكن معورة فان الحلة
 التي هي اليوم من اقطاب العراق كانت مواتا وقت الفتح وغيرها كثير من اراضي العراق وبؤيد
 ما ذكرناه ان العلامة الفخامة قطب حى الدين وامام المجتهدين وقف فرى متعددة كما
 اشرفنا اليه سابقا وفي صدر وصفه انه احبها واهل بيته وعمرها وكانت خرابا وعلو^{ضنه}
 خطوط امثال العلماء والفقههاء من المذاهب الاربعه ومذهب الخاصة وهل يستجيز
 محصل ان يقول ان ارض العراق يوم الفتح لم يكن فيها شئ من الموات الا ان يكون بمن لا يملك
 كيف يرى الكلام على ان معورها المذكور ليس بطريق ثابت يصح الاستناد عليها هذا والمعرض
 لا يعترض بانها مجبأة بعد المائة اذ لا حاجة الى ذلك بل يقول لا نسلم ان هذه المعينة من ارض
 الخراج وكون العراق مفتوحه عنوة لا يدل عليه الا اذا ثبت انها كانت بحبس لاموات^{فها}
 وان هذه المعينة كانت مجبوة حردونه خراط الفئاد بل كون بعضها كان مواتا معلوم با^{نظر}
 لا يقال لو لم نذكر ثم لقام الاحتمال في كل شئ من المفتوح عنوة فلا يتحقق حكم الخراج في شئ
 منه فنقول ان لم يعلم ان شيئاً منه على التعيين كان عامرا وقت الفتح ولا يثبت انه قد اخذ
 منه الخراج متصلا من غير انقطاع او اخذ عادل ونحو ذلك مما يدل على انها مجبأة وقت
 الفتح الرضا ذلك ولا ضرورة ولا محذور وفيه اذ طر بار ما يمنع الحكم بسبب لا حوالا
 يقتضى نفيه سابقا وان علم على التعيين بعلق الحكم به وبذلك في غيره الى ان ثبت ومن المعلوم
 اراضي حث كانت عمارات وقت الفتح ذكر اهل السبر وغيرهم واثار اليها الاصحاب قال
 ابن ادريس في السراير وقد اورد شيخنا المعين في مفتحة في باب الخراج وعمارة الار^{صين}
 خيرا وهوروى يونس بن ابراهيم عن يحيى بن اشعث الكسرى عن مصعب بن مصعب بن ي^د
 الانصاري قال استعملني امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام على اربعة رسل
 المدائن والطفنادات وهرسبر وشهر جوهر وهر الملك قال محمد بن ادريس مصنف
 هذا الكتاب بهرسبر بالباء المنقطعة من تحتها نقطة واحدة والسين الغير المحجة وهي
 المدائن الدليل على ذلك ان الراوى قال استعملني على اربعة رسلين ثم عدخته قد ذكر

والبهيبة اذا

رفع يد المسلم لا يصح إلا في موضع البطين شرعاً لجواز رفعها وإن رفعها يبنى على الاحتياط التام
 هذا باصلاً يصح متمسكاً على عدم اخذ الخراج مما عليه يد أحد المسلمين إذ لم يعلم أنه كان من الله
 فتاوت الفقه بطريق شرعي من الجواب قول هذا المؤلف مع أن هذه الفتاوت بعد ما ملونا
 من كلامهم في أحكام هذه الأرضين حل خراجها من التكافآت الباردة والامور السانحة ليست
 شعراً لتكلفت الباردة والامر السانح هو التلخيص والخطابات التي لا طائل تحتها ولا دليل عليها
 التمسك بثبوت يد المسلم واصالة عدم استحقاق الغير ايضاً التي بما ذكر **قوله** بعد ما ملونا
 كلامهم **اقول** كلام القوم في أرض الخراج او في أرض معينة الأول لا نزاع فيه والثاني لم يذكر
 فلا يحتاج الى المنع وكان ارى هذا التعليل نظرياً بين الفكرة الصائبة في الدين ان اكثر الناس في
 هذا الزمان يميلون الى تحصيل الحطام ولو بالحرام فاكبر الحث بالشبهات ليكون له منهم الرغبات
 لشكهم وميلهم الى مقتضى الشهوات نعوذ بالله من نصب الدين في حاصطاد به الحطام
 واسم الرياسات وقد كان في هذا السرد كتابة اذا لم يكن في الرسالة ما هو منوط بموضع
 نزاعهم الا انا نغرض لما نضرب فيه فنهه واستدلالة في بابها بحقيقة الاسم المنقوض
 الله الموفق **قوله** في المقدمة الخامسة اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالاجر
 وفي معناه المقاسمة غير ان المقاسمة تكون جزء من حاصل الزرع والخراج مقدار من النقد
 يضرب **اقول** ظاهره ان الجزء من حاصل الزرع لا يستحق خراجاً وهو باطل فان شئبه
 خراجاً شايع ذابح وهو موجود في الاخبار فضلاً عن الفتاوى وقد ذكره المؤلف بعد
 هذا بسيرة الحديث المروي عن ابي الحسن الاول حيث قال الارض التي اخذت عنوة بخيل
 او ركاب فهي موقوفة مشروكة في يد من يعبرها ويحيطها على صلح ما يصالحهم الوالي على قدر
 طاقتهم من الخراج النصف والثلث والثلثان الخ فلا ادري كيف يرى هذا الرجل الكلام
 هبانه لم يامل حال النايف الا بالفتى بعد قبل ملاحظة اهل النظر **قوله** وقال
 المقداد رحمه الله في التنفيع ولم يحضرني عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبارته ولكن
 حاصل كلامه فيه على ما اظن ان مرجع بعض الخراج الى العرف **اقول** هذا الكلام
 لا يليق بحكاية الاقوال ولم يستعمله المحصلون في ذلك واي ضرورة الى ذلك مع انه

في معنى الخراج المفاد



لم يستوف كلام اكابر الفوم كالمفسد والمرضى ابن بابويه وغيرهم فحذف هذا الكلام كان
النسب هذا والمقداد في تنقيح لم يغير من هذه المسئلة اصلا ولم يورد عنها كتاب فانظر
ايها النامل الى كثرة ضبط هذا الرجل وكونه لا يبالى كيف وضع الكلام منه واعجب من
ذلك عقله الناس عنه **قول** ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي يوط
تقديره بالمصلحة عرفا فاربنا طه بنظر الامام فاذا تغدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له
وعمل ما هو منوط بنظر الامام اسند لا لا بنفسه كان الوزر عليه في ارتكاب ما لا يجوز
له ولم يكن الماخوذ حراما ولا مظنة حرام لانه حق شرعي على الزارع خارج عن ملكه
يستحقه فوم معلومون قد رفع ائمتنا المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يجر **اقول**
هذا الوجه من حيث المعنى في غاية السقوط لان الخراج وان كان حقا شرعيا الا انه في الذ
مال يستحق كونه من حاصل الارض فلا خذ من حاصل الارض لا بعينه له الا بالراضى
لان المدين يخبر في جهات الفضا فاذا اخذ من غير ماله من غير رضاه لم يصح ولم يزل استخفافه
عنه ولو سلم انه في غير الزرع جبر او دون اثباته مالا يخفى فهو حق مشاع في عين مال معصوم
لا يجرى زالشاء عليه الا بالعسمة من اهله فاخذ الجاهل له لا يكون معينه له حتى يبرء ذمته
لما خذ منه فهو على الاشاعة لم يزل فلا يزول التحريم ومن العجب قوله لانه حق شرعي
على الزارع خارج عن ملكه لا ادرى خروجه عن ملكه بمعنى عدم استخفافه له بسبب التكر
او غيره لغیره الاول غير مسلم ولا يقتضى رفع التحريم لو سلم بحاقلة لان القابض غير مستحق و
لا الى على العسمة والثاني لا يخفى عناده وقوله وقد رفع ائمتنا عليهم المنع من طرف فهم بالنسبة
اليها ممنوع في صورة النزاع وسنكشف عليك محقق هذه المسئلة عن ضرب انشاء الله
تعالى **قول** في كتاب البيع **اقول** كلام الشكرية بجرم لا يكون حجة اما الحق في
الدليل المذكور فيها من كتاب اوستة او اجماع او دليل عقل نعم بحسن ايراد ما فيها اذا
لم يكن عن دليل يعرف مذهبها وقوله فيها وحسن هنا ان يمثّل يقول بعض الفضلاء وانت
خبير بما رواه ولستنا ممن نقتل ما بين في الشفا اقول وتعليل العلامة في ذكره بقوله لان
هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فاشحن الله اخذ غير مستحقه فبرئت

في الاستدلال على الحق في الدين

١٥١

ذمته وجاز شرائع ضعيف لا يبرح عليه لانه لا يلزم من استخفاف الله تعالى في مال شيئا من اخذ من المشاع بذلك الاسم يكون ما اخذ هو الحق الذي لله تعالى ولهذا لو اخذ المال من المال المشاع فهو المبرور ذمة المالك الا من قدر حصته ما اخذ فهو مع عدم التفريط و يلزمه زكوة البائت ولو قبل هذا مخصوص بالجابر منعه على ان دليله عام لا اشعار به يكون الاخذ مخصوصا على ما لا يخفى فخصه الجابر بالحكم يقتضي تعليل اخر لا يفهم مما ذكر والله فوق قولهم والاصل ان هذا مما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون و النازع فيه مدافع للنصوص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام فالاولى قضا معه على قول سلام **اقول** لم يرد على دعوى النص والاجماع وهو ممنوع وعليه اثباته فاذا اثبت على وجه ينطبق على مدعاه ونوزع فيه فليدفع عن النازع وسهال ما ذكره من النص والاجماع والكلام عليه وعند يعرف من يقال له اعراضا عنه واشار الى جهله سلام **قولهم** من نامل كثيرا من احوال كبراء علماء الثالين **القول** هذا ونحن من التزييفات والتزييفات التي لا تشبه على اهل الله معاصدا فليها وقد استفتنا شيئا من الجواب عينا وسباني زيادة عند ذكر زيادة كلام في هذا المقام ان شاء الله تعالى **قولهم** في مقاله حل الخراج ولنا في الدلالة على ما قلناه مسكان الاول في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ عن ابي بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وعندنا سميل ابنه فقال ما يمنع ابن ابي سمائل ان يخرج شيئا من شيعته فيكفونه بما يكفونه الناس يعطهم ما يعطى الناس قال ثم قال لم ترك عطاءك قال قلت مخافة علي بن ابي طالب ما منع ابن ابي سمائل ان يعطى اليك يعطائك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قلت هذا نعم في الباب فانه عليه السلام بين للتائل حيث قال انه ترك اخذ العطاء خوفا على دينه لا خوف عليه فانه اتما باخذ حصته حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد تفرقت الاصول في الحكم بالعله المنصوصه **اقول** جميع ما ورد في هذا الباب من الاخبار وغيرها باق جوابها في الجمع بين كلام الاصحاب لكن احببت ان اشير الى ما ذكره من مقصلا بينا لفصورة في الاستدلال فاقول هذا الخبر ورد في العلامة في السنن في ليله على جواز ما

منها في الاستدلال على الحق في الدين



خارجة فاضل ظبي

١٥٢

جواب الظالم اذا لم يعلم انها حرام ولم يذكره في محل الخراج وناولها ولا شك ان الاستدلال
 ببيع الدليل والدليل لا اسناد فيه بالخارج على ان مافيه هذا التوليف من هذا الخبر ليس على
 الوجه وذلك انه عليه السلام اشار الى الرد على ابن ابي شيمة في اعراضه عن الشيعة بقوله
 لا يمنع الخ ثم سئل ابا بكر عن ترك العطا فاجابه ان تركه مخافة فائرة عليه واعرض عنه ثم
 رجع الى نضر بن ابي شيمة في الزامه بانه ترك المدفع مع انه يعلم لكل من المسلمين حذاني يثبت
 المال وهو يدفع الى بعضهم مدين بعض فحصل الخبر ان ابا بكر له جهة في تركه الاخذ ولا حجة
 لابن ابي شيمة في تركه الدفع فان الضرر ابن نفسه الخوف هذا والخبر ممنوع صحة سند فلا يثبت
 دلالة ومن العجب ان هذا الرجل لو اراد ان يستدل على مطالب صحيح لم يحسن الاستدلال
 عليه لفصور فمه قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو
 الحسن عليه السلام مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيعا قال قلت نعم
 فان شئت وسعت علي قال اشتره وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ
 الجابر باسم الخراج والمفاسمة اقول لا يخفى على من له ادنى تأمل في العلم انه هذا الخبر لا يدل
 على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج والمفاسمة بشئ من الدلالات غايه دلالة انه
 يدل على ابتداء الطعام على جهة العموم وليس فيه تصريح بان الابتداء من الجابر ولو سلم
 فحين لا يمنع من جواز ابتداء ما باخذه باسم الخراج فان قيل يدل من حيث عمومته فلنا قد
 ثبت ان شرط صحة ابتداء كون البيع حلالا فالخراج ان كان حلالا جاز ابتداءه والا فلا
 ولاد لالة في الخبر على ان الخراج حلال كما لا يخفى فان عاملة القاصب الابتداء منه
 وان كان اكثر امواله غصبا جاز للعموم الكتاب السنة ولا يدل على ما في بدن من الغصب
 هذا واضح وقوله وقد اخرج به العلامة ليس بشئ لانا مبتدأ عدم دلالة الخبر وقد يظهر نكتة
 استدلال العلامة فيما خففه ان شاء الله تعالى قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح
 جميل بن صالح قال اراد ابيع عمر بن ابي باد فاردت ان اشتره ثم قلت حتى استاذن
 ابا عبد الله عليه السلام فامرني مصاد فاستأذنته فقال له بشره فان لم يشتره اشتره
 قلت قد اخرج بهذا الحديث كل ذلك العلامة في المستخرج صحة اقول الجواب عن هذا الخبر

اختار الخراج
 وهو صحيح

في الجواب عن اخبار الحل الخرج

١٥٣

عن الخبر السابق فانه لا دلالة فيه على موضع النزاع بل على ابتاع مال الظالم ونحن لا نمنع بل
نكرهه **قوله** لكن قد سئل عن قوله فان لم يشتره اشتراه غيره الى اخره وحاصله ان الحل يخص
بمن ليس له دخل في قيام دولة الجور ونفوذ اوامرها وفق شوكها وهو معنى لطيف في زعم
اقول هذا خلاف ما اصله من ان الخراج لجميع المسلمين فانه اذا ايفرت الحكم فيه بالنسبة الى
اهل قوم به الدولة وغيرهم وفي الخبر الاول اعني رواية ابي بكر دلاله على ذلك حيث رد على
ابن ابي شيال بعدم استعمال شباب الشيعة على ما فهم المؤلف وايضا قال اصحاب اطلقوا من
غير تفصيل ولم يذكر وانته من خواص الشيعة فالخص بجناب الى اهل وهو مسلم كلامهم وسئل
به والذي يحطرن الى ان قوله عليه السلام فان لم يشتره اشتراه غيره للاشارة الى ان الامتناع
من اموال الظالمه فائدت مهمته فيها الا اذا كان اهل العصر جميعا واكثرهم على ذلك لان
الامتناع يفيد نزعهم عن المظالم بسبب عدم معاملته الناس له اما اذا لم يكن كذلك لم يظهر
فائده خصوصا ان احدا لا يمنع عن معاملته من معاملته والا لطل اكثر النظام فلا فائده في
الامتناع حينئذ فقول الامام ذلك للثبوت على هذا فلا حاديت وكلام القوم على العموم
واي تحصل بغير تخصيص ما هو عام بمثل هذا الخيال مع انه لم يرد على الدعوى شيئا فانظر الى قصور
فكره هذا الرجل بغير ما يجب العجب **قوله** ومنها ما رواه ايضا عن اسحق بن عمار قال سئل عن
الرجل يشري من العامل وهو يظلم قال يشري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احدا وهذا الحديث
نقله هكذا من السنن وظني انه نقله من التهذيب بمعناه احاديث كثيرة **اقول** لا ينبغي على
الناظر ان هذا الحديث لا دلالة فيه على حل الخراج على حل تناوله من الظالم بشئ من الدلالة
لان ذلك ليس الا على جواز الابتاع من العامل الذي يظلم اذا لم يعلم انه ظلم احدا بعينه
فاخذ ان كان ظلمه لا يجوز الا جاز فابن الدلالة وهو مع ذلك من سئل واسحق بن عمار ضعيف
قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي بصير عليه
السلام قال سئل عن الرجل هنا يشري من السلطان من ابل الصدقة وغنمها وهو يعلم انهم
ياخذون اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والغنم الا مثل الحنطة والشعير وغير
ذلك باس لحي يعرف محرام بعينه قبل له فتاوى في مصدق يحنثا فباخذ صدقات اغنامنا فنقول

منع من الخراج على



بعضها فيبيعنا هاتفا نري في شرائها منه قال ان كان اخذها وعرضها فلا بأس **اقول**
 لادلالة في هذا على المطلوب لان جواز ابيئاعهم لا يدل على جواز الابتياع مطلقا لجواز ان
 يكون ذلك لكونه مالههم وفي قوله عرضها اشارة اليه نعم صدر الحديث فيه دلالة ما و
 سباني الجواب عنهما ان شاء الله تعالى **قولهم** يدل له فانري في الحنظة والشعير يبيئنا القاسم
 فيقسم لنا حظنا وياخذ حظه فيعزله بكل فائري في شراء ذلك الطعام منه فقال ان كان
 قبضه بكل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشرائه منه بغير كل **اقول** لا يخفى في عدم صحة
 الاستدلال بهذه على مطلوبه وذلك لان المفهوم منها بغيرية السؤال والجواب ان الغرض
 جواز ابانة الابتياع من غير كل ثان او عدم جوازه كما هو ظاهر حلي وقد صرح في السؤال
 بانه يقسم لهم حظهم وياخذ حظه وهو نظر الى منطوق اللفظ يدل على ان ما اخذ حقا
 له ولا نزاع في ذلك اذ القاسم يجوز ان يكون مزارعا او بكل المزارع الذي منه الزرع او منها
 او من الزرع والارض له ولا اشعار في الخبر بان القاسم قاسم الجور وان الذي يخذ من الخراج سلنا
 لكن جوازه لهم لا يدل على جوازه مطلقا لانه ما ظم له يزل والابتياع لانه لا يمكن بدونه ولا
 بدانه لو كان كذلك لو ظهر فائدة السؤال لجواز ان يكون فائريه اسبابة جواز ذلك فائريه
 فيه بغير الفعله ووضي به من حيث معاوضته وربما كان في قوله وانتم حضور اشارة الى
 ذلك لان مع عدم الحضور يحمل خلطه بغير ما اخذ منهم **قولهم** ومنها ما رواه الشيخ ايضا بلبنا
 عن يحيى بن زكريا عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه ان الحسن والحسين عليهما السلام
 كانا يبعدان جوازة مارية قلت فدل علم ان موضع الشبهة حينئذ بالاجتناب الامام عليه السلام
 لا يوافقهما وما كان قبولهما عليهما السلام بجوازه الا لما هنا من الحق في بيئ المال مع ان بغير
 عليه غضب الله وسخطه كان بغير وضى منهم عليهم السلام فشاوطنا حقا ما المريب على بغير
 دليل على جواز ذلك لذوي الحضور في بيئ المال من المؤمنين نظر الى ثبوت الناسي وقد
 به شجنا في الدروس على هذا المعنى وشرى بين الجائزة والظلم وبين اخذ الحق الثابت في
 بيئ المال اصله فان ترك قبول الاول افضل بخلاف الثاني **اقول** وبالله التوفيق هذا الكلام
 مخبوط من اربعة اوجه الاول ان معر من استدلاله حل الخراج والرواية دل على الجواز

في إبطال الدلالة على حل الخمر

١٥٨

في إبطال الدلالة على حل الخمر

بينهما بوجوب عيبها وجه حل الجائزة عدم العلم بخبرها والاصل عدم التحريم وعموم ما
على جواز تناولها إذا لم يعلم غصبا بعينها وحل الخمر لا يستدعي إبطال نخبته كما لا يخفى الثاني
أن قوله قلت لأخفاء أن موضع الشبهة حينئذ بالاجتناب الإمام عليه السلام لا يوافقها
لا طائل نخبته لأن الشبهة التي لا يوافقها الإمام أن يريد بها ما يقتضي المنع والتحريم فغير
الإمام من العدول كذلك ونحن لا ندعي تحريم مال الجائر مطلقا وإن أراد ما يقتضي الخمر
التي لا تبلغ التحريم فلو سلمنا عدم موافقه الإمام طائفا لا يقتضي موافقه الأعداء
المرجوح به بالنسبة إليه لا مطلقا وقد يخالفنا حال بالنسبة إليه إلى غيره والواقع هنا
كذلك فإن جواز تناولها مكره هنا لمساير الناس وإن الإمام لأن حق الإمامة له وما
في بدا الجائر بسحق هو بوضعه بالأصالة بتقدير وقوع الشبهة فيه لأنه أعلم بمصارفها
نوع الشبهة عنه وهذا خبر البعض والمال حقه بالأصالة بخلاف غيره فإنه مرجوح بالنسبة
إليه وقد نبه على ما قلناه الشهيد رحمه الله في دروسه حيث قال وشره أخذ ذلك
من الظاهر مع الاختيار أفضل ولا يباو من ذلك أخذ الحسين عليه السلام جواز معاو
لأن ذلك من خوفهم بالأصالة على أن لنا أن نقول أنهم فعلوا ذلك ثقة فلا دلاله
فيه أصلا الثالث أن قوله وما كان يؤطها عليهما السلام لجوازه الأبطالها من الحق في
بدن المال يكس ظاهر التزكا كذا لأنه غير لازم أن يكون الجائزة من بدن المال جواز أن يكون
من خاصته ماله المملوك له بأخذ أنواع التملكات ومن هذا يعلم الوجه الرابع من الخط
أعني قوله فتناولها أحقها عليهما السلام الشرب على نصه دليل على جواز ذلك لذوي
الحقوق نظر إلى بوث الناس لأن تناولها لم يثبت أنه من حقهما من بدن المال حتى
يناسي لهما من هذه الحقيقة فانظر أيها الناظر إلى فله فظنه هذا الرجل كيف بلغت
به هذا القدر في مثل هذا المطلب اليسير وأبلغ من هذا كله قوله وقد نبه شيخنا في سنن
على هذا المعنى الخ وانت قد تعلم أن الشهيد لم يثبت إلا على جواز ابتاع ما بأخذ الجائر
وجواز جبايته وإن ترك ذلك أفضل إلا للعصوفان حقه بالأصالة ومن المعلوم أنه
غير مطلب المؤلف لأن الجوايز لا شبهة فيها وإن أخذ المعصوم لهما من حيث حقه في ذلك المال

خارجي فاضل وظيفي

١٥٤

ثبت لغيره ما ثبت له من غير فرق وهذا خلاف ما بينه عليه الشهيد بلا مبرر فان كنت
في شك من ذلك فاستمع كلام الشهيد في دروسه فان قدس سره ويجوز شراء ما يأخذ
الجار باسم الخرج والزكوة والمقاسمة وان لم يكن مستحفا لها وناول الجائزة منه اذا لم
يعلم غصبها وان علم ردت على المالك فان جهله بضدونها ولحقا طاب من ادريس بحفظها
والوصية بها وروى انها كاللغة قال وينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها
والظاهر انه اراد الاستحباب في الصدقة وترك اخذ ذلك من الظالم مع الاحتياط افضل
لا يعارض لك اخذ الحسن عليه السلام جواز معاوذة لان ذلك من حقوقهم بالاصالة
فانظر ايها المتأمل هل الذي يبيعه عليه الذي اشترى اليه او الذي يوهب المولى فان كلامه
ظاهر في المرجوحته وعدم صلاحية فعله عليه السلام للمرجحان لا خضاضا من الرجحان به
لانه حقه بالاصالة هذا ما افاده نعم الله برحمته واسكنه بحبوحته جنته ولا كلام
مرجوحته جواز الظالم عقلا وشرعا وقد اجبت ان يزيد هذا البحث ايضا حاشا بالاستشهاد بكلام
بعض الاصحاب قال العلامة في الشرح لا بأس بمعاملة الطالبين وان كان مكروها الى
ان قال وانما ظننا انه مكروه لاحتمال ان يكون ما اخذ ظلما فكان الاولى التحري عنه ورضا
للشبهة المحتملة **مسألة** متى يمكن الانسان من ترك معاملة الطالبين الامتناع من
جوايزهم كان الاولى له ذلك لما فيه من الشرع وقال فيه ايضا ولو لم يعلم حراما جازنا ونها
وان كان الجبر لها ظاهرا وينبغي ان يخرج الحسن من جوايز الظالم ليطهر بذلك ماله لان الحسن
يطهر المختلط فظهر ما لم يعلم فيه الحر لمراد في وقال المقداد في تنقيح جوايز الظالم والغا
من قبله يجوز قبولها او التصرف فيها الا ان يعلم الظلم بعينه ولا يجوز اخذها وقال ابن ادریس
وينبغي اخراج خمسها والصدقة على اخوانه منها والظاهر ان مراده بالاستحباب في الصدقة
وترك الجائزة من الظالم افضل وكذا ترك معاملته ايضا ولا يكون ما بين من الامور محرما
بجبر وظلمه لجواز ان يملك شيئا على جهة الظلم فلا يجرى عند معاملته لقول الصادق عليه
السلام كل شيء بينه حلال وحرام فهو حلال حتى يعرف تحريمه بعينه نعم بكرة ذلك مع الاحتياط
واما حال الضرورة فحاشا ولا يعارض الاول اخذ الحسنين عليهم السلام جوايز معاوذة لان ذلك

تكملة
في
الحجج
على
ملائي

في حال الخرج جواهر الجابر

١٥٧

عنهم بالاصالة ولولا كراهة الاطالة في مثل هذا مع ظهوره لاوردت عبارات اخرى
 وبالجملة فلا شك عند اهل الله ان من الورع يحجب جواب الظالم وانكار ذلك جهل **قوله**
 فان قيل هنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حال الشراء خاصة فمن اين ثبت حل
 التول مطلقا الثاني ان هذه الاخبار انما دلت على جواز التساؤل من الجاهر بعد استيلائه
 والاخذ كما يفعله الجاهر فلنا الجواب عن الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلوب لان حله
 يستلزم محل جميع اسباب النقل كالصلح والهبة لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على ذلك
 المتقدر بطريق اولي لان شرط صحة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك بل يستلزم جواز
 قبول هبته وهو في بدو المال والحرالة ما عرفت من ان ذلك غير مملوك بل انما هو حواله
 على التصرف فيه غير من له اهلية التصرف وقد سوغ ائمتنا ملكا له على ذلك التصرف
 الغير الشايع لان تحريمه انما كان من حقهم فاعتقروا الشيعتهم ذلك طلبا لنزول المسئلة عنهم
 معلوم عن الله الخبيرة والسلام وقد صرح بذلك بعض الاصحاب **قوله** هذا الكلام جنط
 ظاهر وذلك لان متعلق البيع اعني الخراج البحوث عنه غير مملوك للجاهر وقد سلم المؤلف و
 يمكن مملوكا غير مملوك لغيره لاسيما له بقاء ملك بلا مال له ولو قيل انه على حكم مال
 الله تعالى حتى يفيضه الامام له يباح في المطلوب مستحق قبضه والتصرف فيه الا ما
 عليه السلام فاذا فرضنا انه اجاز الابداع لم يدل على جواز غيره بشيء من الدلالات فضل
 عن كون جواز غير البيع اولى وذلك لانه محبوب بينه وامره الى الوالي فاذا اجاز نوعا
 معين لم يحز تحظيه وانما يمكن تسليم التساؤل والاولوية في صورة ما اذا كان الاجازة
 يقتضي كون الابداع ملكا للبايع فانها ذكره قد علم وتغلبه قد يتحقق وهو لم يتحقق في غير
 بين الامرين كما هو عادته من المجازة وقوله بل يستلزم جواز قبول هبته وهو في بدو
 المال ظاهر المنع بل البطالة في وجهه اخص استلزام جواز الابداع مال باخذ باحازة
 من له التصرف في بيعه جوازها في ما بين يده من اجزله في البيع لذلك هذا امر لا ينفك
 حله من تدقيقات جهات وحسن تأمله فيه ومثله في اثباته لما عرفت من ان ذلك غير
 مملوك لا يبيع تغلبه للاستلزام كما لا يخفى لان غير المملوك هو الذي التصرف فيه على اذن

او من له التصرف ولا يستلزم الاذن في بعض الاذن في غيره وان كان يؤذن فيه ابلغ مما يؤذن فيه فان الاذن في الهبة بغير عوض لا يستلزم الاذن في البيع فكيف بالعكس وقوله وقد منع ائمتنا مملوكا له على ذلك التصرف عجيب غريب لانه ان اراد بثوبين ائمتنا للملك بثوبين لم يغير الا ببيع وهو ممنوع وقد سلم ان الاجبار لا يدل عليه لانهما انما تضمنت حل الاصلين ولهذا احتاج الى اثبات غيره بالاستلزام والاولوية وان اراد بثوبين لم له بالاستمتاع فلا منازعة فيه واما البحث في كون ذلك يستلزم غيره ام له وعليه بنى الاجراء وقوله وقد صرح به بعض اصحاب طائفة الحنفية لان فتوى بعض اصحاب بحر في مفهومه لا يلهي قوله واما الجواب عن الثاني فان الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه على انه اذا لو ان المأخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه تحريم ولا غصب لا يفيج حيث ان هذا حق مفروض على هذه الاراضي المحدث عنها وكونه منوطا بنظر الامام انتهى الخطر لا يزم بسببه وتخص الامام في تناوله من الجائر سقط السؤال بالكلية اصلا وراسا **اول** هذا الكلام اوله ممنوع استلزامه احق قوله الاخذ من الجائر والاخذ بامر سواه ليس شغري اى وجه افضى المساواة مع ان هذا مال محرر يوقف على اذن الامام وليس هو في يد الجائر حتى يدخل تحت الاختيار فيقدر برحمتها ومن ابن يحمل المساواة فضلا عن القطع بها مع ان اخذ محرم اجزا الاخذ منه بالابتناع للنقص مثلا والاخذ على حاله من التحريم فالأخذ ببيع عن امره لا وجه لا باحسنة واخره ريكيت جدا احق قوله اذا الوخط الخ لانا اذا لاحظنا كون المأخوذ حقا لا يفيج فيه وانه منوط بنظر الامام واجازتنا وله من الجائر كيف يسقط السؤال بالكلية اصلا وراسا اذا القائل يقول هذا حق لا يفيج فيه اصلا لكن لا يجوز تناوله الا للامام اذا قبضه الجائر حل تناوله منه باذن الامام من ابن يجوز تناوله ابتداء فهذا السؤال كما لا يخفى قائم بان يقتصر الى الجواب بل الجواب فيه لاصالة المنع من التصرف الا باذن الامام خرج منه الشاؤل من الجائر على وجه الخصوص فيبقى الباقي على المنع اذا تأمل المأخذ من هذا الكلام علم منه ان السالف في اي مقام هذا وبعض اصحاب صرح بعدم جواز التنازل بغيره لك قال الفاضل السيد بن عبد الحميد الحسيني في شرحه للمنافع واما حمل بعيد

والصريح في الجواب

المسلك الثاني في اثبات حل الخراج

١٥٩

السلطان له أو نائبه ولهذا قال المصنف ما يأخذه باسم المقاسمة فثبت بالاخذ
هو على الجابر ونائبه حرام وغيره من المصنفين ايضا ذكر ذلك والحاصل ان ما دل عليه
الروايات في زعمه لا يقتضي ما ذكره الاجماع على ما ذكره فهو على المنع وبالله التوفيق
قول المسلك الثاني الى اخر ما نقل من عبارات **أقول** وبالله التوفيق وهو ولي التحقيق
او لا حيث حققنا فيما مضى ان العرائق ليست مفتوحة عنوة وابطلنا ما زعمه المؤلف من الادلة
على ان ذلك لم يجد به حل الخراج بنقد برسله لانه انما يكون في الارض المفتوحة عنوة
على مرتبة التي تبحث عنها ليس كذلك وثانينا اننا قد حققنا ايضا ان كون ارض العرائق مفتوحة
عنوة لا يقتضي حل الخراج في طلب هذا المؤلف وثالثا ان حله انما يثبت بنقد واخذ من
الجابر ايضا عا لانه مدلول الروايات والذي حكاه من الاقوال انما هو قول **عليه السلام** بعضهم
يذكر خبره لا يبيع كالشيخ في النهاية وبعضهم كالعلامة والشهيد ذكر خبره وبعض من لم يذكر
صرح بنفي خبره كما حكى عن السيد الحسيني شارح النافع رحمه الله وظاهر بعض الاصحاب ايضا
ذلك بل بعض ما ذكره عبارته ظاهر ذلك فالشأن بعين البيع غايته انه قوي اخذ من
الاصحاب ليس ليلا اذ لا شاهد له من الاخبار ولا اجماع عليه والعقل يفتيه وظاهر
الكتاب لعجزه شاهد يفتيه فلا يقوم حجة وقد سبق ما فيه كفاية عند ذكر الاستلزام فلا
يتم مطلوبه ورأينا ان حل الشاؤل من الجابر مطلقا لو ثبت لو سلم حل الاخذ ابدأ فلا
يحل غرضه اذ غرضه حل الخراج مطلقا ولا لاله عليه من كتاب الاستة ولا اجماع بل
لا قول من يعتمد عليه من الاصحاب الا ترى انه استدل بالانقار المستند الى عبارات الاصحاب
ولم يذكر عبارة يدل على ذلك اصلا بل في بعضها ما يدل على عدم كقول الشهيد في اخر عبارة
وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات والهبة والصدقة والوظف ولا يحل شاولها بغير
ذلك فلفظ كلامه بالكتابة ولزج الى تحقيق كلام الاصحاب في الباب بترعا وضد الابانة
الحق ومن الله تعالى نسئل الاساد بالهام القواب والستاد والملتك بسبيل الرشاد
لاشك ولا خفاء في ان الاصحاب يكرهوا جواز بيع ما يأخذ السلطان الجابر باسم المقاسمة
وباسم الزكوة من الاراضي والانعام ولا شبهة ان ذلك ليس من حيث الاستحقاق منه لذل

فلا خلاف في ذلك
في الباب

لا للمعين المأخوذة ولا يجوز الاخذ بل هو ظلم كما لا شبهة ان هذه المسئلة لا تعلق لها
 محل الخراج وعدم حله لان الزكوة من الانعام والغلات لا تعلق لها بذلك بوجه من الوجوه
 وقد اجازوا فيها ذلك مع انها ظلم وعصب فلو كانت العلة حل الخراج لاختص الحكم به
 لمختص به احد فمما علمته ومرد كبر ذلك ذكره غالباً في باب المكاسب ذكر انه يجوز ابتياع
 ما باخذ الجاهل من الزكوة والارض بل لنا ان نقول ان اخذ الظالم الخراج من الارض باسم
 المفاسد عصب ظلم ان لا يملكه من استحقاق المسلمين له جواز اخذ غيره اليهم ولا جواز
 فسخه بهيئت حيث اخذ لهم لان فسخه غير العلى غير معتبر الا ترى انهم عكوا بجواز ابتياع ما
 باخذ باسم الزكوة مع حكمهم الا من شذ بعد برائة الدافع منها بل اوجبوا الزكوة عليه
 فيما بقي عند ثابته وزكوة الجميع مع سبق فرضه وجزموا الدفع اليه مع المالكه فيمكن ان
 يقال في الخراج ذلك للاشراك في العلة ومما يؤيد هذا ويؤيد بياننا ان حضرت الزكوة الثما
 المذكورين في الآية الكريمة وجواز الابتياح لما باخذ الظالم لا يختص بهم بل هو جاز على
 الاطلاق فلا يكون الاستحقاق نعم قد وردت خصته بها بما باخذ الظالم عن الزكوة
 ذلك عليه روايات من طرقنا لكن لم ادفع على مفت بها بل اكثره تعرض لها فربما اخراج
 ثابته اوله بعد شبهة الا الشيخ ب نانه قال فيه ما ذكر حديث ابن بكرو فيه وليس عليه
 الارض اليوم زكاة فانه قد رخص اليوم من وجبت عليه واخذت منه ذلك السلطان
 الجاهل ان يحبس من الزكوة وان كان الافضل اخراجه ثابته لان ذلك ظلم ظلم به ثم اورد
 الروايات الدالة على الاستحاط اقول وحكمه بان ظلم ظلم به يقتضي الجزم بالاعاء
 لا افضليه الاعادة اذا عرفت هذا فلا يخفى ان الجمع بين تحريم مال المسلم الا بوجه شرعي
 ويجوز الابتياح ما يرد منه ظلم امر مشكل فلا بد من تحقيق هذه المسئلة لانها
 من المهمات في الشريعة وسافضل ما ينفع به في مباحث **الاول** في ما يدل على
 اذن ذلك حرام وظلم في الزكاة صريحاً وفي غير بالاطلاق وما يتبعه من **الثاني**
 في الجمع بين ذلك وبين جواز الابتياح من الظالم **الثالث** في رد اللازم من هذه
 المسئلة وتوابعها فالتحقيق **الاول** فيه مسئلتان **الاولى** في المأخوذ من الزكوة

اثبات حرمة الزكاة وغيرها من الخ

١٤١

والثاني في المأخوذ من غيرها أمّا الأولى فمبدل على مجرم أخذها وإن المأخوذ ظلم و
عدوان عموم قوله تعالى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ الآية حصرها بمن ذكره
فأخذ غيرهم ممن أوالى عليها للفقراء بينهم ونصرفه بجميع الأنواع غير مشروع وظلم لأهل الحق
وغيرها من الآيات عموم قوله عليه السلام خذ الصدقة من أغنيائهم واجعلها في فقرهم
فأخذها على غير الوجه ظلم محرم وعدوان لأنها شرعت لسد فاقة الفقراء ومواسيتهم
فأخذها إلا لأصرفها في الوجه منافع للحكامة فيجب أن يكون محترماً ولا يباح في العين
ممنه على نفسه الشرعية إجازة الشارع للمالك الدفع منها أو من غيرها عينا أو قيمة إلى
الوارث المستحق تحفيضا فإذا لم يدفع لم يبرأ الذمة ولم يخرج الاستحقاق عن العين عملاً باستحقاقها
ببقاء الحق إلى أن يتحقق ما يخرج عنه وليس أخذ الجار يخرج جارا لأنه ليس بالبا ولا مستحقا وبأن
ما ذكرناه ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن إبراهيم بن عثمان عن حماد
عن حماد بن عيسى عن أبي إسامة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إن هؤلاء المستعدين
بأنفسهم أخذوا من متاع الصدقة فمغفطهم بأيها المجرى عساف قال لا إنما هؤلاء قوم عصوكم
أو قال ظلموكم أموالكم وإنما الصدقة لأهلها إن قلت ورد الشيخ في باب ثلث رداهات
ندل على عدم وجوب الزكاة ثابنا قلنا مع عدم الغرض لدلالها لا إيراد علينا بها لأن مطلق
اثبات أنها ظلم وقد ثبت قطع الكلام في الجمع خاصة إذا لا يلزم من التسقوط بتقدير ترجيح على
عدم سقوط الظلم الذي لا معارضة له ويؤيد عدم التسقوط من قوى أصحاب ما قال العلامة في
التمهيد لا يجوز للمالك دفعها إلى الجار طوعا ونودفعها إليه باختياره لم يخرج عنه ثم قال لو
عزها المالك فأخذها الظالم أو تلفت لم يضمن المالك حصته الفقراء مما أخذ الظالم
اجتماعا إذا لم يفرط ويؤدي زكاة ما بقي عليه على ما تقدم من الخلاف وقاية الجار ولو
الجار الزكاة ففي اجزائها وإن كان الأثر عدمه لكن لا يضمن حصته الفقراء مما أخذ
وقال الشيخ في الخلاف إذا أخذ الصدقة لم يبرأ ذلك ذمته من وجوب الزكاة عليه لأن
ذلك ظلم ظلم به والصدقة لأهلها يجب عليه إخراجها وقد روي أن ذلك يخرج عنه
والأول أحوط قال القاضي إذا أخذ الزكاة إمام غير عال اجزأت عنه لأن إمامه لم يزل

بأن
الزكاة
تخرج
من
الغنى
والتجدي



خروج فاضل ظهني

٢٠

بصفه وذهب اكثر الفقهاء من المخفيين واكثر اصحاب الشافعي الى انه اذا سوا زالت امامته
 ثم قال والذي يدل على ان منه لم يبرع بما اخذ المغلب ان الزكوة حق لاهلها فلا يبرؤ منه
 باخذ غير من له الحق ومن ابرء الذمة بذلك فعليه الذلالة وقال الشهيد في البيان لو
 اخذ الظالم العشر ونصفه باسم الزكوة ففي الاجزاء بهار واثان والا ضرب عدمه و
 يركى الباقي وان ينقص عن النصاب بالخرج **واما الثاني** من بدل عليها عموم الكتاب
 السنة الدالين على تحريم التصرف في الاموال بغير حق والعقل مؤيد له فانه حاكم بفتح
 ذلك من ما جعله الله تعالى في وجه المصارف بفتح بغيره لمنافاته الحكمه ويؤيده ما رواه
 الشيخ في باب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء
 قال ان كنت فاعلا فاقول اعمال الشيعة قال فاخبرني انه كان يجيئها من الشيعة علانية و
 يرد ما عليهم في السر ولا يفجوا على الزكاة مع الامكان وعن النضر بن عمار عن اموال الشيعة
 ولو كان اخذ الخراج من الخوون التي ليست ظلالا لم يجز ذلك ومن العجب ان المؤلف نقل هذا
 الخبر وخبر اخر في اخر رسالته وهو ما رواه الشيخ عن الحسن بن الحسن الانباري عن الرضا
 عليه السلام الى ان قال فكتب ابو الحسن عليه السلام فهمت كتابك وما ذكرت من
 الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملا في عمالك بما امر به رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم يصير احوالك وتكلمت اهل ملتك فاذا صار اليك شيء واست
 به فطر المؤمنين كان جازا والا فلا ثم قال ما ختم به رسالته وما ذكرنا نسمع كثيرا ممن عاصروا
 لاسما شيخنا الاعظم الشيخ علي بن هلال قدس الله روحه وغالب ظني انه بعينه واسطة بل
 بالشافعية انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمعاملة سرفته ولا جوده ولا منعه ولا شيء
 ذلك لان ذلك حق عليهم فليت شعري كيف ختم بهذا رسالته مع ان كلام الامام صريح
 في عدم جواز اخذ الظالم له وهو قد سلم فيما مضى ان اخذ محرم عليه واذا كان محرم عليه
 كيف لا يجوز كما انه عليه مع المكنة ولا سرفته ولا جوده وهل هذا الاعدول عن قول
 معصوم وفتوى فام الدليل عملا ونفلا عليها الاستشهاد بقول فضله جاز الخطاء ان ثبت
 صحة الفعل عنه ولو ثبت ان قول ان احبنا والدفع الى الظالم مع التمكن من المكان السرفة

في نسخة الشيخ
 في نسخة الشيخ
 في نسخة الشيخ

في كتابه عام الى اهل بيت

١٣٧

والجود بما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة لقلت لان ذلك حق للمسلمين يجب اصاله
الى رايهم فاذا كان غائبا وجب الواصل الى نائبه وهو حاكم الشرع فان لم يكن قال
مستحقه حبه كالمال الذي في يده لغيره فانه يدفعه الى من يستحقه من عاومه
يؤيد بطلان ما ذكره ونقله في غالب ظنه ما رواه الشيخ عن احمد بن زكريا الصديقي
عن رجل من بني جيفته من اهل بيت وسجستان قال وافقت ابا جعفر عليه السلام في
السنة التي خرج فيها في اول خلافة المنصور فقلت له وانا معه على المائتين وهناك جماعة
من اولياء السطان ان والينا جعلت فداك رجل يقول ان اهل البيت ويحكمهم وحلي في
دعوانكم خراج فان ابى جعلني الله فداك ان يكتب اليه بالاحسان الى فقال لا اعرفه فقلت
جعلت فداك انه على ما قلت من محبتكم اهل البيت فكتابك ينفعني عندي فاخذ الفرطاس
وكتب لييم الله الرحمن الرحيم اما بعد فان موصل كتابي ذكر عنك مذهب جميل وانما لك
من امالك ما احسن فيه فاحسن الى اخوانك واعلم ان الله عز وجل لساكن مثاقل
الذرو والخردل فلما وردت سجستان سبق الخبر الى الحسين بن عبيد الله البشاري وهو
الوالي فاستقبلني من المدينة على فرسخين قد فعت اليه الكتاب فقبله ووضعته على عنقه
ثم قال لي حاجتك فقلت خراج علي في دعوانك قال فامر بطريقه عندي قال لا تؤد خراجا سا
دام لي علي ثم سألني عن عيالي فاخبرته بمبلغهم فامرني ان ابلغهم بما يقووننا وفضلنا فاذن لي في
عمله خراجا مادام حيا ولا قطعني صلته حتى مات ووجه الدلالة ظاهرة فانه انما شك
الامام الخراج فلما كان حيا يجب اداؤه ويحرم كتمانها لآخره بذلك ولم يجبه الى الوصية
فيه لاجله وتمايدل على ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة قال كان لي عدو
من كان يتي امي فقال اسأذن لي على ابي عبد الله عليه السلام فاستأذنت له فاذن
له فلما ان دخل فسلم وجلس ثم قال كذبت جعلت فداك اني كنت في دعوان هذا القوم فاصيب
من دينهم ما لا كثيرا واغضت في مطالبه فقال ابو عبد الله عليه السلام لولا ان
امته لم يجدوا من يكتب لهم ويحیی لهم الفتي ويقايل عنهم ويشهد جماعتهم لما سلبونا حقتنا
لو لم يكن الناس ما في ايديهم لنا وحدها واشياء الا ما دفع في ايديهم قال فقال الشيخ جعلت

فذلك فهل يخرج منه قال فقال ان قلت لك تفعل قال افعل قال فخرج من جميع
ما كسبت من بوازم من عرف منهم رددت اليه ماله ومن لم تعرف تصدقت به وانا
اضمن لك على الله عز وجل الجنة الخ وجه الدلالة انه اطلق الامر برده ما اخذ بسبب الظلم
وهو بئنا والخراج وغيره وهو موافق للنظر لان اخذ الجائر ظلم يجب دعه الى من اخذ منه
ليصرف في محله ان قلت هذا الخبر اسند له بعض الاصحاب كاعلامه في السنن على وجوب
جواز الظلم اذا علمت حراما قلت لا مانع من الاستدلال به على ذلك لانه عام
يصح الاستدلال به على ما بئنا وله ومنه الجائزة المحرمة فلا منافاة اذ لا يلزم من الاستدلال
به على فرد مما دل عليه عدم الاستدلال به على الاخر اذا الاعتبار بموجوب الابطال لا يقال
صرح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب رد الخراج وان علم اربابه بقول او كلام من قال
بذلك ليس حجة بمخرجه ماله يمكن روايته او اجماع تسليما لكن الجواب يعلم من الجمع بين كلام
الاصحاب **واما البحث الثاني** وهو الجمع بين كون الاخذ غير مستحق وجواز الابدفاع فهو
ان يقول حيث لا يمكن حمل الكلام به على اطلاقهما ضرورة ان كون المال مفسوبا و
ظلم يقتضي المنع من جواز التصرف فيه وهو متحقق ولو في الزكاة على القول بوجوب اعادتها
وقد حكينا من اجلاء فقهاءنا وذكرنا رايه عن اهل البيت عليهم السلام فانه اذا
وجوبها ثابته ثبت جرمانا ان ما اخذ فيه حق للمالك باق على استحقاقه فهو في بداخله
غصب بلا شبهة فلا يمكن القول بجواز ابدفاعه منه مع ان القائل بحج ذلك اطلق جواز
الابدفاع فيما اخذ الظالم باسم الزكاة وان كان من مذهب عدم برائة ذمة المالك
منه ووجوب الاعادة فلا بد من الجمع دفعا للثنائي العنفي والشرعي فنقول وبالله التوفيق
جمعه الجمع هو ان المراد بالخارج في كلام الاصحاب مخصوص بمن له شبهة الامامة وهذا
لنا ان قائلهم بمقتضى مذهبهم كما جاز ابدفاع عوض الخمر من اليهود وحين اذا اخذ امامهم
شيئا فهو مباح بالنسبة اليه والى رعيته المعقدين امامته فيجوز ابدفاعه وان لم يكن
مستحقا عندنا وفي وجوب التخصيص بما اخذ من معتقدي الامامة نظريتنا من ان جواز
معاملتهم بمذهبهم هل يقتضي العموم فلا يشترط الاباحة او لا يقتضيه فثبت طوعا وعد

في الجمع بين
الاصحاب في
الاجابة

الاشراط يجوز وان اخذ من الشيعة على الاشراط لا يجوز وظاهر الاصحاب عدم الاشراط
لاطلائهم الجواز من غير تفصيل لعل الاشرب الاشراط وربما كان في الخبر الذي ذكرناه
سابقا عن علي بن يقطين لآلة عليه حيث قال عليه السلام فاش اعمال الشيعة ولا يشك
هذا ضمان المعتمد الزكوة وان دفع الى من يعتقد انه امام لانه اذا استبصر بغيره فان كان دفع
الى غيره منه مع جواز تصرف من دفع اليه والابتناع منه فطعا ولو اخذنا العوم بحيث يشمل
الحكم للشيعة فالوجه سقوط الزكوة مشارعا عن الشيعة باخذ ويكون ذلك رخصة بسبب
شبهته مذهب الخالف ودفع الضرورة عن الشيعة بالاعادة وتوكل في عدمهم نظروا فليس فكر
لا ينعم المطالعة والتدبر في هذا الجمع لان التقليد وعدم معرفته بدقائق الشريعة بالا
وبظن انه شخص من غير تخصص فيقول الكلام عام فادرجه للتخصيص قد نقر ان العفل تخص
فاذا تحقق ما لا يمتشي على قواعد العفل الشرع الا بالتخصيص وجب ومن جملة على العوم
فهو لاخذ ما طغ على الماء من غير ان يرب إلى ما في وسطه فضلا عن مجموع ان ما ذكرناه قد
ينبه له من بعض عبارات الفضلاء المتخفين كقول العلامة في المنهاج يجوز للانسان ان
يباع ما باخذ سلطان الجور شبهة الزكوة من الابل والبصر والغنم وما باخذ من حق الارض
باسم الخراج وما باخذ بشبهة القاسم فذكره الشبهة فيبه اشارة الى ما ذكرناه وفي الكلام
الذي ذكرناه عن الشيخ في كلام الشافعي فيبه دلالة ايضا بل ان في كل العبارات
الاصحاب لآلة من حيث ان الاخذ من الانعام والغلات ولو من الاواصر التي اسلم اهلها
عليها كما يشبه اطلاق العبارة والافتان لا يكون الا عن قصد لذلك من حيث امامته
زعمه لان عبث المصدق في اخذ ذلك من خواص من يعتقد الامامة او نابه فيكون ذلك
من خواصه فربما على ان المراد من له شبهة الامامة والله الموفق للصواب **اما الثالث**
اعنى والخطاء في هذه المسئلة فنقول من علم جواز الابتناع بان هذا مال لا يملكه الزارع
وصاحب الانعام فقد اخطأ لانه لا يلزم من عدم ملكه له بفقد بفساد بعينه باخذ الجبل
فهذا حكم العلماء بضمين الزكوة على الماخوذ منه وبيننا اثبات ظاهر خصوص انه قال
هذا مال لا يملكه الزارع واصحاب الانعام والارض فانه حق الله اخذ غير مستحقه فبرئ

خراج فضل خليفى

١٦٦

وجاز شراى موليت شعري ما يجمع بين برائة ذمته وضمانه وانما قلنا بفقد برئانه لان
 المنع من توجه بان يقال الزرع ملكه والاجر عليه في مثاله فتدبر ومن قال بعدم جواز
 منع الزرع ونحوه فقد اخطأ لانه اذا تمكن وجب عليه المنع لان المدفوع اليه غير مستحق
 فيجب سعه لانه من الامر بالمعروف ودفعه من المنكر ومن اطلق جواز الهبة بحيث
 يشمل الزكوة فقد اخطأ لان الزكوة منقبة للصرف في اصنافها فلا يجوز هبتها ولا
 قبول هبتها وقد يتوجه المنع في غير الزكوة ايضا لولا ان الجار له من نصيب وافر فحوز نظرا
 الى شبهته اما عند التصرف فيما يهب منه ولا يرد ذلك في الايتاع فان بيع الامام للزكوة
 جائز لان صرف العين منعتين ولانه قد يبيع للمصارف المتوقفة على البيع كسبيل الله وقد
 يعلم بالنسبة المذكورة اكثر الخطاء الواردة في الباب والله ولي الصواب واليه المرجع والمآل
 وحيت انتهينا الى هذا ولم يبق في رسالته المحدث للنقض الا ما هو جوهري بالاعراض
 الرفض من التعريض باهل الايمان واظهار الشبهة لاهل البحث والبيان مع كون ما
 ذكر سابقا لاحقا لا يكاد يخرج من بين لحي المحصل فلنقطع الكلام الآن عن ثلث فوائد
الاولى فذكر في كلامه مرة بعد اخرى الشريف المرتضى قدس سره والمحقق الطوسي
 العلامة رضوان الله عليهم اجمعين نوطته عند نفوس بعض العامة ومن ذكرهم بعد
 مما عملوا فلا يستحلون ما استحلوه ونحن لا نمنع كون المرتضى ذا حشمة وارتفاع ولا يكر ذلك
 اذا كان غير مشتمل على ما يخالف الشرع على ان عادة التلفان من تقدم من فقهاءهم
 علمائهم لا يذكرون هم الا باحسن ما عملوا امثالا للخير النبوي على ما فاد الصلوة والسلام ولا
 نقول بعدم موثقه الا خبرا هذا وان علم انه كان يفعل غيره ذلك فكيف اذا لم يعلم بل علم من
 شواهد الحال والاثار انه كان من اهل التقوى والصلاح ومع التحقيق لرفع من ذكره
 فعليه لم يكن حجة اذا قام الدليل على مرجوحته وان شأنه بطلع على بعض هذه الامور
 فانظر في كتاب السيد الغيب العالم العامل النقي النقي ابن طاروس الحسيني الذي صنفه
 لابنه المعبر عنه بثمر المهج فانه اشار الى المرتضى واجبه في امر سهل هو توليها لهما
 ورد عليهم ما ولم يثبتها من الرد ورد قول من يخرج بها في ذلك من شأن صلاحه ونفوا

ملحوظات السيد الخفيف

مكتبة
المشقة

ولا يفتقر

في نقد المؤلف في حجة النفع والنعمة

١٤٧
المضائل

ورعه الذي لا يوصف وأما ما في العناد المحض الطوسي لا استدشاده فانه كان خلا
في تلك الامراء والملوك وفي الاشارة كتابه وبالحكمة مثل هذا لا يفهم عذرا فضلا عن
الحجة **الثانية** من العذرة الى ارباب العلم والنظر والفنون والورع فما زال فيه الذين
او غفل عنه القائلون انك شان غير النزل من كتاب وستة فان صحة جميع المطالب ليس من
علامات المضائل ووالفضل يعرفون اهله بكيفية الانظار والابرار والاصدار لكن
المطلوب منهم امعان النظر وانحاش الفكر قبل المبادرة بردا وابراد فان الاستحجال منطقت
الخطاء وفيما فعلته من النقص فاني انما فعلته لاعتقاد وجوبه على ان هذا المؤلف فيها
علمته والله على ما اقول شهيد في مرتبة بقصر عما يدعيه لنفسه فاجبت ان اعرف واعر
اهل الفضل ^{مستنبطه} واصنافا رسالتك هذه مع كونه واهبه المعاني ركة المعاني قد ^{شاهد}
بين اهل الراحة وحب الاستهارة بشعار الابرار فاجبت اظهار ما غفلوا عنه ورتبه الى
تعالى لئلا يضيع الحق فتدخل في سلك من رضى باضاعته وسكت عن انكار بضيعته لولا ذلك
لكن من المعرضين عنها كما عرضت عن جواب استغابته واعرابه من لا يؤمن على سفك
الدماء المحرمة من الاعوام والله الحكم يوم القيمة والعذر فيها ايضا من التشنيع فان مثل
ذلك جوابا عما سبق من تشنيعه جاز بل هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا وقع في ^{تصنيف}
سبب خطائه فيه فان بدء استحق الجواب وهذه عادة السلف فان شككت في ذلك فلا
تصنيف لعلامة خصوصا المختلف انظر ما شنع فيه على ابن ادريس مع ان مصنفه امام
المذهب في العلم والعمل وانما فعلوا ذلك ليكون علماءهم منزهيين عن التعرض بمثل ذلك قال
الشاعر بسفك الدما با جارني تحفن الدما وبالقتل تجوكل نفس من القتل وقال
تعالى ولكم في القضا ص حيوه وقلت من حيو القارة ولوان ^{يتلى} تسالم الناس سالوا و
كانوا له اخوان صدق مدى الدهر ولكنه اودى فجوزى بعضنا جناة نكاله والفتا
الى **الحشر الثالث** روى الشيخ في باب عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن ابن جهمر
عن ابيه رفعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثير اما
يقول اعلوا علمنا ان الله تعالى لم يجعل للعبد وان اشدد جهده وعظمت جهلته و

خراجة فاضل ظهري

١٤١

كثرت مكائده ان يسوق ماستي به في الذكر الحكيم ولم يخل بين العبد ضعفه وقلة ^{جليله}
 ان يبلغ ماستي له في الذكر الحكيم ايها الناس انه لن يزداد امر انفسه ^{نفسه} بجذفه ولن ينقص امره ^{نفسه}
 بجذفه فالعاله هذا العامل به اعظم الناس راحه في منفعة والعاله بهذا السار له
 اعظم الناس شغلا في مضرة ورتب منعم عليه مستدرج بالاحسان اليه ورتب مفدور
 في الناس مصنوع له فافتت بها الساعي من سعيت وافضر من عجلتك وانته من ^{غفلتك} سبيلك
 وتفكر في ما جاء عن الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم واحفظوا ^{هذه}
 الحروف السبعة فانها من قول اهل الحجة ومن عزائم الله في الذكر الحكيم انه ليس لاحد ان
 يلفي الله عز وجل بخلة من هذه الحلال الشك بالله فيما افترض عليه او شفا غيظ بهلاك
 نفسه او امره او امر رجل بغيره او استنجح الى مخلوق باظهار بدعة في دينه او سره ان يحد
 الناس بما لم يفعل والمخير المخلال وصاحب الابهة وعن الحسن بن محبوب عن جابر قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انقوا الله وصوبوا انفسكم بالورع وقوة بالثقة
 والاستغناء بالله عن طلب الحوائج الى صاحب سلطان واعلم ان من خضع لصاحب سلطان
 او من يخالفه على دينه طلبا لما في يده من دينه احمده الله ومفتنه عليه

وكله اليه فان هو غلب على شيء من دينه فضامته اليه شيء من

الله البركة منه ولم ياجر على شيء ينفعه في حج ولا في غيره ولا يقطع

الكلام على هذا حامدين لله حيث جعلنا من اتباع ^{لظهور} لغيره

ونسئله ان يرينا بصيادتهم وما

السر المشبه الباطنة الظاهرة

وان يجعلهم شغلتنا في

الدنيا والآخرة

والحمد لله
 تمت ١١٠٩

هذه

هذه
لغة الجاهل
الوهم العلاء والمحقق
الفهم المثلثان المحققان
أو من الجهد الحق
المقدس الأبرار

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وفقت الله لرضائه ان الخراج لا يخرج عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجر
المضروب على الارض التي تحت عنوة وكانت عامرة حين الفتح وفي معناه المطاسمة سواء كانت
عن حاصل الارض كالثلث او من النقد بل غيره ايضا ومثل انه يخص بالقسم الثاني والمطاسمة
بالاول وقد يفرق بالمضروب على الارض الواثنية التي اخذت بالسيف والغلبة مع النبي
صلى الله عليه واله وسلم او مع الامام ونائبهما في الجهاد والامكان فيبطلها عليهما السلام
على ما فهم من عباراتهم وان كان ليلهم لا يخرج عن ضعف الكلام المحقق في المعبر والنافع
فانه يدل على نزده في كون ما اخذ العسكر بغير اذنه فيبطلوا وهذا الارض للمسلمين
فاطية فيكون حاصلها لهم وامرها للامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصالح المسلمين
من المساجد والقطر والفضاء والامثلة والمؤذنين وسد الثغور والغزاة وغيرها وينبغي
كون لك بعد اخراج الخمس لانه من العينة وكلام اكثر اصحابنا خال عنه وبنه عليه السلام
في نفذ الرسالة الخراجية للشيخ علي بن عبد العالي في العبارة المنقولة عن المبسوط نظير
بوجوب الخمس في هذه الاراضي واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض تحت عنوة على الوجه
المذكور الا ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم كونه كذلك واما غيره فالعراق
وعبد كونه مفتوحة عنوة في كثير من العبادات حيث فتح في زمان الثاني بالفهر ومثل كان
باذن الامير المؤمنين عليه السلام وكان الحسن عليهما السلام مع العسكر ولمنع ذلك

منه
الشيخ
المحقق
المحقق
المحقق

ذات منقول عن فخر الفقهاء ووالد في الشفيع وبهم ذلك من كلام المبسوط وانه بفهم منه خلا
ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك نعم فتمارواه الشيخ في الصحيح على ما قيل عن محمد الجلي
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين الحديث لانه
على ذلك مع انانه قد يكون للنفقة على ما قيل او يكون له عليه السلام جعلها نفقة لانه
ما سوى العرف مثل الشام ونقل عن العلامة وخراسان الى كرمان وخوزستان وهدان
وفروين وحواليها انها خارجة عن القطب الراوندي في الخراجية فقد علمت ان جليته
موقوفه على حقيق كون الارض التي يؤخذ منها الخراج اخذت عنوة وكانت معمورة خبيث
ومضروب بالخراج وله يدع احد ملكيتها ولم يكن موقوفه كما سيجي ودونه خرط القتاد اذ
طريقه بخبر الواحد وخبر المتواتر الصحيح وليس شيء من ذلك معلوما ولا مظنونا بظن معتبر
ولا يمكن اثباته بكونها معمورة الان وان الجابر باخذ عنها الخراج كما قال الشيخ زين الدين
في شرح الشرايع حملا لفعل المسلمين على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك في رتبة ضعيفة
اذ الجابر يرى عدم يقين لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له كالقتل وغير ذلك فكيف
يمكن حملة ذلك منه على الصحة ولانه باخذ الخراج من غير محلة ما فوق الحق ومن غير رضى
المصرف بل قد ينقص محصوله عن الخراج لا يمكن من الترك بل لو ترك الزراعة يؤخذ منه
الخراج على انهم صرحوا بان اخذ الجابر عن جابر وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف يحكم على
الصحة والاباحة ولا يعتبر شرعا في اخذ ما في يد الناس الدالة على الملكية ايضا قال في
شرح قول المصنف والنظر فيها اى في الارض المفتوحة عنوة الى الامام هذا مع ظهوره و
بدل اما مع غيبته كهذا الزمان فكل ارض يدعى احد ملكيتها بشراء او ارض ونحوها ولا
يعلم فتصادعوا في ثمرته كذا في الجواز صدقه وحملا لثمرته على الصحة فان الارض المذ
يمكن مملكتها بوجوه وذكر وجهين ثم على تقدير البتوث فلا دليل يثبت به عليه وان كان
ظاهر عبارات الاصحاب يفيد له لكن الاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وبتوث اجماع
بحيث يفتن النفس وان ادعى الشيخ على ذلك الاجماع في الخراجية لما يعلم في الاجماع ودعوا
في هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال ليس في يد من غير ان يكون

في الاشكال في حيل الخراج عند اخذ

لا حديثاً اذ ثبوت الخراج في ارضه من الامام ومثوله على ذلك المفسر ان المفسر الاخير
واضح وان سلم ان ارضها بما يجنب الخراج فيكون هو غاصبا بلزمه اجرة المثلح ليس له
كونها المندار المفسر لما خوذ باسمه ثم ان ذلك في ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا
يغيب كون الماخوذ كذلك الا باخذهم واخذ واكلهم وهو معتد حينئذ فيكون ثابتاً
ذمته يوصى به الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم لو امكن ويكون له ذلك اذا الامام ناظر ولا
يلزم من كون الحاكم نائباً عنه في الجملة كونه نائباً في ذلك او يوصل هو الى اهله اي يهرق في
مصالح المسلمين او يكون سافطاً سباً مع الاحتمال اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من
نصيبه حيث ان المفهوم من كلام الشيخ على رحمه الله ان الاخذ بما باخذ لانه من بدب
والاخذ بنصيبه وحضه ولاشأن هذا الدليل ايضا كذلك ثم بعد ذلك كله يصنع الاخذ
بالخمس وكيف يشبهه في هذا الزمان من غير اذن الحاكم واتي شيء يفعل بحضه ويجداهل العرفان
غافلاً عن ذلك كله واعتمد واما في الرسالة الخراجية للشيخ وعنده مع قوله لا يجوز العمل بقول
المبت بوجه وبفهم من كلامه دعوى الاتفاق ودليله عليه عباراتهم المنقولة في الرسالة
ومعلوم انها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي يظن كونه الامام ولو جهل التسبب
على ما قالوه مع انه لا ينفذ الظن على ان اكثر العبارات التي فيها لا تجاوز شيء كما ذكر في نقضها
مع ان الاصحاب انما يجوزوا اخذ ما قبضه الجاهل على ما يظهر من كلامهم فالاجماع وانما
انما يكون على ذلك لا مطلقاً وان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز الشاؤل بعينه لك وتقتل
في النقص ان السيد عبد الله بن عبد الحميد قال في شرحه للنافع وانما اجل بعد قبض السلطان
او نائبه ولهذا قال المصنف ما باخذ باسم المظالمه فقيدت بالاخذ وبفهم من الدرر
ايضاً بل اخبر منه على ما نقله فيه اذ يفهم عدم الجواز عند الا في المعاوضة حيث قال
فيه وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالمطبخ والصدف والوقف ولا اجل لنا ولها
بعينه لك ومنه يعلم ان جواز الشاؤل مطلقاً ليس يجمع عليه ايضاً بل فيه خلاف حيث
يتم عدمه عند الشهيد وعند السيد المذكور وفي النافع ايضاً على ما فهمه واما ادلتهم
فهي بعض الاخبار والآلة ظاهرة فيها وادعى التوضيح فيها الشيخ على وهي خبر ابن بكير

في الاشكال في حيل الخراج عند اخذ

الشيخ ابراهيم بن محمد



الحضري الذي واه الشيخ عنه عن ابي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله
عليه السلام ما منع ابن ابي سنان ان يبعث اليك ببطائك ما علم ان لك بيت المال ^{نصيبا}
وقال الشيخ على وها قلت هذا نص في هذا الباب الخ قوله حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا
وقد تقرر في الاصول بقدرى الحكم بالعلة المنصوصة قلت الحديث غير معاوم الصحة وعد
ظهور الدلالة اذ عاينها جواز قبول الحضري في عطاء ابن ابي سنان لان له في بيت المال نصيبا
فهم بالقبول جواز الاخذ منه ان كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال بان يكون
من المصالح فلم يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان بمن يستحق
من بيت المال او لا فلا سند لال بمثله في هذه المسئلة لا يخ عن اشكال واشد منه شبهة
بالنص نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجواب من الجابر كما استدلل به على العلة
في المتن وليس بنام ايضا وصح في هشام الدالة على جواز شراء مال الصدقة من الجابر
حيث هو من حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى هو ظاهر ايضا ما روى ان الحسين
عليهما السلام قبل الجواب معوية وعدم الدلالة ظاهرة ايضا صح في عبد الرحمن بن حن قال له ابو
الحسن عليه السلام مالك لا تدخل علي في شراء الطعام ان اظنك ضيقا قال قلت نعم فان
شئت وسعت علي قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء الطعام كان عبد
الرحمن ضيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو الذي
واينما صح في جميل بن صالح قال ارادوا بيع تمر من ابن ابي فاردت ان اشتره ثم قلت حتى
استاذن ابا عبد الله عليه السلام فامرني بمصاد قاله فسئله قال فقال قل له بشره فان لم
يشتره اشتراه غيره وهي مثل ما قبلها في الدلالة بل اقل على انه قد يكون صحيحا موقوف على
توثيق عبد الرحمن ومصادف ونقلها الشيخ في الخراجية وقال وقد استدلل بالاجرة في المتن
على هذه الدعوى ثم اعترض الشيخ على على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل
الشراء ليس لغيره بل جميع اسباب النقل وانت تعلم انه غير واضح ان يكون جواز الشراء لغير
العوض في ذلك الا ترى ان المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وايضا اجاب عن عدم
لزوم جواز الاداء بامر الجابر من جواز اخذ ما قبضه على نفسه من ثمنه بنحو ذلك هو غير ظاهر

والشيخ على الحق

في الاشكال في جواز البيع مع حر الخبز

١٧٣

وبالجملة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكوا بها بهذا الادلة وقالوا لا يجوز
الاخذ الا باذن الجاهل بل ينفل الشيخ على عن البعض انه لا يجوز السرقة والكتمان للنزاع
مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجاهل وانه ظالم فلا يجوز البيع منه حينئذ بل لا يمكن تحريم البيع
كيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام عليه السلام ومصرفه بعض المصالح
واخذ الظالم ظلما وان يشترى منه او يهب الا ان يقال هذا استنفاد لا بيع حقيقة و
لا صدقة ولكن حينئذ شرط الاذن والقبض غير ظاهر وكيف لا يجوز ان في ذمته السرقة
والكتمان بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن لانه لا يبرء ذمته على تقدير
على النع ولا يفتن ما اخذ منه مالا للخراج والزكاة لكن ما جزم بهذا الفصل بل قال ائمة
عن علي بن هلال وما نقلوا له على عدم الجواز الا باذن الجاهل والجواز به سوى ما مر فلو
خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز البيع ايضا اذ ليس في الاخبار جواز بيع مال
الخارج المباح عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكاة فيحمل زكاة مال المشتري
على طريق الاستنفاد وان لا يكون المراد من عند الزكاة لاعتين الزكاة وان يكون الغافل
مادونا من الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهرا للنفقة او يكون للنفقة وفضيلة
في واقعة فلا يبعد في امثالها كبره وان يكون لطفا من الله تعالى تسهلا للشرع وفيها
للحج على تقدير عدم ثبوت براءة الذممة والضرورة واستحسان الزكاة في اول
كلام الاصحاب على بعض تلك الوجوه على تقدير صحة مثل كون الاخذ

من المصالح والمصرف والذي يهدون باخذ ومصرفه

مصرفه وغير ذلك وقد احتل الشيخ ابراهيم

النفق على كون الجاهل مخالفا بظن

امامه وكذا العطي

بفهم عن شرح

الشرح

ايضا من كتابنا لشيخنا المولى احمد الاربلي رحمه الله في مباحث شهر حبيب الاصب سنة ١٣١٣



امضا
 من الشيخ محمد بن
 مثل الخراج المحقق الباق
 النسخ المقتدر
 حفظه الله بنو
 الخليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين فائدة الذي اظن
 تحريم ما باخذون في هذا الزمان بغیر اذن الامام عليه السلام مثل العشر الحاصل من
 الفريضة فان حله في الاصل واستحقاق المسلمين له على ما يفهم من كلامهم رحمهم الله تعالى
 موقوف على كون تلك الفريضة موقوفة على اذن الامام عليه السلام ومعمون ح أو فحسب
 على ان الارض للمسلمين وعلى عدم وقفها وعدم دعوى من يدعي ملكيتها والحال انهم
 باخذون من الوقف الوفاء ومن يدعي الملكة وعلى ثبوت المعاملة كالزراعة من الاما
 عليه السلام او نأبیه مع من يؤخذ منه الخراج اما التوقف على الفسخ عنوة باذنه والمعروف
 حين الفسخ فلان كل ذلك مصرح به في محله واما على عدم دعوى ملكيتها فلا نهم صرحوا بان
 كل من يدعي ملكية شيء وهو بحث يدعي لم يعلم فساد به قبل قوله في انه ملكه بل مجرد
 دليل الملكة مع عدم العلم بالفساد ولا شك في انه يمكن صحة ملكه مع انه صرح بذلك
 الثاني في شرح الشرايع وذكر الاحتمال صحة ملكه وجهين اما على ثبوت المعاملة فان حاصل
 الفريضة لزراعتها اذا كان البذر له ولا يجوز اخذ مال الغير الا على وجه شرعي وليس بالقرض
 هناك ما يمكن الا مثله ذلك وانت تعلم ان اثبات كل ذلك في زماننا هذا من خوط الفنا
 كيف واسهله اثبات الفسخ عنوة في العراق مع انه قال الشيخ في المبسوط وعلى الرواية التي رواها
 اصحابنا ان كل عسكر و فرقة غزيت بغیر اذن الامام عليه السلام ففحسب بكون الغنمة
 للامام عليه السلام خاصة ويكون هذه الارضون وغيرها بما فحسب بعد الرسول
 صلى الله عليه وآله وسلم الا ما فحسب في ايام امير المؤمنين صلوات الله عليه ان صح شيء
 من ذلك للامام خاصة لا يثبت فيها غيره عليه السلام وقال الشيخ ابو هاشم في تفضيل الخراج

اثبات صحة الخبر في عشر الفري

١٧٥

قال السيد عبد الدين في شرح الشرايع وظاهره انه حكاه عن شيخه فخر الدين على قوله و
 اما العرفان فقبل انه فتح عنوة فهي للمسلمين لا يباع ولا يوفى ولا يوهب لا يملك لان الحسن
 الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش وفتح باذن علي عليهما السلام قبل لم يفتح عنوة لان الفتح
 هو الذي يكون مجتصوا الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس هنا شيء من ذلك وكذا
 هو ظم ان الحسن الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحة
 عنوة فتكون للامام عليه السلام وهو المفتي به وكذا قال والد فندس الله سرهما الله
 فلا يسمع عوى الشهرة بل الاجماع في كون العرفان فتح عنوة والذي يوجب في كلام بعض
 اصحاب من جواز اخذ ما اخذ الجاهل باسم الخراج لا يدل على الاجماع ويمكن ان يكون جمع
 الشرايط من الجاهل المخالف مع كون الاخذ مصرفا للخراج واخذ ما يحتاج اليه فلا يسمع هو
 الاجماع في جواز اخذ مطلقا كيف توقف مدعى الاجماع المحقق الثاني في جواز اخذ لفهر
 يكون مصرفا للخراج مثل العزاة والفضاة والمدعى الاخر الشهيد الثاني زدد في شرح الشرايع
 في جواز اخذ من الجاهل الموافق ثم ان اغنصنا عن ذلك كله كيف يجوز لواحد منا سواء كان
 مصرفا للخراج ام لا ان ياخذ ما لا كثيرا فون ما يحتاج اليه هو لجميع المسلمين بمعنى انه مال
 لمصلحتهم العامة مثل المسجد والقطرة بصره ولهم فيها وهو الامام عليه السلام او نائبه
 اذ انهم واذن يكلمهم ولهم وينصرف فيه كيف شاء وبأجملة معلوم عدم جواز التصرف في
 مال الناس الا على الوجه الشرعي المعهود شرعيته عمن لا يملكها او سنة واجماعا وما
 رايته لا يلائمها يدل على جواز اخذ واحد واحد ما يشاء بما اخذ الجاهل باسم الخراج ولم
 نعلم هل لكل احد من المسلمين او للفقراء المستحقين له او للصالح في الجملة بقدر الحاجة و
 فونها وهل المخالف والاعم وان كان ظاهرا ذلك العموم ولهذا اورد في بعض افراد بعض
 المجتهدين المدعى للاجماع كما اشرفنا اليه وذلك ليس بجواب لاستنائه ولا اجماع ولا يبرها
 عقل حتى يكون حجة بالنسبة الى من يدعى الاستدلال وكذا بالنسبة الى مقلديه لا ظلاله
 كما عرفت مع انه فرع جواز تقليد وهو ظاهر مع انهم يدعون الاجماع على بطلان تقليد المقلد
 ومعلوم ان حله ليس بما يحتاج الى الدليل ولا التقليد وهو ظاهر العجب ان الاخذين الا

خزينة مختصرة اربابى

١٧٤

وان كانوا عتبتين عن هذا وفوق حاجتهم سندهم كلام المحقق الثانى مع انه يفهم من كلامه
رحمه الله في مواضع الرد في جواز لكل احد مثل الغزو غير المصالح وانه مع دعواه البرهان
عليه ما اكتفى بذلك في اخذ بل شارك اهل الميراث في الاخذ بالبذر واشترى بعض الاشياء
منهم صرح به في الخراجية واعجب منه عدم جواز الاخذ الا باذن الجار مع عدم جواز الاخذ
له وعدم جواز النصف في الحاصل الا بعد انقضاء سنة واخراج الحق الذي يطلبه ظلمنا فاعلم جواز
اخذ الخراج على الاطلاق ولا لزومه على الزارع نعم بلزومه اجرة من نصف في ارض الخراج
ان ثبت فيكون دينا في ذمته باخذ الوالى او وكيله بصرفه في هـ

مصالح المسلمين الله اعلم بالصواب بمثل هذه الرسالة

الخزينة ايضا من الفاضل

العالم الحق المحقق الشيخ

مولانا احمد

اسكنه الله في جنة

هذا في حل الخراج على الفاضل الفطن والمقدس

للإمام الكامل الزكي والفاضل الميرزا محمد القاسم

دايرة التحقيق والمعاينة ما وجد

الشبانى عليه الرحمة

انتصار المحقق الثالث

والله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى حل خراج بلاده للمؤمنين من عباده والهم قلوب من يعشده بكلامه
حل ثناوله واختصامه وصلى الله على محمد وآله الذين يتنوا جميع حرام الله وحلاله
ويحل مفضل الفقير الفاني ما عذب فلاح السباني انه قد اشهر ان مولانا احمد الآرد
سأله الله تعالى وبقائه يقول بخبرهم الخراج وقد سألني جماعة من اصحابه عن ذلك
فقلت لهم الناس بان يكتب مولانا في ذلك شيئا يدل على تحريمه فقدمت ظهر منه
رسالة محصلها ان الخراج فيه شبهة وانا انقل عبارته حرفا بحرف من النسخة و

بسم الله

التبديل وكثرة الأقاويل فقال دام ظله ومعنا الله ببقائه وكثر من مثله وامثاله اعلم وفقك
الله لرصانه ان الخراج لا يخلو عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجرة المضروبة على
الارض التي فخت عنوة وكانت عامرة حين الفتح وفي معناه المقاسمة سواء كانت من حين
الارض كالثالث او من القيد بل غيره ايضا وقيل انه مختص بالقسم الثاني والمقاسمة بالاول
وقد يفرق بالمضروب على الارض والمواشي هي التي اخذت بالسيف والغلبة مع النبي صلى
عليه وآله وسلم او مع الامام عليه السلام او نائبهما في الجهاد والا يكون فيها لها عليه السلام
على ما فهم من عباراتهم وان كان دليلهم لا يخلو عن ضعف الا كلام المحقق في المعبر والنافع فانه
بدل على زرد في كون ما اخذ العسكر بغير اذنه فيثا وقالوا هذه الارض للمسلمين فاطبة
فيكون حاصلها لهم وامرها الى الامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصارف المسلمين
الساجد والقاطر والقضاء والائمة والمؤذنين وسدا للثغور والخرابة وغيرها وينبغي كون
ذلك بعد اخراج الخمس من الغنيمة وكلام اكثر اصحابنا حال عنه وبه عليه آية في نفق التمسك
الخارجية لعل وفي العبارة المفعولة عن المبسوط نصريح بوجوب الخمس في هذه الاراضي انتهى كلامه
دام ظله **واقول** ان المفهوم من قوله فانه الخ كون هذا الكلام دليلا على كون الخراج فيه
شبهة ولا ينبغي ان هذا الكلام باسره لادلاله له على مدعاه بشيء من الدلائل الثلاث بغير
ذلك من كان سالكا طريق الانصاف فان كونه كالاجرة وكون المقاسمة في معناه واختصاص
بالقسم الثاني والمقاسمة بالاول لا يدل على حله ولا يحريم ولا شبهة وقوله وقد يفرق
بالمضروب على الارض والمواشي لا يربط له بما قبله ولا بما بعده وقوله والا يكون فيثا ان اراد
غنيمة الغازي بغير اذن الامام كما فهم من اخر هذه العبارة فالصواب تركه لان المفروض كون
الجهاد مع النبي والامام او نائبه في الجهاد على ما صرح به فكيف يكون ما اخذ فيثا وان
اراد به غيره فلا بد من بيانه وقوله وهذه للمسلمين الى قوله وينبغي كون ذلك بعد اخراج الخمس
لا دخل له في الاستدلال على التحريم ولا الشبهة بل ان كان ولا بد يكون دليلا على كون الخراج
حلالا **قال** دام ظله واحلم ايضا انه مما ثبت كون الارض فخت عنوة على الوجه المذكور الا ما
ثبت في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه كذلك واما خبره فالعرفان وحده كونها

في شرح الأثرين في معنى الخراج المفا



خراج فضل شيئا

١٧٨

مفتوحة عنوة في كثير من العبارات حيث فُتحت في زمان الثاني بالفهر ومثل كان باذن امير المؤمنين عليه السلام وكان الحثنا عليهما السلام مع العسكر وقد منع ذلك وذلك منقول عن فخر العنقاء ووالده في الشفيع وبهم ذلك من كلام المبسوط وان بهم خلاصة ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك انتهى كلامه دام ظله **والقول** ان هذا الكلام مع قطع النظر عما فيه من عدم محرم العبارة وربطها لا يظهر المعطوف عليه ما هو والمفهوم ان ارض العراق لم يثبت كونها خراجية وهو مع تسليمه لا يدل على كون الخراج فيه شبهة بل ان يثبت دل على ان المأخوذ منها بطريق الخراج حرام ان قلنا بان الغنمة للغازيين او قلنا بانها للامام ولم يفل بانه جعلها عليه السلام كارض الخراج بفضلا منه كما يحجى في كلام هذا المصنف وقوله وبالجملة لم يثبت كونه كذلك بعد تصريح العلماء بانها لا خلاف فيه انها فُتحت عنوة مما لا يلبس من مثل هذا الفاضل فان كون ارض العراق خراجية اشهر من الشمس ا بين من امر من يصفح ما طر العلماء مثل عبارة المبسوط والشمس والتذكرة والخبر والستار ورواه الشيخ باسناد عن مصعب بن زيد الانصاري من قوله استعملني امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام الخ ومارواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام من قوله سئله عن سيرة الامام في الارض التي فُتحت عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه واله سلم فقال ان امير المؤمنين عليه السلام قد سار في اهل العراق سيرة فهم امام لنا في الارضين وماروى ايضا عن عبد الرحمن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى وابن شبرمه الخ فكل هذا لا ينفك الظن بان ارض العراق خراجية فكيف لنا بنبوت المعاني اللغوية التي نأخذها من كتب المخالفين فليتنا مثل ذلك النصف قال دام ظله نعم فمارواه الشيخ في الصحيح على ما قبل عن محمد الجلي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن السواد ما منرك فقال هو لجميع المسلمين الخ دلالة على ذلك مع انها قد تكون للقبه على ما قبل او يكون له عليه السلام جعلها كذلك بفضلا منه انتهى كلامه دام ظله **اقول** ان الحل الثاني بنادي يقول مرحبا بالوفاء فان المقصود حل ما يؤخذ من ارض العراق بطريق الخراج واما الحل الاول فاما سيقم لو كان لهذا الخبر معارض اخرج منه اما مع حد

شيخنا الميرزا محمد باقر
 صاحب كتاب الخراج

في النكاح الايراني مطلقا لا امر اعنوه

١٠٩

المعارض قاي ضرورة الى هذا الحل قال دام ظله واما ما سوي العرب مثل الشام ونقل
عن العلامة وخراسان الى كرمين وخراسان همدان فزودت حواشيها نقل انها خارجة عن
قطب الراوندی في الخراجية فقد علمت ان عليه موقوفة على محقق كون الارض التي
منها الخراج اخذت عنوة وكانت معودة حينئذ ومضروب بالخراج اوله بدع احد ملكيها
ولم يكن موقوفة لما يسمى ودون حرط الفئاد اذ طريقه الخبر المتوار و خبر الواحد الصحيح
ليس شيء من ذلك بمعلوم ولا مطمئن بظن معبر انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام
يدل على حل الخراج وانه لا شبهة فيه واما الكلام في محقق ارض الخراج وليس هو المبحث
حسب ثم ان الموقوف عليه حل الخراج انما هو فتح المعصوم او نائبه للارض عنوة وكونها محبة
واما عدم ضرب الخراج وادعاء احد ملكيها الاثبات في كون الارض خراجية لان المفتوح عنوة
بملك سبعا لا تار التصرف ولا يقتضي ذلك سقوط الخراج بل يقتضي قرارها في هذا مادام ان
التصرف موجود ثم دعوى انحصار الثبوت بالخبر المتوار و خبر الواحد الصحيح دعوى خارجة
عن الدليل فلا يكفي فيها الشك المقتضي للظن اذ لو لم فيها ذلك لبطل هذا الحكم مع امتداد الادلة
وفناء الشهور وعدم حصول التواتر ذلك ينافي حكمة الشارع قال دام ظله ولا يمكن
اثباته بكونه معودة الان وان الجابر باخذ عنها الخراج كما قال الشيخ زين الدين في شرح الشرح
حمله الفعل السليم على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك فريضة ضعيفة اذ الجابر يرى عدم
تعيين لا اخذه مال الناس لدخوله فيما ليس له والفشل وغير ذلك فكيف يمكن حمل ذلك
منه على الصحة ولا نه باخذ الخراج من غير محله وفوق الحق ومن غير معنى التصرف بل قد
محصوله عن الخراج ولا يمكن من الشك بل لو ترك الزراعة بوخذت منه الخراج على انهم
بان اخذ الجابر غير جائز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف على الصحة والا باخذه ولا يعتبر
شرعا في اخذ ما في ابدى الناس الدالة على الملكية وقد بدع الملكية ايضا قال في شرح
قول المصنف والنظر فيها اية في الارض المفتوحة عنوة الا ان ما دام هذا مع ظهوره وبسط
به اتمامه حيث كنه الزمان فكل ارض بدع احد ملكيها بشرائها وارث ونحوها ولا
يعلم فتاد دعواه بقر في بين كك يجوز صدقة وحمل التصرف على الصحة فان الارض المذكورة

خارجة فاضل الشيا

١٨٠

يمكن ملكها بوجوه وذكر وجهين انتهى كلامه دام ظله **أقول** الشيخ زين الدين رحمه الله أدع
 ان كونها خارجة مثبت بكونها معصورة الان واخذ الجاهل منها واستدل عليه بحمل
 المسلمين على الصحة ولا يخفى نكر هذا الدليل في كلام الفقهاء وانهم استدلوا به على مطالبة
 كثير من جملتها ما استشهد به المصنف من قول الشيخ زين الدين فكل ارض يدعى احد
 ملكيتها الى قوله حملا لتصرفه على الصحة فقول المصنف الاصل عدمه ان اراد به عدم
 الخراج فلا يضر هذا السند اذا سلم المصنف ليله وان لم يسله فلا حاجة الى قوله اذا لا
 عدمه وان اراد ان الاصل عدم الصحة ففيه ما يكفي وقوله ان ذلك فرضه ضعيف **تعد**
 تسليم الدليل لا وجه له اذ عدم نفي الظاهر وما ذكره من المطاع عن لا يخرج عن الاصل
 ولا يقتضي تحريمه في يد اذ لم تعلم تحريمه بعينه وقوله من غير رضى المتصرف لا وجه له
 بعد الاشارة بان الخراج خارج عن ملك المتصرف ومن اوهن المطاع عن قوله وبطل **وقد** ينقص
 محموله عن الخراج مع قطع النظر عن ما في العبارة لما مر ان الخراج كالاجرة والعلاقة التي
 ذكرها وهي التصريح بان اخذ الجاهل من جانيه لا يقتضي تحريمه على مستثنى ولا ينافي صحة
 اخذ المستثنى له ولا ابحاثه له وان كان اخذ الجاهل له محرما وقوله ولا يعتبر شرعا في
 اخذ ما في ايدي الناس الاموال التي يدعون ملكها فليس الكلام فيه وان اراد به
 الاموال التي في ايديهم اذا طلبها السلطان فعونها اليه على انها عرضة عن ريع هذه
 الارض فتفي الاعتبار لا وجه له وقوله قد يدعى الملكية الى قوله وذكر وجهين لا طائل
 بذكره لان كلامنا في الارض التي لا يدعى صاحبها ملكيتها او يدعيها مع علم فنادى هو
قال دام ظله ثم على تقدير البتة فلا دليل يعتد به عليه وان كان ظاهر عبارات
 الاصحاب يبين لكن الاخذ بمجرد ذلك من غير ظهور دليل وثبوت اجتماعهم بحيث يفتق
 النفس به وان ادعى على الاجتماع على ذلك في الخارجية لما تعلم في الاجتماع ودعواه في
 هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال لم يزل في يد من غير ان
 يكون لاحد شيئا اذ يثبت الخراج في ارضه من الامام وقوله على ذلك المقدار الان غير
 واضح وان سلم ان ارضها مما يجب فيه الخراج فيكون هو غاصبا يلزمه اجرة المثل وليس

الدالة على الملك ان او بمانه ابدى القاسم

وَأَشْكُرُكُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِمَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ

١٨١

بمعلوم كونها المقدار المقرر لما أخذ باسمه انتهى كلامه ادام الله ابامه اقول وبالله
 التوفيق لا يخفى ان هذا المصنف يدعي ان الخراج محرما او يمينه شبهة فكيف يكفيه في ذلك
 ان لا دليل يدل على تحليله نعم لو كان ما نفاكاه ذلك وعدم قبوله دعوى الاجماع من مثل
 الشيخ على مثل الشيخ زين الدين ومثل المقداد رحمهم الله تعالى لا يلاهم ما هو مقرر من
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بل ولا المنقول بنقل مستفيض حجة واعظم من بالغ في دعوى
 الاجماع شيخنا الشيخ زين الدين الذي بالغ في تتبع الروايات وكلام الفقهاء فقال رحمه
 الله تعالى ما ياخذ الجاهل في زمن تغلبه فذاذن ائمتنا في تناوله منه واطبقوا عليه
 علما ونا لا تعلم فيه مخالفا وان كان ظالما في اخذ ولا يستلزام تركه والقول بخبره لضرر
 العظيم على هذه الطائفة وقال المقداد رحمه الله انما قلنا يجوز الشراء من الجاهل مع كونه
 غير مستحق للنص الوارد عنهم عليهم السلام بذلك وللاجماع وان لم يعلم مستند انما ياخذ
 الجاهل من لائمة العدل فذاذنوا الشيخ عنهم في ذلك فيكون تصرف الجاهل كالفضولي اذا
 انضم اليه اذن الدالك انتهى اقول ومن ذلك يفهم جواز غير الشراء فتأمل وما ورد من
 الروايات التي يدل بعضها صريحا وبعضها بالفكر الصائب ان كان في بعضها ضعف وعبار
 الفقهاء التي هي صريحة بجله مما يدل على تحليله واصرح ما وجدناه في هذا الباب ما رواه
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عتبة عن
 عبد الملك عن ابي جعفر وابي عبد الله وابي الحسن عليهم السلام وعن الفضل بن صالح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق السارق من البدر من امام جاهر فلا قطع عليه
 انما اخذ حقه فاذا كان مع امام عادل فغلبه القتل ولكنه وان كان ضعيفا فهو مع غيره من
 الاحاديث الدالة على حل الخراج فذا عتد بعمل الفقهاء وثوافق عباراتهم فضلا عن الاجماع
 المدعى على ان الخراج حل للمسلمين فاطنبه ومن اعجب الامور ان هذا الخراج لم يذهب الى
 محرمه احد من المسلمين فضلا عن المؤمنين حتى ان الشيخ ابوهم رحمه الله الذي نسب
 اليه الخلاف في ذلك قال في نقض الخراجية مما يدل على اعتقاده بان الخراج حلال للمسلمين
 وان حرم اخذ الجاهل به وهذه عبارة ولو شئت ان اقول ان اخبار الدفع الى الظالم مع التمكن

في كل ما يشبهه
 الفصل الثاني



خارجة فاضلة الشئ

١٨٢

من الكتمان والسرفه والجور بما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة لعل لا ذلك حق
 للمسلمين يجب اصاله الى والهم فاذا كان غائبا وجب ان يوصل الى نائبه وهو حاكم الشرع
 فان لم يمكن فالى مستحق حبه كالمال الذي في بيت غيره فانه يدفعه الى من يستحق فضله
 فاذا كان الامر كذلك فلا فرق مع غيبته الحاكم الشرعي ان ياخذ الخراج من الظالم او من غيره
 وكثيرا ما تمنع الفقهاء رحمهم الله تعالى يقولون لو نجد الرقيق اقلنا كذا مسئلة لم يوجد دليل
 على تحريمها ولا فائده فكيف يجوز التجري على القول به وما اشبه الخراج بالمنع التي كانت على
 عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والاول وكرهوه من زمن الثاني بل هو في حكمه
 اعلى مرتبة حيث ان المخالفين نقلوا في محرم المنعة احاد يثاب من النبي صلى الله عليه واله
 وسلم وعن بعض الصحابة ولو شغل مخالف ولا موافق حديثا ولا قوله في محرم بل كان حله
 في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم والصحابة والتابعين جميع اهل السلم وقوله
 ان سلم ان ارضها بما يجب فيه الخراج الى قوله وليس معلوم كونه المقنن والمقدر لا وجه له بعد
 التسليم بان الخراج هو الاجرة الذبقة بتلك الارض **قال** دام ظله ثم ان ذلك دين في
 ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا ينبغي كون الماخوذ لذلك الا باخذهما واخذ بكلام
 وهو مستند وجب ان يكون ثابتا في ذمته يوصى به الى ان يصل الى صاحبه او الحاكم
 لو امكن ويكون له ذلك اذا امام ناظر ولا يلزم من كون الحاكم فاعيا عنه في الجملة كونه
 ثابتا في ذلك او يوصل هو الى اهله اي يصرف في مصالح المسلمين او يكون ساظرا ستماع
 الاحتياج اذ هو من المسلمين فقد يكون هذا من نصيبه حيث ان المفهوم من كلام شيخ
 ع ان الاخذ بما باخذ لا نه من بيت مال المسلمين للاخذ بنصيب منه وحصته ولا شك
 ان في البداية كذلك انتهى كلامه دام ظله **اول** هذا الكلام لا دخل له في تحريم الخراج
 بل يدور على تحصيله وانما الكلام في التوصل الى اخذه اذا لم يسمح به المستعمل للارض ولا يخفى
 ان الامام عليه السلام الاخذ من ذلك المستعمل ولو بالفهر اذا لم يسمح به ذلك المستعمل
 واما الجابر فقد دللنا الاحاديث والفتاوى والاجماع على ان ما باخذ الجابر جائز لنا
 تناوله من بيت وهو اعلم من الاخذ طوعا او كرها لان ما من ادوات العمومي التي بعضها

في ذلك على ما في
 كتاب الخراج

ظافر

في الرد على البريقي في تفسيره

١٠٣

لو كان يظلم فلا يجدان يقال بالاخذ من ذلك الماخوذ للخراج ويكون مغاير للدين
 على انا نقول ان الدين اذا امتنع من عليه الدين جاز الاخذ منه فهو يبيعك لك عوضا
 وتخريم الترفه والامتناع من ادائه اذا طلبه دليل على عدم جواز الاخذ من دون اذن
 الحاكم ومن ثبوت انانه قائم مقامه في جواز الاخذ من بينه وبدل على عدم سقوطه عن ذلك
 المستعمل نعم لو اذن له في بيعته لاجله فلا كلام في سقوطه وليس كل من له نصيب في
 المال يجوز له الاخذ منه من دون اذن الحاكم ومن يقوم مقامه الا يرى ان الوصف العام
 كالوصف على الفخر لكل فقير نصيب فيه ولم يجز له الاخذ الا باذن من له ولا يدر
 المميزين وبعد الا حاطة بما قلناه فلا وجه لقوله ولا يلزم من كون الحاكم نايبا عنه الى قوله
 في مصالح المسلمين قال دام ظله ثم بعد ذلك كيف يقع الاخذ بالخروج وكيف يضمنه في هذا
 الزمان من غير اذن الحاكم واتي شئ بفعل بحصته عليه السلام انتهى كلامه دام ظله اهـ
 ان اراد ان الخمس اقل من الاجرة اللائقة بملك الارض فلا ضرر فيه لان الاخذ اقل من
 حصته فلا يكون حراما لانه اخذ بعض حقه وان اراد انه اذن فلا نزاع في تخريم الزائد وقوله
 وكيف يضمنه في هذا الزمان من غير اذن الحاكم ان اراد به الحاكم الشرعي بان يكون المعنى
 وكيف يضمن الجاهل للخراج من غير اذن الحاكم الشرعي فان سئل عن ان هذا الضرب هل هو
 جائز للحاكم الجاهل ام لا قلنا هو غير جائز ولا يقتضي عدم جواز اخذ الجاهل من بين الاذن انما
 عليهم السلام في الاخذ من بينه وان اراد به حاكم الجور قلنا الاخذ من غيره مع طلب
 حاكم الجور له لا يجوز وقوله واتي شئ بفعل بحصته عليه السلام ان اراد بالحصته التي
 الواجب له ولقبيله قلنا الخمس لا يتعلق بالعين كما صرحوا به حتى يكون الماخوذ فيه الخمس ولو
 سلمنا انه متعلق بالعين فالمصنف ام ظله يرى عدم وجوب الخمس في زمن الغيبة وان اراد
 ان له حصته في الخراج فغير معلوم استحفاظه بشئ منه ولو سلم ذلك ففندا باجوه لنا
 باذنه في تناول الخراج من يد الجاهل او نقول انه لا يجب البسط على جميع المستحقين كما تركوه
 بل بسطه على جميع المسلمين معتسرين معتذرين قال دام ظله ويحتمل هل هذا الزمان خافلا
 عن ذلك كله واعندنا على ما في سالة الخراجية لغل وغيره مع قوله لا يجوز العمل بقول

خارجية فاضل الشبّا

١٨٤

المسبب بوجه انتهى كلامه دام ظله **اقول** لوجه لتخصيص الغفلة باهل هذا الزمان بل هي شاملة لجميع اهل الاعصار وذلك من ادل الدلائل على ان ذلك كله لا يمنع من حل الخراج لان ما افاده دام ظله ليس في كمال الدقة حتى لم يصل اليه الا هو بل لاجل انها وهما لا يبعد بها ولا يثبت اليها وقوله انه لا يجوز العمل بقول المسبب ان اراد به التقليل للمسبب والاخلاد الى قوله وبترك الحث في تحصيل الاجتهاد فهو مسلم لكن لا يمنع من تقليد في المسائل التي يضطر اليها قبل تحصيل الاجتهاد وان اراد انه لا يجوز العمل بقوله وان اضطرر فما قوله فمن ضايق عليه وقت الصلوة ويريد ان يصلي فهل يترك الصلوة او يقبل المسبب ويصلي على انا نقول ان هذه المسئلة ليس للاجتهاد فيها دخل لانها من المسائل الاجماعية ولهذا لم يذكرها العلماء في مختلفه الذي اجتهاد فيه على ذكر المسائل الخلافية **قال** دام ظله وبهم من كلامه دعوى الانفاق ودليله عليه عباراتهم المنقولة في الرسالة ومعلوم انها ليست عبارات جميعهم ولا بعضهم الذي يبينه من يظن كونه الامام ولو جهل الشب على ما قاله مع انه لا يبعد الظن على ان اكثر العبارات التي فيها الاختلاف اعم من ذكر في نقضها مع ان الاصحاب انما جوزوا اخذ ما قبضه الجابر على ما يظهر من كلامهم فان الاجماع على تقديره فانما يكون على ذلك لا مطلقا لان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز التناول لعينه للبائس في كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الشيخ على وغيره ادعى الانفاق على حل الخراج وجعل المصنف دليل الاجماع عباراتهم قدح في مثل هذا العالم المتبحر على انا نقول في ذكر العبارات بعد دعوى الانفاق لا يدل على كونه دليلا لجواز ان يكون سبب عواه الاجماع الاطلاع عليه وذكر العبارات مؤيد لذلك كما جرت عادة السلف بتأسيس الدليل برواية ابي هريرة وعائشة وغيرهما ومما يؤيد ما قلناه قوله رحمه الله قبل هذا الكلام الذي ادعى منه الانفاق وذكر عبارات الفقهاء بعد والخاص ان هذا ما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون فالتكسر له والمدنازع بينه مدافع للنقض منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام فالاولى الاقتصار معه على قول سلام وكان هذا المصنف دام بقاء لم يطالع على هذا الكلام وقوله على ان اكثر عباراتهم لا يثبت على ما ذكر في نقضها والذي ذكر في نقضها والذي ذكر في

في نقضها والذي ذكر في نقضها والذي ذكر في نقضها

انه قول عدد قليل بعضهم ذكر الابعاد وبعضهم عثم وقد قال الشيخ على رحمه الله انه اذا
 جاز الابعاد جاز غيره واسند عليه والجماعة الذين ذكرت عباراتهم مثل الشيخ في النهاية
 ونجم الدين في الشرايع والعلامة في المنتهى والذكر في النجاشي والفوائد والشهد في حاشية
 الفوائد والعلامة في الارشاد والشهد في دروسه والمقداد في تنقيحيه فهو لاء الجماعة
 لم يفلوا في هذه الكتب خلافا لاحد من المسلمين فضلا عن المؤمنين مع شدة حرصهم على ابرأ
 الخلاف وان ضعف قضاة ان يكون ذلك مرتبة من الصواب الدالة على انه لا خلاف في
 هذا الحكم مع قطع النظر عن الاجماع الذي قد ذكر مرارا وقوله مع ان الاصحاب انما جوزوا
 اخذ ما قبضه الجاهل ان اراد جمعهم فهو غير صحيح وان اراد بعضهم فسلم ويمكن حمله على ما اذا
 منع منه ولم ياذن فيه قبل القبض ولو سلم ذلك كله فكيف كان الاجماع انما هو على القبض
 ومن اعجب الامور اسند الهم له على ان الاجماع انما هو على ذلك بقوله لان بعض الاصحاب
 صرح بعدم جواز تناول غيره ذلك بعد الاطالة بان الاجماع هو الاتفاق في العصر الواحد
 وان معلوم النسب لا يفتح في الاجماع تقدم او تاخر او قارن **قال** في ام ظله ونقل في النقص
 ان السيد ابن عميد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحل بعد قبض السلطان او نائبه ولهذا
 قال المصنف ما اخذ باسم المفاسد فبقية بالاحذ وبفهم من الدروس ايضا ذلك بل
 اخبر منه على ما نقله فيه اذ يفهم عدم الجواز عند الا في المعاوضة حيث قال فيه وكما
 يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالهبة والصدقة والوفد ولا يحل تناولها بغيره
 ومنه يعلم ان جواز تناول مطلقا ليس بمجمع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث يفهم
 عدمه عن الشهيد وعند السيد المذكور وفي شرح النافع ايضا ما فهمه انتهى كلامه و
 ظله **اقول** لا يخفى ان المفهوم من الروايات ومن كلام الفقهاء ان حبه المحل كون الخراج
 حقا من جفون المسلمين واثمنا اذ تناولنا في تناوله فعلى هذا لا وجه لتوقف حله على
 قبض الجاهل له او نائبه نعم لو منع منه الجاهل يمكن توقفه على ذلك على انا نقول من اذن
 له الجاهل في اخذ كان نائبا للجاهل قبضه ولو سلم ذلك كله فاي حله في غير
 الخراج المأخوذ من بد الظالم او نائبه ومن الغريب قوله وبفهم من الدروس ذلك



خرابيد فاضل الشبثاني

١٨٦

مع ان التصريح فيها بقوله ولا فرق بين قبض الجابر اباها او وكله. بين عدم القبض واخر
 من ذلك قوله ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقا ليس يجمع عليه الى اخر ما ذكره مع نصيحة
 هو فاضل الاعين غيره ان معلوم السب لا يضر خلافة في الاجماع **قال** دام ظله واما ادكتهم
 فهو بعض الاخبار ولا دلالة ظاهرة فيها وادعي الخصوصية منها على وهي جبراني بكر الحضري
 الذي ولى الشيخ عنه عن ابي عبد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله عليه السلام
 ما منع ابن ابي سنانك بيعت اليك بعتائك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا وقال على
 فيها قلت هذا نص في الباب الخ قوله حيث انه يستحق في بيت المال نصيبا وقد نفي في الاصل
 بعدى الحكم بالعلة المنصوصة قلت الحديث غير معلوم الصحة وعدم ظهور الدلالة اذ
 فانيها جواز قبول الحضري عطاء ابن ابي سنانك لانه في بيت المال نصيبا فهم بالقباس جواز
 الاخذ منه لمن كان مثل الحضري في الاستحقاق من بيت المال بان يكون من المصالح فلم
 يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن وغيره لكل احد سواء كان من بيتي من بيت
 المال ولا فالا سند لال مثله في هذه المسئلة لا يخلو عن اشكال واشد منه لثبته
 بالنص نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجواب من الجابر كما استدلال به
 عليه العلامة في المتن وليس بنام ايضا انتهى كلامه دام ظله **اقول** قوله الخ
 غير معلوم الصحة ولو سلم لا يقتضي عدم جواز الاستدلال به لجواز اعتضاده بما يجبر ضعفه من
 اجماع او غيره واما ظهور دلالة على حمل الخراج للمسلمين فتقول ان الحضري انما استحق العطاء
 من بيت المال الذي من جملة الخراج لكونه صاحب نصيب في بيت المال ومعلوم ان استحقاق
 للنصيب انما هو من جهة كونه من جملة المسلمين لانه لو كان له جهة غير ذلك لنقلها الرواة
 واهل الشارع بل الجهم دون الذين اشهر حرصهم على نقل اقل من ذلك ولو نقلوه لشاعروا
 ذاع واذا كان الامر كذلك فكل مسلم له نصيب في بيت المال وما ليس له نصيب لا يستحق
 الاخذ فانفي الاشكال والاشد منه ومن الجواب فقوله نعم يمكن الاستدلال به على جواز
 اخذ الجواب من الجابر فكيف يعمل بقوله الو يعلم ان لك في بيت المال نصيبا لان النصيب في
 بيت المال لا يقتضي حل الجواب من غيره فالدليل حيث ادعى من المدعي ان الذي جاز

في انصاف الكري بالثبات في الدلالة

١٨٧

جواب الظالم مطلقا اذ لم يعلم كونها قال دام ظله وايضا صحيحة هشام الدالة على جواز شراء
مال الصدقة من الجاهل حتى يعرف انه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى وهو ظاهر
ايضا ما روي ان الحسين عليهما السلام قبل جواز معاو به وعدم الدلالة ظاهر في قول
لا يخفى ان هذه الرواية كما دللت على جواز شراء مال الصدقة دللت على جواز شراء ما
ياخذ باسم المفاسمة من الحنطة والشعير وذلك مصرح به فيها وهو يشمل الخراج من حاصل
الارض فدين ان الجاهل لا يستحقه ولا يجوز اخذ له فجواز الشراء منه ليس الا لكونه
حقا لنا واذا كان الامر كذلك فان ظهور عدم دلالتها على المدعى اما قبول الحسين جواز
معاو به عليه ما يستحقه فهو كمال المصنف دام ظله لكن لا حاجة للفاصل بجملة الى ذلك
لوجود ما يكفي قال دام ظله وايضا صحيحة عبد الرحمن بن حنبل قال له ابو الحسن عليه
السلام ما لك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اظنك ضيقا قال قلت نعم فان شئت
وسعت علي قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء طعام كان عبد الرحمن
ضيقا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو المذهب
انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الطعام عام وقد سلم النافض عمومته فبشمل الخراج
وقد جاز الامام شرائه واذا جاز شراء الطعام الذي هو اعم من الخراج من الجاهل الذي لا يستحقه
ولا يجوز له اخذ كان لبلا على حل الخراج لنا لان جواز الشراء منه انما هو لكون
الخراج حلالا وفي قول الشيخ علي رحمه الله وقد اخرج بها العلاء في التذكرة على
تناول ما ياخذ الجاهل باسم الخراج والمفاسمة دفينة وهي ان دلالة هذه الروايات
على حل الخراج غير ظاهرة فلو لا علم العلامة بان هذا الطعام من مال الخراج والمفاسمة
لما استدلل بها واذا كان الامر كذلك دل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد
من المسلمين لا لكل احد فقامت قال دام ظله وايضا صحيحة جميل بن صالح قال اراد
بيع بتمر عن ابي زبادة فاردت ان اشتره ثم قلت حتى اسأذن ابا عبد الله عليه السلام قال
مصاد فافسأله فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشتره غيره هذه مثل ما قبلها
في الدلالة بل اقل على انه قد يكون صحيحا موقوفة على ابي عبد الرحمن ومصادق في ثبوتها

خراجية فاضل المشيئة

ع في الخراجية وقال وقد استدل بالاختير في المنهي على هذه الدعوى ثم اعترض على
على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب
المنفل وانت تعلم انه غير واضح وقد يكون جواز الشراء لحصول العرض وغير ذلك الا ترى ان
المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة وانما اجاب عن عدم لزوم جواز الاخذ بما
الجابر من جواز اخذ ما قبضه على تقدير تسليمه بنحو ذلك وهو غير ظاهر انتهى كلامه دام
ظله **اقول** قد قال الشيخ رحمه الله بعد نقل هذه الرواية ان العلامة اخرج على حل
ذلك بهذه الرواية في المنهي وصححه وهذا اعتراف منه اذ دلالتها على ذلك غير ظاهرة
فلولا ان العلامة اطلع على ان ذلك التزم من الخراج لما استدلك بها ولو لم يدل على ذلك
فحسب لا احتياج بنا اليها وبعد الاخطا بان جواز الشراء ليس الا لكون لنا نصيب فيه وان
اثبتنا اذ قال في اخذ فلا شبهة في جواز غير الشراء بل الاخذ بما باو من العجب قوله وقد
يكون جواز الشراء لحصول العوض اذ حصول العوض للجابر الذي لا يجوز له اخذ الخراج ولا
ملكه لا يقتضي جواز السط على مال الغير التمثيل بالمكاتب الذي يملك ما يدين لكنه
محجور عليه بغير المعاوضة اعجب من ذلك لان الجابر غير مالك بالاجماع بل لا يذله
اذا ثبت ان الماخوذ من بالاصالة فلا فرق بين الاخذ من ايدي الجابر والاخذ بامر و
ظاهرين تدبره **قال** دام ظله وبالحجة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكموا
بها بهذه الادلة وقالوا لا يجوز الاخذ الا باذن الجابر بل نقل عن البعض انه لا يجوز
السرف والكمال للمزارع مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجابر وانه ظالم ولا يجوز البيع منه ح
بل لا يمكن تحقق البيع وكيف يجوز بيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام ومصرفه
المصالح اخذ الظاهر ظاهرا ان بشرى منه او ينهب الا ان يقال هذا استفاد لا يبيع حقيقته
ولا صدق ولكن شرط القبض او الاذن غير ظاهر انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان
لامنا فاه بين حل الخراج وعدم جواز الاخذ بدون اذن الجابر ولا يصلح ان يكون ذلك
مثلا لجرد الاشكال فضلا عن كونه مثالا للغاية من الاشكال اذ لا فيج ان يقول الشارع
للانسان لك في بيت المال نصيب لا يجوز لك اخذ الا باذن الجابر لصلته بعلمها ونظامها

ذلك كغيره فان الوفون العام والزكوات والوصايا والمنشئين كذلك بل ملك لان
 المختص به كالمجور عليه للفقهاء كذلك بل غير المجور عليه كذلك كما لو استولى الظالم على ما
 الانسان وخاف على نفسه ان ينصرف بغير اذن الظالم فانه لا يجوز لاحد من هؤلاء الشر
 والكنان وان اراد ان منشأ الاشكال الدلالة المذكورة فقط فعلمه ايضا عدم صلاحيتها
 له لان من الدلالة ان افادت المحل فلا اشكال وان لم تفد فلا اشكال ايضا وان اراد
 اذن الجاني الذي لا يجوز له الاخذ ولا التصرف وكيف يجمع على الجاني او يكون منشأ
 للاشكال فهو مما لا وجه له بعد الا حاطه بما قلناه وبقي جواز البيع بعده لالة الروايات
 والعبارات عليه عجب لا بهذا الفاضل وقوله بل لا يليق بجهنم البيع مع ورود الروايات
 به ونقل الاجماع عليه اعجب لو سلم يكون استنفاد او اطلاق البيع عليه ليس بعجز
 بل هو موجود في عبارات الفقهاء كما لو فوض الجاني من يفتن عليه وباعه وبقي ظهور
 اشراط قبض الجاني له او اذنه لا دخل في الترخيم والشيء بل هو مما يحق مطلوبنا
 من حل الخراج وكون منشأ حله ان لنا فيه نصيبا قال دام ظله وكيف لا يجوز لمن في
 ذمته السرق والكنان بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن ولا نه لا يبرء منه
 على نقد بر قدره على المنع ولا يفتن ما اخذ منه ما لا للخراج والزكوة لكن ما جزم
 بهذا النقل بل قال اظن سما عا عن علي بن اهلل وما نقلوا دليل على عدم الجواز الا
 باذن الجاني والجواز به سوى ما مر انتهى كلامه دامته بامه وكثر الله من مثله وامثاله
اقول ان جميع ما قاله المصنف دام ظله ان لم يباعد من يقول بحل ما يؤخذ باسم الخراج
 والزكوة فلا اقل ان يصرح في المقصود حل تناول ما باخذ الجاني اخذ ام لا وسواء
 حرم على المالك دفعه ام لا وسواء يفتن ما اخذ للخراج والزكوة ام لا ولا يفتن بآثار
 مطلوبنا على شيء من ذلك على اننا نقول الروايات دلت على يفتن ما اخذ للخراج لقول
 الامام عليه السلام اما علم ان لك نصيبا في بيت المال وبيت المال ان لم يعم الخراج والزكوة
 وغيرهما فلا اقل ان يكون مختصا بهما ولا يخفى ان الشيخ عليه رحمه الله جازم بالنقل عن الشيخ
 علي بن هلال واما زعمه بين كونه مشافه او بواسطة بل الراجح عند انه مشافه حيث

تتم شهر ضاعيا وخارجيا
خارجية فاضل السجل

١٩٠

قال غالب ظني بالشافعية وأسندل على عدم جواز السرفرة والجود والمنع لذلك أو شيء
منه لم هو عليه لكونه حقا فابن قوله المصنف انه ما جرد بهذا النقل قال دام ظله فلو
لا خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز البيع ايضا اذ لا امس في الاخبار جواز بيع
مال الخراج البحوث عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكوة فيحمل زكوة مال
المشتري على طهرين لا استنفاد وان يكون المراد من عند الزكوة لاهين الزكوة وان يكون
العامل ماذونا من الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهر الشبهة او يكون للشبهة او
فضيسته في واقعته فلا بعدى واما لها كثر وان يكون لطفا من الله تعالى شهيدا للبر
ونفا للخرج على تقدير عدم ثبوت برائة الذم والضرورة واستحسان الزكوة فيقول كلام الاصحاب
على بعض تلك الوجوه على تقدير الاجماع مثل كون الاخذ من المصالح والمصرف والذبي
ان باخذ وبصرفه في مصرفه وغير ذلك وقد احتل اب في النقص على كون الجابر مخالفا
امامته وكذا المعطى يفهم من شرح الشرايع ايضا انتهى كلامه دام ظله **أقول** قد
المصنف ولا خوف خلاف الاجماع لا وجه لاختصاصه بهذه المسئلة اذ كل مسئلة من
مسائل الشرع يمكن ان يقول فيها لا خوف مخالفة الدليل لا يمكن القول بطلانها وهذا
اعتراف منه بقبول الاجماع بعد الانكار له ورجوع الى الحق ولا يخفى ان صحيحة هشام و
عبد الرحمن صريحان في جواز بيع مال الخراج وقد بينا ذلك فيما مضى بل يتبادر لآله في
الروايات فلهذا راجع ولا يخفى ان هذه الحامل التي ذكرها المصنف فاصرة على ما فيها انما
محسن لو كان في المسئلة خلافا ورواية تدل على عدم جواز اخذ الخراج او مشراه اما
مع عدم ذلك فاي ضرورة على الحمل على تلك الحامل وقوله وان يكون لطفا من الله الخ
مما ينادى بصريح بالوفاء لانما منى معنا كون حله لطفا وعدم حله حرجا بل صرح
بعض من ادعى الاجماع على حله انه لو لا الحل لزم الحرج على هذه الطائفة وهذا سلفنا و
ما رايه اقل طالعنا من هذه المسئلة لما فر وامن ان جواز العمل يكفي فيه الظن الخاص
الدليل وكثير من المسائل يشبونها بالخير الضعيف ويقولون انه وان كان ضعيفا الا انه
قد انجز بعمل الاصحاب وبغيره وهذه المسئلة فدادعى على حلها الاجماع جماعة من العلماء

المنزلة باله الخلاف معترف بحله وأثبت ذلك نفقته كما حكى في
الشيخ البربري

عنه سابقا فزعم الله من حسن النظر وتفكر في امره بينه واعتبره جعله لانه الحق ويزن فيه على

والجدال واعترف فلا هل الفضل بفضلهم ونزل الناس من اذهم ولكن هذا اخر ما خطر هذا الفكر العاصم
قد بينا ان الرب
الشرع

